سيرة في التراث العمراني

صاحب السمو الملكي الأمير
سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
د. مشاري بن عبدالله النعيم

الطبعة الثالثة
١٤٣٥هـ - ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

ⓒ مؤسسة التراث الخيرية، ١٤٣٥هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

آل سعود، سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز
سيرة في التراث العمراني، / سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود؛
مشاري عبدالله النعيم.-ط٣، - الرياض، ١٤٣٥هـ
٤٣٦ ص ؛ ٢٤ × ٢٨ سم
ردمك: ٦ - ٢٢-٨٠١٤-٦٠٣-٩٧٨

١- العمارة الإسلامية ٢- الآثار الإسلامية-
أ-النعيم ، مشاري عبدالله (مؤلف مشارك) ب. العنوان
ديوي ٥،٧٢٢ ١٤٣٥/٧٥٠

رقم الإيداع : ١٤٣٥/٧٥٠
ردمك: ٦ - ٢٢-٨٠١٤-٦٠٣-٩٧٨

الناشر: مؤسسة التراث الخيرية
إعداد وتصميم وطباعة مؤسسة التراث الخيرية
المملكة العربية السعودية ص.ب:٦٨٢٠٠ الرياض ١١٥٢٧
هاتف : ٤٨٠٧٧١٠ ١١ ٩٦٦+ فاكس: ٤٨٠٧٧٠٨ ١١ ٩٦٦+
الموقع على الإنترنت: www.al-turath.com
البريد الإلكتروني: al-turath@al-turath.com

مؤسسة التراث الخيرية @ATURATH ATURATH
ATURATH ATURRATH ATURATH

جميع الحقوق محفوظة، لا يجوز إعادة نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزينه أو تضمينه في جهاز للاسترجاع، أو نقله، بأي صورة أو وسيلة سواء أكانت إلكترونية أم ميكانيكية أم بالتصوير الضوئي أم بالتسجيل أو بغير ذلك، دون الإذن المسبق من الناشر.

سيرة
في التراث
العمراني

الأمير
سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
د. مشاري بن عبدالله النعيم

الطبعة الثالثة
١٤٣٥هـ - ٢٠١٣م

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل العاشر

الفصل الحادي عشر

الفصل الثاني عشر

الخاتمة

سيرة في التراث العمراني

صاحب السمو الملكي الأمير
سلطان بن سلمان آل سعود
د. مشاري بن عبدالله النعيم

الرياض، ١٤٣٥هـ

الهيئة العامة للسياحة والآثار
Saudi Commission for Tourism & Antiquities
scta.gov.sa

مقدمة الطبعة الثالثة	٩
المقدمة	٣٩
التراث العمراني: كيف ولماذا؟	٥٣
التراث العمراني: مواقف ورؤى فكرية	٨٩
بين التراث والتعليم	١٢٥
رحلات استطلاع الخبرات: عملية القلب المفتوح	١٦٣
فضاءات التخطيط العمراني الإنساني	١٨٩
من الحماية إلى التطوير	٢٢١
التراث العمراني: تحدي التمويل والاستثمار	٢٥١
الطابع العمراني: معادلة التراث الصعبة	٢٧١
التراث والهوية العمرانية: محاولات جادة للتطبيق	٣٠٣
الحرفة والحرفيين: بداية التراث وتطوره	٣٣٧
إدارة التراث: من الفكرة إلى العمل المؤسساتي	٣٥٧
مركز التراث العمراني: من الاندثار إلى الإزدهار	٣٨٧
الخاتمة : قراءة مستقبلية	٤١٧

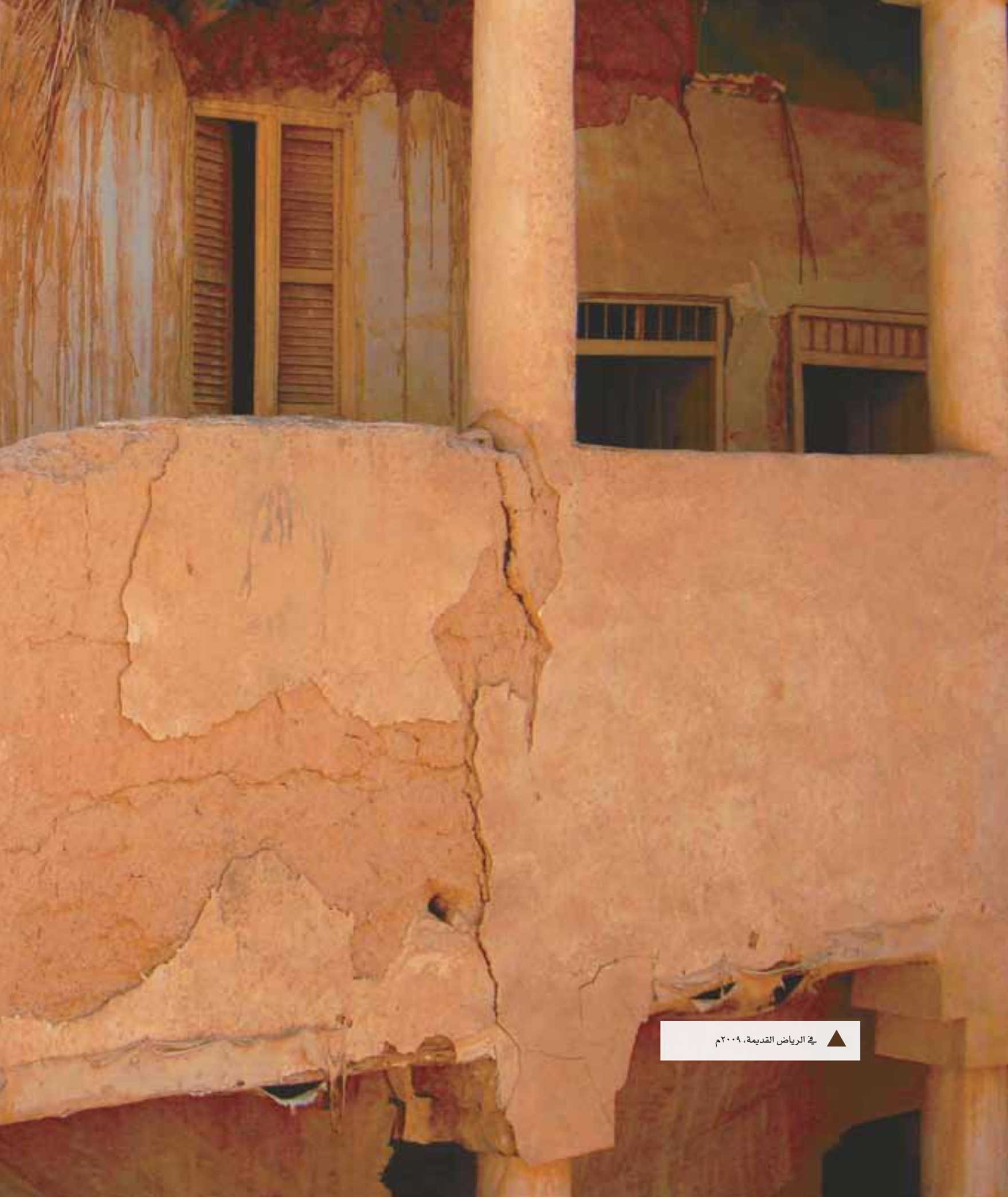

في الرياض القديمة، ٢٠٠٩م

مقدمة الطبعة الثالثة

صرت أكثر اقتناعاً من السابق بأنه أصبح من الضروري أن أتحدث عن الأسباب التي جعلتني أفكر في كتابة قصتي الذاتية مع التراث العمراني. الفكرة بدأت منذ أعوام، وكان هدفي الأساسي هو التحدث عن «مبادرات» بدأتها أو شاركت فيها لحث المجتمع ومؤسساته على الاهتمام بالتراث العمراني، وقد لاحظت أن هذه المبادرت تحولت إلى عامل تغيير مع الوقت، مع أنها واجهت مقاومة شديدة في البداية، لذا كنت أشعر بأنني كنت أعمل منفرداً أحياناً على رغم وجود مجموعة من الأصدقاء والشركاء المهنيين الذين كانوا يؤمنون بما أومن به، وعملوا معي بجد وإخلاص من أجل إنجاح تلك الأفكار والمبادرات. تلك الخطوات اتسعت في السنوات الأخيرة، خصوصاً بعد أن قامت الدولة بتأسيس الهيئة العامة للسياحة والآثار في مطلع القرن الجديد، وتحولت إلى برامج عمل متكاملة تنمو وتتطور كل عام؛ لذلك فقد كان من الضروري التحدث عن هذه التجربة بكل تفاصيلها، فقد كانت تجربة تمثل حياة، وكنت أتطلع أن يشاركني في هذه التجربة كل المهتمين بمسألة الثقافة وقضايا التراث العمراني والمجتمع والأهم قضايا الوطن والتنمية.

نشر هذا الكتاب أول مرة في شهر مايو ٢٠١٠م، وكان عبارة عن ستة فصول، ركزت في الجوانب الأساسية في قصتي الشخصية مع التراث العمراني، واتبعت فيها أسلوب الحوار المباشر، وقد شاركني في إعداد الكتاب الدكتور مشاري النعيم، بحيث يكون الحديث موجهاً نحو التغيير الذي أحدثته المبادرات، وارتباط الأفكار التي كنت أود نقلها إلى أفراد المجتمع ومؤسساته حتى يعتنوا بتراثهم وتاريخ بلادهم. الحوار المباشر هنا كان يهدف إلى نقل الفكرة بأسلوب «القصة الشخصية» للقارئ، وكان من الضروري أن يعزز «السرد القصصي» بين الكتاب والقارئ، فهذا هو الهدف المهم والأساسي من «السيرة الذاتية».

ومع ذلك فالتجربة عبارة عن «قصة معرفية» وليست سرداً للأحداث، لذلك لم تعتمد «السيرة» على التسلسل التاريخي بقدر ما اعتمدت على تطور التجربة ذاتها وتوسعها. الهدف كان هو «الرصد» وتتبع «تطور الأفكار»، ولم يكن الهدف مجرد حشد المبادرات؛ لذلك اعتمدت منهجية جمع المعلومات وتحليلها على ما كتبته ونشرته في السابق، بالإضافة إلى اللقاءات والمحاضرات التي قدمتها في عدة محافل، أما المقابلات الشخصية، والحوار المستمر مع الدكتور النعيم حول هذه الأفكار، فقد ركزت في تفسير بعض الأحداث، والتعليق على تحولات حقيقية حدثت في سيرتي الذاتية المرتبطة بالتراث، واكبتها تحولات كبيرة في نظرة المجتمع إلى لتراث العمراني.

منهجية الكتاب هنا، تصر، على «الرواية المباشرة»، ومناقشة الأفكار بهدوء ومحاولة ربطها بعضها مع بعض على شكل «حكاية متسلسلة» يستمع لها الشخص المقابل، وبذلك يمكن النظر إلى الكتاب على أنه يروي قصة لكل من يقوم بقراءته وكأنه يخاطبه مباشرة. لم يكن الهدف هنا كتابة «بحث أكاديمي»، على رغم ما قد يكون في موضوع الكتاب من تعقيد معرفي، لكنني كنت أبحث عن «تبسيط» لهذا التعقيد المعرفي من خلال أسلوب الحديث المباشر مع القارئ، فالقصة كلها تتقاطع مع جزء من حياتي المهنية، كما أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمحاولات مبكرة شكلت نظرتي إلى الحياة. الخطاب المباشر مع القارئ يمكن أن أعدّه «السهل الممتنع» كما أنني أسميه «الكتابة السمعية» أو «الحديث المروي»، وهي كلها أساليب تهدف إلى التقرب من القارئ والتحاور معه، وهذا ما أتمنى أن يشعر به القارئ وهو يقرأ صفحات هذا الكتاب.

السؤال الذي صرت أسأله نفسي هو: متى يمكن أن أتوقف عن كتابة هذا الكتاب؟ ولعل بعضهم يتستغرب كيف أسأل عن إمكانية التوقف عن كتابة كتاب وهو ينشر في طبعته الثالثة. الحقيقة أنني أرى أن هذا الكتاب «حكاية مستمرة»، فكل عام هناك أحداث جديدة، وهناك مبادرات جديدة ونجاحات وإخفاقات، إنه كتاب يواكب هذه الأحداث، ويعيش معها، ويصعب التوقف عند نقطة محددة مادام أن هناك الجديد. فكرة الكتاب تقوم على التجدد والتطور، وكل طبعة جديدة هي «هوية جديدة» للكتاب، فالطبعة الثالثة تحتوي على ستة فصول جديدة لم تحتويها الطبعتان السابقتان، وتتضمن هذه الفصول الستة، مواضوعات مهمة، مثل: تطور التنظيمات والتشريعات للمحافظة على التراث العمراني، ومحاولاتي المتعددة من أجل تحويل الأفكار إلى تجارب واقعية، وأهمية الدخول في التفاصيل؛ لأن العمارة تعني على كل الأحوال التفاصيل التي نعيشها، ونشاهدها. كما أفردنا فصلاً كاملاً للحرف اليدوية. وقرار مجلس الوزارء رقم (١٧٥) وتاريخ ٦/٢/ ١٤٣٣هـ الذي نص على الموافقة على الإستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية؛ لأنني مؤمن بأنه لا يمكن أن يتطور التراث العمراني دون تطور الحرف اليدوية. وقد ركزنا في فصل رابع في محاولاتنا المستمرة لتحويل مواقع التراث العمراني إلى فرص استثمارية، فقد كنت أهدف إلى تطوير مفهوم «الاستثمار الثقافي» كنوع من الاستثمار الطويل الأمد الذي يساهم في بناء هوية الوطن، ويعمق من قيمة المواطنة، ويحقق عوائد استثمارية دائمة.

الفصل الخامس اهتم بموضوع المحاولات المستمرة التي قمت بها على المستوى الشخصي والمؤسسي من أجل المحافظة على هوية المدينة السعودية، فأنا أرى أن العلاقة وثيقة جداً بين شخصية المدينة وتراثها وتاريخها، فمهما انطلق العمران إلى

اهتمام خادم الحرمين الشريفين - حفظة الله- بالبعد الحضاري ١٤٢٣/٩/٢٣هـ

المستقبل فلابد أن يرتبط بمرجعيات وجذور تكون بمنزلة البوصلة التي ترشده. أما الفصل السادس فيتحدث عن تأسيس مركز التراث العمراني، وهو المؤسسة التي تتجمع فيها كل المسارات التي عملت عليها خلال الخمس والعشرين سنة الماضية من حياتي. بالنسبة إليّ «المركز» يشكل مرحلة «النضج المؤسسي» في مجال التراث العمراني في المملكة، ويقدم هذا الفصل «تاريخ للأفكار» التي بدأتها منذ وقت مبكر، وأصبحت جزءاً من خطة المركز، ويؤكد فكرة «منصة التواصل» platform of communication التي تشكلت، وأصبحت حقيقة ملموسة بين المجتمع والمهتمين بالتراث العمراني بشكل عام.

تعرض الطبعة الجديدة للكتاب حكايات جديدة حول التراث العمراني، فنحن اليوم نبني مبادرة وطنية مهمة، تعنى بالبعد الحضاري لبلادنا، فكما قلت مراراً، هذه البلاد لم تأت من فراغ، والإسلام، هذا الدين العظيم، لم يظهر في أرض الجزيرة العربية وهي فارغة من الحضارة والثقافة، بل كانت هناك جذور حضارية

سبقته وعت وفهمت قيمة هذا الدين العظيم. الجزيرة العربية كانت، ومازالت، مركزاً مهماً تقاطعت فيه الحضارات القديمة والمعاصرة وشكلت فيه قوافل التجارة القديمة وطرقها شبكة اتصال ربطت هذه الأرض بالعالم. وتراثنا العمراني: هو امتداد لتلك الحضارات التي اندمجت في الحضارة الإسلامية، وشكلت ثقافة محلية لها خصوصيتها وتأثيرها. مبادرة البعد الحضاري تحاول أن تقدم مفهوم «الهوية الثقافية» كبعد يضاف إلى الأبعاد التي تعرف بها المملكة، الديني والسياسي والاقتصادي. هذا البعد يدمج المنجز الحضاري في الخصوصية الاجتماعية، ويشكل «روح» المكان، و «شخصية» الإنسان لكل من يسكن على أرض هذه البلاد الغالية. على أن الكتاب لا يتحدث عن هذه المبادرة المهمة، لكنه يعدّ جزءاً منها، ويعبر عن أهميتها بشكل عام.

العمارة التراثية النجدية .. بساطة وجمال

قصر شبرا، الطائف

التفاصيل المعمارية في وسط المملكة

جزء كبير من المبادرات، أو لنقل: التحولات التي كنت أحلم بها قبل ربع قرن أصبحت تتحقق أمامي، والجزء الآخر صار أقرب إلى التحقيق -بإذن الله، فنحن الآن أمام عمل مؤسسي حقيقي، خصوصاً بعد تأسيس مركز التراث العمراني الوطني الذي يتخذ شعاراً مهماً هو «من الاندثار إلى الازدهار»، وهو يعني بمفهوم آخر «الانتقال من الشيء الذي لا قيمة له إلى القطعة الفنية»، فقد كنت أرى دائماً أن تراثنا العمراني يمثل قطعة فنية رائعة، وما علينا إلا أن ننفض الغبار عنه، ونظهره للعيون، ونوظفه ثقافياً واقتصادياً. بينما كان كثير من الناس يرون هذا التراث عبئاً عليهم، وكانوا يعملون على التخلص منه. مركز التراث العمراني الوطني يقوم الآن بهذا العمل المهم، وهو نفض غبار الإهمال عن تراثنا المعماري، ويعمل على تحويله إلى واقع فني وجمالي وحتى اجتماعي معيش. ما يقوم به مركز التراث هو «مأسسة» المحافظة على التراث العمراني، والعمل ضمن خطة وطنية متكاملة ومترابطة؛ من أجل تحويل التراث إلى «منابع نفط» حقيقية، لكنها هذه المرة منابع اقتصادية لها عمقها الثقافي التاريخي والجمالي.

تتضمن خطة المركز حماية التراث العمراني من خلال تطوير سجل وطني يوثق التراث العمراني في جميع مناطق المملكة، ويصنفه إلى ثلاث مستويات، ويسجله بحيث يمكن تطبيق نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني المحدث على المباني المسجلة. بالنسبة إليّ هذا العمل كان أحد الأهداف المهمة التي تمثل تحولاً «تنظيمياً» في مجال المحافظة على تراثنا العمراني، فمثل هذا العمل لا يمكن أن يعتمد على النوايا، بل يجب أن يحكمه نظام صارم. على أن المركز لا يكتفي بالحماية فقط، بل يعمل على تطوير مواقع التراث العمراني، وهناك خطط طموح خلال الأعوام القادمة ستترجم هذا التطوير إلى أعمال واقعية، فنحن نعمل على إعادة توظيف مجموعة من القرى التراثية، ونتوقع أن تصبح هذه القرى مزاراً للأسرة السعودية، يتعلم فيها صغارنا تاريخ وطنهم، ويعيشونه بكل تفاصيله، فلا يكفي أن يسكن المواطن في وطنه، بل يجب أن يعيشه. كما أن المركز يعمل على ربط التعليم بشكل عام، والتعليم المعماري بشكل خاص بالتراث المعماري، وهذا العام (صيف ٢٠١٣م) تم تطوير برنامج تدربي لطلاب كليات العمارة في جامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الملك سعود، وجامعة

الدمام لتدريب الطلاب على العمل في مواقع التراث العمراني وتعرف تقنيات البناء التقليدية وقد شارك أول مرة طلاب وطالبات جامعة دار العلوم (وهي جامعة خاصة) في هذا البرنامج، إضافة إلى وجود برنامج توعوي يعرف بالتراث العمراني، ويعمل على تشكيل «ثقافة مجتمعية» تهتم بالتراث العمراني، وتدافع عنه.

هذا الكتاب يعدّ جزءاً من «التوثيق» التاريخي للتحولات التي تجري حالياً في وعي المجتمع بشكل عام، والمجتمع الأكاديمي السعودي في مجال المحافظة على التراث العمراني. فالعلاقة بين التراث ومناهج التعليم أصبحت أكثر متانة، والرغبة في بناء جيل من المعماريين السعوديين المرتبطين بأرضهم وتراثهم أصبح هدفاً أكاديمياً ومهنياً.

أستطيع أن أقول أيضاً: إن هذا الكتاب يرصد «العمارة السعودية المعاصرة» من زاوية مختلفة، إنه يراقب تحولها إلى أصولها التي كان يجب عليها أن تتبعها منذ البداية، فأنا مؤمن أن الإنطلاقة الحقيقية لأي عمارة تبدأ من «المكان الأصيل»؛ لأنه منبع الأفكار التي قد تقودنا إلى عمارة مستقبلية «أصيلة» غير ممسوخة وغير منقولة.

سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

الرياض ١٤٣٥/٢/٥هـ (٢٠١٣/١٢/٨م)

أحد المباني التراثية بمدينة تبوك

قصر الحكم في الرياض..محاولات جادة لتأكيد هوية المدينة السعودية

مقدمة الطبعة الثانية
من الفكرة إلى «ثقافة» المؤسسة

لقد صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب قبل نحو سنتين ونصف (مايو ٢٠١٠م) بمناسبة المؤتمر الأول للتراث العمراني في العالم الإسلامي، وقد كانت مناسبة مهمة هدفت إلى إشاعة ثقافة التراث العمراني على المستوى المحلي، وباقي دول العالم الإسلامي. لقد كان هدف الكتاب هو تأكيد أن أي فكرة ناضجة تمس الثقافة المجتمعية، وترتبط بالشخصية الوطنية تحتاج إلى صبر ومتابعة، لذلك يمكن للقارئ أن يرى أن هذا الكتاب تجربة صبورة، حاول من خلالها صاحبها تأكيد أنه ليس من السهولة بمكان أن تتحول الفكرة إلى واقع حتى لو امتلكت القوة والموارد والمقدرة على الوصول إلى الناس، فكل فكرة كبيرة تحتاج إلى صبر ومتابعة ومبادرات مستمرة حتى تكتمل.

يصور هذا الكتاب تكامل التجربة منذ أن كانت مجرد فكرة حتى تحولت إلى «مؤسسة» لها ثقافتها الخاصة، ومنذ أن صدرت طبعته الأولى حتى كتابة هذه المقدمة تحققت إنجازات كثيرة كلها تصب في تكامل تجربة التراث العمراني في المملكة، وتعمل على «مأسسته». المدة قصيرة جداً، وربما يستغرب القارئ أنه خلال عام ونصف تحققت كل هذه الإنجازات، إلا أنني أرى أنه أمر طبيعي، فكل تجربة تمر بفترة هدوء، ثم بفترة تسارع؛ لأن أركانها قد اكتملت، وكثير من المعوقات التي كانت تؤخرها قد تلاشى. هذه المقدمة استعراض سريع لما تم تحقيقه خلال تلك المدة القصيرة، كما أنها تعبير عن ثقافة التفاؤل التي أومن بها، فمنذ أن بدأت التجربة قبل نحو ربع قرن، وأنا أشعر بإيمان عميق أنه سيأتي يوم تتحقق فيه الأفكار التي كنت مؤمناً بها، وما زلت متحمساً لها.

لم يكن من السهل الوصول إلى تصور ناضج حول التعامل مع التراث العمراني دون مثابرة وإصرار، فبناء ثقافة مجتمعية شاملة تعتني بالتراث، وتسعى إلى المحافظة عليه يتطلب في الوقت نفسه بناء ثقافة مؤسسية تدافع عن هذه الثقافة وتحقيقها، وهذا يعني أنه كان يجب علينا السير في عدة اتجاهات لنؤكد أننا بحاجة إلى عمل منظم، وفي اتجاهات متعددة من أجل تشكيل ثقافة مجتمعية شاملة، تجعل من المحافظة على التراث العمراني جزءاً من ممارسة الحياة اليومية. كان السؤال منذ البداية هو: كيف يمكن أن نجعل من التراث جزءاً من حياتنا المعيشة، فنحن نفكر

تفاصيل معمارية من الداخل لأحد البيوت القديمة في شقراء (٢٠١٠م)

باستمرار في تراث معيش، وليس «العيش في التراث»، وكان الهدف هنا هو أن يتحول التراث إلى مكون من مكونات مدننا وقرانا المعاصرة. نحن كنا ومازلنا نربط بين إمكانية أن يكون تراثنا معيشاً وبين «الهوية الوطنية»، وهذا الربط لم يأت جزافاً، ولم نفكر فيه دون أن يكون له ما يسوّغه، فإذا كنا نعدّ التراث العمراني هو المجال الأوسع لـ«ذاكرة المكان»، وأن «سيرة الوحدة الوطنية» تشكلت في الأمكنة التي يحتويها تراثنا العمراني، فإن تمثل هذه السيرة هو ما يربط «سيرة الوطن» فعلاً بالمكان الذي تحققت فيه هذه السيرة.

من الناحية الوطنية كنت أفكر دائماً كيف يمكن أن نحكي لأبنائنا هذا الحدث العظيم، الذي جعل من المملكة العربية السعودية دولة واحدة، إذا فقدنا كل الأمكنة التي تشكل فيها التلاحم الوطني؟ هذا التصور كان دائم الحضور في ذهني، وكان يؤرقني دائماً، فنحن دولة تشكلت عبر تلاحم أبنائها مع الملك المؤسس، وكان التعاقد بين الملك وبين الناس يتم في فضاءات عمرانية مازالت تحمل عبَق ذلك التعاقد الذي صنع وحدتنا. كنت أرى أننا الأولى بالمحافظة على تلك الأمكنة، وكل الأمكنة التي تحمل سككها وجدرانها وأبوابها حكايات الناس وذكرياتهم.

أول تجربة لتدريب الطلاب في حي البجيري في الدرعية ١٤١٧ هـ (مؤسسة التراث بالتعاون مع جامعة الملك سعود)

استعادة التفاصيل المعمارية التراثية في عسير

كما أننا وطن يتميز بتنوع جغرافي وبيئي خلاق، وهذه الوحدة التي تجمع كل هذا التنوع الغني والثري هو ما يميزنا ويجعل منا وطناً «عظيماً» بناسه وبجغرافيته وبتراثه العمراني المتنوع، ويجب علينا أن نحافظ على هذا التنوع الذي يجعل من «بعدنا الحضاري» «موزاييك» متعدد الألوان والأطياف، وليس بلون واحد مع أنه داخل إطار واحد. هذا التنوع الذي يلهب المشاعر، لا نريد أن نخسره بل يجب علينا أن نحافظ عليه، فلدينا «جواهر» لا يمكن أن يكون لها مثيل، ودورنا هو أن نحافظ على هذه الجواهر بكل ما أوتينا من قوة.

هذا ما أفكر فيه منذ الأيام الأولى عندما تعاملت مع التراث مباشرة، فموضوع التراث العمراني، ليس موضوعاً عابراً، بل هو قضية ثقافية واقتصادية، وعندما نعمل من أجل المحافظة عليه يعني أننا نعمل من أجل المحافظة على قضية وطنية؛ لأنه يسهم ببساطة في تعريف شخصية المواطن. لقد قلت مراراً: إن إنسان هذا

الوطن لم يتشكل هكذا دون مقدمات، فأرض الجزيرة العربية كانت دائماً المكان الذي تتقاطع فيه وحوله الحضارات، وإن أرض الجزيرة لم تكن خالية في يوم ما، بل إنها تمثل تراكماً غير محدود من الحضارات هي التي شكلت شخصية إنسان هذه البلاد العظيمة[1]. والحقيقة أن هذه الأرض مازالت تمثل تقاطعاً مُهماً في أحداث العالم المعاصر، وأن شخصية أبناء هذا الوطن الممتدة إلى زمن بعيد والمختلطة بأماكن شكلتها الصحراء، ونحتها الجبل، ورسم خطوطها البحر، هي التي تعودت التعامل مع كل الأحداث الصعبة التي مرت بهذه المنطقة ومازالت.

نتحدث هنا عن التحولات المؤسساتية التي تمارسها هيئة السياحة والآثار في الوقت الحالي في مجال التراث العمراني، فما يحدث الآن هو نوع من قطف الثمار؛ لأننا لا يمكن أن نزرع إلى ما لا نهاية دون أن يكون هناك ثمار. فالهيئة في المدة الأخيرة تسير في اتجاهات متعددة من أجل تأكيد أننا نعيش تحولاً ثقافياً فيما يجب علينا فعله، فإذا كنا عملنا خلال السنوات الماضية من أجل إقناع الشركاء بأن يعملوا معنا لإنقاذ بلداتنا وقرانا القديمة، فإننا اليوم نمر بتحول عملي عبر «مأسسة» التعامل مع التراث من خلال تأسيس «مركز التراث العمراني الوطني»[2]، الذي يعد نقلة نوعية في مجال تعامل الهيئة مع التراث العمراني، فقد كنت أفكر في إنشاء هذا المركز منذ مدة بعيدة حتى قبل تأسيس الهيئة، وأذكر أنني علقت في عدد من المناسبات، خصوصاً بعد إنشاء «مؤسسة التراث الخيرية» أنه من الضروري وجود كيان يعمل على تطوير التراث العمراني وتأهيله والمحافظة عليه قبل ذلك.

الرقف على أحد الجدران: عنصر وظيفي وشكل جمالي

(١) كلمة سوق عكاظ، الثلاثاء، ١٤٣٢/١٠/٢٢هـ الموافق ٢٠١١/٩/٢٠م.

(٢) وافق مجلس إدارة الهيئة الخامس والعشرين على تأسيس المركز.

الآن وقد تم تأسيس المركز، صرنا نعوّل عليه كي يقوم بأهدافه المهمة والأساسية، والتي تركز، بشكل أساسي، في بناء سجل وطني للتراث العمراني، فهذا السجل هو ما ينقصنا في الوقت الحالي، فنحن نحتاج، بالدرجة الأولى، إلى بناء «مركز معلومات» على المستوى الوطني، يجمع كل الوثائق والدراسات حول تراثنا العمراني، ويستكمل الناقص منها، ثم يبدأ في عملية تصنيف التراث وتسجيله، نحتاج، بكل تأكيد، إلى قائمة واضحة تزداد باستمرار بالمباني المسجلة ضمن قائمة التراث العمراني الوطني، وهذا المشروع بحد ذاته سيشكل نقلة مهمة بالنسبة إلى تطوير وتأهيل التراث العمراني، واستكمال كل الجوانب القانونية من أجل حمايته، فحتى نضع نظاماً وطنياً لحماية التراث العمراني يمكن تنفيذه على أرض الواقع -وأنا هنا لا أتحدث عن نظام نظري لا يسانده الواقع- يجب أن يكون هناك وضوح في عملية التوثيق والتصنيف والتسجيل. مركز التراث العمراني الوطني منوط به هذه المهمة التي اعتقد أنها ستكون مهمة أساسية سوف تضع القرى وأواسط المدن السعودية في المشهد الوطني بشكل دائم.

مع الرئيس كارتر في نخيل العذيبات (٢٠٠٩م)

نعمل كذلك على إنشاء «شبكة» من المؤسسات «المتعاضدة» التي تدعم التراث العمراني في جميع مناطق المملكة، فإذا كنا بدأنا من إنشاء «مركز وطني» فإننا سوف نعمل على إنشاء مراكز مع شركائنا في وزارة التعليم العالي، وفي وزارة الشؤون البلدية والقروية على وجه الخصوص. لقد كانت البداية من جامعة الملك سعود التي بدأنا معها بإنشاء مركز للبناء بالطين وبالتعاون مع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ومؤسسة التراث الخيرية، وهذا المركز سيكون أحد مراكز التميز البحثي الذي تتبناه وزارة التعليم العالي من خلال الجامعة، وسوف يعمل مع مركز التراث العمراني الوطني من أجل بناء «خبرة وطنية» في مجال البناء بالطين، والهدف هنا هو تأكيد «الخبرة المحلية» التقنية وتوثيقها والتعلم منها، لكن دون التوقف عندها؛ أي: أن مركز البناء بالطين يهدف -بشكل واضح- إلى تطوير تقنية الطين وجعلها قابلة للاستثمار، وهذا ليس غريباً، فهناك معماريون معروفون، مثل: المعماري النمساوي (مارتن رو) الذي يعمل منذ مدة طويلة في البناء بالطين المضغوط، واستطاع أن يسوّق هذه التقنية في كل مكان في العالم حتى في المملكة، فمركز الملك عبدالعزيز الثقافي العالمي الذي تنشئه شركة أرامكو السعودية في مدينة الظهران في شرق المملكة، يوظف تقنية الطين التي طورها (مارتن رو) في المبنى، مع أن الرسالة التي يقدمها المبنى ترتكز، بشكل كبير، على التقنية المتطورة، والرسالة التي يقدمها مركز البناء بالطين هي أن عمارة الطين يمكن أن تكون ملائمة لعمارة اليوم، ويمكن أن تصبح تقنية ذات عوائد اقتصادية كبيرة.

مجموعة من الأهالي في ورشة عمل برنامج لا يطيح (٢٠١١م)

صورة جماعية مع الطلاب الذين أنهوا الدورة التدريبية الصيفية (٢٠١١م)

لا يقتصر الأمر على مركز البناء بالطين، فنحن نعلم أنه من الضروري تعزيز البحث العلمي في مجالات التراث العمراني المختلفة، وقد أكدنا ذلك عندما أنشأنا كرسياً للتراث العمراني في جامعة الملك سعود. نعتقد أن هذا الكرسي سوف يفتح الباب واسعاً أمام البحث العلمي، ويستقطب الخبرات المحلية والدولية التي تعمل في هذا المجال، فكما ذكرنا سابقا نحن بحاجة إلى أن يكون التراث معيشاً وجزءاً من حياتنا اليومية، وهذا لن يتأتي دون بحث في المكوّن الاجتماعي والاقتصادي لقرى المملكة المختلفة وبلداتها، من أجل جعل التراث جزءاً من البنية الاجتماعية والاقتصادية.

كما أننا نعمل الآن، ومن خلال شركائنا في الجامعات السعودية، على تبنّي مراكز للبحث العلمي متخصصة في مجال التراث العمراني، مثل: المركز الذي ننوي إطلاقه قريباً مع جامعة الملك عبدالعزيز للتراث العمراني على ساحل البحر الأحمر. ولا يقتصر طموحنا عند هذا الحد، بل نفكر أن نكرر التجربة نفسها مع جامعة الدمام لتأسيس مركز للتراث العمراني على ساحل الخليج العربي، وسوف يمتد تركيزنا بعد ذلك إلى عمارة الجبال في غرب المملكة، وسيتبع ذلك إنشاء شبكة واسعة من المراكز والهيئات التي تعمل على دراسة التراث العمراني وتطويره في كل مناطق المملكة بإذن الله، وهذا ما نسميه «شبكة من المؤسسات المتعاضدة» تحقق فكرة «ثقافة

المؤسسة» التي تنمو وتتطور وتشكل ذاتها بذاتها، هو ما نسعى إليه، لأننا نعلم يقينا أننا لا نستطيع أن ننجح وحدنا، بل من خلال إيمان شركائنا بقدرتنا على قيادة العمل وإنجاحه، وهذه الشبكة تجعل من المجتمع كله مهتماً بفكرة التراث وتجعل عجلته تدور دون توقف، لأن المسألة هي أنه لا يمكن فرض التراث العمراني على الناس بالقوة، بل من خلال إقناعهم أن هذا التراث يمثل ذاكرتهم التاريخية، ويعبر عن جذورهم التي تربطهم بالأرض، كما أنه مصدر رزق متجدد سوف يشكل اقتصاداً «بديلاً» لعدد من البلدات القديمة التي كان يُعتقد أنها فقدت قيمتها الاقتصادية.

في مجال تفعيل التراث العمراني في مناهج التعليم العالي، ربما نكون قد حققنا تحولاً مهماً خلال السنة الفائتة، فنحن الآن نعمل على تطوير برامج ماجستير متخصصة في التراث العمراني في كل من جامعة الملك سعود في الرياض، وجامعة الملك عبدالعزيز في جدة، والحقيقة أنه لم يكن لهذه القناعة أن تتشكل لولا المحاولات المبكرة التي قمنا بها منذ بداية تجربتنا مع التراث العمراني؛ لأننا على قناعة أنه لا يمكن أن تصنع عمارة محلية أو نحافظ على إرث ثقافي عمراني دون أن يكون هناك جيل يعي قيمة هذا الإرث، ويستطيع أن «يوصل» ما «انقطع» من هذا الإرث. تفعيل التراث العمراني في مناهج التعليم العالي كان يمثل هدفاً صعباً في ظل مقاومة مؤسسات التعليم لدينا لهذه الفكرة، فمع أنني كنت ألتمس لهم الأعذار لكونهم قد تعلموا وتدربوا في مدارس غربية، أو ذات منهج تعليمي غربي، تعطي قيمة أكبر للعمارة التي أنشأها الغرب على حساب العمارة في باقي مناطق العالم، إلا أنني كنت مُصراً على إقناع الإخوة في الجامعات أن هناك ما يسميه الفيلسوف الفرنسي «بول ريكور» النواة الإبداعية الموجودة في كل ثقافة، وأن علينا أن نكتشف نواتنا الثقافية، ونعمل على تطويرها؛ لأنها هي التي سوف تعطينا شخصيتنا المتميزة، وتجعلنا نسهم في الحضارة الإنسانية بنفس بالقدر نفسه الذي يسهم فيه الغرب الآن.

في حقيقة الأمر أشعر بالفخر الآن وأنا أشاهد هذا التحول في رؤية الجامعة السعودية التي صارت تتبنى «التراث العمراني» دون أي ضغوط.

لقد أقمنا في صيف ٢٠١١م دورة تدريبية لطلاب كلية العمارة والتخطيط في جامعة الملك سعود على البناء بالطين ودراسة المواقع التراثية خصوصا في الدرعية، وقد كنا نهدف إلى تأسيس جيل قريب من الأرض التي يعيش عليها، يشمها ويبني بترابها[٣]. نريد أن يكون هذا التلاحم مع التراث العمراني ضمن ثقافة الجيل الجديد، فنحن لا نريد لهذا الجيل أن ينشأ وهو لا يعلم شيئاً عن تاريخ بلده وتراثه، نريده أن يحافظ

(٣) كلمة تكريم طلاب الدورة التدريبية في مركز الزوار بالدرعية، الثلاثاء ٢٩ شوال ١٤٣٢هـ، الموافق ٢٨ سبتمبر ٢٠١١م. وقد أكدت لهم: " أنتم لم تعملوا فقط في موقع تراثي، وتسعدوا بالعمل كما أنا أعمل بيدي في المواقع التراثية، ولكنكم أيضا سوف تكسبون ميزة إضافية في مستقبلكم المعماري كمعماريين إن شاء الله ومهندسين، تميزكم عن زملائكم بفارق كبير، وهي أنكم لمستم أرض بلادكم وترابكم، فيما غيركم يعمل في أماكن مغلقة وعلى برامج حاسوبية، وأنكم شممتم رائحة تراب هذه الأرض وعبقها، وأنا أعدكم أن ذلك سيجعل لكم تميّزا خاصا في عملكم وفيما تقدمونه من أعمالكم، ولذلك هذه الدورة هي جزء من بناء الشخصية، بناء شخصيتكم والعمل مع البنائين والحرفيين وإكسابكم ميزة مهمة في المعمار المميز إن شاء الله مستقبلا، وهي ميزة التواضع وميزة العمل الميداني، وميزة تقدير ظروف الذين يعملون في المواقع، وميزة لمس مواد البناء بيدكم".

تكريم طلاب العمارة الذين انهوا الدورة التدريبية الصيفية (٢٠١١م)

على هذا البلد كما فعل الآباء المؤسِّسون. ومع ذلك يجب أن أؤكد هنا أن هذه التجربة بدأت أول مرة عام ١٩٩٧م في حي البجيري في الدرعية، وبمبادرة شخصية مني؛ لأنني كنت على اقتناع بأنه يجب أن يكون هناك تجربة يعيشها الطلاب يتعرفون فيها تراثهم العمراني «ميدانياً» قبل أن يعملوا فعلاً بعد تخرّجهم في الجامعة، وأتذكر هنا أن الدكتور يوسف فادن -الأستاذ في كلية العمارة والتخطيط بجامعة الملك سعود- كان أحد الذين أشرفوا على الدورة التدريبية، تلك المحاولة المبكرة لم تفقد بريقها، وقد كانت حاضرة في ذهني دائما، وكنت أرغب في تكرارها وتحويلها إلى عمل مؤسسي يحقق الفرق في الوعي بالتراث، وقد تحقق هذا الأمر مع إنشاء مركز التراث العمراني الوطني الذي سيقود هذا العمل ويتعامل معه بثقافة مؤسسية متكاملة.

والحقيقة أنه لم يكن من الممكن أن تتحقق هذه التحولات في «الوعي الأكاديمي» على مستوى الجامعات السعودية لولا دعم معالي الدكتور خالد العنقري -وزير التعليم العالي- الذي فتح لنا كل أبواب الوزارة من أجل عقد الشراكات، وتفعيل البرامج المشتركة مع الكليات المتخصصة. نحن نعتقد الآن أن موقفنا أقوى، ونتوقع أن وجود الدكتور أحمد السيف -نائب وزير التعليم العالي- قريباً منا وهو المؤمن بثقافة «التراث العمراني» التي نريد أن نشيعها في بلادنا الغالية، سوف تجعل من العلاقة بين المؤسسة الأكاديمية وأهدافنا الحضارية المرتبطة بالتراث العمراني أقرب إلى التحقيق كي تسهم في تشكيل البنية المعرفية لأبناء هذا الوطن وبناته.

في احد البيوت القديمة في شقرا من اليمين الامير محمد بن سلمان، الامير سلطان بن سلمان، معالي الشيخ عبدالله بن منيع، الشيخ محمد الجميح (٢٠١٠م)

زيارة للبلدة القديمة في شقرا (٢٠١٠م)

نحن نعلم أن للتراث العمراني «عاطفة جياشة» عند كثير من الناس، ونعلم أن هناك من يرغب فعلاً أن يحافظ على هذا التراث ويحميه؛ لأنه يرى فيه ذاكرته وشخصيته، ويتذكر من خلاله أباءه وأجداده وكل الحكايات الجميلة التي تربى عليها، لكننا -دون شك- نريد للجيل الجديد أن يحمل العاطفة نفسها لهذا التراث، وهذا لن يحدث من دون عمل، لذلك فإننا نتطلع إلى أن نطور هذه الدورة التدريبية كي تشمل كل كليات العمارة في المملكة، لكننا سوف نكتفي هذا العام بأن تشمل جامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الدمام. هدفنا هو إشاعة الوعي «الميداني» في مجال التراث العمراني؛ لأن العمارة ليست «نظريات»، بل عمل وتجربة، والمعروف أن «التجربة والخطأ» هي الأساس الذي نشأت عليه العمارة القديمة، وأن استعادة هذه الآلية التعليمية في مناهج التعليم المعاصر كان ومازال أحد أهدافنا الأساسية؛ لأننا نعي أنه لا يمكن تعليم التراث العمراني في قاعات المحاضرات، بل في الميدان، وفي المناطق التراثية الحقيقية التي تختزن كل الدروس التي يمكن أن يتعلمها معماريونا الآن وفي المستقبل.

أعتقد أنه من الضروري أن نشير في هذا الصدد إلى مبادرة «لا يطيح»، فهي مبادرة تهتم بالدرجة الأولى بتدريب المجتمع المحلي على كيفية التعامل مع المباني التراثية، ولا أعتقد أن هذه التجربة كان يمكن لها أن تنضج وتخرج بالصورة التي

هي عليه الآن لولا المحاولات المبكرة التي جعلت من التعامل مع المباني التراثية، التي صرنا نفقدها كل يوم همّاً مجتمعياً. هذه المبادرة خرجت من «المجمعة»، وقد تبناها شبابها المهتمون بعمارة الطين التي تمثل ذاكرتهم المعمارية التاريخية، وكان هدفهم هو المحافظة على ما تبقى من مباني مدينتهم التاريخية، فصاروا يعيدون بناء جدار تهدم، ويرممون سقفاً يوشك أن يقع، وكان دافعهم وراء ذلك هو الشعور بالانتماء، والرغبة في الحفاظ على ذاكرة المكان. لقد رأت هيئة السياحة والآثار أن هذه التجربة تستحق أن تكون تجربة عامة لكل الوطن، إنها إحدى قصص النجاح التي تتم على تطور الوعي المجتمعي بقيمة التراث العمراني، وهذا ما كنا نسعى إليه منذ البداية، فنحن اليوم نقوم بعقد دورات تدريبية في كل مناطق المملكة على البناء بالمواد التراثية، تحضرها مجموعات مهتمة من المجتمعات المحلية، ونعتقد أن هذا البرنامج التوعوي يمكن أن يتطور كي يكون برنامجاً وطنياً بمواصفات معرفية ومهارية عالية يسهم -بإذن الله- في المحافظة على تراثنا العمراني.

يجب أن نؤكد هنا أن التراث العمراني يمثل «التاريخ القريب» من الناس، ولذلك فهو يمثل حالة خاصة لكثير منهم، وهذه الخصوصية تنبع من شعور الناس بأن هذا التراث يمثل تاريخهم ويجب عليهم أن يحافظوا عليه. لقد أنشأنا برنامج (ثمين) لهذا الغرض، فهو صندوق للمشروعات المستعجلة التي يسهم في تمويلها الناس أنفسهم، وقد نجحنا في إنشاء صندوق لتمويل تأهيل مدينة شقراء القديمة بدعم من أهلها. وبرنامج (ثمين) الآن جزء من مركز التراث العمراني الوطني، لكنه سيكون مصدراً مهماً للمبادرات الأهلية لتمويل التراث العمراني. ولأننا نعلم أن تأهيل التراث العمراني وتطويره يتطلب موارد مالية كبيرة، وما لم يكن هناك تخطيط واضح لتنويع مصادر التمويل، فسوف تكون هناك إشكالية دائمة، لذلك فنحن نأمل في إنشاء صندوق وطني للتراث العمراني يكون مثل الصندوق الخيري الذي يدعم مشروعات التأهيل والتطوير للقرى والبلدات التي تتوافر فيها عناصر الاستثمار. في هذا الصدد لابد أن أشير إلى أننا ننظر إلى تمويل المحافظة على المباني التراثية وتأهيلها على أنه «عمل خيري»، وهو كذلك، لأن إعادة الحياة لمبنى تقليدي فيه دعم لأسرة برمّتها، ولمجتمع محلي متكامل، فنحن بذلك نوفر المسكن والعمل، ونشجع الحرفة، ونشيع الحياة في مكان كان ينظر إليه قبل وقت قريب على أنه مكان غير آمن، ويجب أن يزال. هذا التحول في التفكير هو ما نسعى إليه ونصر على تحقيقه[٤].

(٤) لقاء الداعمين لتطوير المركز التاريخي بينبع وربطه بالواجهة البحرية، المتحف الوطني بالرياض، ٥ رجب ١٤٣٢هـ.

إن أهم موقف يعبر عن هذا التحول في التفكير هو قول معالي الشيخ عبدالله بن منيع (عضو هيئة كبار العلماء): إنه يكاد يفتي بعدم هدم المباني التاريخية، وقد كان هذا أثناء في زيارتي لمدينة شقراء القديمة، لقد كنا على سطح أحد المساكن، فقال الشيخ: إنني كنت أرى في السابق أن هذه المباني الخربة يجب أن تزال، واليوم أقول: إنه يجب أن تبقى؛ لأنها تحمل بين طياتها «قصة المكان»[٥]. نرى أن هذا الموقف هو انتصار لفكرة المحافظة على التراث العمراني، وهو انتصار لتاريخ المكان، ويفتح آفاقاً جديدة للبحث في قصص المكان الذي تشكلت فيه سيرة الوحدة الوطنية وتشكلت في ربوعه شخصية الإنسان في هذا البلاد، كما أنه انتصار لاقتصاديات المكان التاريخي، وهذا سيشجع كثيرين على العودة إلى هذه الأماكن التي بدأنا منها، ويجب أن تبقى للأجيال المقبلة. إننا نتطلع إلى تزايد دعم النخب الدينية والثقافية والاقتصادية لإيجاد ثقافة مجتمعية تهتم بالمحافظة على التراث العمراني؛ لأننا نؤمن بأن أي أمة دون تاريخ، ودون تراث لا تستحق الحياة، ونحن مهد الإسلام، وقلب العروبة، ولا نتصور أن بلداً بهذا الحجم، وهذا التأثير يفرط في أحد مصادر وحدته وتاريخه المجيد.

(٥) زيارة شقراء، الخميس، ٢٦ ذي الحجة ١٤٣١هـ، الموافق ٢ ديسمبر ٢٠١٠م. لقد قال الشيخ ابن منيع: " إن إعادة تأهيل القرى والبلدات التراثية الذي تقوم به الهيئة العامة للسياحة والآثار بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية هو مشروع وطني رائد، ليس القصد منه العناية بمواد الآثار فحسب بل العناية بمضمون هذه الآثار وما كانت عليه من قيم رفيعة وأخلاق عالية، تميز بها الأجداد، وتجلت بين هذه البيوت معاني الصدق والوفاء والرجولة والكرم والبسالة والتضحية، علاوة على ما تحتضنه من قيم تراثية وحضارية وتاريخية بارزة " .

تفاصيل معمارية في أحد البيوت في شقراء

لذلك نحن نعيش الآن تأكيد البعد الحضاري لبلادنا، فإذا كانت المملكة تتميز ببعدها الإسلامي، وبعدها الاقتصادي وتأثيرها السياسي الكبير، فإن بُعدها الحضاري لم يُعطَ الاهتمام الكافي الذي يستحق، ويبدو أننا بحاجة إلى تمثل هذا البعد وتأكيده خصوصاً ونحن نعيش هذا «الفيضان» السياسي الذي يحدث حولنا، والتحولات السياسية الهائلة في منطقتنا، فنحن نريد أن يستحضر المواطن قيمة بلده الحضارية، وهذا لن يتأتى دون هذا «التوافق» في مجتمعنا على المحافظة على شواهدنا التاريخية التي هي مصدر إلهام يعزز وحدتنا واجتماع شملنا.

نحن الآن أمام مسؤولية وطنية كبيرة بعد موافقة سيدي خادم الحرمين الشريفين، حفظه الله ورعاه، على تشكيل لجنة عليا لدراسة «مشروع الملك عبدالله للعناية بالتراث الحضاري للمملكة». الهدف هنا هو وضع المملكة في مكانها الصحيح من الناحية الحضارية؛ لأن المشروع سيعمل على تكثيف «المعنى» الحضاري لدى أبناء المملكة، وسيجعلهم يتعرفون من جديد أن بلادهم ذات حضارة تراكمت تحت رمال صحرائها أزمنة ومدنيات وثقافات مختلفة، وهذا المشروع الذي يحمل اسم الملك، سيعزز من «المسؤولية الاجتماعية» نحو التراث العمراني في المملكة، وسيجعل من ترابط المواطن مع ذاكرته القريبة وذاكرته البعيدة جزءاً من شعوره بالمواطنة. ما نود أن نحققه على المستوى «الوطني» هو أن يكون المواطن حارساً لبلاده، يدافع عنها وهو مؤمن بأنها البلد الذي تحتضنه وتحتضن أبناءه، كما احتضنت آباءه وأجداده.

ننطلق من «البعد الحضاري» إلى تحقيق «الأمن الاجتماعي»، وهذا لا يتحقق إلا بالإيمان بأننا بلد يستحق الحياة، وأننا بلد حباها الله بالإسلام أولاً، وبموروث ثقافي غائر في التاريخ، وأن انتماءنا إلى هذا البلد العظيم يعني، بالدرجة الأولى، أن نحافظ عليه ونحميه، فمنه تشكلت شخصياتنا، ونبعت بين ربوعه هوياتنا. الأمن الاجتماعي لايتحقق إلا بتغذية «المسؤولية الاجتماعية»، وتنمية الوعي الاجتماعي بموروثنا الحضاري، وهذا يتطلب أن نعمل بجد واجتهاد على المحافظة على التراث العمراني وإحيائه، ليكون ضمن ذاكرة الناس اليوم، لا مجرد ماضٍ تشكل وانتهى، ولكي يسهم في بناء «الوعي الحضاري» لدى كل مواطن.

لذا فإن إصرارنا على أن يكون التراث حياً بيننا لا يهدف، بأي حال من الأحوال، إلى «تحنيط» التراث والعيش في الماضي. إن قصة المكان التي تحدث عنها معالي الشيخ عبدالله بن منيع يجب أن تكون قصة مستمرة تبدأ في الماضي وتمر عبر تأسيس

حوار حول قصة المكان في شقراء (٢٠١٠م)

وحدتنا الوطنية، وتستمر حتى يومنا هذا، ويجب أن تمتد في المستقبل. نتحدث عن قصة المكان الحي، الذي يتجدد بسكانه وباقتصاده، لكنه يُبقي على ذاكرته حية ومتوقدة لا يُنسى أحد ولا حدث.

وحتى يحدث هذا يجب تبنّي مشروعات عملاقة تصنع الفرق على أرض الواقع، ولعلي هنا أتحدث عن مشروعين مهمين تدخلت فيهما شخصياً؛ لأني كنت أرى أن المحافظة على التراث العمراني يجب أن يتم عبر المشروعات العملاقة ذات التأثير الاقتصادي، فمشروع الظهيرة في وسط مدينة الرياض كان يتجه إلى تبنّي مركز مالي ذي مبانٍ عالية لا تتناسب أبداً مع الفضاء التاريخي الذي يتميز به الموقع. الظهيرة يوجد بها عدد كبير من المباني التاريخية، وتشكل منطقة مهمة تتجسد فيها ذاكرة الرياض، وتتمظهر داخلها مدة تاريخية مهمة من التاريخ الحضري والاجتماعي للمدينة، فكان من الضروري أن تغيير الرؤية الخاصة بالمطورين، وأنا أعلم صعوبة إحداث مثل هذا التغيير؛ لأن الأمر يتعلق بمفهوم «المكسب السريع» الذي عادة يميز التطوير العقاري، ومن هنا فعلينا إما أن ننظر إلى مشروع الظهيرة على أنه مشروع

جدار عليه نقوش زخرفية في أحد البيوت القديمة في شقراء (٢٠١٠م)

عقاري/ تجاري، وإما أن ننظر إليه على أنه مشروع «تطويري» لمدينة الرياض، يُبقي على تاريخها، ويحقق التطوير العقاري الذي يتفق مع روح المدينة وتاريخها الإنساني والثقافي العريق.

هذا التحدي يجب أن نخوضه ونحن واثقون من النجاح بإذن الله تعالى، فأكثر الضغوط التي تواجه التراث العمراني في وسط المدينة السعودية المعاصرة هي هذه الثقافة العقارية المبنية على المكاسب السريعة. الآن نأمل أن يصبح حي الظهيرة أحد المشروعات المهمة التي تحافظ على التراث، وتتفاعل مع التطوير العقاري المعاصر، وتحقق التوازن لمدينة مثل الرياض تسابق الزمن في البناء والتحديث؛ لأننا استطعنا أن نقنع الشركاء بتحقيق هذا الهدف المهم.

في الطائف أكدت أننا «نريد أن تعود عقارب الساعة ليعود الطائف إلى ما كان عليه حين سعدنا به صغاراً ليسعد به صغارنا»[٦]. فما نريده هو أن نحافظ على شخصية المكان، وأن نجعل من تراثنا العمراني فضاءً يجمع كل الشركاء، ليكون هو

(٦) اجتماع لجنة تطوير الطائف، الأربعاء ٢١ ذي القعدة ١٤٣٢هـ الموافق ١٩ أكتوبر ٢٠١١م.

المرجع لثقافة المكان. إن قصة تطوير وسط مدينة الطائف تؤكد كيف أن أبناء هذا البلد الكرماء لديهم الاستعداد للعمل يداً واحدةً من أجل بناء بلدهم والمحافظة على تاريخهم. لقد تجمع ملاّك وسط الطائف، ووقعوا على أن يتحول وسط مدينتهم إلى فضاء حي يمسك بالماضي بيد، ويفتح اليد الأخرى للمستقبل. نحن نريد لكل مدننا أن تحيا شخصياتها من جديد عبر السماح لقلبها التاريخي أن يعود إلى الحياة. ومع ذلك فإنني أؤكد هنا أن الهدف ليس تجميد هذه الثقافة واستعادتها كما كانت، بل المحافظة على خصائصها لتعود الآن بالشكل والمضمون الذي يتناسب مع احتياجنا المعاصر، ويبدو أننا نسير في الطريق الصحيح، وبداية الألف ميل خطوة، وأعتقد أننا خطونا أكثر من خطوة في هذا المجال.

لقد كان من نتائج مؤتمر التراث العمراني الأول للدول الإسلامية، الذي كتب هذا الكتاب بمناسبة تنظيمه، الإعلان عن ملتقى وطني ينظَّم سنوياً في المملكة العربية السعودية، وينتقل كل سنة بين مناطقها، من أجل إشاعة ثقافة التراث العمراني، وتشجيع الشركاء على العمل بشكل دؤوب للمحافظة عليه وتفعل شعار «المواطن هو الحارس الأول للتراث»، فهذا الشعار يتطلب كثيراً من العمل، وتفعيل ما نسميه «التنمية الاجتماعية». نحن الآن على أعتاب إطلاق الملتقى الأول للتراث العمراني الوطني بمحافظة جدة، وهذه الطبعة الجديدة من كتاب «سيرة في التراث العمراني» تطبع بمناسبة هذا الحدث المهم الذي سيسهم في تصاعد التنمية الاجتماعية المرتبطة بالمحافظة على التراث العمراني وتطويره في بلادنا الغالية، وتحويله إلى مصدر اعتزاز وطني، وإلى مورد ثقافي واقتصادي نافع بأذن الله تعالى.

سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

الرياض، ١٤٣٢/١١/٢هـ (٢٠١١/١٠/٢٠م).

المقدمة

من الصعب على الإنسان أن يتحدث عن جزء أثير من سيرته الذاتية، خصوصًا عندما يكون هذا الجزء يتقاطع مع أفكار كانت في يوم مجرد أحلام، وتحولت مع الوقت إلى حقائق نعيشها اليوم، هذا التحول لم يحدث فجأة لكنه كان مرتبطًا، وما زال، بأهداف واضحة ازدادت مع الوقت وضوحًا، وأصبحت مع الأحداث والتطورات التي عاشتها بلادنا برامج عمل نسعى إلى تحقيقها اليوم لبناء وعي ثقافي حول التراث العمراني. لذلك فإنني أرى أن هذا الكتاب هو سيرة الأفكار نفسها أكثر من سيرتي الشخصية، فالتراث العمراني يمثل حالة وطنية، سواء على المستوى المجتمعي أم على المستوى الثقافي. وعندما أحاول أن أسجل علاقتي الشخصية بهذه السيرة المجتمعية/ الثقافية تتداخل هذه العلاقة مع أشخاص وأحداث تشكلت هذه الأفكار معهم. لذلك يمكن أن يرى القارئ أن هذا العمل تجربة مجتمع أكثر من أنها تجربة شخصية. لقد فكرت في كتابة هذا السفر لتسجيل هذه التجربة لكوني كنت أحد الذين عايشوها يومًا بيوم، فتفاعلت معها وتفاعلت معي، لكنها -دون شك- تجربة شارك في نضجها كثير من المؤسسات والأشخاص.

أما القارئ، فسيكون هذا الكتاب محاولة للحديث عن «تاريخ تطور الأفكار»، وهو حديث يجمع بين الشخصي والعام، والحلم والواقع. فكما هو معروف تبدأ الفكرة صغيرة ثم تكبر، وتظهر بسيطة ثم تنمو وتتطور وتتعقد. لذلك فإنني أتصور أن على القارئ الكريم أن يتتبع الأفكار التي يتناولها الكتاب؛ لأن التركيز هنا ليس في «ماهية» التراث العمراني ونظرياته، فهذا موضوع آخر سنتناوله في أعمال أخرى، بل اهتمامنا هنا «بسيرة الأفكار» وتأثيرها في مستوى المجتمع والأفراد، وما تبع هذه السيرة من عمل وصبر، ومحاولة لتفكيك البنى الفكرية والتصورات التي تشكلت حول التراث لدى المجتمع، وبناء تصورات جديدة نابعة من المجتمع نفسه. ما يقدمه هذا الكتاب هو «نقطة التحول» في نظرة المجتمع السعودي إلى التراث العمراني وكيف حدث هذا التحول.

أذكر أنني تحدثت في منتصف الثمانينيات من القرن الميلادي المنصرم مع معالي الشيخ إبراهيم العنقري (رحمه الله) -وزير الشؤون البلدية والقروية آنذاك- حول أهمية المحافظة على التراث العمراني، وكانت استجابته مشجعة. وقد تبنى الموضوع في مؤتمر رؤساء البلديات في أبها «١٥ شوال سنة ١٤٠٨هـ» الذي تحدثت فيه عن «المحافظة على التراث العمراني والطابع المعماري الإقليمي

لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى الفصل الخامس.

بالمملكة العربية السعودية». وقد طرحت في ذلك اللقاء برنامجًا وطنيًا للمحافظة على التراث العمراني من خلال تأسيس لجنة وطنية من أجل تحقيق هذا الهدف يساندها مكتب في وزارة الشؤون البلدية والقروية لمتابعة أعمالها*.

الفكرة كانت تهدف إلى تحريك المياه الراكدة حول التراث العمراني، فهناك من يتحدث عن «أفكار» حول التراث، وهناك جدل أكاديمي حول معنى التراث، لكننا كنا نخسر كل يوم موقعاً ومبناً تاريخياً. كنت أشعر في ذلك الزمن أن الوقت يمر سريعًا، وما لم نتحرك فسوف نخسر كثيراً من موروثنا المعماري الذي لا يمكن تعويضه. كما أنني كنت مهتمًا بموضوع الهوية «المعمارية»، ولم يكن من الممكن التفكير في «هوية معمارية» دون العودة إلى التراث وفهمه بعمق، على أنني، ومنذ البداية، لم أكن أفكر في الهوية كمجال لنسخ التراث، فأنا مؤمن بأن الهوية تنمو وتتطور، لكنها لابد أن تنطلق من جذور أصيلة تتمدد من خلالها. التراث العمراني كان بالنسبة إليّ في ذلك الوقت هو تلك الجذور التي يجب عليّ أن أكتشفها وأتمدد من خلالها. لقد طرحت ذلك البرنامج، وهو برنامج طموح جدًا، لدق ناقوس الخطر، مع أنني كنت أعلم أن تحقيق مثل هذه البرامج على أرض الواقع يحتاج إلى الكثير من الإعداد والتحضير، لكنها البداية التي لابد أن تتبعها خطوات كثيرة تصنع منها واقعًا ملموسًا.. وهو ما حدث بعد ذلك بسنوات عدة.

لقد تضمن البرنامج تأسيس لجنة وطنية يرأسها وزير الشؤون البلدية والقروية، ويكون في عضويتها مسؤولون من الوزارة، وممثلون من كليات العمارة، ونخبة من المهندسين المهتمين والعارفين بالتراث العمراني، ومن المواطنين، ورجال الأعمال الذين لهم علاقة بعملية البناء بشكل عام، بحيث تقوم اللجنة بوضع الأسس للبرنامج الوطني للمحافظة على التراث العمراني، والأسس الخاصة بالبرنامج الوطني للمحافظة على الطابع المعماري الإقليمي، وكان ذلك يشمل خطوات وبرامج مهنية وتدريبية كثيرة. لقد أثار عندي هذا البرنامج عدداً من الأفكار المهمة التي بدأت تشكل رؤيتي حول التراث. فلقد وجدت في أثناء إعداد الأفكار حول البرنامج أن هناك إشكالية تعليمية عميقة، فبرامج كليات العمارة في المملكة لا تدعم فكرة المحافظة على التراث العمراني، وكان من الضروري أن نثير هذا الموضوع على المستوى الأكاديمي، والنظر إليه بوصفه قاعدة ينطلق منها البناء المعماري الوطني الجديد من خلال حث كليات العمارة على المشاركة بشكل مباشر في تبني مثل هذه الأفكار من خلال تطوير مناهج التعليم، كي تتبنى المحافظة على التراث العمراني. كما اتضح لي أن التراث العمراني لا يكفي وحده، بل إن الأمر يتطلب إيجاد البيئة التراثية المتكاملة التي تجعل المناطق التاريخية متميزة باقتصادها وبمجتمعها لا مجرد حفظ مبانٍ لا يعيش فيها ولا يستخدمها أحد. كما أنني وجدت أن إحياء

الحرف التقليدية وتأكيد مفهوم المحلية مسألتان لا يمكن الاستغناء عنهما في مسألة المحافظة على التراث العمراني والطابع المحلي الإقليمي.

يمكن احتساب تلك المدة بداية تشكل الأفكار، وأستطيع أن أقول: إن «سيرة» تطور تلك التصورات التي صارت تتشكل في داخلي قد بدأت فعلاً، فمع أن هناك شيئًا يجعلني قريبًا دائمًا من العمارة التراثية، إلا أن تلك المدة، خصوصًا بعد عودتي من رحلة الفضاء في صيف سنة ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م)، كانت هي مرحلة «التفكير النقدي» في التراث. فقد تطورت المفاهيم لدي، ليس من أجل تقبل التراث وأخذه بحسناته وسيئاته، بل من أجل التعامل مع التراث العمراني كمجال للتفكير والنقد. وقد كانت هذه هي نقطة التحول الأساسية التي عشتها وما زلت أعيشها حتى يومنا هذا. يبدأ رصد الأفكار في هذا الكتاب منذ تلك المدة المبكرة التي ساهم في تشكيلها الكثيرون، وحتى اليوم فأنا ما زلت أجوب أرجاء بلادي، وأتعلم مما تركه لنا الآباء والأجداد الذين صنعوا مجد هذه البلاد.

لا أنكر أبدًا أن مفهوم التراث العمراني توسع في مخيلتي بعد مؤتمر أبها سنة «١٤٠٨هـ»، ورأيت أن تبني برامج للمحافظة عليه، يحتاج إلى بناء وعي شامل، وهذا ليس بالأمر السهل، لذلك فقد وضعت نصب عيني أن الأمر يحتاج إلى مشاركة مباشرة مني شخصيًا، وأن أي برنامج عملي مستقبلي لابد أن أقوم بالإشراف عليه، والتأكد من إمكانية تطبيقه، مع أنني في تلك المدة كنت مهتمًا بالطابع المعماري وبالهوية العمرانية لمدننا أكثر من «المحافظة على التراث العمراني» بصفته المادية، وكانت برامجي منصبة على الهوية لا على المحافظة على التراث، إلا أن السنوات التي تلت تلك المحاضرة جعلتني أفكر بطريقة مختلفة جدًا، خصوصًا بعد تملكي نخيل العذيبات، وتجربتي في إعادة بناء بيت الطين فيه.

إن مسألة الوعي بالتراث العمراني لم تتطور في بلادنا على المستوى المجتمعي، وقد كانت في تلك المدة حبيسة الأروقة الأكاديمية تنعكس على شكل جدل حول المصطلح، وهو جدل مهم على أي حال، لكننا نحتاج إلى أن نسابق الوقت. أما أنا شخصيًا، وكما ذكرت سابقًا، فلم أكن أتوقع أن تحظى المبادرة الأولى «برنامج المحافظة على التراث» بالنجاح الكامل، فأنا أعلم بالمعوقات، وأعرف بالإمكانات المتوافرة، وكل فكرة حتى تنجح بحاجة إلى وقت طويل. وكنت مؤمنًا بأننا نعمل من أجل بناء جيل واعٍ بالتراث وبتاريخ هذا الوطن العزيز علينا جميعًا.

لقد أصبح الهدف في مخيلتي أبعد من تحقيق مكاسب مباشرة للتراث العمراني، وإن كنت حريصًا على المحافظة على ما هو موجود من الهدم والتخريب. وأستطيع أن أقول: إنه منذ ذلك الوقت بدأت أفكر في جعل «التراث العمراني» والمادي بشكل عام قضية وطنية يجب أن تكون ضمن اهتمام المجتمع كلّه، وهذه مهمة

زيارة للمباني التراثيه منزل الشيخ حسن بن حصوصه - عسير

صناعة «وعي» بالدرجة الأولى، لذلك أعطيت مسألة التعليم المعماري أهمية كبيرة في السنوات التالية، وعملت مع كثير من الإخوة في كليات العمارة في الجامعات السعودية لبناء الجيل الذي نأمل أن يتحمل مسؤولية المحافظة على ذاكرتنا وهويتنا.

لذلك فقد حاولت أن أكون قريبًا من المهتمين بالعمران، وكنت على اطلاع على الأفكار الجديدة التي يتحدث بها المهتمون بالتراث العمراني على مستوى العالم، لكنني وضعت نصب عيني بناء مناخ فكري وتعليمي وعملي يجعل التراث العمراني همه الأكبر، لذلك فعندما تلقيت دعوة الإخوة في الجمعية السعودية لعلوم العمران لتولي الرئاسة الفخرية للجمعية لم أتردد قط في قبول الدعوة سنة ١٤١٤هـ (١٩٩٤م)، إيمانًا مني بأن الجمعية إحدى أهم المنافذ العلمية والمعرفية التي يمكن أن تثير الوعي بأهمية التراث العمراني في بلادنا، فهي تجمع الأكاديميين والممارسين في مجال العمران حتى العاملين في القطاعات الحكومية. لقد وجدتها فرصة سانحة للاقتراب أكثر من كل العاملين في مجال العمران، وفهم تصوراتهم وتوجهاتهم، إذ لا يمكن تبني فكرة صناعة جيل واع بأهمية التراث العمراني دون الاقتراب كثيرًا من الذين يعملون في خدمة هذه القضية، سواء داخل المملكة أم خارجها. يتضح هذا من مشاركتي الجمعية في لقاءاتها السنوية المتعاقبة «اللقاء الخامس في الرياض، ٧-١٠ شوال سنة ١٤١٤هـ، واللقاء السادس، في جدة، غرة

المحرم سنة ١٤١٦هـ، واللقاء السابع في المدينة، ١٥ رجب سنة ١٤١٧هـ، واللقاء الثامن في الأحساء، ٢٧ من ذي القعدة سنة ١٤١٨هـ، واللقاء السنوي العاشر في أبها، ٢٩ ربيع الأول سنة ١٤٢١هـ». والتي كنا نطرح في كل منها قضية من قضايا العمران الشائكة التي تهم بلادنا.

وقد تجاذبت مع الزملاء في الجمعية كثيراً من الأفكار حول التراث ودور الجمعية، وكان لتلك الحوارات الغنية دور كبير في تبلور رؤيتي حول التراث العمراني. فقد تقاطعت مع مفكرين وأكاديميين يحملون رؤى وأفكارًا خاصة جعلتني أنظر إلى التراث العمراني من زوايا واسعة ومتعددة سوف يثيرها هذا الكتاب الذي يعد مقدمة لكتاب أكبر يتناول بالتفصيل موقفي من التراث العمراني خلال الخمس والعشرين سنة الماضية، ورؤيتي المستقبلية حوله.

تمثل المرحلة التي كنت فيها رئيسًا فخريًا للجمعية السعودية لعلوم العمران، مدة «إنضاج» الأفكار على المستوى النظري البحت، فقد كان مفهوم التراث لبعضنا مسألة «عاطفية» محضة تمس تاريخ الآباء والأجداد، وتثير مشاعر الحزن بالفقد. فقد خسرنا كثيراً من صور الماضي، وكان بعضهم يريد أن نعيد تلك الصور كما هي، لكن ما كنت أتصوره عن التراث غير ذلك، كنت أرى، وما زلت، أن التراث جزء من حياتنا اليومية، ومصدر مهم لتطورنا في الغد، كما أنه الفضاء المفتوح لعلاقتنا بالماضي، فما تشكل في الماضي نتج من تفاعلات لها سياقاتها الزمنية والمكانية، لذلك فهو قابل للتأويل وإعادة التفسير حسب الظروف المعاصرة، ويمكن على أساسها بناء أفكار للحاضر والمستقبل. أنا مؤمن بأن المنجز التراثي الذي تحقق في الماضي هو بمنزلة «النص» الذي لا نستطيع تحريفه، لكن التأويل والتطوير بأيدينا وباجتهادنا. أنا وإن كنت أشعر بألم الفقد لصور الماضي، لكنني مؤمن بالمستقبل أكثر، ورؤيتي حول التراث تنبع من هذا المنطلق الذي يحاول أن يحافظ على النصوص من التحريف، لكنه منفتح بشكل كامل على الأفكار الجديدة التي تؤول هذه النصوص وتفسرها لمصلحة اليوم والمستقبل.

علاقتي بالجمعية السعودية لعلوم العمران كانت تدور في فلك بناء هذه الرؤية العملية البعيدة من العواطف، والمبنية على أسس علمية ومعرفية تساعدنا على استخلاص الدروس والأفكار التي يمكن أن نتعلمها من التراث، لكنها كذلك مدة التركيز في تبني فكرة ربط التراث بالتعليم العمراني، فهذه الفكرة قد اختمرت في ذهني قبل مؤتمر أبها سنة «١٤٠٨هـ»، وتطورت بشكل أعمق عندما اقتربت من الجمعية، وشاهدت بأم عيني الحاجة الملحة إلى مثل هذه الخطوة؛ لأنها فعلاً ستكون بمنزلة الجسر الذي يمكن أن يعبر فوقه الوعي المجتمعي، والأكاديمي، والمهني ليصل إلى مرحلة الوعي الكامل بأهمية المحافظة على التراث.

الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز في الوسط، و عبدالعزيز الخضيري على اليسار، وعبداللطيف الحجامي في أقصى اليمين، قرية ذي عين (الباحة) تبدو في الخلف، (عام ٢٠٠٢م)

في أثناء عملي مع الجمعية تم عقد ندوة تأصيل العمارة المحلية في التعليم المعماري في جامعة الملك سعود في «٢٦ رجب سنة ١٤١٨هـ»، وبدعم من وزير التعليم العالي، فقد كانت تلك الندوة محصلة عدة مبادرات سابقة قمت بها، وبمشاركة عدد من الإخوة لصناعة وعي تعليمي يهتم بالتراث العمراني. لقد أعقبت تلك الندوة عدة لقاءات في جامعات سعودية تطورت فيها الفكرة وتشكلت حولها برامج عمل على مستوى عمداء كليات العمارة، وما زالت الفكرة تتطور حتى اليوم، وأنا على يقين أنها ستصبح المظلة الفكرية التي يتحول بها تعليمنا المعماري إلى تعليم متميز يسهم في إنضاج العمارة لدينا وتأصيلها محليًا. لقد كنت مصرًا، وما زلت، على ربط التراث بالتعليم العمراني، فهو السبيل الوحيد الذي أراه مجديًا، ويمكننا من إحداث تغيير على مستوى الوعي المجتمعي، هذا إذا أردنا بناء جيل يعي قيمة هذا التراث، ويساهم في المحافظة عليه، وفي استخلاص الدروس منه.

ويمكنني كذلك القول: إن العمل مع جمعية العمران فتح عيني على أهمية العمل المؤسساتي في مجال التراث العمراني، فقد وجدت أن التعامل مع التراث من مهام «المؤسسات الكبيرة» التي تستطيع أن تنقل أفكارها وبرامجها للمجتمع، ومهما كان تأثير الأشخاص فإنهم لن يستطيعوا تحقيق تغيير لافت للنظر إلا من خلال هذه المؤسسات، لذلك يمكن احتساب منتصف التسعينيات الميلادية الزمن الأهم الذي تشكلت فيها رؤيتي العملية حول التراث العمراني. فقد فكرت في تأسيس مؤسسة تعنى بالمحافظة على التراث العمراني، وتبحث فيه من الناحية الفكرية والتوثيقية. الفكرة كانت مرتبطة بالحاجة الماسة التي كنت أراها لتحويل الأفكار إلى خطوات عملية في ظل غياب شبه كامل لمثل هذه المؤسسات في بلادنا. لقد أصبحت مؤسسة «التراث» الآن وبعد مرور ما يقرب من أربع عشرة سنة من تأسيسها «عام ١٩٩٦م»، مركزًا مهمًا لتوثيق التراث ودراسته والمحافظة عليه عبر برامج مهنية وعلمية. لقد وجدت «التراث» لتصنع تغييرًا في ثقافة المحافظة على التراث العمراني وخلال عمرها «القصير نسبيًا» أنجزت كثيرًا من المشروعات المهمة على مستوى المحافظة على التراث الوطني، وأسهمت في إشاعة «ثقافة مؤسساتية» في هذا الخصوص.

لقد أشعرتني تلك الخطوة بأهمية العمل المؤسسي للمحافظة على التراث العمراني، وربما تشكلت هذه الأهمية لدي في وقت أبكر من ذلك بكثير، وهو الأمر الذي دفعني إلى تبني فكرة هذه المؤسسة. ولعل هذا نابع في الأصل من فهمي الشخصي للتراث العمراني، فقد كنت مؤمنًا بأن التغيير يحتاج إلى مبادرات عملية، لا مجرد أفكار. ويبدو أن تصاعد التفاعل المجتمعي، والدعم الكبير الذي وجدته من قبل المسؤولين والمهتمين في بلادنا لفكرة المحافظة على التراث شجعاني كثيرًا على بدء تلك الخطوة التي أعتقد أنها ساهمت كثيرًا في جعلي «أعيش التراث

العمراني» بمشكلاته، وبالمعوقات التي تواجهنا للمحافظة عليه، وتحمل كثيرًا من المشاق من أجل بلوغ هذا الهدف الذي ما زلت أؤمن بأنه أساسي من أجل بناء مستقبلنا.

لقد ساعدتني هذه التجارب على تأكيد مفهوم التراث على المستوى الوطني، خصوصًا بعدما تأسست الهيئة العليا للسياحة التي أصبحت أمينًا عامًا لها عام «٢٠٠١م»، والتي أصبحت بعد ذلك هيئة عامة برئاستي. فقد ساهمت تلك التجارب المبكرة لديّ في تحديد مفهوم التراث عمليًا، وتحويله إلى برامج عمل متعددة. لقد صرت أشعر بتشكل ذلك الجيل من المواطنين المهتمين بالتراث قريبًا، فرغم كل الصعوبات إلا أن المبادرات «الخلاقة» التي تتعامل مع الإمكانات المتاحة وتوسع من مجالها كانت دائمًا الزاد الذي جعلني أشعر بأن القضايا المهمة تحتاج إلى جلد وتفكير ممنهج وواضح وقياس لكل الإمكانات والتعامل معها بحذر، خصوصًا مع وجود شركاء معي كانوا يؤمنون بأهمية هذه القضية على المستوى الوطني والأمة كلّها، فقد كان لهم دور كبير في نضج كثير من الأفكار والتوجهات التي يحتويها هذا الكتاب.

هذا الكتاب جزء من سيرتي الذاتية وسيرة الأفكار التي صنعت التغيير في موقف المجتمع السعودي من التراث العمراني، فهو يرصد بعض التحولات التي مررت بها مع «تحولات التراث» خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة، فتلك التحولات كانت بمنزلة العمل «الوطني» الذي كان يحاول أن يحقق نوعًا من «الاختراق الثقافي» على مستوى الوعي بقيمة التراث العمراني وأهميته، فقد كان شعاري، «علينا أن نتذكر الماضي من أجل بناء المستقبل»، وكنت أرى في التراث العمراني الماضي الذي يمكن أن يصنع شخصيتنا العمرانية المستقبلية. يقدم هذا السفر، بعض الأفكار حول التراث، من وجهة نظري الشخصية، فهو مقدمة لكتاب أكبر وأشمل سيصدر هذا العام بإذن الله. كما أنه يتحدث عن المجالات التي شغلتني خلال عملي في مجال التراث، وكيف ساهمت تلك المجالات في بناء رؤية فلسفية وتعليمية وعملية من أجل بناء مجتمع واعٍ بقيمة التراث في حياتنا المعاصرة والمستقبلية.

يحتوي الكتاب عل ستة فصول يكمل بعضها بعضًا، فهي تحكي حكايتي الشخصية مع التراث والأشخاص الذين تقاطعت معهم. فأحداث الحكاية تبدأ من «الومضة» أو «الالتفاتة» الأولى التي شكلت منعطفًا مهمًا في علاقتي بالتراث، حيث يثير الفصل الأول مجموعة من الأسئلة التي كانت تراودني في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي وما الأسباب التي جعلتني أشعر بقيمة التراث. بينما يروي الفصل الثاني تطور بعض الأفكار وموقفي منها، والتجارب العملية التي صنعت تلك الأفكار. الفصل الثالث يركز بشكل خاص في أهمية دمج التراث العمراني في

القطيف – الأحساء. أكتوبر ٢٠٠١م

القطيف – الأحساء. أكتوبر ٢٠٠١م

التعليم، خصوصًا التعليم المعماري. كما يبين الفصل الرابع البعد الإنساني للتراث العمراني وتأثيره في تخطيط مدننا في المستقبل، سواء كان ذلك من خلال توظيف الجانب الإنساني في التراث في عمارتنا المعاصرة، أم في بناء رؤية إنسانية حول التراث نفسه، فهذه الثنائية كثيراً ما شكلت هاجسًا مهمًا بالنسبة إليّ. ويتناول الفصل الخامس موضوع الهوية والطابع المعماري، وهو موضوع يبين ما يمكن أن أسميه «طبقات الهوية». فالطابع المعماري مهم، لكنه يدخل ضمن طبقات الهوية، ويعكس وجوهًا متعددة لهوية المدينة. أما الفصل الأخير فيعبر عن البعد المهني «المؤسساتي» في مجال التراث، فكما هو معروف لا يمكن أن نصنع التغيير دون منهجية واضحة، وبناء مؤسسات تهتم بموضوع التراث مسألة جوهرية في إحداث الوعي بقيمته. والحقيقة أن هذا الفصل يمكن أن يكون «خاتمة الكتاب» على الرغم من وجود خاتمة، سميتها هنا «قراءة مستقبلية».. فكتاب مثل هذا هو جزء من قصة، ولابد أن تكون هناك فصول أخرى لهذه القصة سيتم روايتها بإذن الله في كتب أخرى.

سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز

جمادى الأولى ١٤٣١هـ (مايو ٢٠١٠م)

سيرة في التراث العمراني

التراث العمراني: كيف؟ ولماذا؟

البدايات دائمًا غامضة، تفتح كل الأسئلة، وتجعلك تعيد كل حساباتك، تسأل نفسك: لماذا قمت بهذا العمل؟ ولماذا توجهت هذا التوجه؟ لكن تبقى هناك حاجة تعيدك إلى أحلامك الأولى وأنت تشاهد شريط الحياة يمرُّ أمام عينيك في لحظات. بالنسبة إليّ يكتظ شريط حياتي بعبق التراث العمراني الذي يملأ الحاضر بكثير من المفاجآت وبالدروس، لكنها مفاجآت لم يكن لها أن تحدث لولا «العشق» و«الشغف» بالتراث العمراني الذي تشكل عندي في لحظة تاريخية من حياتي. بعد كل هذه الأعوام أقف الآن بعد أن بدأنا جني الثمار، أسأل: كم مرَّ على تلك البدايات؟ وما الدروس التي يمكن أن يتعلمها الآخرون من هذه التجربة؟ الصعوبة هنا هي أن يتحدث المرء عن نفسه، أن يصدر أحكامه على الأحداث التي عاشها وعاشته، فحدث «التراث العمراني» الذي عشته يتقاطع مع الوطن، ويخوض في شخصيته وهويته، ويرتبط بكثير من الذين عاشوا المرحلة التي عشتها، وشاركوني في النجاحات والإخفاقات. أستطيع أن أقول: إن ما يحتويه هذا الكتيب هو جزء من سيرتي الذاتية مع التراث العمراني، لكنه يعبِّر في الوقت نفسه عن أحلام بحجم بلادنا التي حباها الله ثقافة وتراثًا وتاريخًا يصعب أن يوجد ماثلاً هكذا في مكان آخر. ذاكرة المكان في بلادنا تحمل ذاكرة كل العرب والمسلمين، وذاكرة حضارات متعاقبة عبر الأزمنة.. فكيف يمكن أن أعبِّر عن ذاكرة بهذا الحجم وهذا التأثير؟

مع الناس في الباحة

رجال ألمع في عسير، عام ٢٠٠١م

في أحد الاستراحات التراثية ويظهر في الصورة المعماري عبد الواحد الوكيل والدكتور عبد اللطيف الحجامي يرحمه الله

علاقتي بالتراث كانت إحدى أهم نقاط التحول في حياتي؛ لأنها علاقة بالثقافة وبـ «الوطن» بأرضه وناسه وتاريخه. والحقيقة هي أنني كلما تعلمت أكثر عن هذه الأرض الطاهرة، زادت قناعتي بأنني أحتاج إلى أن أعرف أكثر. المكان في بلادي له خصوصية، وله عبق، وعندما نظرت إلى الأرض من بعد «في أثناء رحلتي إلى الفضاء عام ١٩٨٥م» حاولت أن أتبين «مكان» بلادي الذي يحتويني ويحتوي من أحب، المكان الذي يضم كل الأشياء التي عرفتها وتعلقت بها طوال حياتي، كان مكانًا تحتويه أمكنة أكبر وتدمجه في تكوين كوني منسجماً. لقد تعلمت أن هناك شيئًا يجعل بلادي مختلفة، هذا الشيء ليس له علاقة بما كنت أشاهده من الأعلى، إنه على الأرض نفسها، صنعه الناس الذين وطئوا بأقدامهم أرض هذا البلد، ويعرق جبينهم وهم يعملون على بنائه، فقلت في نفسي: إن كل حجر في جدار بناه الأجداد له معنى وله تاريخ ووضع من أجل مستقبلنا. رمال بلادي تملؤها الأسرار، تتغطى بها، وتتحدى من يملك الصبر على اكتشافها. بلادي من الفضاء، أجمل بلاد الدنيا، كنت أراها تتوسط الأرض، وعن قرب تبدو أجمل، فمنها تبدأ الحكاية وإليها تنتهي.

ليست هذه كل الصور التي جعلتني أتشبث «بمستقبل التراث»، فأنا بطبيعتي أعشق البيئة الطبيعية، وأعشق كل ما هو طبيعي، والتراث العمراني مع أنه من صنع

الإنسان، إلا أنه دائمًا يوحي إليّ بالطبيعة، إنه «همزة الوصل» التي تربط الإنسان بالطبيعة من حوله، لذلك فقد كنت أجد نفسي قريبًا من كل البلدات والناس الذين يسكنونها. يفسِّر بعض الناس قربي من تلك البلدات ومعايشتي سكانها «بالتواضع» وأنا أراه «حبًا» و«عشقًا» للمكان بكل ما فيه. فما شاهدته وعايشته خلال السنوات الماضية، من خلال زياراتي مناطق المملكة المختلفة، أكد ذلك الشعور بالحب الذي شعرت به وأنا أرى بلادي عبارة عن مساحة صغيرة مندمجة في كون واسع. البلدات التاريخية التي تتناثر على جبال بلادي وسهولها تشير إلى هذا الكون، وتنفتح عليه على صغرها وبساطتها.

ومع ذلك يصعب أن أحدد بداية لهذه العلاقة بالتراث، ولن أدعى أن مشاهدتي بلادي من الفضاء هي التي صنعت هذه العلاقة، كما أنني لم أعش في بيت تقليدي، حتى تتشكل هذه العاطفة التي أشعر بها نحو التراث العمراني، فقد ولدت في بيت حديث في المربع «في منطقة تقع على طريق الملك فهد حاليًا تسمى المنصورية»، لكني، بكل تأكيد، كنت أشعر بحميمية تلك الحارات الطينية التي لم أعشها، لكني كنت أزور كثيرًا من أصدقائي الذين كانوا يسكنونها. لقد ساعدني هذا على أن تكون علاقتي بالتراث بعيدة

زخارف جصية من بيت النجدي في جزيرة فرسان

من العاطفة، فما أشعر به نحو موروثنا الثقافي والعمراني ليس حنينًا، وليس «بكاء» على الأطلال، بل هو قناعة بجدوى هذا التراث في حياتنا المعاصرة، خصوصًا بعد التجارب التي مررت بها خلال السنوات الماضية، إذ إنني كلما عرفت أكثر عن تراثنا العمراني وما يملكه من مقومات ومن إمكانات، عرفت أن ذلك الميل الشديد الذي شعرت به نحو التراث العمراني في الثمانينيات من القرن الماضي لم يكن ميلاً عابرًا، بل كان جزءًا من إيماني العميق بقيمة «الأرض» ومعناها بالنسبة إليّ، خصوصًا بعد رحلتي إلى الفضاء، ورؤيتي الأرض وكيف أنها جزء بسيط من كون واسع.

«تراتبية» الأمكنة في هذا الكون مثلت لي حافزًا مهمًا إلى التفكير في معنى المكان الذي يحتويني والمكان الذي أحتويه، المكان الذي يصنع ذاكرتي والمكان الذي أصنع ذاكرته، لقد استقر في نفسي أن قيمة الأرض ومعناها يكمنان في هذا التراث والتاريخ الذي أودعه الإنسان فيها، فدون هذا التاريخ هي مجرد حجر أصم مثلها مثل أي حجارة تسبح في السماء. ما يجعل الأرض مختلفة هو الإنسان بتاريخه وتراثه، وما يجب عليَّ فعله هو فهم هذا التراث حتى أستطيع أن أفهم هذه الأرض أكثر.

الشيء الآخر المهم هنا هو أنني كنت أشعر بأن التراث هو الذي يصنع خاصية التذوق عند الناس، وعلى المستوى الشخصي كنت أرى أنه كلما اقتربتُ من التفاصيل التي يحتويها التراث العمراني، ازدادت «حدة البصر» لديَّ، فقلما نجد تكوينًا تراثيًا

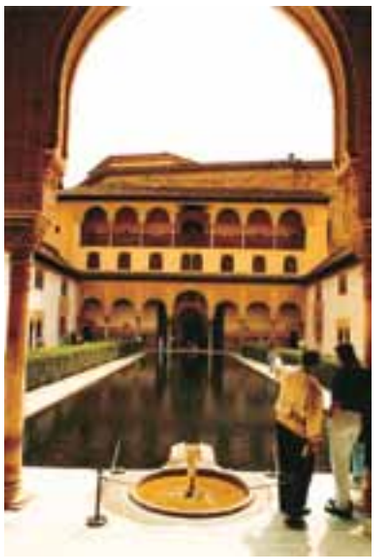

مع عبدالواحد الوكيل في قصر الحمرا، حوار حول معنى الشكل المعماري عام ١٩٩٤م

صورة متكاملة لبيت العذيبات قبل إعادة البناء

يكتفي بالوظيفة، وهذه مسألة كانت تثيرني كثيرًا، فقد كنت أقف ساعات أمام جدران وأبواب عليها نقوش بسيطة، أفكر في السبب وراء هذه النقوش، وهذه التفاصيل الخلابة التي تخاطب العين ببراعة شديدة، ولا أستطيع أن أجد تفسيرًا لها، إلا مسألة «التذوق» التي كانت تجعل التفاصيل البسيطة في العمارة التراثية تتحول إلى قطع فنية رائعة، دون مبالغة ودون تعنت وفرض، كما نشاهد في عمارة اليوم[1].

يمكنني أن أقول كذلك: إنني لست غريبًا على بيوت الطين، فما زلت أذكر بيت العم الأمير فيصل بن سعد وزوجته العمة الأميرة سارة بنت عبدالعزيز، رحمهما الله، «وقد أزيل جزء منه» والذي يقع على شارع الملك فيصل (الوزير سابقًا)، فقد كنت أدخل إلى البيت وأنا صغير عبر «المجبب» «السباط» وما زلت أتذكر كثيرًا من التفاصيل في تلك المساكن. لقد كنت أميل إلى تلك البيوت، وكنت أشعر بقربي منها،

1- Crane, I «1977» Art and the Formation of Taste, New York, Garland Publishing.

رجال ألمع، عسير، ٢٠٠١م، التكوين العمراني الحجري متلاحم مع الفضاء المحيط وبتعقيد بصري/جمالي لافت للنظر

تشكيلات عمرانية تقليدية من عمان، ٢٠٠١م

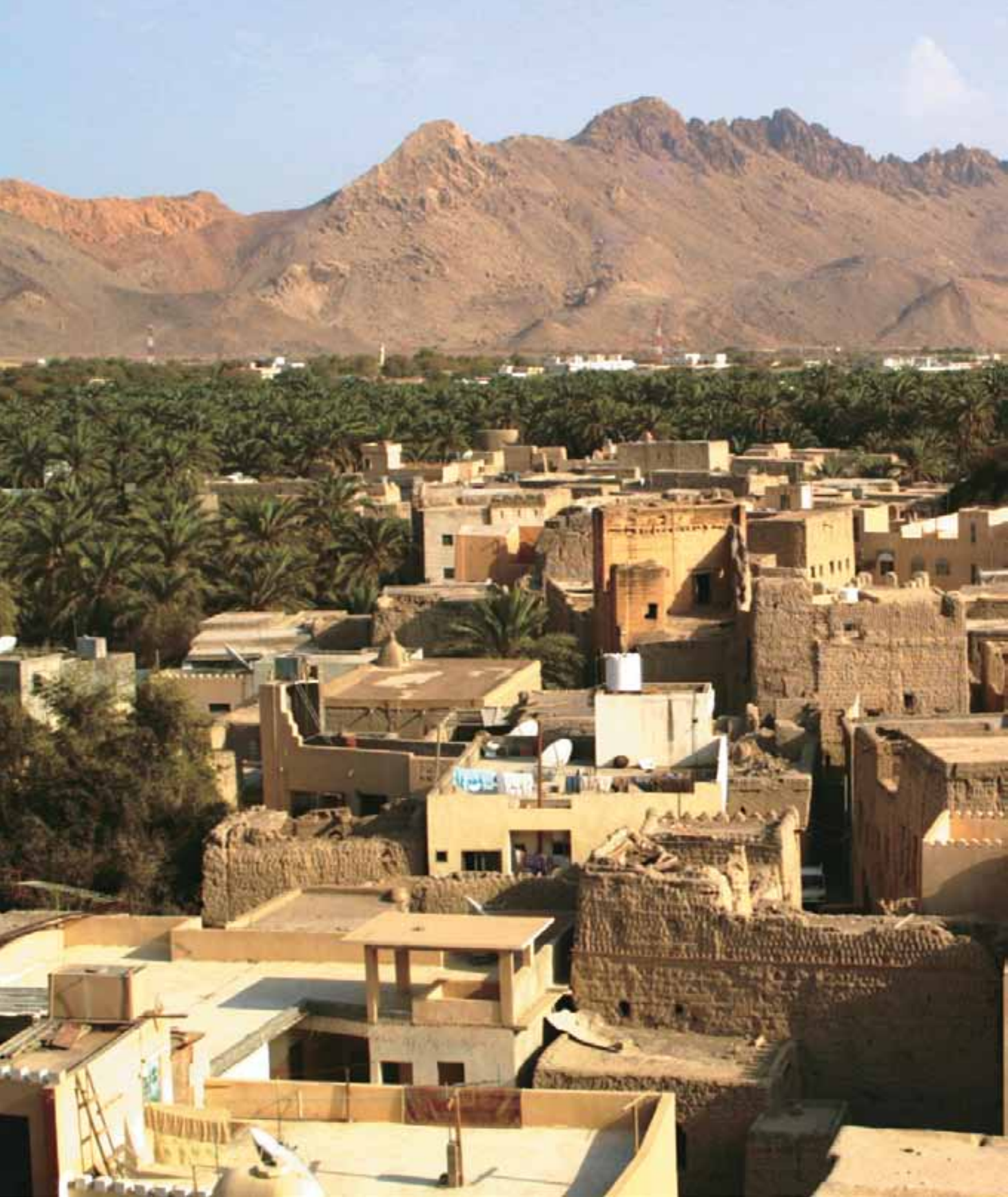

لكنني لم أجد تفسيرًا لذلك الميل في تلك الأيام. ذاكرتي تختزن كثيراً من الصور التي تعزز قيمة التراث داخلي، فقد كنت أزور وادي حنيفة وبيوت الطين التي كانت في المزارع، وكلها تركت أثرًا في نفسي، صرتُ أسترجعه بعد أن تشكلت مفاهيم التراث لديَّ[٢]. لكن ظل معنى المكان وتراتبيته بعد عودتي من رحلة الفضاء يمثل لي نقطة تحول على مستوى علاقتي بالعمارة «كمكان من صنع الإنسان» والمكان الطبيعي الذي تتكشف فيه كل مكامن الجمال البسيط.

لقد شكَّل مفهوم «الفضاء الكلي» الشامل، وتذوق التفاصيل البسيطة موقفي من التراث العمراني، هذا الأمر دفعني وبتوق إلى محاولة اكتشاف هذا العالم الغامض الذي لم يحتج أن نهتم به أكثر. لقد شعرت بأننا نملك ثروة ثقافية ضخمة، لكنها تمثل لغزًا، وأحتاج شخصيًا إلى أن أتعلم كيف أفك رموزها، وهذا لا يمكن أن يحدث دون أن أغوص أكثر في عمق التراث. كما أنها جعلتني أفكر في الفرق بين «الجغرافيا» و«المكان»، فالمكان الجغرافي، كما شاهدته من الفضاء، هو مكان علمي محض، يقدِّم إليّ التفاصيل الطبيعية بشكل شامل، بينما المكان الذي كان في مخيلتي وعشته على مستوى التفاصيل الإنسانية يحمل «روح» الإنسان و«فنه»، ومن ثم فإن بحثي عن الفرق بين الجغرافيا والمكان، هو جزء من التصورات التي تشكلت لديَّ حول الفرق بين الصورة العامة للمكان والصورة المحلية للمكان التي يقدمها التراث العمراني. لقد كانت تلك مجرد تساؤلات وأفكار وأحلام، فلم أخُطُ خطوة عملية من أجل فهم التراث العمراني والتعامل إلا بعد ذلك.

مع عبدالواحد الوكيل في قصر الحمراء بإسبانيا ١٩٩٤م

تداخل العمراني مع الطبيعي في العلا، ٢٠٠٩م

٢- إحدى تلك المزارع كانت لابن خميس وقد باعوها منذ مدة طويلة إلى مصطفى الحجيلان، رحمه الله، وهي مزرعة تطل على الوادي وتقابل مزرعة العذيبات. لقد كنت أزور المزرعة مع أبناء بن خميس وكانت الأسرة تعد لنا جريش الدرعية المشهور، لكنني ما زلت أتذكر تلك التفاصيل المهمة التي كانت عليها بيوت الطين البسيطة في تلك الأيام.

برشلونة، إسبانيا. ١٩٩٨م

لذلك لم تكن تلك البدايات واضحة قط، ولم تتشكل في ذهني في ذلك الوقت كبرنامج عمل حتى بدأت أفكر في بناء مسكني الخاص «بعد رحلة الفضاء» وكنتُ قد التقيت المعماري راسم بدران، وكان يعمل على تصميم منطقة قصر الحكم في ذلك الوقت، وقد بدأت معه في وضع بعض التصورات التي كنت أفكر فيها حول مسكني الخاص. لقد كنت متأثرًا بالمسكن الأمريكي «الكاليفورني» المفتوح، ولم يدر بخلدي قط أن أبني مسكنًا تقليديًا، فأنا إنسان معاصر، ومؤمن بالتقنية الحديثة، غير أنني اكتشفت، بعد ذلك، أن بنائي مسكناً مرتبطاً بالتراث لا يلغي كوني معاصرًا ومؤيدًا للتقنية الحديثة، بل إن التراث العمراني يؤيد التقنية ويؤكدها. الانتقال من الانبهار بالمسكن الأمريكي إلى التعلق بالمسكن العربي المحلي يمثل حدثًا مهمًا في حياتي؛ لأنني اكتشفت عالمًا خاصًا له تأثيره العميق، ليس فقط في بناء هويتي وشخصيتي، بل هوية الأمة وشخصيتها بأسرها. إنه عالم يستحق منا العناء والصبر، وهو ما وضعته نصب عيني على الدوام، حتى إنني أذكر أن الأمير «شارلز» بعث لي برسالة شخصية في شهر شعبان سنة «١٤٠٩هـ»/مارس «١٩٨٩م» قال فيها: «إني أعرب عن اهتمامي الكبير بأفكارك المتعلقة بالفن المعماري، آملاً أن تكلل مساعيك بالنجاح لإحداث التغييرات التي ترغب فيها. ومن وجهة نظري، فإن على المرء أن يتحلى بالصبر الطويل في مثل هذه الأمور»[٢]. وقد كنت بعثت برسالة سابقة لأمير ويلز «بتاريخ: ٣ يناير ١٩٨٩» ذكرت له فيها أن صديقي المعماري عبدالواحد الوكيل أكد لي أنه قد زار سموه وعرف أنه مهتم بالعمارة، وقد أكدت للأمير «شارلز» أنني مهتم بموضوع العمارة في المملكة، وقد قمت بترجمة ورقتي التي قدمتها في مؤتمر البلديات بأبها «١٤٠٨هـ/١٩٨٨م» وبعثتها مع هذه الرسالة.

أستطيع أن أتحدث هنا عن أمرين مهمين: الأول: هو ورقتي في مؤتمر البلديات في أبها التي واكبت بدايات تشكل اهتمامي بالتراث. ففي هذه المحاضرة كنت قد بدأت أهتم بالمدينة وبالطابع العمراني المحلي، بعد أن دعاني د.محمد آل الشيخ (رئيس مركز المشاريع بالهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في ذلك الوقت) عام ١٩٨٦م لترؤس الهيئة الاستشارية لمشروع واحة الأمير سلمان للعلوم. ففي تلك اللجنة تعرفت على المعماري راسم بدران وغيره من المعماريين، وتعلمت كثيرًا من الحوارات التي كانت تدور حول العمارة والمدينة، والتي صرت بعدها أقرأ كثيرًا في التصميم الحضري وفي العمارة. كما أنني كنت مشغوفًا بمدينة الرياض التي تشكلت في السبعينيات الميلادية، فقد عشت تلك المرحلة وتعلقت بها، وهي ما زالت راسخة في مخيلتي، وقد أتيحت لي فرصة مهمة للاطلاع على خطة تطوير الرياض في ذلك الوقت، والتي لفتت انتباهي لكثير من القضايا العمرانية المتشابكة والمعقدة، هذا الأمر دفعني أكثر إلى الاهتمام بعلاقة العمارة بالتنمية وبالقضايا الإنسانية بشكل عام.

مئذنة في مجموعة قلاوون في شارع المعز بمدينة القاهرة، تفاصيل عبقرية للشكل المعماري، ٢٠٠١م

٢- رسالة شخصية من الأمير «شارلز»، «في الطريق من الرياض إلى منطقة عسير»، بتاريخ ١٢ شعبان ١٤٠٩هـ الموافق ١٩ مارس ١٩٨٩م. وقد كان في زيارة لمدينة الرياض وقد دعوته على العشاء. وفي أثناء طريقه إلى منطقة عسير بعث بهذه الرسالة، وقد أجبته برسالة أخرى بتاريخ ١٦ شعبان ١٤٠٩هـ/٢٣ مارس ١٩٨٩م، أكدت له أهمية «الصبر: الذي ذكره في رسالته، فتحقيقي أي تغيير يتطلب رؤية هادئة وصبورة.

التضاريس الطبيعية، جماليات غير محدودة، تساهم في عبقرية المكان وتشكل الفضاء العمراني الخلاق، العلا ٢٠٠١م

لقد أسهمت تلك التجربة وهذا العشق لرياض الستينيات والسبعينيات في تعلقي بالعمارة بشكل عام، فمع أنني لست معماريًا، إلا أنني أعدُّ نفسي «باحثًا» في العمارة؛ فهي مجال إنساني يهم جميع الناس، وأنا واحد منهم. لقد انعكس هذا الاهتمام على رؤيتي حول الطابع المعماري الوطني المحلي في محاضرة أبها «١٤٠٨هـ/١٩٨٨م»، إذ لم تكن معرفتي بالتراث العمراني قد تشكلت، كما هي الآن، وكنت مهتمًا بالمدينة ككل، وهويتها العمرانية على وجه الخصوص، وليس فقط بالتراث العمراني. ومع ذلك كانت فكرتي حول الطابع المعماري مستمدة بشكل كامل من رؤيتي للتراث في ذلك الوقت، فقد كنت منبهرًا بالتنوع الجغرافي والعمراني الذي تتميز به مناطق المملكة، وكنت أرى أنه من الضروري المحافظة على هذا التنوع. لقد كانت تلك بدايات مهمة هيأتني، بعد ذلك، للانفتاح الكامل على قضايا التراث.

الأمر الثاني هو تعرفي إلى المعماري د.عبدالواحد الوكيل، وذلك عام ١٩٨٨م بعد أن تملكت نخيل العذيبات «التي سوف آتي على ذكرها بالتفصيل». فقد كان عقد الثمانينيات هو عقد «العمارة الإقليمية» دون منازع، وكانت هذه المدرسة مصاحبة لعمارة ما بعد الحداثة التي ورثت الحداثة، لكنها لم تستمر طويلاً. علاقتي بعبدالواحد الوكيل في تلك المدة كانت مرتبطة ببناء مسكني الخاص، لكنه حاول أن يقنعني بالعمارة الإسلامية وأهميتها، وكنت ما زلت متأثرًا بالمسكن الأمريكي المفتوح[٤]. ومع ذلك لم يكن من السهل أن أقتنع، مع ميولي الشديدة إلى الطابع

٤- لقد شكلت أعمال عبدالواحد الوكيل في زمن الثمانينيات الأمثلة الأكثر أهمية لمنظري العمارة الإقليمية، وعلى رأسهم الناقد «كينيث فرامبتون»، الذي كتب عن الوكيل وعن أعماله. لقد طور «فرامبتون» ما بات يعرف بالعمارة المقاومة أو العمارة النقدية، ووضع ثنائيات نقدية مهمة يمكننا من خلالها فتح حوار نقدي حول العمارة المحلية. هذه الثنائيات هي: الفضاء/المكان Space/Place والتضاريس/النموذج Topography/Prototype والمعماري التفصيلي/المشهدي التصويري /Architectonic Scenographic. والحقيقة أن الأفكار التي طرحها «فرامبتون» جعلت العمارة المحلية، والتراث العمراني بشكل عام، مجالاً للتفسير، ولتطوير عمارة مفتوحة على كل التأويلات.

Frampton, Kenneth «1980» Modern Architecture A Critical History, London, Thames and Hudson.

توظيف خلاق للتراث العمراني، غرناطة ٢٠٠١

العمراني المحلي، ومع اهتمامي بالمدينة وتاريخها ونسيجها العمراني. لقد تنقلت أنا والوكيل إلى أماكن مختلفة من العالم، خصوصًا الأندلس وغرناطة وقرطبة وصقلية، بعد ذلك في إيطاليا، وباليرمو وقصورها المثيرة، ومراكش وفاس وطنجة في المغرب وتركيا، لقد كانت تلك المدة أشبه ما تكون «بتعبئة الخزان»، وأقصد هنا أنني كنت بحاجة إلى أن أعرف أكثر حول التراث العمراني، وكان الوكيل عبر وصفه الشاعري والمهني لما كنا نشاهده، وتحليله المعماري النقدي العميق «يُشَرِّح» الأشكال، ويكشف عن أعماقها ومعانيها. لقد كانت الحوارات مع عبدالواحد ماتعة وتفتح الذهن على كثير من التفاصيل التي لم أكن أعبأ بها في السابق. تلك التجربة لم تجعلني أنتهي مع الوكيل إلى تصميم لمسكني، فقد مرَّ نحو عقدين حتى الآن قام خلالهما الوكيل بوضع عشرات التصورات للمسكن الخاص بي، ولم ننته بعد، لكن الفائدة التي خرجتُ بها من الحوارات معه كانت عميقة، وأسهمت في تشكيل رؤيتي للتراث العمراني، وقد يكون هذا من مجرد بناء سكن واحد.

ويبدو أن الظروف كانت مهيأة في ذلك الوقت لكي أشكل أفكارًا أكثر نضجًا من السابق حول التراث، فمن جهة، كنت أمرُّ بتجربة «المحافظة على التراث» في بيت العذيبات، ومن جهة أخرى، تطورت أفكاري حول الهوية والطابع العمراني من خلال قراءاتي الكثيرة والمتعددة حول العمارة، خصوصًا كتاب How Buildings Learn «كيف تُعلّم المباني»[٥]. فمن هذا الكتاب تعلمت أن المباني لها روح، وهي تتفاعل معنا ومع احتياجنا ومشاعرنا، وتتكيف كي ترضينا. كما تعلمت من حواراتي مع المعماري عبدالواحد الوكيل، وهو مفكر بالدرجة الأولى، أفكاره عميقة و«ميدانية»، فقد كنا نتعلم من خلال التجربة والمشاهدة، كنا نثير حوارًا عميقًا حول ما نشاهده، وننتقده، ونطور دروسًا منه. تلك المرحلة يمكن وصفها بأنها نقطة تحول أخرى في حياتي، أسهمت بشكل كبير في تطور البرامج العملية التي قمتُ بها للمحافظة على التراث العمراني بعد ذلك.

إذًا، لم تكن تلك المرحلة زمناً ضائعاً، بل كانت مهمة؛ لأنها أسهمت فيما أقوم به اليوم من أعمال مع آخرين من أجل إنقاذ تراثنا الوطني. لقد عززت تلك التجارب القناعات التي جعلتني أرى أن تراثنا غني بالأفكار وبالدروس التي يمكن أن نتعلم منها الشيء الكثير، فقد تشكلت مقدرتي على رؤية تلك الإمكانات الكامنة في موروثنا المعماري عبر تلك الاستكشافات الميدانية التي قمتُ بها، وتلك الحوارات التي جعلت فهم التراث والغوص فيه والبحث عما وراء الصورة المباشرة التي يقدمها لنا أمرًا ممكنًا. إنني ممتن لتلك المدة التي يمكن أن أسميها مدة «التشكل والتكوين» فقد كانت هي المعين، بعد الله، على تحمل العوائق التي مررت بها خلال المدة التي تلتها.

5-Brand, Stewart «1994» How Buildings Learn: What Hap pens After they're Built, USA, VIKING Penguin.

زيارة لبلدة الغاط، ٢٠٠٧م

بلادي كما تبدو من الأعلى، ، فضاء جمالي مفتوح على التأمل والتفسير والإبداع

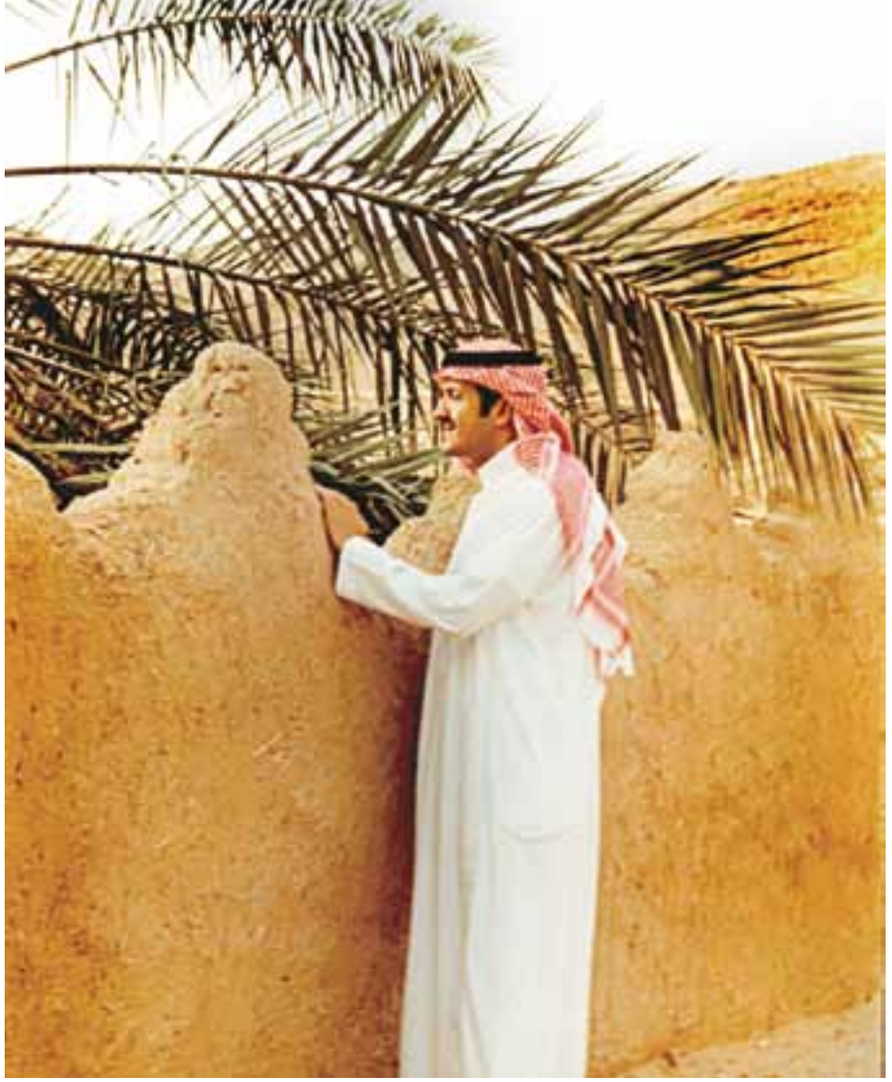

الغاط ١٩٩٦م، تأمل لفضاء التراث العمراني، ومحاولة لصنع رؤية مستقبلية للمحافظة عليه

لقد تعلمتُ شيئًا مهمًا، وهو أنه لا يمكن أن تغيِّر ما لم تكن مستعدًا لهذا التغيير، فقد تعلمتُ من تلك المرحلة أنه لا يمكن أن نقنع الآخرين بجدوى ما نقوم به، ما لم نكن نحن أولاً على قدر من المعرفة التي تمكننا من توصيل أفكارنا إلى الآخرين، لذلك فقد كنت هادئًا في أحلامي، ولم أسعَ قطّ إلى فرضها على الناس، وكنتُ صبورًا مع نفسي، فلم أتمسك بأول فكرة تبادرت إلى ذهني أو حاولت أن أصر عليها، بل أتحت لنفسي كل الفرص كي أتعلم، وكي أبني أفكاري وأطورها حول التراث العمراني قبل أن أبدأ بدعوة الآخرين إلى المحافظة على التراث. كنتُ أرغب في أن أكون «جاهزًا» للمناهضين للفكرة والمقاومين لها، كنت أريد أن أتعلم أكثر عن الناس كي أستطيع أن أتواصل معهم، وكلها كانت أدوات أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في مجال «توصيل الأفكار»، فقد كانت المهمة الكبيرة التي صرت أرى أنني مسؤول عنها هي إقناع الناس بجدوى التراث في حياتهم المعاصرة والمستقبلية، وكانت «مهمة مستحيلة» لبعض الناس في تلك الأيام.

ومع ذلك لم يكن من السهل أن تحدث كل هذه التحولات داخلي، لولا أنه كان يوجد شيء يدعوني بشدة إلى التراث العمراني الذي لم أكن بعد تعرفته بعمق، وكنت أخوض تجربتي الأولى معه في إعادة بناء بيت الطين في نخيل العذيبات. يمكن أن أقول: إنه في المدة من ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م حتى عام ١٤١٢هـ/١٩٩٢م كنت أمرُّ بمرحلة

تفاصيل الحياة في البيئة التراثية، شقراء ٢٠١٠م

العذيبات.. العمارة التراثية تتداخل بسلاسة مع البيئة المحيطة بها

اكتشاف للعمارة وتراثها وتشعباتها الفكرية، لكنني لم أحسم أمري بعد، فموضوع التراث العمراني شائك، ومقاوموه كثر، وتفعيله على أرض الواقع يحتاج إلى عزيمة وإصرار، وتجارب شخصية يمكن أن يراها الناس، ويتعلموا منها، لكن كان هناك ما يدفعني إلى هذا التوجه، وقد كان هذا أكثر من مجرد شغف، إنه شيء يشبه «التحدي» تحدي الذات أولاً، وبعد ذلك تحدي الظروف المحيطة التي كانت تشجع من الابتعاد عن التراث ومخاضه المتعسر.

على أنه قد تحدث للإنسان بعض «المصادفات» التي تجعل الواحد منا يتمسك «بالحلم»، ويبدو أن نخيل العذيبات، «وهي مزرعة كان يملكها الملك فيصل، رحمه الله، وتقع في الدرعية على وادي حنيفة»، كانت هي الحدث الذي جعلني أتشبث بحلم التراث[٦]. فقد ظل النخيل هو المرجع بالنسبة إلي كلما حاولت أن أبتعد قليلاً أو حاولت أن أفكر في شيء جديد، وهذا لا يعني أن «العذيبات» أصبحت قيدًا يجمد الأفكار الجديدة، والتي يمكن أن أرى فيها تراثنا العمراني «فأنا مؤمن بأن التراث يتطور ويتجدد»، لكنها «البساطة» التي تفرز «الجمال العبقري»، إنها تمثل فعلاً «عبقرية المكان»، الذي يصنع شخصية عمرانية لا يمكن أن تقبل ما يجاورها[٧]. لقد حاولت كثيرًا خلال العشرين سنة الماضية أن أبني مسكنًا بالقرب من المسكن الطيني «الذي كان موجودًا في النخيل، وأعدت بناءه بعد ذلك» فلم أستطع قطّ؛ لأن المكان

٦- وحكايتي مع نخيل العذيبات أشبه بالمصادفة التي تغير حياة الإنسان تمامًا، فقد كنت أرغب في سكن الدرعية لكونها تحمل تاريخ المملكة والأسرة، وكان ذلك عام ١٩٨٧م. وقد تحدثت إلى صديق بذلك فعرض عليّ مسكنًا قلت له إني أرغب في استئجاره، وعندما خرجت من المسكن، وكان برفقتي الصديق المهندس عبدالله الدغيثر، مررنا بالعذيبات، وكانت في حالة سيئة، وكان الباب مفتوحًا، وبيت الضيافة متهدم ووجدت الواقف جالسًا على دكة في الخارج، فتعرف إلينا ودعانا إلى الدخول لبيت الضيافة، وكان يوجد به وجار صغير ونار موقدة. وعلى الرغم من الحالة السيئة التي كان عليها البيت إلا أن تلك الحادثة كانت أول لفتة نبهتني للقيمة الكبيرة التي تحملها البيوت التاريخية.

٧- يرى «كريستيان نوربرج شولز» «أن المكان يمثل مساهمة العمارة في الحقيقة. المكان هو الظهور المتماسك لمأوى الإنسان، وهويته تعتمد على انتمائه للمكان».
Norberg-Schulz, Christian «1984» Genius Loci: Towards A Phenomenology of Architecture, New York, Rizzoli International Publications, Inc, p. 6.

صورة جوية لإحدى القرى في عسير، تداخل عميق بين التشكيل المكاني (التضاريس) والتشكيل العمراني الإنساني، ٢٠٠٩م

ببساطته لا يقبل ما ينافسه، فقد شكَّل شخصيته العفوية والعميقة في الوقت نفسه إلى درجة أنه صار يصعب أن تقف أمامها شخصية أخرى، وتكون مقنعة. هذه التجربة وحدها جعلتني أومن أكثر بأن جمال العمارة لا يتحقق في الافتعال وتعقيد الصور البصرية، بل في البساطة التي تقوم على «التأثر بالتقنية» المحلية، واحترام البيئة الطبيعية، على حد تعبير المعماري «لويس خان». وهو ما يذكرني دائمًا بالمثل الياباني من ثقافة زن «إن الحديقة اليابانية لا تصير مكتملة حتى لا يبقى شيء تستطيع أن تخرجه منها».

لقد تعلمت من العذيبات أن «التكرار لا يصنع فنًا»، لذلك لم أحاول أن أكرر البيت الريفي، ولم أفكر في بناء مسكن مشابه له، وربما كان هذا سببًا رئيسًا في أن محاولات عبدالواحد الوكيل لتصميم مسكني الخاص لم تفلح قطّ، مع جمال تلك التصاميم وإبداعها، فقد كنت دائمًا أفكر في الحالة المتفردة التي كانت عليها العذيبات، فقد كانت تعبِّر عن شخصيتي بصدق، ولم أجد ما هو أصدق منها حتى هذه اللحظة[٨].

الجمال في البساطة، أبواب النوافذ في بيت الطين في العذيبات، تشكيل جمالي متجدد

٨- لقد تم نشر كتاب عن تجربة إعادة بناء بيت الطين في نخيل العذيبات، ويمكن الرجوع إلى:

Facey, William «1997» Back to Earth: Adobe Buildings in Saudi Arabia, Riyadh, Al-Turath in Association with the London Centre of Arab Studies.

بعد كل هذه السنوات ما زلت أرى أشياء جديدة في بيت العذيبات كلما نظرت إليه من زاوية مختلفة، لقد وصلت إلى قناعة بأن هذه البيوت تتكيف معنا، إنها تشعر بنا، وتستجيب لتحولاتنا، وكأن الله أودعها بقدرته هذا الإحساس الإنساني، لمَ لا وقد كان الفلاسفة، وعلى رأسهم، «إفلاطون»، يرون أن المسكن يعكس الإنسانَ جسديًا وعاطفيًا، وأنا أرى بيت العذيبات وهو يتماهى معي كلما مرَّت السنون، فهو يفاجئني دائمًا بشيء جديد لم أره طوال السنوات الماضية، وأستغرب بشدة كيف أني لم أكتشف هذا الشيء، لكني صرت شبه مقتنع بأنه يملك أسرارًا عدة تتكشف لي كلما زادت خبرتي ومعرفتي به، فهو يخاطبني حسب مقدرتي وخبرتي، وهذا الشيء الذي يثيرني دائمًا، ويجعلني أكثر إيمانًا بقيمة التراث اليوم من قبل عقدين من الزمن، عندما كنت أخطو خطواتي المبكرة لمعرفة هذا العالم الواسع الذي يحتاج إلى عين مدربة تستطيع أن ترى ما لا يراه الآخرون، وقلب عاشق للمكان بطبيعته وسحره وعفويته وتضاريسه الطبيعية وتراتبيته كما خلقها الله. العذيبات تذكرني بكل هذه القيم وهذه الدروس التي كان من الصعوبة أن أتعلمها دون وجودها حاضرة أمامي بشكل يومي.

الحمرا، غرناطة، عام ١٩٩٤م، مجال واسع للفضاء العمراني الإنساني

ربما تكون هذه العلاقة العميقة مع بيت النخيل نتيجة لكوني شاركت في بنائه، فعندما يشارك الإنسان في بناء ما يسكن، يتعلم كيف يعيش المكان، لا مجرد أن يسكنه، والفرق كبير بين أن «تسكن» مكانًا ما، وأن «تعيشه»؛ لأنك تكبر وتكبر علاقتك به، وكأنه صديق جمعت بينكما ذكريات كثيرة. ومع ذلك فلم أتعلم بمفردي من العذيبات، فقد شاركتني أسرتي في هذه التجربة الفريدة، وأذكر أن ابني وابنتي قد شاركا في بنائه، حتى زوجتي دائمًا تقول لي: إنه يوجد كل ما نحتاج إليه في هذا البيت البسيط.

تجربة العذيبات تجربة اجتماعية كاملة تؤكد أنه يمكننا استعادة السكينة والعفوية والبساطة والتواضع التي يجمع على جودتها وتفردها كل أفراد الأسرة. فأنا لم أنظر إلى العذيبات بعاطفة قطّ في يوم من الأيام، مع أنها نخيل لها تاريخ ومرتبطة بأحد الملوك العظماء، وهو الملك فيصل، لكنني تعاملت معها بواقعية؛ لأن العاطفة هنا لن تجدي أبدًا، ولن تكون مقنعة لأحد، وسرعان ما سيتلاشى مفعولها، لذلك

٨- لقد تم نشر كتاب عن تجربة إعادة بناء بيت الطين في نخيل العذيبات، ويمكن الرجوع إلى:

Facey, William «1997» Back to Earth: Adobe Buildings in Saudi Arabia, Riyadh, Al-Turath in Association with the London Centre of Arab Studies.

تشكيلات زخرفية تقليدية ٢٠٠١م

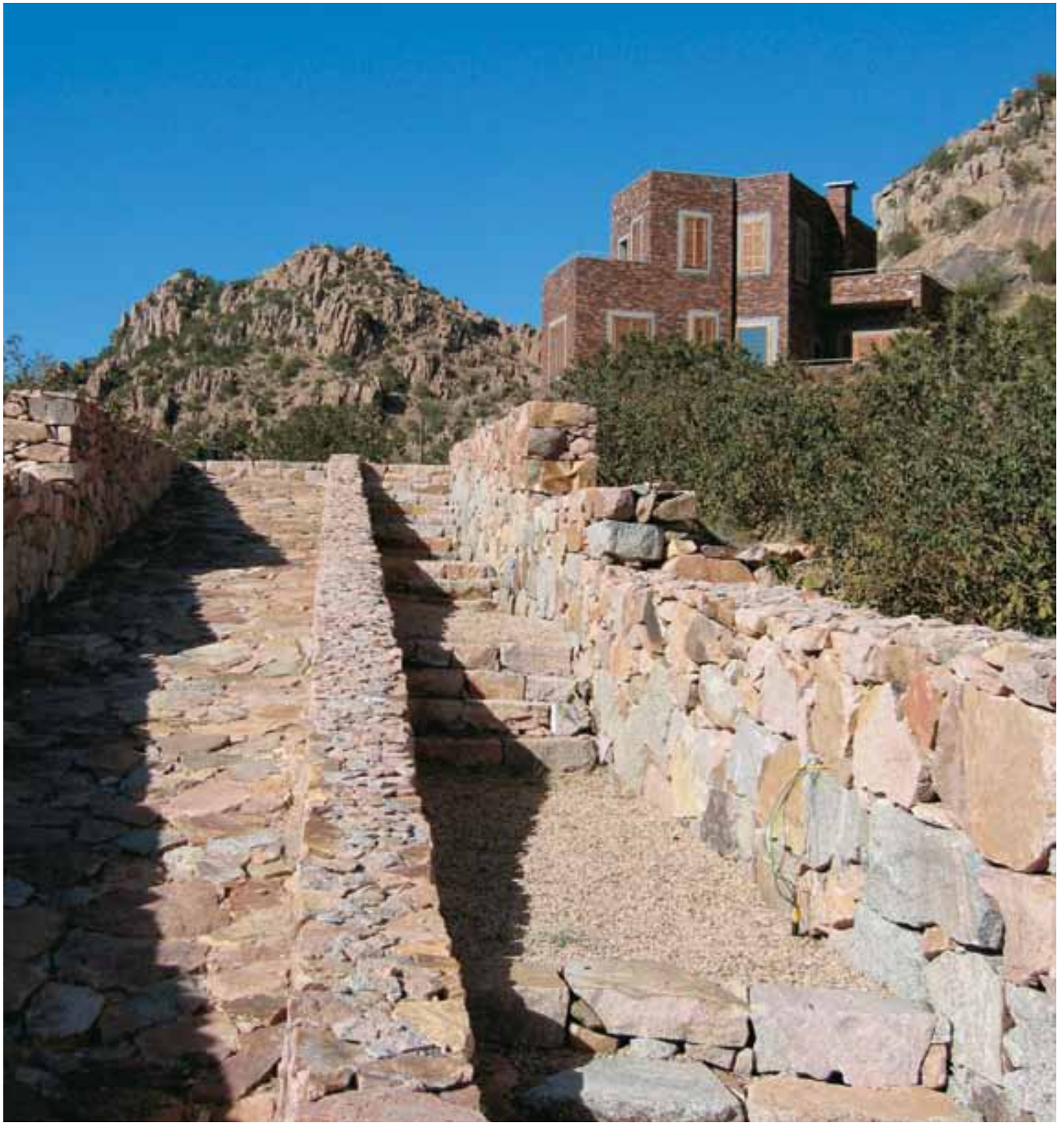

ولادة العمارة من الفضاء الطبيعي المحيط، الطائف، ٢٠٠٦م

أشركت أفراد أسرتي معي في التجربة، فهم أقدر مني على الحكم عليها، فإما أن تكون مناسبة ومقنعة، أو لا تكون، ولعل هذا أسهم كذلك في عدم قناعتي ببناء مسكن آخر حتى اليوم. فتعلق أفراد أسرتي بالعذيبات جعلني أكثر هدوءًا في اتخاذ قرار بناء مسكني الخاص، ليس على مستوى التوقيت، بل على مستوى الحجم. فقد علمتني العذيبات أن «الأقل هو الأكثر»، لا كما كان يراها «ميس فان دوره» بل كما رأيتها أنا، عندما شعرت «بالأقل المركب» المدهش في بيت العذيبات.

ما تعلمته من العذيبات كذلك، هو أن المعماريين السعوديين الجدد يجب أن يخوضوا تجربة البناء بأيديهم، ليس من أجل أن يتعلموا صنعة، بل من أجل أن يتعلموا «التواضع». فقد اكتشفت أن كثيرًا من المعماريين لا يتكلمون مع العمال الذين يعملون معهم، بينما كانت «طقوس» البناء في الماضي تحث على «روح الفريق»، حتى إن كثيرًا من «الأهازيج» ارتبطت بعملية البناء. ما ذكره «كريستوفر ألكسندر» حول أهمية أن يقوم الإنسان بالبناء بنفسه ،وبمشاركة مجموعة من الناس، هو الذي يصنع الجودة التي لا يمكن أن نسميها. إنه نوع من «الاحتفال بالبناء» وما حدث في العذيبات هو تشكل هذه الجودة التي لا يمكن أن نسميها، والتي جعلت هذا المكان متجددًا يعيد اكتشاف نفسه بأساليب متعددة، ويتكيف مع نظرتنا كلما أصابها التحول. كل هذا حدث بسبب روح الفريق التي دمجت بين من لديهم خبرة عملية ومن لديهم علم ومعرفة، تلك الروح التي شعرت بها لا يمكن أن تتكرر في مواقع البناء التي نمر بها كل يوم. لا أنكر أبدًا أن الحوارات بين فريق العمل، خصوصًا المعلم عبدالله بن حامد، ود.صالح لمعي، ومعهما د.عبدالواحد الوكيل، والمهندس عبدالله الدغيثر وآخرون، حول كثير من القضايا التقنية، وانحياز كل واحد منهم إلى رأيه، ذكرني بأهمية «التجربة والخطأ» التي قامت عليها أسس العمارة التقليدية، وفعلاً هذا ما حدث في العذيبات، فقد مررنا بمحاولات متعددة شكلت خبرة تقنية مهمة[٩]. هذه التجربة أثارت لديَّ الاهتمام بربط التراث بالتعليم المعماري، فقد وجدت أنه من الضروري أن يتشكل وعي تعليمي على مستوى كليات العمارة، يتعامل مع الموروث بكل ما يحمله من قيم وإيجابيات وعِبَر وتجارب عميقة، وأنا على يقين أن التراث يمكن أن يقدِّم إلى التعليم المعماري أكثر من أي مصدر معرفي آخر.

تجربة العذيبات «التعليمية» جعلتني أفكر أكثر في موضوع الحرف التقليدية والفنون العربية الإسلامية التي لها ارتباط بالعمارة العربية/الإسلامية وآليات إنتاجها في الوقت الحالي، وهذا الأمر جعلني أهتم بمعهد أمير ويلز للعمارة. وقد سألت الأمير «شارلز» عن كثير من التفاصيل حول المعهد في رسالة بعثتها له بتاريخ «١٧ إبريل ١٩٩٣م»، وسألت كذلك عن إمكانية تأسيس كرسي للعمارة الإسلامية. كما أنني قمت بتلبية دعوة غداء خاصة لأمير ويلز في شهر مايو عام ١٩٩٤م في منزله

٩- في إحدى المناسبات كان هناك حوار مثير بين المعلم عبدالله بن حامد ود.صالح لمعي حول استخدام «البلاستيك» فرشة تحت الطين، وكان رأي ابن حامد أن البلاستيك سوف يجعل الطين «يخمج»؛ لأنه لن يتنفس بسبب البلاستيك. وكان مصرًا لكونه قد مر بهذه التجربة في السابق. وقد شاركت ود.عبدالواحد الوكيل في التحكيم بين المعلم والدكتور. لقد كانت تحدث مثل هذه الحوارات التقنية يوميًا تقريبًا حتى إن د.عبداللطيف الحجامي «من المغرب» موجود في بعض المناسبات، وأذكر أنه اقترح علينا أن نأتي بطوب فخاري من فاس، وفعلاً نفذنا توصيته، وما زال الطوب موجودًا حتى اليوم، ويتيح للسقف أن يتنفس، وأن يتفاعل مع المطر والرطوبة بشكل عام. تلك الحوارات كانت أشبه بالمدرسة «اليومية» التي يتعلم فيها الجميع، ويتبادلون داخلها خبراتهم ومعارفهم.

مع الأمير شارلز ويظهر الأمير متعب بن عبد العزيز والدكتور غازي القصيبي يرحمه الله والمعماري عبد الواحد الوكيل..

ومزرعته الجميلة في منطقة «هاي جروف» Highgrove بحضور زوجته الراحلة الأميرة دايانا وأبنائه الصغار. وقد بعثت له رسالة بعدها بتاريخ «١ يونيو ١٩٩٤م» أشكره على كرم الضيافة، وأذكره باهتماماتنا المشتركة حول التراث. وقد كنت قابلت في زيارتي مجموعة من الشباب المهتمين بالمحافظة على التراث الذي يعزز من الإحساس بالمكان والزمان. في تلك المدة، على وجه الخصوص، اتخذ مفهوم التراث عندي بعدًا آخر، ارتبط فيها بأبعاد تعليمية ومهنية، خصوصًا أنني قبلت أن أكون رئيسًا فخريًا للجمعية السعودية لعلوم العمران، بعد انشغالاتي في مطلع التسعينيات بحرب الخليج الأولى «رائد طيار في قواتنا الجوية» وتفرغي بعد الحرب لما أريد أن أنجزه في حياتي.

والحقيقة أن مدة التسعينيات كانت مهمة لي، ليس فقط على مستوى تحديد ماذا أريد أن أقوم به في مسألة التراث العمراني، فقد كنت حسمت الأمر، ووصلت إلى قناعة نهائية حول قيمة التراث وأهميته، ولكن للوطن ككل، على أن علاقتي بجمعية العمران والجامعات السعودية بينت لي كثيراً من الإشكالات التي يمكن أن تعيق الأهداف التي وضعتها لنفسي في السنوات المقبلة، والتي كانت تركز في «إحداث نقلة ثقافية على مستوى الوعي بالتراث العمراني». فقد كنت أرغب في إيصال ما أومن

الأمير شارلز وهو يتسلم الجائزة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م

الأمير شارلز، في حفل توزيع جائزة التراث العمراني عندما تم تكريمه لفوزه بجائزة الإنجاز مدى الحياة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م

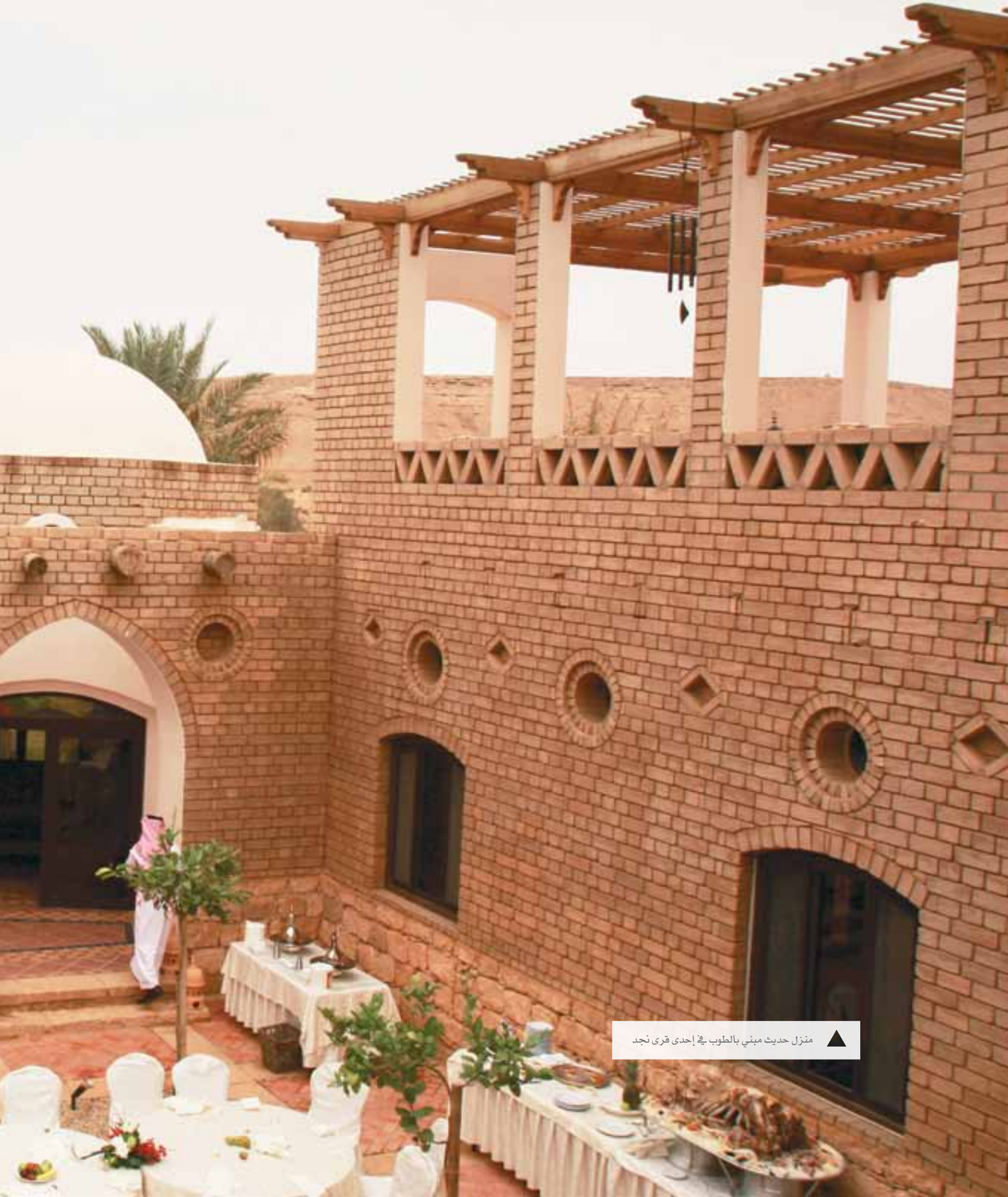

منزل حديث مبني بالطوب في إحدى قرى نجد

أعمال الترميم في مسجد العذيبات، ١٩٩٠م

به للناس، ويبدو أن الأمر لم يكن سهلاً، فأنا ما زلت أتذكر رسالة الأمير «شارلز» التي تحثني على الصبر لتحقيق أهدافي، وقد تأكد لي في تلك المدة أن مشوار التراث العمراني في المملكة يحتاج إلى طول نفس، وإصرار مع تبني برامج عملية حقيقية مؤثرة على المدى الطويل.

لقد تشكَّل مفهوم التراث العمراني عندي بوضوح، كما ذكرته في أحد اللقاءات بعد ذلك، فقد أكدتُ أنه «تراكم كبير لخبرات سابقة، وانعكاس لتجارب المجتمع وثقافته وقيمه. فالناس تنظر إلى التراث، وخصوصًا العمراني، كأنه منفصل عن التراث العام للمجتمع، وهذا غير صحيح، فالتراث العمراني في ظني انعكاس لتراث المجتمعات وقيمها وأخلاقها وقواعدها الأساسية وثوابتها، كما يجب أن ينظر إليه، أيضًا، كقاعدة أساسية للتطور وبناء الأمم». وأكدتُ أن التعامل مع التراث يجب أن يكون «لبناء المستقبل»، وهو «عملية صعبة جدًا ولا يقدر عليها إنسان»، كما أن «تراث

الفناء والرواق في أحد المباني في حماة، سوريا ٢٠٠١م

الأمم فيه جوانب ثابتة، وجوانب متحركة، والعملية المعقدة والصعبة هي تمييز العملية المتحركة والتفاعل معها وتنميتها وتطويرها، وهذا، في رأيي، هو التجسيد الصحيح والصعب»[١٠]. لقد كانت هذه الرؤية هي الأساس الذي تشكلت حوله نظرتي الدائمة إلى التراث، فقد كنت دائمًا أرى في التراث «كيانًا يتطور» فيه «الثابت والمتغير»، وقد أثَّرت هذه الرؤية في كل المبادرات التي قمت بها من أجل المحافظة على التراث العمراني وتطويره، حتى استثماره وتوظيفه في برامج ثقافية واقتصادية ارتبطت بالسياحة الوطنية.

النقلة الكبرى التي نعيشها اليوم على مستوى التراث العمراني، والتحول الثقافي الذي يعيشه المجتمع السعودي على مستوى الوعي بالتراث، لم يكونا ليحدثا لولا الإصرار والإيمان بأننا مجتمع قادر على التغيير إذا ما سنحت الفرصة لذلك، وكل ما حاولتُ أن أقوم به خلال العقدين الأخيرين، هو أن أهيئ هذه الفرصة والشركاء المخلصين الذين عملوا ويعملون من أجل تحقيق هذا الهدف. لا أقول: إننا نجحنا تمامًا، فما زال الطريق طويلاً، لكنني على يقين أن ما تحقق يمثل بداية «التحول» على مستوى «ثقافة التراث» بشكل عام. الأفكار التي يحتويها هذا الكتيب كلها توضح البدايات لتأسيس رؤية تراثية معاصرة في المملكة العربية السعودية في مجال العمران، وعندما تأسست هيئة السياحة قبل تسع سنوات قلت في نفسي لقد مسكنا أول الطريق لتحقيق الأهداف الكبيرة، فمشوار الألف ميل يبدأ بخطوة، فمسألة أن يتحول التراث إلى قضية وطنية، وأن يتحدث الناس فيما كانوا يجهلونه أو لا يعيرونه أي اهتمام في السابق، فهذا يعد نصرًا كبيرًا.

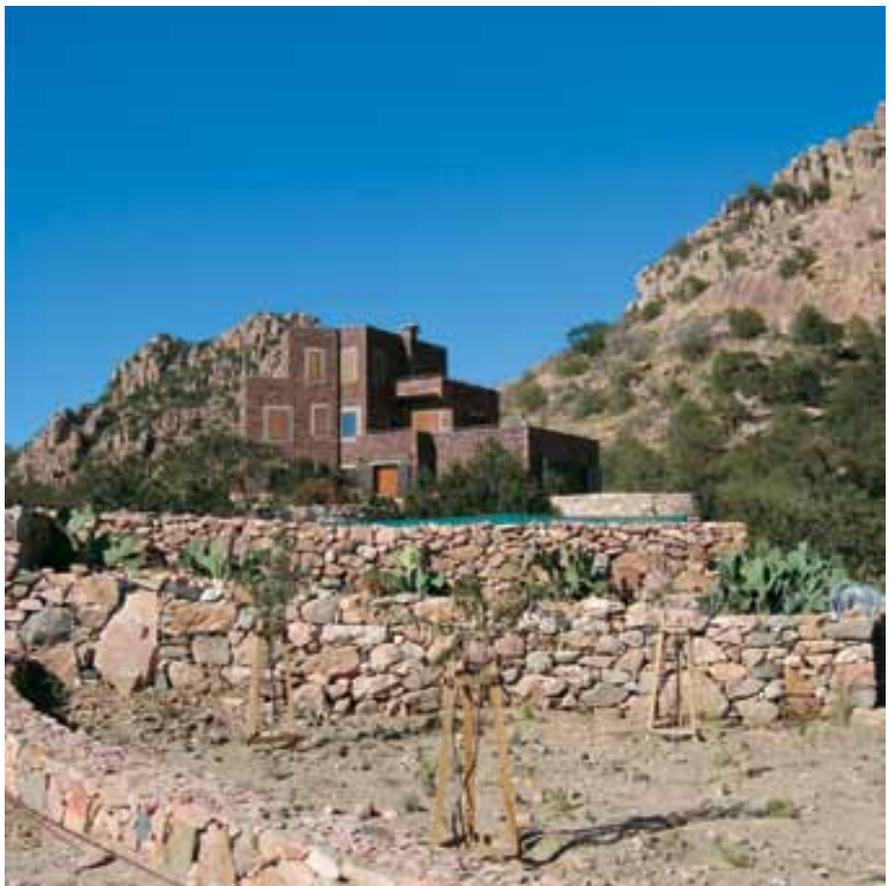

بيت الدكتور محمد آل شيخ في الطائف ٢٠٠٦م

١٠- ندور تأصيل العمارة المحلية في التعليم العمراني، جامعة الملك فيصل بالدمام «١٤٢٢/١/١٦هـ، الموافق ٢٠٠٢/٤/٩م».

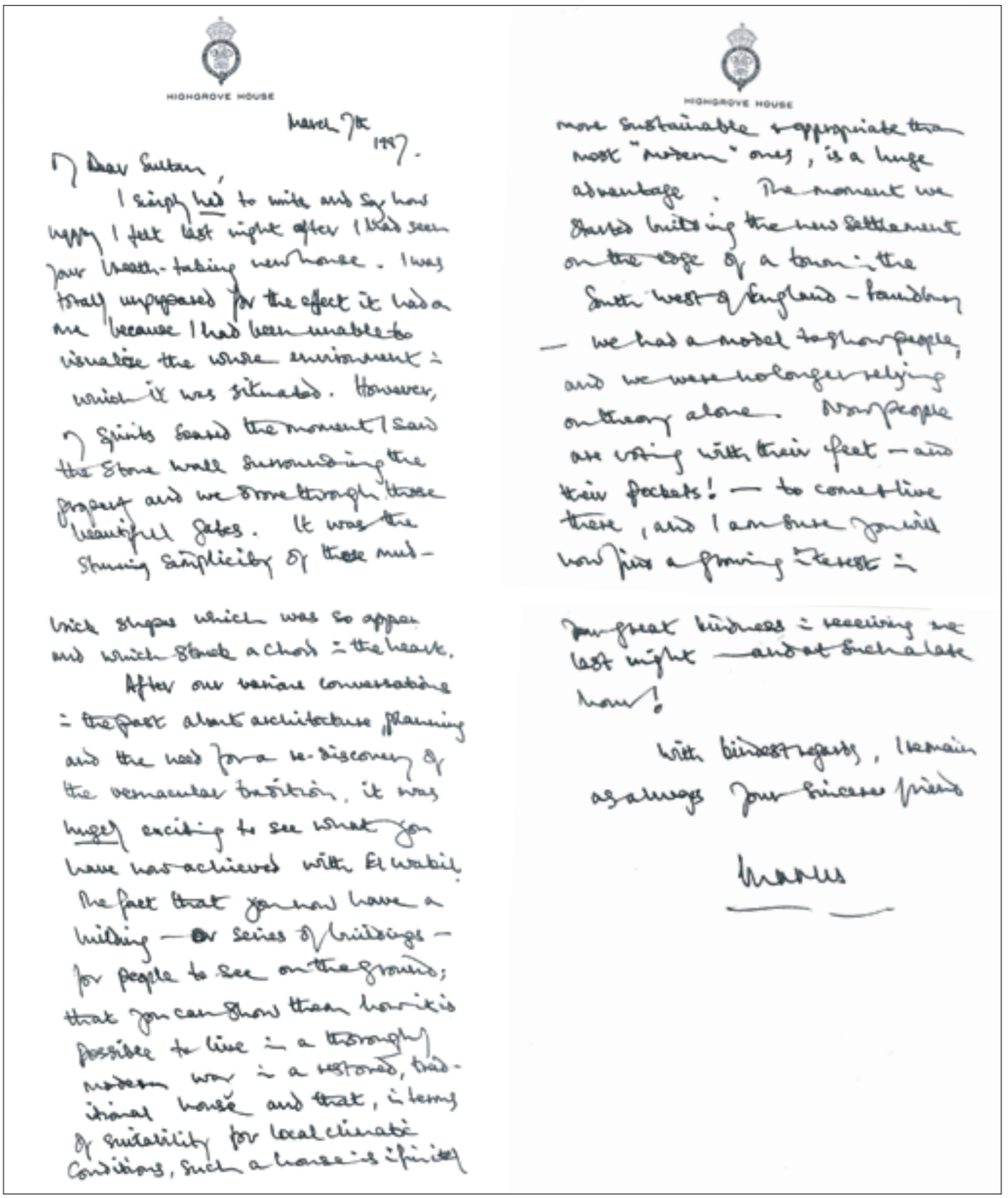

HIGHGROVE HOUSE

March 7th 1997.

Dear Sultan,

I simply had to write and say how happy I felt last night after I had seen your breath-taking new house. I was totally unprepared for the effect it had on me because I had been unable to visualise the whole environment in which it was situated. However, my spirits soared the moment I saw the stone wall surrounding the property and we drove through those beautiful gates. It was the stunning simplicity of those mud-brick shapes which was so appropriate and which struck a chord in the heart.

After our various conversations in the past about architecture, planning and the need for a re-discovery of the vernacular tradition, it was hugely exciting to see what you have now achieved with El Wabil. The fact that you now have a building — or series of buildings — for people to see on the ground; that you can show them how it is possible to live in a thoroughly modern way in a restored, traditional house and that, in terms of suitability for local climatic conditions, such a house is infinitely more sustainable & appropriate than most "modern" ones, is a huge advantage. The moment we started building the new settlement on the edge of a town in the South West of England - Poundbury - we had a model to show people, and we were no longer relying on theory alone. Now people are voting with their feet — and their pockets! — to come & live there, and I am sure you will now find a growing interest in your great kindness in receiving me last night — and at such a late hour!

With kindest regards, I remain as always your sincere friend

Charles

أحد الرسائل من الأمير شارلز

سيرة في التراث العمراني

٢ التراث العمراني مواقف ورؤى فكرية

يبدأ مفهوم التراث، كما أراه، من «المواطنة»، فقد كنت أرى دائمًا أن فهم التراث هو «فهم للوطن» بكل أطيافه وأعماقه التاريخية، وبكل الناس الذين عاشوا على أرضه[١]. على أن المواطنة لا تكتفي فقط بمعرفة الوطن، بل بالعمل من أجله، لذلك فإنني أرى أن التراث والاهتمام به والمحافظة عليه كلها تحتاج إلى مثابرة وعمل فردي، وجماعي، ومؤسساتي، ومبادرات تصنع هذا الوعي الخلاق، من أجل الوطن وترسيخ معنى المواطنة الحقيقية لدى أبنائه. الإشكالية الكبيرة التي عاناها التراث في بلادنا، هي الاندفاع المحموم وراء الجديد الذي يبدو أنه كان مغريًا في الفترة التي عاشت فيها المملكة طفرات التغيير التي تميَّزت باستيراد الأفكار من الخارج ومن الغرب على وجه التحديد، تلك الفترة لا يمكن أن أطلق عليها فترة «تغريب» للمجتمع السعودي، فمجتمعنا دائمًا لديه «مقاومة ثقافية» نابعة من قيم أصيلة قادرة على إيجاد موازين، خصوصًا في مسألة القيم، والسلوك الاجتماعي، والمحافظة على الثوابت الدينية[٢]. إلا أن المنتج العمراني المادي الذي كان يميِّز مدننا العتيقة تأثر بتلك النقلات التغيُّرية والتحديثية إلى الدرجة التي أصبح فيها التراث يعاني فعلاً «الاندثار»، فكما خسرنا عدداً من المباني المهمة خلال نصف القرن الأخير، كذلك خسرنا بناء جيل يعي أهمية هذا التراث، ويسعى للمحافظة عليه. مفهوم المواطنة في التراث العمراني يبدأ من بناء هذا الوعي وتشكيل هذا الجيل؛ لأن الذاكرة الوطنية لا تبقى إلا في عقول أبناء الوطن.

العذيبات، مكان تعليمي، زيارة لوفد جامعة (رانش)، ٢٠٠٣م

١- يمكن هنا الرجوع إلى ورقة مؤتمر رؤساء البلديات والمجمعات القروية والموسومة بـ«المحافظة على التراث والطابع المعماري الإقليمي في المملكة العربية السعودية»، في أبها «١٥-١٨ شوال ١٤٠٨هـ». فقد أكدت في هذه المحاضرة أن اهتمامي بالتراث يقع «ضمن اهتمامي كمواطن مثلكم»، وأكدت أن المحافظة على «التراث المعماري التاريخي ومراعاة الطابع الهندسي المميز لمناطقنا، ولما لذلك من آثار اجتماعية عميقة، هما من أكثر الأمور التي تستوجب اهتمامنا ورعايتنا في هذا الوقت بالذات. ونحن عندما نضع هذا الموضوع على رأس قائمة أولوياتنا إنما نسعى إلى تحقيق أملنا في ترسيخ الهوية الوطنية السعودية».

٢- «لقد كان لتمسك أهل هذه البلاد بعقيدتهم الراسخة، وتقاليدهم العريقة الدور الرئيس في أن تمر مرحلة التنمية بأقل قدر محتمل من الخسائر. ولعل الترابط الأسري السعودي التقليدي والتماسك الاجتماعي الوثيق الذي يعيشه مجتمعنا اليوم هما أهم دليل على أننا فعلاً قد اجتزنا مرحلة التنمية الأولى بسلام» «أبها، ١٤٠٨هـ».

زيارة للنماص بعسير، ٢٠٠٩م

والحقيقة أن ترسيخ «الهوية الوطنية» من خلال التراث العمراني، هو في حد ذاته «دافع» مهم لأي منا للعمل بجد ومثابرة، من أجل غرس هذه الهوية في النفوس، خصوصًا أنها هوية تعتمد على هذا التنوع الضخم الذي نملكه، والمبادئ الواحدة المنسجمة التي تجمعنا كشعب واحد يعيش على أرض هذه البلاد. التراث العمراني يصنع هذا التنوع وهذا الانسجام في إطار واحد، لذلك فهو مقوِّم مهم من مقومات «المواطنة»، غير أنني أنظر إلى الأمر من زاويته الأخرى، وهي: كيف ينظر الآخر إلى هويتنا الوطنية؟

في اعتقادي أن رسالتنا هي إيصال هذا التنوع الثقافي المادي وهذا الانسجام القيمي إلى الآخر، عبر التراث العمراني، سواء من خلال المحافظة عليه وتطويره، أو من خلال تبني مبادئه والتعلم من دروسه.

الفناء الداخلي في أحد المساكن الحلبية، سوريا، ٢٠٠٩م

قلعة الدوسرية في جيزان

تكوين بصري لجانب من مبنى بئر الماء في العذيبات (من تصوير الدكتور ريتشارد بوديكر، ٢٠٠٧م)

هناك قضية أخرى تتقاطع مع مفهوم التراث العمراني والمواطنة، وهي التنمية، لا أريد أن يفهم بعض الناس أن التنمية تتعارض مع المحافظة على التراث وترسيخه في نفوس أبناء الوطن، كما أن التراث نفسه لا يتعارض مع التطور والأخذ بأسباب الجديد، ومن يرى هذا التعارض يحاول في حقيقة الأمر وضع العربة أمام الحصان. هناك من يقرر أنه لا يمكن لأي ثقافة أن تتخلص من خيوط تقاليدها وتراثها، فهذه الخيوط راسخة في النفوس والعقول، وتتوارثها الأجيال، جيلاً بعد جيل، وتأخذ في أثناء هذا التوارث أشكالاً متعددة، وتظهر بصور مختلفة على مستوى الثقافة المادية البصرية والثقافة غير المادية، ومن ثم فإن تعميق التراث في نفوس أبناء هذا الوطن وعقولهم يعني، بشكل أو بآخر، إتاحة الفرصة كي تتشكل القيم المعاصرة والمستقبلية، وهي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتراثها، لتنتج ثقافة مستقبلية أصيلة وعميقة[٣]. ما أود أن أؤكده هنا هو أن المحافظة على التراث هي من أجل حماية المستقبل من التشوه، وتفعيل الذاكرة التاريخية لهذا الوطن، لينهض في مواجهة التحديات فوق أرضية صلبة، وبتوازن واثق.

لذلك فإنني أرى أن المحافظة على التراث ليست خيارًا عاطفيًا، بل مرتبطة بإيماني العميق بأن الإنسان ابن بيئته، فلا يمكن أن نتوقع من مجتمع أن تكون له شخصيته وهو يعيش بيئة مشوهة ومهجنة، فكلنا نعرف أن أي بيئة «هجينة» هي «بيئة ضعيفة»؛ لأنها لم تقرر بعد ماذا تريد، وما هويتها التي يجب أن تؤكدها وتبنيها[٤]. يمكن النظر إلى التراث هنا على أنه «خط الدفاع الأول» للثقافة المحلية، فهو الذي يحافظ على شخصية الأمة من «التشوه»، ومن الذوبان في «الثقافة الهجينة» التي لا تملك ملامح واضحة يعتد بها في بناء المستقبل، لكنه خط دفاع لا يجب أن يؤدي بنا إلى التقوقع على الذات ودفع أنفسنا وراء «متاريس» عالية تحجبنا عن الآخرين، بل يجب أن يكون دفاعًا يعتمد على المواجهة والتحدي الحضاري، اللذين ميَّزا أمتنا عبر التاريخ. لقد تأكد لي، بعد مرور ربع قرن تقريبًا من المنافحة عن التراث، أننا اليوم أحوج إلى الارتكاز على مكتسباتنا الحضارية التي ستصون، دون شك، وجودنا، وتحمينا من التفكك الثقافي في عالم يتجه نحو «عولمة الثقافة»، وطمس المحليات، وفرض هوية الأقوى والمهيمن. غير أن هذا يحتاج إلى «اختراق ثقافي» على المستوى المحلي، فبناء الوعي بقيمة التراث الحيوية، يتطلب مبادرات تحقق هذا الاختراق.

هذا يجعلنا نصر على أن يكون لنا موطئ قدم في الحضارة المعاصرة، فنحن لا نريد أن نكون مستهلكين لهذه الحضارة، بل مساهمين في بنائها، وهذا لا يمكن أن يحدث دون الاعتماد على ما نملكه، وما تشكَّل لدينا خلال تاريخنا الطويل والعريق.

3- Wilson, C.B. «1988» 'Architect and Community: Traditional Process and Modern Products', A paper read in the third Asian Congress of Architects, «Seoul».

٤- «أن للبيئة التي يعيش بها الإنسان دورًا كبيرًا فيما يكون عليه مستقبلاً، ولذا فإنه يجب أخذ ذلك في الحسبان، وعلى القدر نفسه من الأهمية التي نضعها للعوامل الاقتصادية والاجتماعية، والحسابات الأخرى». «أبها، ١٤٠٨هـ».

زيارة لأحد المباني في العلا، ٢٠٠١م.

البحث في التراث العمراني يساعدنا على تحديد دورنا المستقبلي، وهذا ليس تناقضًا؛ لأنني، كما قلت مرارًا، «التراث» لا يعني الماضي، بل يحدد «خريطة الطريق» التي يجب أن نمشي على منهجها في الحاضر والمستقبل، وهذا لا يعني فرض قيود على المستقبل، بقدر ما يعني تحديد «من نحن؟» و«ماذا نريد لأنفسنا؟» و«كيف سينظر إلينا الآخرون؟». إنه الآلية التي تساعدنا على فهم تصورنا عن أنفسنا، وهذا في حد ذاته حاجة أساسية في بناء وعي الأمة بمستقبلها وبدورها الحضاري.

وهذا لا يعني أنني أنادي بأن تكون مجتمعاتنا «تقليدية» و«حديثة» في الوقت نفسه، فهذا مستحيل، لكن كما ذكرنا، لا يمكن لمجتمع أن يتخلص من خيوط التقاليد التي تربطه بمكونه الثقافي العميق؛ لأن المجتمعات تورث هذه التقاليد، بوعي ودون وعي، وهي بذلك تملك جزءًا من «جيناتها الثقافية» الأصلية والتي عادة تميِّزها بشكل واضح من الثقافات الأخرى. التراث العمراني يسهم في المحافظة على تلك الجينات، ويساعد على تشكيل هذه القاعدة الثقافية المهمة التي يمكن أن تنطلق منها الأمة إلى مستقبل جديد. يرى أحد المهتمين بالتقاليد أن ما يميِّز «التقاليد» هو «غموضها» و«مرونتها»، وإذا ما حسبنا أن التراث العمراني هو «حامل للتقاليد» المعمارية المحلية، أيًّا كانت هذه المحليات، فإن غموض هذا التراث ومرونته يساعدان في كثير من الأحيان على «إتاحة الإبداع دون أن يربك الوضع السائد»؛ لأنه إما أن يكون «متقبلاً للتحديث» أو أقل «مقاومة للإبداع»، لذلك هو تراث يبحث دائمًا عن «البدائل»، ويتفاعل معها، ويتقبلها، ويندمج معها لصنع الجديد[٥].

الرسم على الخشب أحد المجالات الزخرفية في العمارة النجدية

5- Shils, E. «1966» Political Development in the New States, Paris, Mouton & Co.

الإيوان في المسكن الحلبي التقليدي، سورية، ٢٠٠٩م

الاحتفال بالنجاح في العلا، ٢٠٠٩م.

العمارة العسيرية، شخصية بصرية منفردة، ٢٠١٠م

يثير الفيلسوف «كارل بوبر» موضوع «الحاجة إلى التنبؤ» كمجال يجعل من «التقاليد» مسألة مهمة للمجتمعات المعاصرة؛ لذلك يؤكد أن «التقاليد تقدم لنا النظام والانتظام في حياتنا الاجتماعية»، وبالتأكيد المهنية والاقتصادية، حتى التقنية، التي تشكِّل في مجموعها «فضاء العمارة». لذلك فإن «بوبر» يرى أنها «وسيلة للاتصال، وأنه دونها لا يمكن أن نعتمد على وجود معايير» في حياتنا[٦]. لذلك نجد أن كثيرًا من المتخصصين يرون أن التقاليد هي «موضوع حياتنا المعاصرة» وليست جزءًا من الماضي. ولعل هذا هو الذي يجعلني مؤمنًا بأن التراث هو موضوع «هوية العمارة المعاصرة» ومجال تأكيدها. فالتراث لا يتعارض مع التحديث، ولا يقاوم الإبداع، بل يندمج مع التقنيات الجديدة، ويعبِّر عنها بوضوح. هذه الفكرة بالذات يجب أن نعمل عليها كثيرًا؛ لأنها مدخل مهم لمجتمعاتنا العربية التي يعارض بعض أفرادها وجود «التراث» في حياتنا المعاصرة، بدعوى أنه يتعارض مع التقنية ومع التحديث والتطور.

6 - Popper, K. «1968» 'Towards a Rational Theory of Tradition', in his The Growth of Scientific Knowledge, New York, Harper and Row, pp. 120-35.

لقد كنت، وما زلت، أرى في التراث الوطني، والعمراني منه على وجه التحديد، أنه يسهم في تشكيل بيئة محلية «منفتحة» قادرة على الاختيار؛ لأن الهدف هنا ليس

في عسير من أجل بناء شركات لتنمية التراث العمراني، ٢٠١٠م

تفاعل شخصي ومباشر مع التراث العمراني، العلا ٢٠٠١م

الانغلاق على الذات وعدم التفاعل مع الجديد، بل عدم ترك الجديد يهيمن على هويتنا فنذوب في هذا الجديد الذي سيكون، في الأغلب، مستوردًا من الخارج، ونخسر تميزنا ومكتسباتنا التاريخية. ومع ذلك فإن دروس التراث تحث على صنع «الجديد الداخلي»، فكما صنع آباؤنا جديدهم الذي مكنهم من الابتكار، ومن تطوير تقنيات عمرانية تناسب حياتهم وطبيعتهم المكانية، يفترض بنا أن نحذو حذوهم، ونتعلم من مثابرتهم، ونصنع جديدنا الذي يناسب حياتنا وطبيعة عصرنا، ويقدِّم إضافة للحراك العمراني على مستوى العالم.

ما أود أن أقوله: أن «التراث» هو المستقبل، وليس الماضي فقط. ربما تكون هذه الرؤية غريبة على من تعوَّد أن ينظر إلى التراث على أنه الماضي فقط؛ لأنه يرى في التراث ما ورثناه عن الآباء والأجداد، بينما أرى في التراث ما سأورثه لأبنائي وأحفادي، وأسعى لأن نحدث ثقافة يرى فيها أبنائي وأحفادي أن التراث ما سيورثونه للأجيال التي ستأتي بعدهم. التراث هو جزء من ثقافة المستقبل التي يجب أن نؤسس لها اليوم[٧].

ربما يكون هذا هو موقفي الأساسي من التراث العمراني، على المستويين الفكري والعملي، وإن كنت أعتقد أنه على مستوى التطبيق نحتاج إلى وقت أطول من أجل فهم تراثنا الموجود والمتناثر، فإذا ما كنت أومن بأن التراث وسيلة تواصل معاصرة، فإن

أحد المباني في مدائن صالح، العلا.

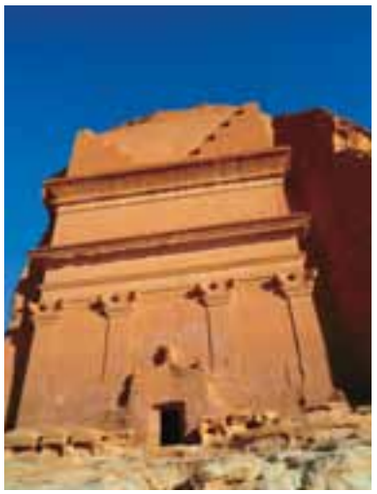

٧- «تعني Heredity الوراثة، وهي انتقال الخصائص البيولوجية من جيل إلى آخر، حيث تتوارث الأجيال سمات أو خصائص جسمية معينة تميز سلالة من السلالات، أو جنسًا من الأجناس، وتسمى الوراثة البيولوجية. وتعني Heritage تراثًا، وهو انتقال السمات الحضارية أو الثقافية لمجتمع معين من جيل إلى جيل عن طريق التعلم والتعليم، وتسمى بالتراث الحضاري، أو الثقافي، أو الاجتماعي. كما تعني Heritage الميراث، وهو انتقال الإرث المادي، أي تركة الأصول للفروع حسب نظم معينة خاصة بكل مجتمع». زيادة، معن «١٩٨٦م» الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي.

فناء في أحد بيوت القصيم

تكوينات عمرانية تنامت
على جانبي وادي حنيفة

فهم أدوات هذه الوسيلة وعناصرها مسألة أساسية ومرتبطة بقدرتنا على النجاح على المستوى «التطبيقي» في تعاملنا مع التراث. الإشكالية الكبرى هنا تبدأ من عزل التراث كمكون منفصل نريد أن نوظفه بشكله المنفصل المنعزل في حياتنا المعاصرة، وهي الممارسة الغالبة عند أغلب المعماريين اليوم، فتأتي هذه المحاولة على شكل «نقل بحت» أو «نقل مطور» لا كمحاولة نابعة من فهم التراث من خلال تعرف أجزائه وتفاصيله. عزل التراث وجعله «كيانًا قائمًا بذاته» لا كحلقة ضمن حلقات تطورنا الإنساني على المستوى المحلي، لن يجدي نفعًا، ولن يوصلنا إلى شيء، لذلك فقد كنت أقول دائمًا: إننا نحتاج إلى فهم التراث أولاً ثم نبدأ بإعادة ربطه بحياتنا المعاصرة والمستقبلية، وفهم التراث في حد ذاته مسألة عملية تطبيقية لا مجرد قراءات وأفكار.

من هذا المنظور نحن نرى أن التراث يتوافق مع تكوين الإنسان الاجتماعي والبيئي والأخلاقي، والإنسان بطبيعته وبفطرته يحن إلى هذا التراث؛ لأنه يتجاوب مع احتياجاته الحقيقية ليس تجاوبًا مفتعلاً، بل تجاوب حقيقي، خصوصًا في الأجيال الجديدة التي لم تعش في البيوت القديمة، ولم تنظر إلى هذه البيوت في يوم من الأيام على أنها مصدر تخلف وفقر وجهل، كما كان ينظر إلى المدن والبيوت القديمة في السابق[٨]. غير أنني لا أريد أن يكون التحول في موقف الناس فقط، مجرد «عاطفة»، فكما ذكرت سابقًا نحن بحاجة إلى تحول «رابط»، وما أقصده هنا هو التحول الذي يسمح بربط التراث بالحياة المعاصرة، ويكون مصدرًا للإبداع.

كلنا نعرف أن التحولات التي مرَّت بها المدينة السعودية، ومرَّ بها المجتمع السعودي، شكَّلت موقفًا سلبيًا من التراث، أدى مع الوقت إلى إهمال هذا التراث. ما يسعدني الآن هو أن هذه النظرة السلبية بدأت تتلاشى بشكل متسارع، وأن التراث -بشكل عام- أصبح مصدر فخر لأغلب الناس. ونحن الآن بصدد ترسيخ التراث كي يكون مصدرًا معرفيًا لدى أفراد مجتمعنا، بحيث يشعر الجميع بأنهم ينتمون إلى هذا التراث، صورة لا تعزل هذا التراث عن الحياة المعاصرة، كما تشير إلى ذلك الموسوعة الفلسفية العربية التي ترى أن التراث «تركة» الأجيال الماضية من حضارة مادية ومعنوية التي يتلقاها الأفراد من المجتمع، الذي هم أعضاء فيه. وهذه السمات الحضارية هي كل شيء للأشخاص، ولولاها لما استطاع المجتمع أن يتطور ويتقدم. فالتراث عنصر مهم من عناصر التطور، والإنسان مدين لأجياله السابقة التي أورثته كل هذه النماذج الحضارية، ولها الفضل في بلورة شخصيته الحضارية وتكاملها»[٩]. هذا الإقرار الواضح بأن التراث مكون أساسي في تطور أي أمة يفرض علينا مسؤولية كبيرة تجاه إيصال هذه الرسالة إلى المجتمع، لأن تشكل وعي ثقافي يرى في التراث أحد مكونات المستقبل هو بداية التغيير الإيجابي الذي نسعى إليه.

٨- مقابلة مع صحيفة عكاظ، العدد ١١٥٤٤، الثلاثاء ١٤١٨/١٢/٣هـ. وقد أكدت هذا مؤخرًا في حفل تدشين قرية رجال ألمع في منطقة عسير، حيث أشرت إلى أنه «قد كان ينظر إلى التراث على أنه نوع من التقوقع، بل إنه في وقت من الأوقات سمي التراث باسم الرجعية. وأنتم أهل هذه البلدة الكرماء عندما كان يسمى التراث ويندب بهذه الأسماء، كنتم تتحدون ضد من نظر إلى التراث النظرة الدونية ومن هدم بلده وهدم بيته ومن ترك قريته وأصله وتراثه يندثر أمام عينيه». صحيفة الاقتصادية، العدد ٤٩٠٨، الثلاثاء، غرة ربيع الأول ١٤٢٨هـ الموافق ٢٠٠٧/٣/٢٠م.

٩- زيادة، معن «١٩٨٦م»، مرجع سبق ذكره، ويؤكد أن «تراث أي أمة من الأمم يمكن أن يكون عاملًا مهمًا وأساسيًا في تطور تلك الأمة وتقدمها؛ لأن الإنسان في كل زمان ومكان وارث لما قدمه أسلافه من معارف وخبرة، يستفيد منها في حاضره ويضيف إليها من خبرته وتجاربه ويطورها بعلمه ومعرفته، من أجل بناء حاضره وتقدمه، ومن أجل بناء مستقبله. ولهذا فالتراث عملية تراكم حضارية دائمة ومستمرة، عبر الماضي، مرورًا بالحاضر وتجاوزًا للمستقبل. ولا يمكن أن يكون هناك قطع زمني في هذه العملية الحضارية، فتجربة الإنسان في الماضي تصبح تجربة جديدة في الحاضر وتستمر للمستقبل. ولهذا يكون علينا أن نستفيد من الإرث الحضاري القديم لتطوير الحاضر وتجديده والعمل من أجل المستقبل، دون أن نطغى إرث الماضي على الحاضر، ولا يلغي الحاضر الماضي، ولا يقف الماضي في سبيل المستقبل»، ٢٤٥.

سؤال التراث الذي تشكَّل لدي نبع من أسئلة وملاحظات كانت تراودني كلما زرت مدينة عتيقة، وكلما سمعت حديثًا حول ملاءمة تلك المدن وتلك البيئات العمرانية لحاجة الإنسان، وبيئته، وتضاريسه الطبيعية[١٠]. لقد صنعت عندي تلك الأسئلة هاجس «التراث» الذي يلائم الحاضر والمستقبل، فالعاطفة هنا ليس لها محل، بل نحن نحتاج إلى التراث لنتعلم منه دروس الحاضر والمستقبل. التراث هنا يشكل مفهوم «الاستدامة»، فقد كان التراث العمراني دائمًا «مستديماً» وهو معين لا ينضب من دروس الاستدامة التي يمكن أن نتعلمها اليوم لبناء مدننا. بالتأكيد ليس المقصود هنا العيش كما كان يعيش آباؤنا، فالإنسان ابن عصره، والأبناء أشبه بعصرهم منهم بآبائهم، لكن ما يمكن أن نتعلمه من تراثنا ومن حساسية عمارة الآباء البيئية والاجتماعية يجعلنا نفكر ألف مرة في جدوى التراث في صنع المستقبل. وكما ذكرت كثيرًا، فإنه ليس مطلوبًا اليوم «العودة» إلى الماضي ومحاولة إحيائه أو تدارس كيفية فرض التقنية والمواد الحديثة في البناء على أسلوب معماري تاريخي، إنما ما هو مطلوب هو توجيه مواردنا، وخصوصًا البشرية منها نحو فهم أعمق لجغرافيتنا الإنسانية، وتقارب أكثر فيما بين معمارييننا وبين تراثهم وثقافتهم الإسلامية والوطنية. ومن ذلك نخرج بفلسفة واضحة وتوجيه سليم نحو ما يمكن أن تكون عليه بيوتنا وقرانا ومدننا، آخذين في الحسبان كل الاقتراحات والاحتمالات والعوامل التي يمكن أن تؤثر في ذلك المفهوم والتوجه»[١١].

١٠- «المملكة العربية السعودية بلاد مترامية الأطراف، لكل جزء منها طابع معماري مميز يتلاءم مع بيئتها ومناخها ومواردها الطبيعية، ومتطلبات أهلها الإنسانية والاجتماعية. ولقد وعى أجدادنا ذلك الواقع منذ قديم الوقت، وقاموا بتكييف مدنهم هندسيًا لتتلاءم مع بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية، فأين ذهب ذلك الوعي؟». «أبها، ١٤٠٨هـ».

١١- أبها «١٤٠٨ هـ».

لقطة علوية لمركز الملك عبدالعزيز التاريخي

واجهة مصمتة إلا من بعض الفتحات، أحد قصور الفوطة، الرياض

طموحي هنا يتجه نحو فهم التراث وتفكيكه، انطلاقًا من أن فكرة «المرونة» و«الغموض» التي تحث على «الاكتشاف» و«التجربة»، وهذا -أصلاً- نابع من طبيعة الإنسان التي تبحث غالبًا عن الجديد، فلماذا يكون بحثنا عن الجديد داخل التراث، ويكون ذلك عن طريق متعة الاكتشاف والتجربة؟ هذا التساؤل أطرحه على نفسي أولاً؛ لأنني، كما ذكرت، لا أنظر إلى التراث على أنه مكون «ماضوي» تشكل نهائيًا؛ لأن هذا قد يقودنا إلى «الاغتراب في الماضي»، وهذا الأمر قد يفضي بنا إلى النقل والقص واللصق، كما نشاهده هذه الأيام على نطاق واسع. نظرتي إلى التراث تنبع بشكل أساسي من أنه مكون «معاصر» له «امتداد في الماضي»؛ أي: أنه بدأ في التشكل في الماضي، كما يمكن أن تبدأ أشياء جديدة اليوم، وتمتد في المستقبل. إنه مكون «حي» يكتسب الجديد، ويتقبل النقد والتطوير، ويتفاعل مع الحياة.

بيت في منطقة نجران

لذلك لم أفكر في يوم فرض التراث العمراني على المدينة المعاصرة، ولم أتقبل ذوقيًا وفكريًا أن تكون عمارتنا المعاصرة منسوخة عن الماضي، لكن هناك فضاءً للتطور، انقطع في عمارتنا، فتحولت إلى مسار «هجين» ضعيف لم تنتج منه عمارة أصيلة وعميقة حتى اليوم. إنني أقف مندهشًا أمام العمارة الطينية التي أنتجت في عهد الملك عبدالعزيز «طيب الله ثراه» في المدة ما بين ١٩٠٢و١٩٥٣م، ويكمن اندهاشي في التجارب الرائدة التي قام بها الملك، وقام بها سكان الرياض لتطوير

الموقد في العذيبات

عمارة الرياض التقليدية. من يقف أمام القصور في الفوطة «شمال المدينة القديمة»، التي ما زال بعضها قائمًا حتى اليوم، لا بد أن يكتشف إلى أي مدى كانت تلك العمارة قابلة للتطور، فقد كان بإمكانها أن تلبي كثيراً من رغباتنا اليوم. قصر المربع ما زال يقف شاهدًا على أن عمارة الطين كانت تستطيع أن تتفاعل مع الوظائف الجديدة، فهذا القصر تحوَّل إلى قاعدة للحكم، وأصبح من حيث الحجم والوظيفة جديدًا على عمارة الرياض القديمة، لكنه كان مبنيًا بالطين. ما أود أن أؤكده هنا هو أن العمارة القديمة في مدننا كان يمكن أن تنتج عمارة أصيلة لو تركناها تنمو طبيعيًا، فكما هو معروف فإن العمارة بالتجربة، فعندما كانت هناك تجارب معمارية رائدة في النصف الأول من القرن العشرين استجابت عمارة الطين لها، وأنتجت نماذج عمرانية مهمة يمكن أن نتعلم منها اليوم، لكنها انقطعت في الخمسينيات، وتراجعت بشكل كامل في الستينيات، فاختفى الحرفيون، وأصبح معماريو اليوم غير مرتبطين بتلك التجربة المهمة التي مرت بها بلادنا.

الطائف.. تشكيل يجمع بين القديم والجديد بصورة عفوية

ما قدمته عمارة الطين في الرياض، على وجه الخصوص، وبعض مدن المملكة خلال القرن العشرين حتى مطلع السبعينيات كان تجربة حية تعبِّر عن فكرة «تواصل التراث»، وكان بودي أن نتعلم من تلك التجربة الثرية؛ لأنها كانت تجربة «عفوية»، ونحن نحتاج إلى أن يكون تواصلنا مع التراث في المستقبل «عفويًا» دون أن تكون هناك تصورات مسبقة لما نريد أن ننتقيه أو نوظفه من هذا التراث. أنا لا أطلب المستحيل هنا، بل الأمر يرتبط بتشكيل «الذاكرة» والتجربة العمرانية لدى المجتمع من خلال ثقافة التراث التي نملكها، ومن ثم المسألة مرتبطة بالتعليم على وجه الخصوص، فلا عفوية دون تعليم؛ لأنه عندما يكون التراث جزءًا من المركب المعرفي لدى المجتمع فسوف تتم إعادة إنتاج التراث بشكل عفوي في حياتنا المعاصرة والمستقبلية، لا بأسلوب القص واللصق[١٢].

إنني أتساءل مع القارئ، لو أن تلك التجارب التي بدأت مع الملك المؤسس الذي صنع دولتنا الحديثة، استمرت حتى اليوم، كيف ستكون عمارتنا المعاصرة.. وكيف سيكون شكل مدينة الرياض اليوم؟ في اعتقادي أن هذا السؤال يثير المخيلة، ويفتح المجال لبناء مسارات متعددة لهذه العمارة. فلم يتوان الملك المؤسس عن فتح الرياض على كل جديد، لكنه كان مصرًا على المحافظة على هوية المدينة والاعتماد على رجالاتها في بناء نسيجها العمراني الجديد. التجربة التي يمكن مشاهدتها في امتدادات الرياض بين قصر المربع والمدينة القديمة مجال خصب لبناء تجربة معمارية عميقة تؤكد أن التراث كان بحاجة إلى فرصة، وأنه كان بإمكاننا أن نتعلم كثيراً من مدننا العتيقة، لكننا لم نفعل. ما أفكر فيه اليوم هو إنهاء القطيعة مع التراث وبناء صلات قوية معه في حاضرنا ومستقبلنا.

بوابة دخنة؛ الدروازة الجنوبية، سنة ١٣٥٦هـ

١٢- لمعرفة المزيد عن أهمية تأصيل التراث في التعليم يمكن الرجوع إلى الفصل الثالث.

الرياض قديمًا- الواجهة الرئيسة الغربية لقلعة المصمك

عمارة التراث، من وجهة نظري، هي ما نقوم بإنتاجه بأنفسنا من خلال تفاعلنا مع احتياجاتنا وخصوصيتنا المحلية، وما تفرضه علينا طبيعتنا الاجتماعية. فما سنورثه لأبنائنا سيصبح تراثًا مهمًا لهم، ولا نريد أبدًا أن نورثهم «ثقافة هجينة» ممسوخة لا معنى لها، كما أننا لا نريد لهم ما ورَّثه لنا آباؤنا فقط. إنها عمارة تتكيف باستمرار مع الواقع، وقد قمت بهذه التجربة بنفسي في مشروع العذيبات «١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩م» حتى اليوم، كما بينت ذلك في الفصل السابق. هذا المشروع بالنسبة إليّ يمثل فلسفة خاصة في التراث المعماري «الحي»؛ لذلك فإنني قمت بأقل ما يمكن من التدخل والتغيير في «نخيل العذيبات»، و«كلما جلست في المنزل الريفي بنخيل العذيبات. أقول: الحمد لله، إنني لم أقع في الخطأ نفسه الذي وقع فيه كثير من الناس، ولم أحاول أن أتحدى الطبيعة، وأفرض الغرور الإنساني على ما خلقه الله»[١٣].

كنت وما زلت أنتقد من كان يقول عن بيت العذيبات: إنه قديم؛ لأنني أراه حديثًا بكل معنى الكلمة، وهذا مرتبط برؤيتي إلى التراث العمراني بصورة عامة، لقد بني البيت بمواد طبيعية، وفي مضمونه احترام للتراث العمراني، ولقد راعينا الاستفادة القصوى من كل ما هو حديث ومفيد، ولا أجد أي تعارض بين المضمون التراثي والمواد الحديثة والجديدة، فلو أن المواد الحديثة موجودة قبل مئة عام لاستخدمها الذين من قبلنا، المهم كيف نستخدمها ونوظفها في العمارة المعاصرة. فأنا لم أفكر قطّ في

١٣- مقابلة مع مجلة البناء «ثقافة العمارة وعمارة الثقافة»، العدد ١٤٩ السنة الثانية والعشرون «شوال ١٤٢٣هـ/ يناير ٢٠٠٣م»، أجرى المقابلة د.مشاري النعيم.

ممر في جلاجل تعلوه المجبيات (السباطات)

إحضار مواد من الخارج؛ لأن هدفي هو أنه عندما يزور الناس المكان يتعلمون منه، وتكون لديهم قناعة بأنهم يستطيعون بناء مبنى مثله. كما أن الجانب التعليمي حاضر في ذهني؛ لأني على قناعة بأنه لا يمكن أن يتشكل وعي بأهمية التراث العمراني دون تجربة عمرانية حقيقية، وقد كانت العذيبات هذه التجربة.

لقد «بنيت بالقرب من البيت القديم بيتًا للضيافة بالمواد نفسها، ولكنه متطور عن القديم بعشر سنوات، لأننا أدخلنا فيه كثيراً من الفكر الجديد والإضافات، كما أنني قمت بإضافة غرفة صغيرة لبيت العذيبات طورنا فيها كل ما تعلمناه من العذيبات. فمن الخطأ ألا يطور الإنسان، ومن الخطأ أن يبقى في حالة تاريخية جامدة، ومن الخطأ أن يفهم أن عمارتنا العربية الإسلامية في شتى أنحاء العالم العربي والإسلامي عمارة جامدة، والعمارة التقليدية كانت دائمًا عمارة حية تستوعب الجديد، وتستفيد من المفيد»[١٤]. والحقيقة أنني كنت أفكر في التجربة التي مرت بها العمارة التقليدية في المملكة في النصف الأول من القرن العشرين، لقد استفادت العمارة التقليدية من مواد البناء الجديدة، وتكيفت لتلبي وظائف جديدة، «مطار الهفوف الذي بني في منتصف الأربعينيات الميلادية، على سبيل المثال»، لذلك يمكن رؤية العذيبات على أنها تجربة استكشافية لإمكانية تطور العمارة التقليدية للتكيف مع حياتنا المعاصرة.

١٤- مقابلة مع مجلة البناء، «يناير ٢٠٠٣م».

قصر الملك عبدالعزيز بالخرج

ثقافة «التجربة والخطأ» يمكن جعلها موقفًا فكريًا آخر في نظرتي إلى التراث العمراني، فدون التعلم من الأخطاء من خلال التجارب، لن نصنع عمارة عفوية، مثل تلك التي تشكلت في الرياض في النصف الأول من القرن الماضي، فقد مارس الناس حياتهم بشكل طبيعي، وحاولوا أن يلبوا احتياجاتهم العمرانية من خلال التقنية والمعارف المحلية، ونجحوا في ذلك كثيرًا، وكان بإمكانهم أن يطوروا أفكارًا ومعارف وتقنيات جديدة، وقد فعلوا ذلك، من خلال تفاعلهم المباشر مع احتياجاتهم الوظيفية الجديدة، فأنا لست مع من يقول: إن التراث العمراني لا يمكن أن يتعامل مع الوظائف العمرانية الجديدة، وأنا هنا لا أقصد أن التراث العمراني هو فقط عمارة الطين، بل الأمر أوسع من ذلك، ومثال تطور عمارة الطين في الرياض هو فقط أحد الأمثلة التي يمكن أن نتعلم منها، كما تعلمت منها شخصيًا في العذيبات.

فمثلاً: يرتبط التراث بالحرفة بشكل «بنيوي»، فلا توجد عمارة أصلاً دون حرفة، ودون معرفة بتقنيات البناء، وهي أساس التجربة في العمارة، فإذا كنا نهتم بثقافة التجربة والخطأ، فالحرف المرتبطة بالتراث العمراني هي مجال واسع للتجربة. لذلك فإن إحدى البدايات المهمة لترسيخ الوعي بالتراث، هي تطوير حرف البناء القديمة، والتعلم من معلميها وحرفييها، فعلى المستوى الشخصي استفدت كثيرًا من تجربتي مع المعلم الحرفي الوطني عبدالله بن حامد، الذي أسهم بشكل فعال في إعادة بناء العذيبات. لقد تعلمت كثيرًا من الحوار الذي كان يدور في أثناء بناء بيت العذيبات بين عبدالله بن حامد «رجل غير متعلم تعليمًا نظاميًا» والدكتور صالح لمعي «الذي تعلم في ألمانيا»، فقد كان حوارًا حول قضايا جوهرية، وكان لا بد لي أن أكون الحكم بينهما، لقد شبهت هذا الحوار وكأنه يدور بين أستاذين في الجامعة، لكن لكل واحد منهما لغته الخاصة، وكنت أنا الذي يترجم للاثنين. لقد زادتني هذه التجربة ثقة بأن «الثقافة المعمارية متأصلة في الحرفي، فقد كان الحرفي متجهًا اتجاهًا واضحًا جدًا، وكان يعرف كيف يتعامل مع الحلول، ولا يتعامل مع الشكليات والرموز فقط»[١٥].

يجعلني هذا أقول: إن المحافظة على التراث لا يمكن أن تكون عاطفيًا وإلا ستفشل؛ لأن الأمر يحتاج إلى تجربة؛ أي أن التراث يجب أن يعاش كما هو «اليوم» لا كما كان في الماضي، ومن ثم، فإن إحياء الحرفة التقليدية المعمارية يجب أن يكون إحياء بمواصفات معاصرة، وهو ما قمنا به في العذيبات عندما جمعنا الحرفي التقليدي مع أستاذ الجامعة المتخصص في البناء التاريخي والمعماري المهني كي تتشكل خلطة معرفية تجمع الخبرة المحلية بكل التطورات العلمية والمهنية في مجال البناء بالطين. ومع ذلك لم يكن الهدف قطّ هو البناء بالطين بقدر ما هو دعوة إلى تطوير المواد المتعلقة بالتراث المعماري القديم حتى نتلافى المشكلات التي استطاع الناس قديمًا التعامل معها[١٦].

١٥- مقابلة مع مجلة البناء، «يناير ٢٠٠٣». وقد كنت أشرت إلى أهمية «إعادة إحياء الحرف المعمارية القديمة، والتي لم يأت الكثير منها عن فراغ، وإنما أتى استجابة لظروف بيئية تطلبت تسخير الموارد الطبيعية المتوافرة بطرق مثلى تتوافق مع حاجات السكان وبساطة وكفاءة عالية»، وذلك مشروع البرنامج الوطني للمحافظة على التراث الذي قدمته لمؤتمر رؤساء البلديات في أبها «١٤٠٨هـ».

١٦- مقابلة مع جريدة عكاظ، العدد ١١٥٤٤، الثلاثاء ١٤١٨/١٢/٣هـ.

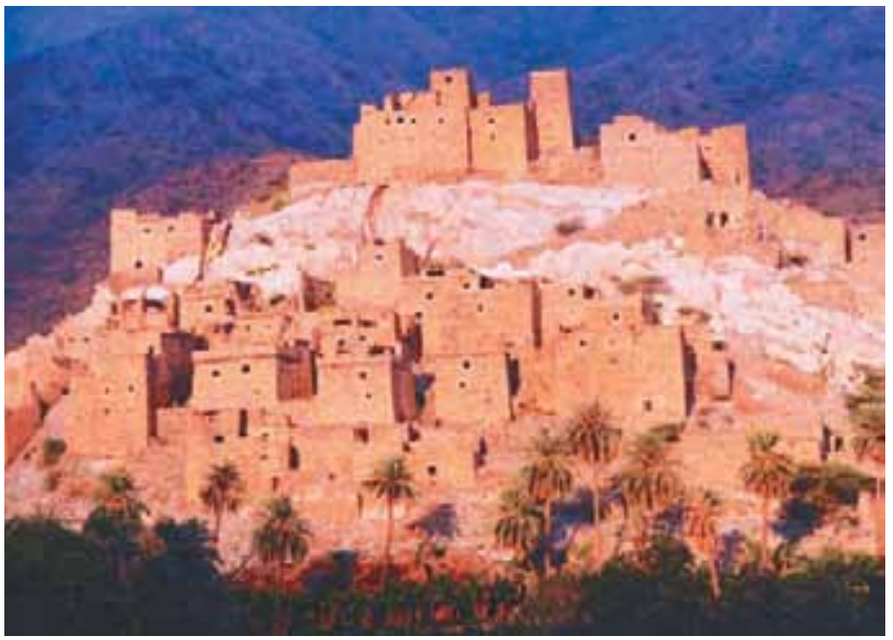

قرية ذي عين، تفاعل عميق مع
التضاريس الجبلية، ٢٠٠١م

عمارة اليمن، ٢٠٠٥م، تشكيلات لمباني
متعددة الطوابق في شيبام

الهفوف، ١٩٤٩م

أبحث في التراث عن أصول الأشياء، وعن المسببات التي جعلت الأشكال تأخذ صورها التي هي عليها، فأنا «لست خبيرًا في العمارة، ولست معماريًا، ولكنني متذوق لها. والواضح أن الجانب العلمي في حياتي لكوني طيارًا قد أثر في طريقة نظرتي إلى الأمور، فلقد كنت مهتمًا جدًا بالفكر التأسيسي للجوانب الكثيرة التي أراها، وكنت أسأل نفسي: لماذا كان يعمل هذا الشيء بهذه الصفة؟»[١٧]. هذا الجانب بالذات يجعلني أنظر إلى التراث بعين ناقدة دائمًا، فأنا لا أكتفي بما أشاهده، بل أبحث في معناه ومغزاه الاجتماعي/الثقافي والبيئي، والجغرافي، والتقني، حتى المراحل التاريخية التي مرت بها هذه الأشكال في أثناء تطورها. فإذا كنت مؤمنًا بأن التراث يتطور ويتكيف، فلابد أن أتعلم من التجارب التي مرت بها الأشكال التراثية في أثناء تطورها. وكما هو معروف فإن أي شكل من الأشكال ينمو ويتطور، ثم يستقر، وفهمنا للأشكال التراثية بهذا المعنى يفتح آفاقًا واسعة تجعل رؤيتنا إلى التراث غير جامدة.

١٧- مقابلة مع مجلة البناء، «يناير ٢٠٠٣».

أحد قصور الفوطة، الرياض

الفناء في أحد قصور الفوطة، الرياض

ولعل هذا يمثل الموقف الفكري الثالث في رؤيتي إلى التراث، وهو موقف الدارس المتعلم، من كيفية تكوُّن الأشكال المعمارية وتطورها، فإذا كنت أومن بأن التراث يتطور ويتجدد فلا بد أن أكون مقتنعًا بأن الأشكال التراثية يمكن أن تتطور، ومن ثم يجب عليَّ أن أبحث في «دورة حياة» الأشكال المعمارية، وهذا -بالطبع- يحتاج إلى بحث ميداني دائم. فالتعلم من الشواهد المعمارية، وزيارتها، وتحليلها، وفهمها بعمق، وتحديد مصادر الأشكال التي تكونت منها، كلها أدوات أساسية لبحث التراث، وتحديد إمكانية التجديد فيه. ويمكن أن أقول، بعد كل هذه السنوات، إنني وصلت إلى قناعة بأن الأشكال التراثية تنمو بهدوء شديد، وتكتسب التقنيات والأفكار الجديدة بعمق، ومن خلال التجربة والخطأ، لكنها عندما تصل إلى مرحلة الاستقرار فإنها تجدد نفسها من خلال «تنوع» صورها البصرية. ما يميِّز التراث العمراني فعلاً، هو هذا النمو الهادئ لأشكاله، حتى تصبح جزءًا من الذاكرة الجماعية، ثم تستقر بعد ذلك لتظهر بشكل مبدع في صور متعددة. هذا الدرس الحي والمفتوح يمكن أن نشاهده في عدة أماكن من العالم، ودرجات تطور الأشكال يمكن أن نشعر بها من منطقة إلى أخرى، فكثيرًا ما نشاهد تكوينًا لم يستقر بعد وهو في طور التشكل، ونجد شكلاً مشابهًا له وصل إلى درجة الاستقرار التقني والجمالي، وصار يتعدد في صوره البصرية. المشهد هنا يعكس دورة الحياة الحقيقية التي يفترض أن تأخذها الأشكال المعمارية، لكونها أشكالاً مرتبطة بدورة حياة الإنسان، لا أن تفرض دفعة واحدة، ودون

قصر خزام بجدة، بدايات مهمة لتطوير العمارة التقليدية في عهد الملك عبدالعزيز

مقدمات، وتصور على أنها أشكال تعبِّر عن «الذاكرة الجماعية»، فهذا توجه يتعارض مع عفوية «التراث العمراني» ونموه الطبيعي داخل الوعي المجتمعي.

إن الصيغة التي أتناول بها التراث هي صيغة تجديدية؛ أي: أنه يجب علينا تجديد التراث، على أن المشكلة تكمن في كيفية هذا التجديد[١٨]. ونظرتي هنا مستمدة من مبدأ «الثابت والمتغير»؛ أي: أنه لدينا ما هو «ثابت» دينًا وعقيدةً وبيئةً، و«متغير» على المستوى المادي. وفي اعتقادي أن العمارة ضمن «المتغير» وإن كانت ترتبط، معنى وقيمةً، بالثوابت التي نؤمن بها. في التراث العمراني يمكن أن نفكر في ثبات «المبدأ» و«القيمة» وتغير الشكل، وقد لاحظت ذلك في كثير من جولاتي وزياراتي لمناطق المملكة، خصوصًا في المساكن، حيث إنني شاهدت أشكالاً متعددة للمسكن التقليدي. ففي عسير المسكن يختلف عن نجد وعن الحجاز، وعن الأحساء، وفي المنطقة الواحدة لاحظت تنوعًا للشكل البصري العمراني نتيجة لاختلاف مواد البناء، لكن يجتمع المسكن التقليدي على مبادئ اجتماعية واحدة ترفع من شأن الخصوصية، وتؤكد الفصل بين الرجال والنساء، وتظهر قيمة إكرام الضيف. المبادئ متشابهة لكن آباءنا عبَّروا عن هذه المبادئ حسب طبيعتهم الجغرافية والمناخية، وحسب المواد والتقنية التي تعلموها وعرفوها، وتوافرت لهم. تجديد التراث بالنسبة إليّ يبدأ من إمكانية تفسير «الثابت» عبر أشكال وصور «متغيرة» ومتعددة[١٩].

١٨- لقد أكدت في اللقاء السنوي الخامس للجمعية السعودية لعلوم العمران في الرياض «٧-١٠ شوال ١٤١٤هـ»، وكان أول لقاء بعد أن أصبحت رئيسًا فخريًا للجمعية وبعد تجربة العذيبات الثرية، «أننا أحوج ما نكون إلى توجيه الانتباه العلمي والطاقات الفكرية والحوار المستنير نحو البحث في المضمون الحقيقي لتراثنا العمراني، والتخلص من المفاهيم الخاطئة التي ألصقت بهذه الكلمة وجعلتها متلازمة لكل ما هو قديم فقط، وأن نعمل نحو التجديد كما يجب أن يكون ذلك التجديد في كل الأحوال استجابة واعية لتغير الظروف، وليس لمجرد إرضاء النزعات الشخصية، فالتجديد قد لا يعني دائمًا الأفضل والأحسن».

١٩- لقد أكدت في لقاء الجمعية السابق في المدينة المنورة «١٥ رجب ١٤١٧هـ» أن فهم «التراث العمراني يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالثقافة المحلية، ويبتعد عن التقليد السطحي، ويثق في ضرورة ذلك التراث وقدرته على التطور، والتعامل مع المتطلبات الواقعية الحديثة». وكان الهدف من هذا الحديث هو البحث في إمكانية تطوير خصوصية عمرانية لمناطق المملكة المختلفة بعيدًا عن منهجية «القص واللصق» التي ينتهجها كثير من المعماريين في تعاملهم مع التراث العمراني.

لقد علمني هذا أن الشكل المعماري كان يكتسب معانيه من قيم الناس، ولأنه كان مرتبطًا بدورة حياتهم، صار يحمل ذاكرتهم، ويعبِّر عنها بشكل تراكمي، لذلك فقد كانت الأشكال تنمو من جيل إلى آخر، من خلال تراكم المعاني الاجتماعية والثقافية حولها، وتكتسب تكوينًا جديدًا، وصورة جديدة كلما تعلم جيل أفكارًا وتقنيات جديدة. لقد وجدت في هذا متعة كبيرة. فقد تصورت كيف يتم تطوير الأشكال المعمارية من مجرد كونها أشكالاً نفعية تقوم بوظائف محددة إلى أشكال «ثقافية» تحمل معاني كبيرة. وقد صرت أفسِّر كثيرًا من الزخارف التي أراها في المساكن القديمة في مناطق المملكة على أنها أشكال تحمل ذاكرة المكان وساكنيه، خصوصًا عندما أرى تطورًا للزخرفة في المكان نفسه أو الأماكن المجاورة له، فهذا التطور يعبِّر عن نمو هادئ للشكل العمراني الثقافي.

الرؤية الفكرية العامة تجاه التراث العمراني متشابكة؛ لأن التراث نفسه متشابك ومتداخل، لكن مسائل أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في هذه الرؤية، تبدأ من أن التراث مكون غير منفصل عن الواقع، وهو مكون يحتاج إلى أن نفهمه، ونتعلم منه، ونعيد إنتاجه بعفوية عن طريق التعليم، كما أنه مكون يتجدد عن طريق التجربة والخطأ، ولديه إمكانية كبيرة للتداخل والانسجام مع كل جديد، وهو مكون يبدأ نفعيًا، وينتهي ثقافيًا؛ أي: أنه عادة ما ينتج أشكالاً عمرانية بصرية ذات مضمون ثقافي، ومن ثم فإن تجديده وتطويره يجب أن يسمحا باستمرارية إنتاج الأشكال الثقافية. في اعتقادي أن هذه الرؤية لا تتعارض مع الواقع المعيش ولن تتعارض مع المستقبل.

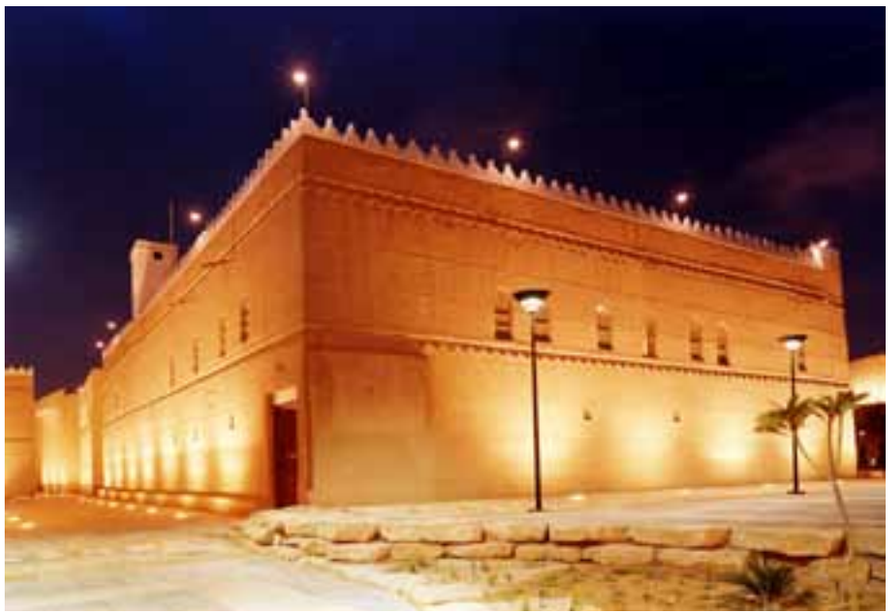

جانب من قصر المربع، الرياض

رجال ألمع، عسير

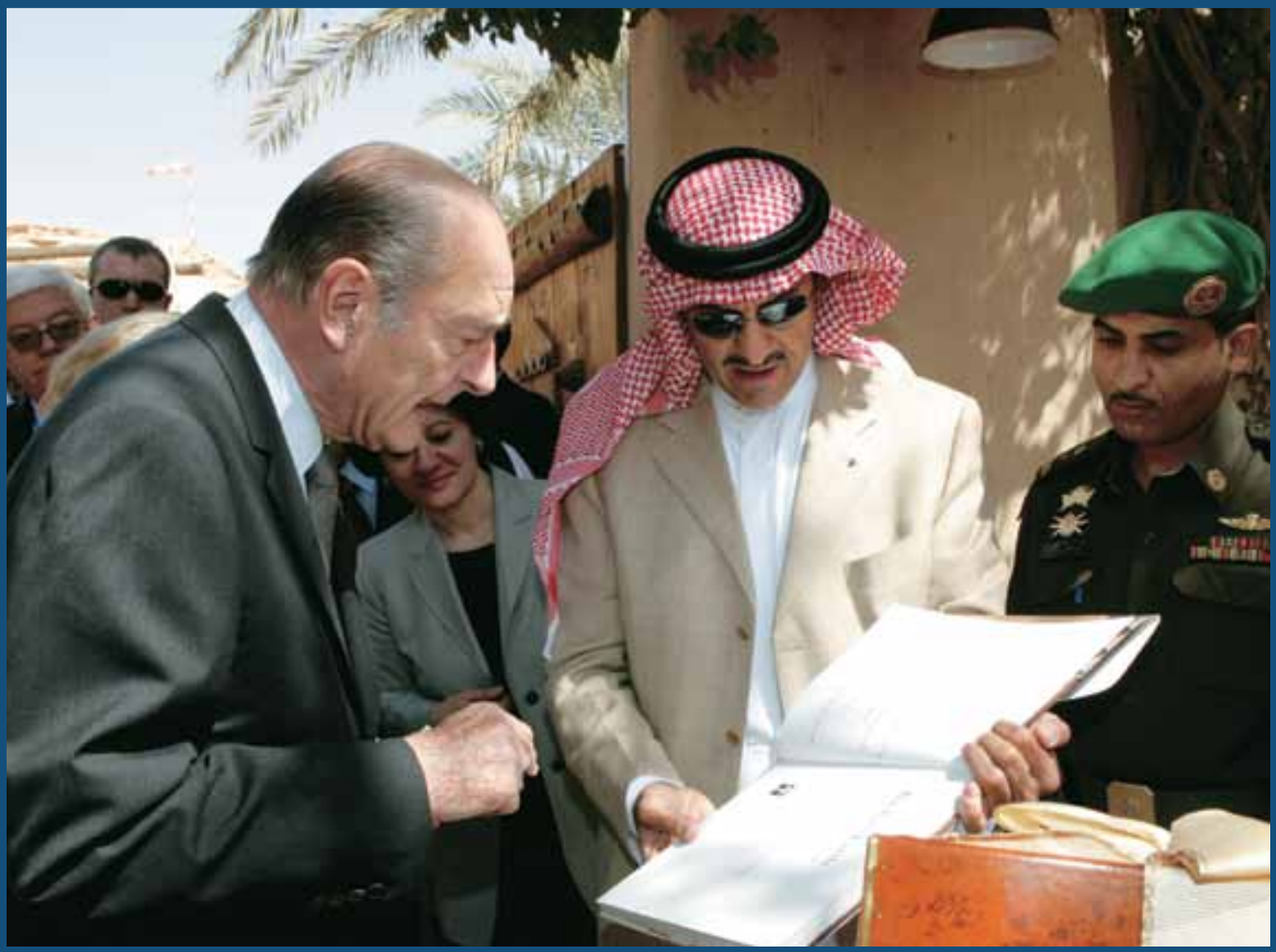

سيرة في التراث العمراني

٣
بين التراث والتعليم

كنت أرى منذ البداية أن من يتسلح بالتراث يكون أقدر على فهم العالم المعاصر، فالمقدرة على مجاراة الأفكار الجديدة لابد أن تنطلق من قاعدة محلية تاريخية، وإلا أصبحنا منجرفين لكل ما هو جديد دون أن يكون هناك ما يمكننا من التوقف والسؤال عمن نحن، وماذا نريد؟[1]. ربما يندرج هذا التفكير ضمن شعار «فكر كونيًا واعمل محليًا»، لكن الأمر بالنسبة إليّ أعقد من ذلك؛ لأنني مؤمن بأننا لا نستطيع احتكار التراث أو تفسيره تفسيرًا واحدًا، هذا إذا ما نظرنا إليه على أنه أحد أهم مصادر الإبداع. فنحن قد نملك «النص المقدس»، لكننا يجب أن نترك التفسير مفتوحًا ومتعددًا، وهذا لا يمكن أن يحدث دون التعليم. الهدف هنا أبعد من مجرد «استعادة التراث» والاحتفاء به، فما نبحث عنه هو تأكيد توارث الثوابت التي تصنع شخصية الأمة، وتفسر المتغيرات بأسلوب إبداعي يحقق فكرة «التجديد» التي ننادي بها، وهذا يمكن أن يتحقق عن طريق آلية التعليم التي يمكن أن نوصل من خلالها هذا الهدف إلى المجتمع.

في مجال العمارة والعمران يصبح الأمر أكثر إلحاحًا؛ لأن العمارة بطبيعتها «علم توارثي»، وميراث الخبرات والمهارات غالبًا ما ينتقل من جيل إلى الجيل الذي يليه عبر المشاركة والتعلم المباشر، وهذا في حد ذاته، ومنذ البدايات الأولى لاهتمامي بالتراث العمراني، جعلني أفكر في «تعليم التراث» معماريًا، خصوصًا أن بعضنا يرى أن المحافظة على التراث العمراني وسيلة تعليمية ثلاثية الأبعاد»[2]. على أن المشكلة هي كيف يمكن أن «تقتحم» نظامًا تعليميًا بني منذ البداية على النظم الغربية؟ فكما

مع الناس في عسير، بناء المجتمع المحلي الواعي بقيمة التراث، ٢٠٠٩م

تفقد أعمال الطلاب في كلية العمارة والتخطيط بجامعة الدمام، برفقة مدير الجامعة الدكتور عبد الله الربيش يناير ٢٠١٠م

١- يمكن هنا العودة إلى ما طرحه المفكر المغربي محمد عابد الجابري حول التراث، فهو يرى أن «الذات المسلحة بعناصر من مكونات تاريخها الخاص تكون مؤهلة أكثر من غيرها للاستفادة من مكاسب الفكر المعاصر». وهو هنا ينتقد القراءة التراثية للتراث، ويرى أنها محدودة، ويطالب بقراءة نقدية متفتحة تجعل التراث جسرًا للمستقبل. لذلك فإن أطروحاته حول التراث لا تندرج ضمن سياق البحث التراثي التقليدي بل «إنه يشتغل في الجبهة التراثية ليعلن أولاً أن المجال التراثي ذاكرة جماعية، وهو ذاكرة لا يحق لأحد التفرد باحتكارها واحتكار رأسمالها الرمزي والتاريخي، إنها ذاكرة الجميع، ومن حق الجميع أن يرتبوا نوعية علاقاتهم بمنتوجها، وبآليات عمله المتوارثة بالشكل الذي يناسب اهتماماتهم واختياراتهم الفكرية العامة، ويناسب في الوقت نفسه طموحهم التاريخي». عبداللطيف، كمال «٢٠٠٤م» التراث والنهضة: قراءات في أعمال محمد عابد الجابري، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٢٤.

٢- السيف، أحمد محمد «١٤١٧هـ» «المحافظة على التراث العمراني: أهميته وسبل المحافظة عليه»، مجلة المهندس، ١٠ «٣»، ص ٥٧. ويؤكد أنه «يعتقد كثير من الباحثين والمهتمين بعلوم المحافظة على التراث أن الماضي يساعد على تفسير عوامل معينة ويلخص تجارب، ويساعد على تطور وتتابع تعامل الإنسان مع البيئة العمرانية، وتنقل التكوينات العمرانية القديمة رسالة ذهنية ذات معنى أكثر من التاريخ المسطور. خصوصًا أن كثيرًا من الناس يميل للمشاهدة أكثر من القراءة. لذلك اعتبر كثير من المتخصصين أن الحفاظ على التراث العمراني وسيلة تعليمية ثلاثية الأبعاد».

يجب أن نتعلم من العناصر العمرانية القديمة من خلال فهم دورها الاجتماعي والبصري، وسط الرياض، ٢٠٠٦م.

هو معروف أن أول قسم للعمارة في المملكة تم تأسيسه عام ١٩٦٧م في جامعة الملك سعود، وبمساعدة من اليونسكو، فكان من الطبيعي أن يوضع برنامج للعمارة مشابه لأي برنامج آخر في الدول الأوربية، وإن أضيفت إليه بعض المقررات عن تاريخ العمارة الإسلامية، لكن لم يكن هذا يكفي قطّ لتخريج أجيال تعي قيمة تراثها، وتعمل وفق شروطه ومحدداته. فكرة «تعليم التراث» هذه كانت ركنًا أساسيًا في الوعي العام الذي تشكل داخلي لبناء وعي مجتمعي يرفع من شأن التراث الوطني، ومن خلالها بدأت أفكر بطريقة عملية لتحقيق الأهداف التي وجدت نفسي مؤمنًا بها إيمانًا كاملاً.

لقد كان هذا الموضوع يمثل هاجسًا مهمًا داخلي؛ لأنه دون هذا الجيل الواعي فلا معنى لأي عمل نقوم به اليوم، فقد كنت أفكر في السير في طريقين متوازيين: أحدهما يتبنى المحافظة على التراث، ويعزز دور المجتمع المحلي الواعي بقيمة هذا التراث. والطريق الآخر هو بناء جيل من المتخصصين الذين لديهم القدرة على اكتشاف التراث، وإعادة تفسيره كل مرة وفق حياتهم وظروفهم التي يعيشونها.

لقد كانت البداية من البحث في الوضع الحالي للتعليم المعماري في العالم العربي، فما الذي ينقص مناهج التعليم؟ وكيف يمكن أن نفتح لأنفسنا بابًا يدخلنا ضمن «البيئة الأكاديمية» العربية، والسعودية على وجه الخصوص في مجال التعليم المعماري؟ وكانت نتيجة هذه المحاولة أننا وجدنا أن هذه البيئة تعاني ثلاثة إشكالات رئيسة، هي[٣]:

تكوينات زخرفية من الرياض القديمة، ٢٠٠٦م

٣- لقد ساهم المعماري د.عبدالحليم إبراهيم مساهمة أساسية في وضع تصور الوضع الحالي للتعليم المعماري في العالم العربي.

الفناء في العمارة التراثية العربية..

زيارة مدينة الغاط، ٢٠٠٧م

- أن المدارس المعمارية في العالم العربي باختلاف توجهاتها وانتمائها لا تمثل امتدادًا لتقاليد البناء وأرضياتها المعرفية في أي من أقطار العالم العربي أو الإسلامي، وأن الاهتمام بقضايا التراث وتاريخية البناء في بعض هذه المدارس لهو في الأغلب والأعم اهتمام أكاديمي وافد من حيث المنهج أو الجوهر.
- أن معظم هذه المدارس معزولة عن مجريات الأمور المعرفية التي تحرك التعليم المعماري والعمراني في العالم، مثل: المسابقات الكبرى، والبرامج العلمية المشتركة، ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من عزلتها، فإن المدارس العربية لم تطور نهجًا يميزها من ذلك العالم. وفي الأغلب فإن مناهج معظم هذه المدارس مقلد وتابع، وليس أصيلاً أو منافسًا.
- أن المدارس المعمارية في العالم العربي، وباختلاف منابعها، غير قادرة على إنتاج خبرة منافسة، أو تأسيس دراسة وتجربة لدى الخريج تمكنه من الوقوف على قدم المساواة، أو منازلة خريجي المدارس الأخرى في عالم الممارسة على جميع مستوياتها، ويزداد الأمر سوءًا في ضوء المتغيرات التقنية التي تعم العالم اليوم[٤].

لقد وجدت أنه من الضروري أن يتطور مفهوم التعليم المعماري كي يحتوي «التراث العمراني» الذي يجب أن يكون على شكل مظلة، أو فلسفة عامة لا كمنهج أو مقرر، بل يجب أن تنبع روح التعليم المعماري من التراث، كي يصبح مختلفًا ومحليًا على مستوى محتويات المناهج وأسلوب تدريسها لا أن يلصق التراث عنوة بالمناهج التعليمية القائمة. وقد أكدت مرارًا أهمية «الارتباط الوثيق بين التعليم العمراني المتطور والأمور التي يجب أن تتوافر في معماريي المستقبل ومهندسيه. فالأسس والثوابت

الفضاء الداخلي في العمارة العربية..مجال مفتوح على الحياة، قرطبة، ٢٠٠٤م

٤- ندوة التعليم العمراني، التي تم عقدها في المنطقة الشرقية «٢٦ المحرم ١٤٢٣هـ/٩ إبريل ٢٠٠٢م».

تعتمد دراسة التراث على بناء روح الفريق والدراسة الميدانية المباشرة، وسط الرياض، ٢٠٠٦م

زيارة طلاب وأعضاء هيئة التدريس للعذيبات، ٢٠٠٦م

التي يقوم عليها المجتمع وتراثه الثقافي والحضاري يجب أن تكون هي الإطار العام الذي ينطلق منه التعليم، وخصوصًا العمراني والهندسي، وبناء المعماري الواعي هو الأساس لعمران أصيل متطور يستمد جذوره من حضارة الأمة، وأصالة التراث وعمقه، ويتفاعل بجدية ووعي مع حاجات الناس والمجتمع، والمعماري الحقيقي ينبغي أن يكون مدركًا لتراثه، ومرتبطًا به، ومطلعًا على التطورات الحديثة التي تعينه في مهنته»[٥].

وفي اعتقادي أن الوضع الذي يعيشه التعليم المعماري في العالم العربي نابع أصلاً من «العقلية الغربية» التي فرضها الغرب على التعليم المعماري منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى اليوم، فكما هو معروف فإن الاهتمام بالعمارة العربية/ الإسلامية كان ضئيلاً في الدول الغربية، حتى إنها غالبًا ما تحذف من السياق التاريخي العالمي للعمارة، فكيف يمكن أن نتوقع من البرامج المعمارية الغربية أن تشجع على تعليم التراث المعماري العربي[٦]. كما أن الخريجين الأوائل من المعماريين العرب لم يبذلوا الجهد الكافي لتقديم التراث العمراني العربي والإسلامي كما ينبغي، وظلوا سنوات ينقلون الفكر الغربي المعماري، ويبجلونه على حساب تراثنا وأصالتنا، فتخرج على أيديهم مئات المعماريين والأساتذة الذين صنعوا «البيئة التعليمية المعمارية» الحالية، والتي تحتاج دون شك إلى مراجعة شاملة، وتغيير جذري يرتكز على دمج تراثنا العمراني في هذه البيئة، وتحويلها من التقليد والتبعية إلى بيئة مبدعة.

٥- ندوة تطوير التعليم الهندسي والعمراني التي انعقدت في جدة «١٩ ذي القعدة ١٤٢١هـ/ ١٣ فبراير ٢٠٠١م».

٦- يؤكد كثير من الباحثين العرب أن العمارة العربية الإسلامية لم تعطَ حقها، خصوصًا في بدايات تأسيس التعليم المعماري، وهو ما يؤكده د.ناصر الرباط «أستاذ الأغاخان في معهد ماساشستوس للتقنية MIT» الذي قال «وأما العمارة في البلاد الإسلامية بمدارسها المختلفة، كسلسلة فعالة خلاقة ومبدعة عاصرت العمارة الأوربية وترافقت معها منذ العهد البيزنطي حتى اليوم الحاضر، فقد حذفت بكل بساطة من تاريخ العمارة العام». الرباط، ناصر «٢٠٠٢م» ثقافة البناء وبناء الثقافة: بحوث ومقالات في نقد وتاريخ العمارة ١٩٨٥-٢٠٠٠م، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ص ٢٨.

لقد كان من الضروري أن نقوم نحن بتبني فكرة برامج تعليمية تقدم هذا التراث لنا أولاً وللعالم ثانيًا. كنت أشعر أنه قد حان الوقت لخطو هذه الخطوة، وكان يحركني كثير مما أشاهده وأسمعه من الناس خلال زياراتي المتعددة، سواء داخل المملكة أم خارجها، أسمع كثيراً عن تراثنا العمراني والثقافي، لكني لا أستطيع أن أرى تأثيره!

مسألة «الانفصال» و«الاتصال» عن التراث احتلت مساحة كبيرة من تفكيري لكونها مسألة مصيرية في وعينا بالتراث نفسه، فتعليم التراث هو توجه لإعادة الاتصال به، لكننا نريده اتصالاً مختلفًا ومتجددًا. وقد تأكد لي أن الدعوة لتأصيل التراث المحلي في التعليم المعماري لا يمكن أن تتحقق؛ لأن الأمر يحتاج إلى دراسة عميقة، ووضع برنامج عمل بعيد المدى يعتمد بدرجة كبيرة على توثيق التراث العمراني المحلي ودراسته، والعمل يدًا بيد مع المؤسسات الأكاديمية، وبهدوء من أجل تحقيق هذا الهدف.

الإيوان، فضاء اجتماعي وجمالي في المسكن العربي، حلب سوريا ٢٠٠١م

لعل أول شيء أشعرني بالصدمة هو الفجوة الكبيرة بين ما يتعلمه معماريونا في الجامعة وبين تراثهم القريب جدًا الذي لم يبتعدوا منه إلا بضع سنوات، ووجدت أن الهوة واسعة، وتحتاج إلى إعادة تجسير وربط، لكن الأمر لم يكن يسيرًا. وحتى هذا اليوم لم نحقق ما نتمناه، لكن الأهداف الكبيرة تحتاج إلى عزم وإصرار.

لقد جعلتني هذه الصدمة أفكر، وبشكل سريع، في البدء أولاً بالمحافظة على ما تبقى من تراثنا المعماري. فدون هذه الشواهد المرئية سنفقد إحدى الأدوات التعليمية المهمة في عمارتنا المحلية، فنحن نريد أن يصبح التراث مادة تعليمية ثلاثية الأبعاد، من خلال وجوده الأصيل، وتفاعل معماريي المستقبل معه.

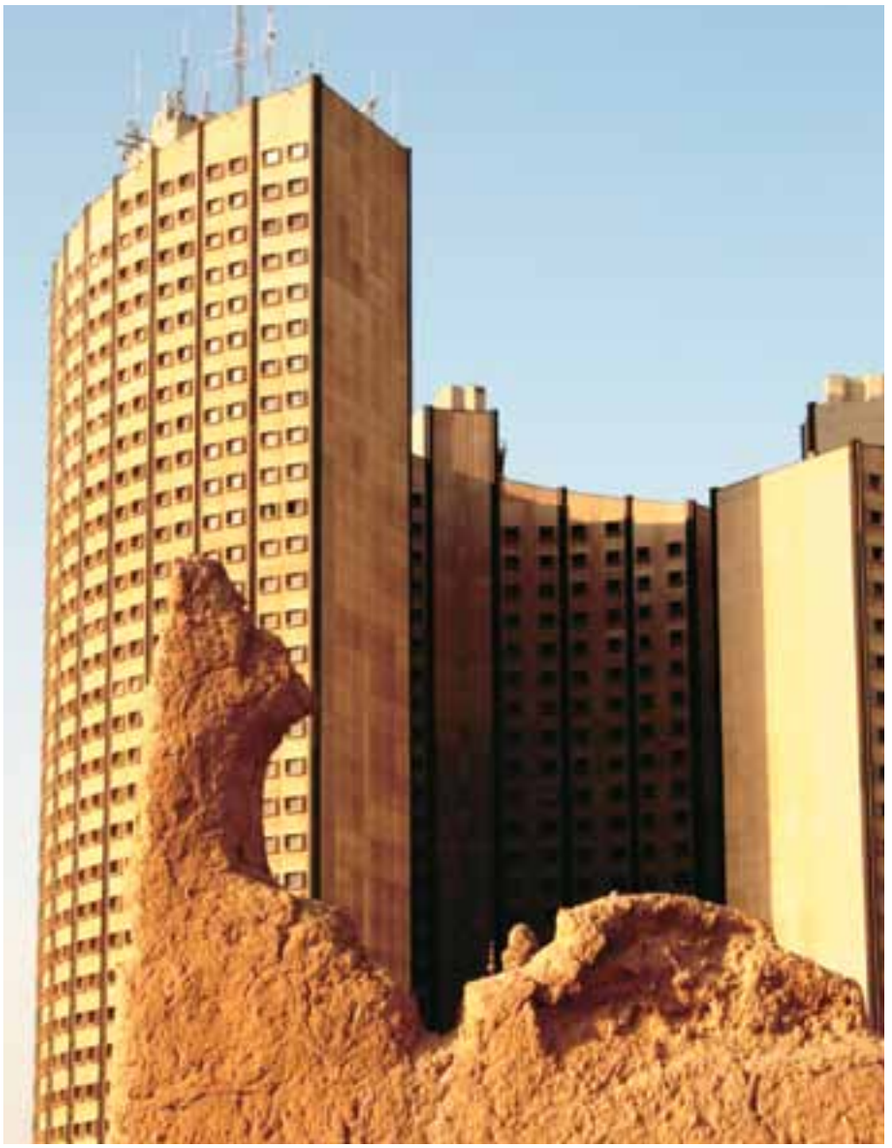

القديم والجديد في وسط الرياض، ٢٠٠٦م

ربما لا تكون مسألة ربط العمارة المحلية والتراث العمراني المحلي بمناهج تعليم العمارة أمرًا جديدًا على مستوى التجربة الإنسانية، فقد نشطت حركات التأصيل في القرن التاسع عشر لاستيعاب العمارة الكلاسيكية الأوربية، وهذا الأمر أدى إلى تشكيل المدرسة الكلاسيكية الجديدة التي كان للمكتشفات الأثرية، وإعادة كتابة التاريخ المعماري دور كبير في ظهورها ونضجها. على أن هذه الفكرة لم تتحول عندنا إلى برنامج عمل محلي حتى عربي يحمل في طياته بعدًا ثقافيًا عميقًا، ورؤية عملية ناضجة. وكان هذا هدفًا أساسيًا بالنسبة إلي، لأنني كنت أرى أن جعل التراث جزءًا من الوعي الثقافي المحلي يحتاج إلى التعامل مع المكون الفكري للأجيال الشابة والمقبلة في المجتمع السعودي، ولا يمكن أن يحدث هذا دون ربط التراث بالتعليم، وجعله ضمن المنهج التعليمي في كليات العمارة حتى على مستوى التعليم العام، كي يساهم، مع مرور الوقت، في تحول ظاهرة المحافظة على التراث العمراني إلى عمل وطني بعيدًا من العاطفة. فلم يكن موقفي من التراث موقف الناقل المقلد، فقد ارتبط على الدوام باستلهام روح التراث والتعلم منه. فالأمر يستحق المجاهدة والصبر من أجل جعل التراث جزءًا من الثقافة التعليمية التي يجب أن تتبناها مؤسسات التعليم المعماري. ومع ذلك يجب أن أؤكد هنا أن هناك طريقًا طويلاً نحتاج إلى أن نمر فيه حتى تتحول الثقافة التعليمة السائدة في الجامعات السعودية حتى العربية إلى بيئة تعلي من الثقافة المحلية، وتقدمها مجالاً أكاديميًا يحظى باحترام العالم، ويصنع خصوصيتنا وشخصيتنا.

لقد تبين لي، في أثناء محاولاتي لتأصيل العمارة المحلية في التعليم المعماري، أن بعضنا يقلل من أهمية أن يكون المعماري على مستوى رفيع من الثقافة، والوعي الاجتماعي والحضاري؛ وذلك بحجة أنه جزء من فريق عمل متكامل. وقد يكون ذلك مقبولاً بالنسبة إلى مهن أخرى.. ولكن المعماري ليس مهنيًا فحسب، بل مستشار مؤتمن. ولهذا يجب أن تتوافر له القدرات الفنية والإبداعية الأساسية، والحس الاجتماعي، والحضور الثقافي ليتمكن من تقديم خدمة مخلصة وواعية، فهو مؤتمن على مصالح المجتمع وتراثه»[٧].

وأنا فعلاً مؤمن بهذا الدور المهم الذي يقوم به المعماري في المجتمع، ولا أتمنى أن يتحول إلى مجرد مهني «تاجر» يهتم ببيع تصاميمه على حساب مصلحة الوطن. لقد جعلني هذا الاهتمام أفكر في أعمال الطلاب ومتابعة تصوراتهم حول العمارة والتراث العمراني[٨]. وقد كان هذا جزءًا من «التعليم الذاتي» الذي حاولت أن أعلمه لنفسي من أجل فهم بيئة التعليم المعماري لدينا، وكيف يتم «تكوين» عقلية المعماريين

تأطير الشكل البصري في العمارة العربية، المغرب

٧- جدة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٨- لقد تناولت في كلمتي التي قدمتها بمناسبة ندوة تأصيل العمارة المحلية بجامعة الملك فيصل «١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م» تصوري لمشروعات الطلاب بعد أن شاهدت أعمالهم في معرض كلية العمارة والتخطيط بالجامعة. فقد «أعجبت بمستوى الطلبة وروحهم العالية وحسهم البريء والحماس، ولكني استغربت، فالطلاب يتكلمون عن شيء المشروع المقدم شيء آخر، فرأيت مثلاً مشروعًا مقدمًا في الجوف، وهي منطقة تاريخية، وضع مبنى في صحراء ليس حوله أي شيء على بعد ١٠٠كم، ولا ألوم الطالب المستجد فالجامعة تحفزه إلى الابتكار والإبداع، ولكن الطالب يفهم الإبداع على أنه ابتكار، والابتكار على أنه اختراع، والنزعة الفنية غير موجودة، فالمبنى يمكن أن يصممه أي شخص خارج بيئتنا حتى ولو كان رسامًا معماريًا، فأين وجهة النظر السعودية؟ وأين ترابط مشروع الطالب بالتراث؟». وبالطبع فإن هذا الأمر ينطبق على جميع الجامعات السعودية، وقد كنت أدعو إلى التفكير في تطوير «الوسيلة» من أجل «منتج» أفضل.

الفضاء البسيط الجميل، قرطبة ٢٠٠٤م

المأكولات الشعبية تشكل إطار ثقافي في البيئة العمرانية التراثية - الغاط...

تعاقب الظل والظلال في العمارة القديمة، تفاعل عميق مع البيئة الطبيعية، العلا، ٢٠٠١م

في بلادنا. لقد كنت على يقين أنه دون «تفكيك» بنية التعليم المعماري من الداخل وفهمها وفهم آليات التشكيل الذهني الذي يمر فيه طلاب العمارة، لا يمكن إحداث تغيير جذري في هذه البيئة.

لقد كانت الإشكالية الأساسية التي واجهتها في أثناء عملي على تفعيل «تعليم التراث» على مستوى كليات العمارة هو رسوخ «تقاليد» البرامج المعمارية العالمية في تلك المؤسسات التعليمية وصعوبة تغيير هذه التقاليد، خصوصًا أن بعضنا كان يعتقد أنني أفكر في التراث الذي تشكل في الماضي على أنه كل التراث، وأن التعليم المعماري نفسه سوف يتحول إلى مجرد «اجترار للماضي». والحقيقة أنني لا أستطيع أن ألومهم على هذا الاعتقاد، مع أنني أكدت مبكرًا أن المطلوب ليس «العودة إلى الماضي ومحاولة إحيائه أو تدارس كيفية فرض التقنية والمواد الحديثة في البناء على أسلوب معماري تاريخي، وإنما ما هو مطلوب هو توجيه مواردنا، وبخاصة البشرية منها، نحو فهم أعمق لجغرافيتنا الإنسانية، وتقارب أكثر بين معمارييننا وتراثهم وثقافتهم الإسلامية والوطنية»[٩]. الهدف هنا هو استعادة الروح المحلية لا الصورة المادية التاريخية للعمارة التقليدية كما كان ينادي بها بعضهم في ذلك الوقت.

٩- أبها، ١٤٠٨هـ.

لقد كانت تلك الرؤية المبكرة في وقت كان الحوار حول مفهوم التراث في أوجه، خصوصًا بعد صعود مدرسة ما بعد الحداثة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الميلادي الماضي، وتصاعد تأثير جائزة الأغاخان للعمارة الإسلامية التي تأسست عام ١٩٧٧م، وكنت أتحدث عن المحافظة على التراث العمراني كروح، وفلسفة، وتوجه فكري، وليس فقط كمنتج مادي قائم يجب أن نحافظ عليه، وإن كان لم يقلل من أهمية هذه المحافظة، لكن الرؤية هنا كانت أوسع وأعمق. ومع ذلك لا أنكر أبدًا أنه توجد مقاومة شديدة لتقبل تعليم التراث في كليات العمارة في المملكة حتى اليوم، لكنني على يقين أن الأمر سوف يتغير في المستقبل القريب.

كمباريا، إيطاليا، تفاعل عميق مع البيئة المحيطة، ٢٠٠٩م

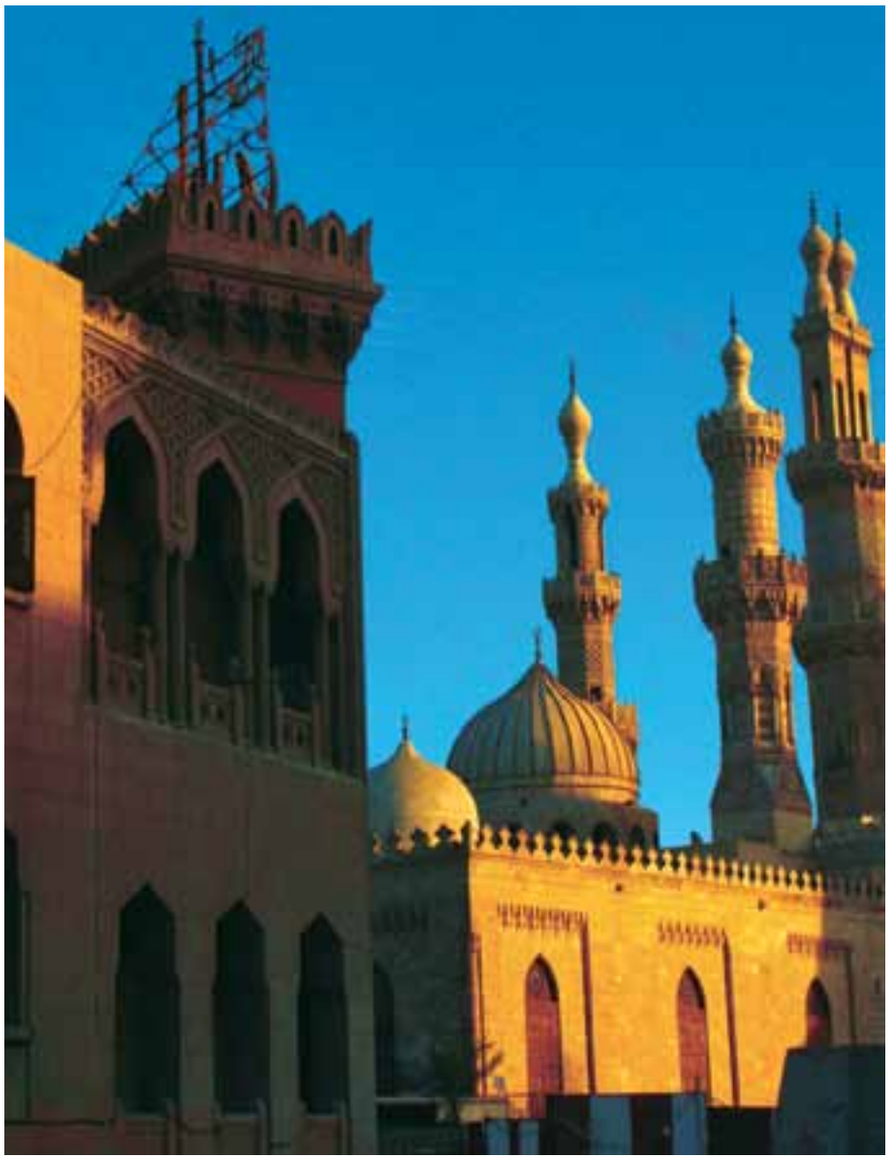

عمارة المساجد، فضاء تعليمي لا حدود له، الأزهر، القاهرة، ٢٠٠١م

كمباريا، ايطاليا، ٢٠٠٩م

تهدف رؤيتي حول تعليم التراث، إلى تطوير برامج أكاديمية تعيد اكتشاف التراث، وتجهز الجيل الذي يمكن أن يصنع «نواة إبداعية جديدة»، على حد قول الفيلسوف «بول ريكور»، الذي كان يرى أن لكل ثقافة نواة إبداعية يجب اكتشافها وتحريرها من الجمود، كي تستطيع المساهمة في بناء الحضارة الإنسانية من جديد. وأنا على يقين أن النواة الإبداعية في ثقافتنا وتراثنا تحتاج إلى تعليم ومتعلمين يستطيعون اكتشافها واستثمارها لبناء ثقافتنا المستقبلية. الرسالة هنا واضحة بالنسبة إليّ وكنت قد قررت أن أبعث بهذه الرسالة إلى المهتمين بالتعليم المعماري بجميع الوسائل، وهو ما قمت به خلال ربع القرن الأخير. فترسيخ هذه الرسالة في نظام تعليم قائم ليس بالأمر السهل، ويحتاج إلى فترة انتقالية قد تطول أو تقصر، لكن المهم أن نصل في الأخير.

هذه الرسالة كانت تنبع، دائمًا، من إيماني بأن «المهندس المعماري السعودي.. قادر على تحمل مسؤوليته التي لم يكن موجودًا لتحملها في الماضي»[١٠]. وكنت أعول هنا على «التعليم» و«الوعي الثقافي» الذي يصنع المسؤولية تجاه التراث العمراني. وهو تعويل في محله، فكيف يمكن أن نصنع وعيًا بالتراث المعماري دون تعليم، فكما نشكل معمارييننا تعليميًا فسوف يشكلون هم عمارتنا ومدننا. فترسيخ مفهوم المحلية المبدعة التي تستمد من نواتنا الثقافية الإبداعية وجودها ومكوناتها يحتاج إلى تحصيل علمي عميق يبدأ أولاً باكتشاف هذه النواة التي أنا على يقين أنها لم تكتشف حتى اليوم، ومن ثم يبدأ في التعامل معها على أنها جزء من سماته الشخصية التي يفترض أن تصنع لديه وعيًا لا شعوريًا وغير مقصود يكون استمرارًا لهذه النواة لا نسخًا لها، ومن هنا يصبح التراث جزءًا من الوعي «غير المقصود» ينتج نفسه كل مرة بشكل «تطوري» تراكمي، وهو ما فعله آباؤنا وأجدادنا في السابق[١١]. في اعتقادي أن التعليم يجب أن يقوم بهذا الدور وإلا فقد قيمته وتأثيره في صناعة مستقبل الأمة.

١٠- أبها ١٤٠٨هـ.

١١- لقد ركز كثير من المهتمين بدراسة العقل العربي في الخلل الكبير الذي أصاب الفكر العربي عندما غاب الاجتهاد. فالتكرار والنسخ لا يمكن أن يشكلا تيارًا إبداعيًا، فكما يرى عابد الجابري، لقد أصبح «العقل العربي نمطًا معرفيًا تكراريًا. لقد تأسس زمن معين للكتاب النموذج، الكتاب النظام، وفي حقول معرفية متعددة، وتناسلت بعده النسخ والأشباه، فتبلور النمط العقلي المذكور مشخصًا ومتمظهرًا في أنظمة الفكر الثلاثة «القياس والكشف والبرهان»، فظلت قوالب نظام النظم سائدة ومهيمنة». عبداللطيف، كمال «٢٠٠٤م»، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨. وهو الأمر الذي ننوء بأنفسنا عنه. فنحن لا نرى في تعليم التراث بنمط تكرار يستعيد النظم التاريخية وينسخها، بل الهدف هنا هو اكتشافها وتطويرها وقياس الحاضر عليها.

تفاصيل هادئة للجمال البسيط

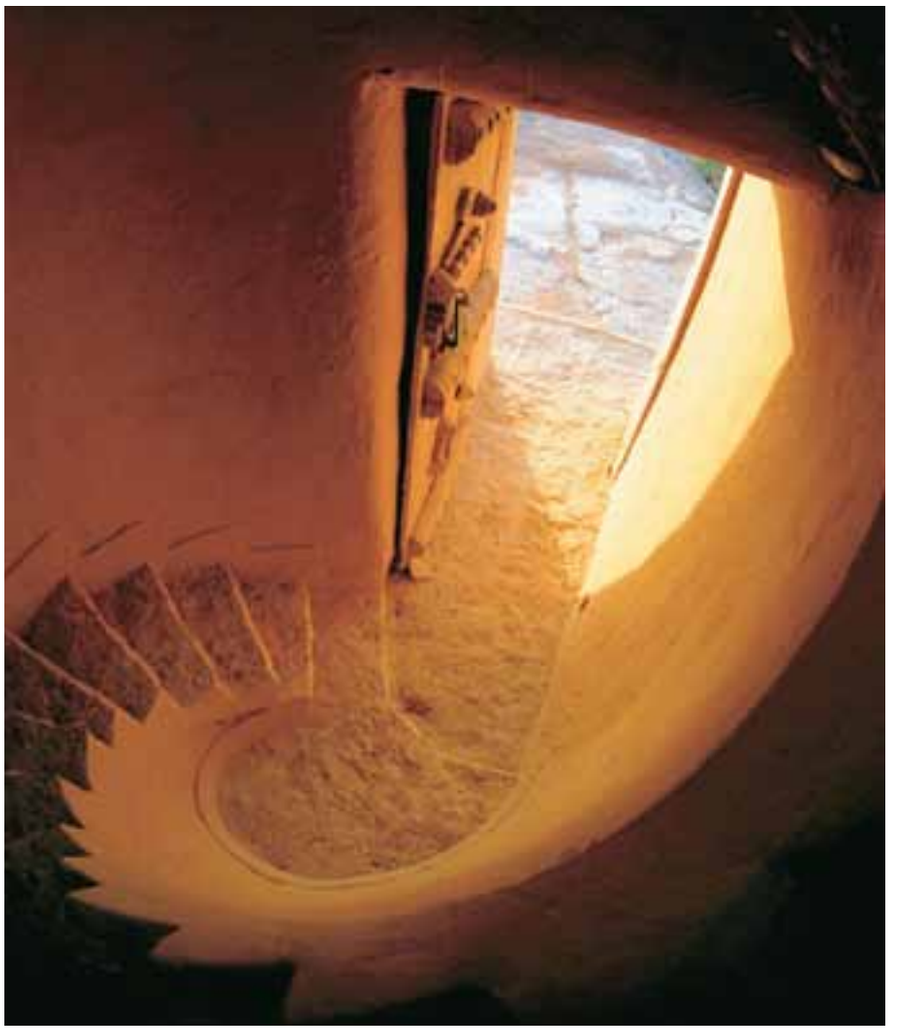

العمارة التقليدية، مجال لا نهائي
للتشكيل البصري

علاقات بصرية هادئة في العمارة العربية
التاريخية، القاهرة، ٢٠٠١م

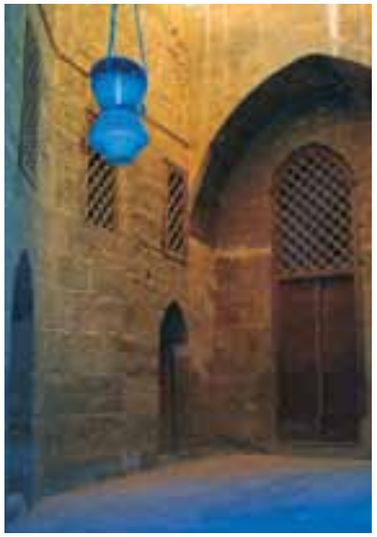

الفناء في بيت العذيبات، فضاء
مفتوح للتأمل

قصر ابراهيم الآثري، الأحساء

تشكيل خارجي عضوي تعبر عنه العمارة القديمة، قرطبة ٢٠٠٤م

ومن أجل تحقيق هذا الهدف اقترحت تشكيل لجنة وطنية للمحافظة على التراث العمراني، من مهامها: «مراجعة المناهج الدراسية بكليات العمارة»[١٢]. وكنت أهدف هنا إلى «منهجة» تعليم التراث ضمن إطار التعليم المعماري العام، ولم يكن القصد هو تحويل التعليم المعماري إلى تعليم تراثي، مع أن كثيرًا من المدارس المعمارية الأوربية كانت ترتكز في تعليمها المعماري على تاريخ العمارة الأوربية، فلماذا لا نطور تعليمنا المعماري كي يرتكز على تاريخ عمارتنا المحلية والعربية والإسلامية، لكن بأسلوب يندمج مع روح العصر ومتطلبات التقنية.

الفكرة هنا كانت تركز بشكل عميق في بناء «شخصية تعليمية» معمارية تبتعد من التقليد الأعمى للغرب، لكنها كذلك لا تقلد «التراث»، وتسير في ركابه دون وعي. كان هدفي بوضوح أن نتبنى تعليمًا له خصوصية محلية ينافس التعليم المعماري في أي مكان في العالم، لكنه يبني في الوقت نفسه شخصيتنا المعمارية. فقد كنت أسأل، دائمًا، عن المعماري السعودي والعمارة السعودية، وتصعب عليّ الإجابة، وتحديد صفات محددة لهذا المعماري وهذه العمارة؛ لأن ما نصنعه من عمارة في الوقت الحالي غير قادر على تحديد ملامح معمارية واضحة يمكن أن نحدد بها شخصية عمارتنا.

١٢- أبها ١٤٠٨هـ.

هذا الاهتمام المعرفي الذي يربط التعليم بالثقافة التراثية بشكل عام هو الذي شجعني على قبول الرئاسة الفخرية للجمعية السعودية لعلوم العمران. ففي اللقاء السنوي الخامس للجمعية الذي عقد في مدينة الرياض قلت: «إننا أحوج ما نكون إلى توجيه الانتباه العملي والطاقات الفكرية والحوار المستنير نحو البحث المضمون الحقيقي لتراثنا العمراني، والتخلص من المفاهيم الخاطئة التي ألصقت بهذه الكلمة، وجعلتها متلازمة لكل ما هو قديم فقط، وأن نعمل نحو التجديد، كما يجب أن يكون ذلك التجديد في كل الأحوال استجابة واعية لتغير الظروف، وليس لمجرد إرضاء النزعات الشخصية»[١٣].

والحقيقة أن مسألة التجديد والابتعاد من الأهواء الشخصية كانت مرتبطة في ذهني بموضوع التعليم المعماري الذي بدأت أفكر فيه بشكل عملي؛ لأنني على يقين بأن تحول المجتمعات وتطورها لا يمكن أن يحدث في بضع سنوات، ولكنه يحتاج إلى جيل أو عدّة أجيال. فالوسيلة «الأجدى لتطوير عمران محلي يعتمد على أصالة التراث هي في خلق جيل جديد من المعماريين يؤمن «بقضية التراث»، ويبدأ باتخاذ خطوات عملية للعناية بالعمران المحلي، والاستفادة من معطياته في سبيل عمارة مستقبلية أصيلة واثقة، تستمد جذورها من أصل العمارة المحلية، وتنطلق في استيعابها للتقنيات الحديثة من قاعدة صحيحة، على أن يكون ذلك التوجه مبنيًا على فهم واع للتراث العمراني يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالثقافة المحلية، ويبتعد عن التقليد السطحي، ويثق بضرورة ذلك التراث وقدرته على التطور والتعامل مع المتطلبات الواقعية الحديثة»[١٤].

إحدى الخطوات المهمة التي تبنيتها في فترة مبكرة في جمعية العمران هي إصدار مجلة متخصصة في العمارة باسم «عمران» تكون قناة معرفية ونقدية، وأداة تعليمية مهمة يمكن التواصل من خلالها مع أعضاء الجمعية وطلاب العمارة. لقد كانت هذه الخطوة أساسية في ترسيخ فكرة تأصيل العمارة المحلية؛ لأن وجود «وعاء معرفي» يتواصل من خلاله المهتمون بالعمارة في بلادنا أصبح ضروريًا، هذا إذا ما أردنا فعلاً أن نغير بيئة التعليم.

كنت أتصور المجال فضاءً نقديًا، ومجالاً لتبادل التجارب المهنية والتعليمة ترصد التراث وتطبيقاته المعاصرة، وتقارنه بالتجارب التي تحدث حول العالم، وتتغلغل في صلب البيئة التعليمية ،وتنقل مفاهيم «تكوين العقل المعماري المحلي» بأسلوب علمي، فأنا مؤمن بأن تكوين العقل يحتاج إلى أدوات معرفية متعددة، وكانت «عمران» بالنسبة إلى إحداها[١٥].

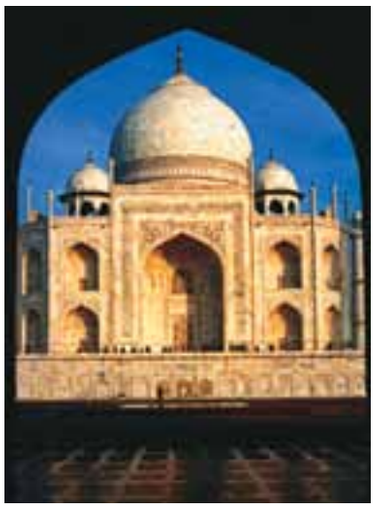

تاج محل، اغرا، الهند ١٩٩٧م

١٣- الرياض، «٧-١٠ شوال ١٤١٤هـ» «وهو أول لقاء أحضره بصفتي رئيسًا فخريًا للجمعية».

١٤- مقابلة مع مجلة البناء، شوال ١٤٢٣هـ/يناير ٢٠٠٣م.

١٥- تم رفع خطاب إلى وزير الإعلام د.علي الشاعر تضمن طلب ترخيص المجلة «١٤١٦/٢/٢٣هـ». وقد صدرت موافقة المقام السامي على إصدار مجلة عمران بتاريخ ١٤١٨/٩/٢٦هـ، بعد متابعة دقيقة مع وزير الإعلام د.عبدالسلام فارسي «الذي خلف د.الشاعر عام ١٤١٦هـ».

انسجام العلاقات البصرية في العمارة التقليدية، أحد الدروس الجمالية التي يجب أن نستفيد منها كثيرًا، وسط الرياض ٢٠٠٦م

كنت أرى أهمية تعدد وسائل الاتصال وقنوات المعرفة في مجال التعليم المعماري؛ لأن مسألة ربط التراث العمراني بالتعليم المعماري لم تكن مسألة جامدة، وكنت أتصور أن مدارس العمارة لدينا سوف تفسر هذه الفكرة بطرائق مختلفة، وتطبقها بأساليب متعددة، ولعل هذا يحدث في المستقبل؛ لأنه لم يكن في ذهني قالب واحد للتراث، أو تصور واحد عن ماهيته، بل كنت أرى أن التفسير المعاصر للتراث العمراني يجب أن ينبثق من حاجتنا الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة.

فقد أكدت أهمية «وضع برنامج وطني لكليات العمارة والتخطيط بجامعات المملكة لتأصيل العمارة المحلية وتوثيقها، ودراسة أبعاد الخصوصية البيئية والعمرانية لمناطقنا المختلفة، واستيعاب أكبر لاقتصاديات البناء والأبعاد الاجتماعية لذلك»، ولاقت هذه الفكرة دعم وزير التعليم العالي وتشجيعه[١٦].

ومع أن هذه الفكرة طرحت ضمن الخطوات العملية التي كنت أراها ضرورية للمحافظة على التراث العمراني في المملكة، إلا أنها تحولت مع الوقت إلى برنامج عمل

١٦- لقد طرحت فكرة تبني التراث العمراني المحلي ضمن مناهج كليات العمارة في المملكة في الكلمة التي ألقيتها في اللقاء السنوي السابع للجمعية السعودية لعلوم العمران في المدينة المنورة «١٥ رجب ١٤١٧هـ»، والذي كان موضوعه «مستقبل المدينة». وكانت هذه الكلمة بداية لانطلاقة عملية لربط التراث العمراني بالتعليم، حيث أعقبتها عدة خطوات لتحقيق هذا الهدف.

١٧- المدينة المنورة «١٥ رجب ١٤١٧هـ».

الوجار..تعبير دائم عن ثقافة الكرم، تختلط معه رسائل بصرية ورمزية ذات دلالات اجتماعية عميقة.

التعلم من الناس، وسط الرياض، ٢٠٠٦م

متكامل، كي تصبح برنامجًا عمليًا حقيقيًا لا مجرد فكرة عابرة في لقاء عابر. ومع ذلك فإن الأمر لم يكن هينًا، خصوصًا في دهاليز الجامعة. فقد تطلب الأمر تدخلي في كثير من الأحيان لتفعيل هذه الفكرة، مرات عن طريق المحاضرات وعقد الندوات، ومرات أخرى عن طريق الاتصال المباشر مع المسؤولين عن التعليم الجامعي، ومحاولة التشاور والتحاور معهم حول الفكرة وأهميتها المستقبلية، خصوصًا أن فهم التراث العمراني بالنسبة إليّ «يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالثقافة المحلية، ويبتعد من التقليد السطحي، ويثق في ضرورة ذلك التراث وقدرته على التطور والتعامل مع المتطلبات الواقعية الحديثة»[١٧].

وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التعليم وبث ثقافة تعليمية معمارية تحترم الثقافة المحلية، وتعلي من شأنها، وتكتشفها، وتصنع منها مادة مهمة لتشكيل المستقبل، ولا بد أن يحدث من خلال معماريين محليين على قدر من الوعي بأطر الثقافة المحلية ومكوناتها والمعوقات التي تواجهها.

لن أقول إنني كنت أستغرب، أحيانًا، وجود مقاومة داخل البيئة التعليمية للفكرة، فقد كان استغرابي مرتبطًا في الأساس بكون الجامعة هي المكان الذي يتلقف الأفكار

١٨- لمعرفة المزيد عن تأثير ثقافة السوق في بيئة التعليم في العالم العربي يمكن الرجوع إلى: زيتون، محيا «٢٠٠٥» التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

الجديدة ويختبرها، ويحاول أن يصنع منها فكرًا مخالفًا لما هو سائد. لقد جعلتني هذه المقاومة أفكر بجد في التركيز أكثر في التعليم؛ لأن أي تعليم لا يسعى إلى الاكتشاف والتجريب لا يمكن أن يصنع مفكرين وقادة، وكنت أبحث على المستوى الشخصي عن قادة ومفكرين في مجال العمران، فهم الأقدر على إحداث النقلة المعرفية المطلوبة.

تلك المقاومة جعلتني أرى أن التعليم المعماري في بلادنا بحاجة إلى مساحات فكرية ونقدية أوسع؛ لأنه يبدو أن تأثير السوق جعل كليات العمارة تفكر في تخريج «مهنيين» و«حرفيين» أكثر من مفكرين ومثقفين في مجال العمران، بينما التوازن بين الاثنين أمر مطلوب وأساسي[١٨].

لقد مرت فكرة تأصيل العمارة المحلية في التعليم المعماري بعدة تجارب ومراحل، إذ لم أكتفِ بطرح الأفكار، بل حاولت أن أخطو خطوة مهمة نحو التطبيق، فكانت أول ندوة دعيت إليها حول «تأصيل العمارة المحلية في التعليم العمراني» في رحاب جامعة الملك سعود بمدينة الرياض «٢٦ رجب ١٤١٨هـ»، فقد جعلت هذ الندوة الفكرة قابلة للتطبيق، وإن كانت تحتاج إلى بعض الوقت. فالتخلص من الثقافة التعليمية السائدة ليس بالأمر الهين،، خصوصًا في ظل البيروقراطية الأكاديمية، وتعدد مشارب الأساتذة، ومصادر أفكارهم. فإقناع أساتذة العمارة بالفكرة ممكن مع الوقت، وكنت أحسب نفسي شريكًا معهم في المسؤولية، وفي بناء الوعي التعليمي المطلوب من أجل تحقيق «اختراق ثقافي» على مستوى الوعي المجتمعي بالتراث.

لقد أكدت في هذه الندوة أنه «حان الوقت أن يخرج من جامعاتنا ومدارسنا المعمارية معماريون سعوديون يحملون لواء العمارة المحلية، منطلقين في رسالتهم من يقين أننا هنا قد سئمنا تبني المدارس المعمارية الأخرى متظاهرين أنها إبداعات محلية». هذا النقد العميق لواقع العمارة في المملكة وما تنتجه كليات العمارة في الجامعات السعودية يؤكد حقيقة أنه دون أن يتحول التراث العمراني المحلي إلى ثقافة تعليمية تتبناه مؤسسات التعليم المحلية فإن الخسارة سوف تكون فادحة، سواء على مستوى المحافظة على التراث العمراني القائم الذي يحتاج إلى وعي على مستوى النخب والعامة، أم على مستوى استمرار الثقافة المحلية في عمارة الحاضر والمستقبل.. وهو استمرار لا يقل أهمية عن المحافظة على العمارة التاريخية. لقد «حان الوقت ليكون لنا في المملكة العربية السعودية مدارسنا المعمارية الأصيلة التي ترتبط بتراثنا المعماري وتطور عمارتنا المحلية، لتتوافق فعلاً مع حاجاتنا، وتلبي متطلباتنا الاقتصادية والبيئية»[١٩].

وقد كنت هنا أدق على وتر الهوية الحساس[٢٠]. وكنت أرى أن مد الهوية المعمارية

السطح في العذيبات، إطلالة على الفضاء اللامتناهي

١٩- الرياض «٢٦ رجب ١٤١٨هـ».

٢٠- يمكن الرجوع إلى الفصل الخامس.

كان طاغيًا في مجال التعليم المعماري. فالبحث عن الهوية وعن الشخصية المعمارية هو في حقيقة الأمر مجالات تتناسب مع «الزخم الذاتي» وتشكل مفهوم «الأنا» لدى المعماريين. وكنت أرغب في التعامل مع هذه «الأنا» عن طريق إطار ثقافي جماعي تكون الهوية والطابع المعماري المحلي هما الأساس فيه، لكنه يهدف في النهاية إلى المحافظة على التراث، واستنباط الدروس منه وتفعيله في التعليم المعماري. وقد كنت دائمًا أفرق بين كلمتي «ابتكار» و«إبداع»، وكنت أرى أن الابتكار هو الإتيان بشيء جديد بالكامل وفي العمارة غالبًا ما يقال «لا يمكن أن تخترع العجلة من جديد»، بينما الإبداع هو فن التعامل مع الموجود والممكن، وإعادة تشكيله يشعرنا بأنه جديد. فلسفة التعليم التي أفكر فيها يجب أن تتعامل مع «الإبداع» وتتجاوز عن «الابتكار» التي ترهق طالب العمارة، وتبعده عن جذوره وأصوله، وتفقده شخصيته مع الوقت.

فإذا كانت مرحلة إطلاق الفكرة تحتاج إلى تأسيس عرف أكاديمي يعلق الجرس، ويحمل الأكاديميين السعوديين في مجال العمارة مسؤولية التطبيق والبحث عن السبل الكفيلة بتحويل الفكرة إلى برنامج عمل تكون له مخرجات واضحة ومؤثرة، إلا أنني لم أتوقف عند هذا الحد، فقد كان الأمر بحاجة إلى المزيد من المثابرة والصبر، فالأفكار الكبيرة تحتاج إلى صبر كبير.

لقد كانت الطموحات كبيرة، لذلك فقد قدمت في الندوة نفسها «جامعة الملك

تفاصيل للعمارة والحياة، قرطبة ٢٠٠٤م

دراسة ذاتية للعمارة التقليدية في عسير، ٢٠٠٩م

سعود» برنامج عمل لتعزيز فكرة العمارة المحلية في التعليم المعماري، وكلها كانت بدايات مهمة لما سيتحقق بعد ذلك من تحولات في الوعي الثقافي المرتبط بالتراث العمراني في المملكة. ففي ورقة «التراث العمراني محور التخطيط لمستقبل المدن» التي قدمتها في ندوة إستراتيجيات التنمية الحضرية في المدن العربية المنعقدة بمدينة الرياض «٤-٧ من المحرم ١٤٢١هـ» أكدت أهمية التعليم المعماري مرة أخرى من خلال «تأصيل مفهوم التراث في الفكر العمراني الوطني، والبدء فعليًا بغربلة العملية التعليمية الأساسية للمعماريين والمخططين، لإيجاد جيل يعي إرثه الثقافي والحضاري، بقدر ما يكون مؤهلاً علميًا وتقنيًا».

هذه النظرة الشاملة كانت ضرورية بالنسبة إلى صاحب الفكرة، إذ لم تكن مسألة تأصيل التراث لدي مجرد «نزوة عابرة»، بل كانت فلسفة حياة، ومبدأ كافحت من أجله سنوات طويلة، لذلك، فقد كان من الضروري أن تتطور آليات تضمن تحول الفكرة إلى جزء من بنية المجتمع، والتعليم هو أهم آلية يمكن أن تصنع ثقافة جديدة[٢١].

الأمر هنا نابع من إيماني العميق بأن حماية هوية الأمة تبدأ من التعليم، فأنا لست مع فكرة «المنع» من أجل حماية الذات؛ لأن هذا يؤدي إلى التقوقع والانكفاء

٢١- ورقة بعنوان: «التراث العمراني محور التخطيط لمدن المستقبل»، في ندوة إستراتيجية التنمية الحضرية في المدينة العربية، الرياض «٤-٧ من المحرم ١٤٢١هـ الموافق ٩-١٢ إبريل ٢٠٠٠م».

٢٢- لقد كنت أنظر إلى مفهوم التحدي نظرة تعليمية منفتحة على الآخر، فقد قلت في ورقة قدمتها إلى ندوة تأصيل العمارة المحلية في التعليم المعماري التي انعقدت في جامعة الملك فيصل «٢٦ من المحرم ١٤٢٢هـ/ ٩ إبريل ٢٠٠٢م»: إنني «متحمس أيضًا لقضية هي فرض أصلًا، وليست خيارًا وهي قضية العولمة.. ومن هذا المنطلق إذا أردنا أن يكون لنا دور فاعل في البناء والتأثير في الآخرين، وممارسة العولمة، فالعولمة لا يجب أن تكون عولمة قلق كما يتحدثون عنها، ويتخوفون منها.. وإنما هناك عولمة ممارسة ومشاركة، وعولمة إفادة. ونحن عندما نتكلم عن العولمة كأننا لا نملك حضارة، ولا نملك ثوابت، ولا نملك ثقافة ولا تراثًا يستطيع أن يتفاعل، ويغذي العولمة بقيم عالية، ويحدد وينظم مسارها، لذلك أنا من الناس المتحمسين للتحدي المقبل».

على الذات، بينما يفتح التعليم كل المجالات كي تتشكل الحماية الذاتية، وربط التراث بالتعليم يعني أن هذه الحماية تتشكل وفق مبادئ أصيلة نابعة من الجذور التي تشكلت على ضوئها هوية الأمة عبر التاريخ. المسألة تؤكد ما ذكره المؤرخ «تونبي» بأن الحضارة الإسلامية حضارة «تحدٍّ واستجابة». فكلما زادت التحديات تولدت مجالات جديدة تستوعب تلك التحديات وتتعامل معها، لكن هذه الاستجابة لا تتشكل هكذا دون عمل ودون تخطيط. وفي اعتقادي أن دمج التراث العمراني ضمن مناهج التعليم هو جزء من هذه الاستجابة التي ستقاوم الذوبان في الحضارات الأخرى، وتقدمنا على قدم المساواة مع الآخرين[٢٢].

لقد عقدت أكثر من ندوة بعد ذلك لتأصيل الفكرة، ودفعها إلى مجالات أكثر رحابة، ولتقريبها من التقاليد الأكاديمية السائدة في كليات العمارة، مثل الورقة التي قدمتها بعنوان: «التراث العمراني الوطني ومستقبل التعليم الجامعي» في ندوة تطوير التعليم الهندسي والمعماري بجدة «١٩ ذي القعدة ١٤٢١هـ»، وكانت مواكبة، تقريبًا، لإنشاء الهيئة العليا للسياحة.

لقد أكدت في هذه المحاضرة أن الهيئة العليا للسياحة «تدرك أهمية دور التعليم العمراني في بناء جيل معني بالحفاظ على التراث العمراني وتطويره». فلم أتصور قطّ أن يكون هناك وعي بالتراث دون أن يكن هناك نضج تعليمي يتعامل مع هذا التراث بإبداع، لذلك لم أتوانَ قطّ في تحريك مسألة ربط فهم التراث واكتشافه بالتعليم المعماري. لقد حاولت أن أقدم إطارًا معرفيًا متكاملاً يعنى بالمحافظة على التراث العمراني على مستوى التوثيق، والمسح، والتحليل، والبحث العلمي. فدون هذا الربط ستظل هناك حلقة مهمة مفقودة تجعل التراث العمراني غير فعال في بنية الحاضر والمستقبل، وهذا الأمر أدى إلى عقد ندوة تأصيل العمارة المحلية في التعليم المعماري في رحاب جامعة الملك فيصل «الدمام حاليًا» «٢٦ من المحرم ١٤٢٢هـ» التي انتقدت فيها الاستجابة البطيئة لكليات العمارة لهذه الفكرة المهمة[٢٣].

لا أنكر أبدًا أنني كنت أتصور أن استجابة المهتمين بالتعليم المعماري في بلادنا ستكون أكثر إيجابية، لكنني لاحظت صعوبة «التغيير». فتحقيق اختراق «تعليمي» بهذا الحجم يتطلب صبرًا، ويتطلب أن ينبع هذا التحول من الداخل، لا أن يفرض التراث على التعليم. السياسة التي اتبعتها خلال السنوات الماضية تمثلت في صنع وعي أكاديمي بالتراث، فهناك جائزة التراث العمراني التي تقدمها مؤسسة التراث الخيرية، والتي طرحتها كفكرة في ندوة تأصيل العمارة المحلية في التعليم المعماري التي انعقدت في جامعة الملك سعود ١٤١٨هـ/١٩٩٧م[٢٤]. وهناك كرسي التراث

٢٣- وقد كنت قد طرحت عدة محاور لتأصيل العمارة المحلية في التعليم المعماري في الورقة التي قدمتها إلى ندوة تطوير التعليم الهندسي والعمراني التي انعقدت في جدة «١٩ ذي القعدة ١٤٢١هـ/ ١٣ فبراير ٢٠٠١م»، وقد طرحت ثلاثة محاور لتحقيق هذا الهدف هي: «١» البحث العلمي، «٢» التوثيق والمعلومات، «٣» التطبيق العملي. ولم يكن الهدف هنا هو «إيجاد برنامج للعمارة المحلية في كليات وأقسام العمارة والتخطيط بجامعات المملكة، وإنما جعل العناية بالعمران المحلي الإطار الأساسي لبرامج التعليم في تلك الكليات والأقسام».

٢٤- لقد طرحت فكرة «إنشاء جائزة خاصة لتطوير العمارة المحلية والمحافظة على التراث المعماري، لتكون حافزًا للطلبة، والمعماريين،، والحرفيين، والمطورين، والأفراد في سبيل الحفاظ على تراثنا المعماري العريق، وتطوير عمارتنا المحلية التطوير العلمي الصحيح»، «جامعة الملك سعود ٢٦ رجب ١٤١٨هـ/٢٦ نوفمبر ١٩٩٧م». على أنه لم تعلن الجائزة رسميًا إلا في اللقاء التاسع للجمعية السعودية لعلوم العمران الذي عقد بمدينة الرياض في ٢٣ من المحرم ١٤٢٠هـ. وتشمل الجائزة ثلاثة أفرع هي: «١» جائزة المشروع العمراني، «٢» جائزة الحفاظ على التراث العمراني، «٣» جائزة بحوث التراث العمراني. وقد توسعت نشاطات الجائزة مؤخرًا لتشمل جائزة للبعد العمراني الإنساني، وجائزة للإنجاز مدى الحياة. كما أن هناك جوائز للطلاب، سواء على مستوى المشروعات أم البحوث.

أطفال يشاركون في البناء في العذيبات

العمراني في جامعة الملك سعود الذي أعلن عنه هذا العام، وأنا على يقين أن هذه الخطوات العملية ستشكل بيئة تعليمية معمارية تحتفي بالتراث، وتحاول اكتشافه معرفيًا، وتتبناه على مستوى الممارسة المهنية.

ما يهمنا، فعلاً، هو أن هذه الفكرة وصلت الآن إلى مرحلة النضج، خصوصًا مع أطر العمل التي تم تقديمها خلال السنوات الماضية، وإذا كانت لم تثمر عن تغير واضح في ثقافة التعليم المعماري إلا أنها أحدثت تأثيرًا على مستوى التفكير العام في مجال التعليم المعماري في المملكة، الذي يمكن أن يتطور ليصبح تعليمًا ذا خصوصية محلية عميقة.

إن تحول قسم الآثار في جامعة الملك سعود إلى كلية للسياحة والآثار مؤشر على التحولات الإيجابية التي يمكن أن تحدثها فكرة بهذا الحجم، كما أن برنامج «ابتسم» الذي يعد شراكة «تعليمية» مع وزارة التربية والتعليم سيكون مجالاً لتحضير الأجيال الناشئة للانخراط في تعلم التراث وتعليمه، كجزء من بناء «المواطنة» وتشكيل الهوية الوطنية.

التراث العمراني ثروة معرفية يجب أن نحافظ عليها... أحد المباني التراثية في نجد

تكريم المبادرين في المحافظة على التراث، عسير ٢٠٠١م

التكوين الجومتري للعمارة التراثية مصدرمهم لبناء عمارة الحاضر - رجال ألمع - عسير

جولة في مواقع التراث العمراني، عسير ٢٠٠١م

لقد تأكد لدي أن تغيير التعليم يحتاج إلى عمل مؤسسي منظم؛ لأنه لا تكفي الدعوات والأفكار، وإذا ما أردنا أن نشكل الجيل الذي نتمناه من المعماريين فيجب علينا أن نبدأ بالتعامل مع مؤسسة التعليم نفسها، ونبني روابط معها، ونشكل البيئة المساندة لهذه الفكرة من الداخل. فمسألة الفرض القسري للأفكار لا يمكن أن يحقق أي نجاح.

إن إيماني بالتغيير يسبق كل العوائق حتى لو كانت النتائج غير مرضية حتى الآن. وفي اعتقادي الشخصي أن تأصيل المحلية في التعليم أمر ضروري، وهو «المستقبل» فعلاً، فإذا ما أردنا أن نكتب «تاريخ المستقبل» من الآن فعلينا أولاً أن نبدأ بتغيير الحاضر «المؤثر»، ونبدأ بتغيير التعليم على وجه الخصوص. فلا نتصور أبدًا أن يتشكل وعي بالتراث، ويظهر جيل مجدد في مجال العمارة المحلية والتراث الوطني بشكل عام دون أن يكون التراث قد ترسب كثقافة في عقله وقلبه.

اليمن ٢٠٠٥م.

يمتد تاريخ العمران في بلادنا إلى حقب تاريخية بعيدة، تحتاج إلى تعليم مستنير يفهمها ويحللها ويستفيد من دروسها، العلا، ٢٠٠١م.

سيرة في التراث العمراني

٤ رحلات استطلاع الخبرات عملية القلب المفتوح

منذ أمد بعيد وأنا أفكر في كيف يمكن أن يعيش المواطن إحساس التراث العمراني، كيف يمكن أن يؤمن بهذا التراث ويدافع عنه؟ فقلت: إن الأمر بحاجة إلى «عملية قلب مفتوح»، وأقصد هنا أن يدخل هذا التراث قلوب المواطنين، ويسكنها، ويعيش فيها، فكيف نفتح قلب المواطن، ونضع الوطن في قلبه؟ هذا السؤال بالنسبة إليّ مثل منهج عمل على الدوام، فعندما كنت أتحدث عن التراث قبل ٢٥ سنة لم يكن ذلك الحديث عابراً، بل كان عبارة عن مجموعة من الأسئلة التي صارت تكبر داخلي، وتحولت إلى هاجس، وحلمت على الدوام أن يكون هناك منهج واضح لإيصال التراث العمراني إلى قلوب المواطنين وعقولهم. ربما أنا اليوم أشعر ببعض الارتياح مما تحقق، لكني مازلت أرى أن الطريق طويلة تحتاج إلى صبر ومثابرة.

بعد كل هذه السنوات صرت أفكر هل نجحنا فعلاً في أن نجعل المواطنين، وخصوصاً الشباب، يهتمون بتراث بلادهم؟ والحقيقة أن الإجابة عن مثل هذا السؤال ليست بالسهولة التي كنت أتخيلها، لكني عقدت العزم على الاقتراب أكثر من الشباب، فهم الجيل الذي سيشكل ثقافة التراث في المستقبل. كنت أرغب في البداية في فهم كيف يفكر شبابنا، وإلى أي مدى هم قريبون من تراثهم؟ وقد اكتشفت في لقاءين: الأول عقد في ملتقى التراث العمراني الوطني الأول في جدة في جامعة الملك عبدالعزيز عام (٢٠١١م)، والثاني في الملتقى الثاني في جامعة الملك فيصل عام (٢٠١٢م) في الأحساء[١]. كان الهدف يرتكز على إجراء حوار مع الشباب حول التراث، واكتشفت -من خلال هذه اللقاءات- أن أمراً قد تغير لدينا خلال الأعوام الأخيرة. لقد شعرت أن الشباب السعودي متشوق إلى معرفة تراثه العمراني، وتراثه الوطني بشكل عام، ولديه رغبة عميقة في أن يعبر عن هويته ووطنيته من خلال هذا التراث، وسوف يكون من المؤسف حقاً لو خسرنا هذه الفرصة المهمة.

كنت أشعر بالأسى عندما أرى أن الوطن مغيب عند أبنائه لذلك قلت في إحدى لقاءاتي: «إن المواطن يسكن بلاده، ولا يعيشها»، وكنت أقصد أن الوطن بالنسبة إلى بعضهم مكان عمل وسكن، لكنه لا يعيش فيه، لأنه لا يعرفه حق المعرفة؛ لذلك فإن علاقته معه ضعيفة. وقد كنت على قناعة بأن الناس لا يعرفون قراهم وبلداتهم حتى إنني ذات مرة كنت مع الدكتور علي الغبان، والدكتور خالد طاهر (نائب المناطق سابقاً، وأمين منطقة المدينة حالياً) في إحدى قرى عسير، ورأينا أحد الشباب بالقرب من أحد القصور المهمة، فقلت للدكتور علي: أؤكد لك أن الشاب لا يعرف عن هذا القصر شيئاً، وفعلاً عندما سألناه قال: إنه مبنى قديم، ولا يعلم عنه شيئاً. السكان المحليون في مناطق المملكة صار لديهم انفصال عن تاريخهم المحلي وتاريخ بلدهم نتيجة لهجر التراث وإهماله، هذا الانفصام له عواقبه الوخيمة على الهوية الوطنية، وعلى الارتباط بجذور هذا الوطن، ومكوناته الأساسية. لذلك لقد طلبت من الدكتور

(١) قمت شخصياً بعقد عدة لقاءات سابقة عندما كنت رئيساً فخرياً للجمعية السعودية لعلوم العمران، ومع مؤسسة التراث، ولكن اللقاءات الأخيرة التي صاحبت ملتقيات التراث العمراني، تميزت بشموليتها وتفاعلها مع فئات متعددة من الشباب، وهذا مكنني -على المستوى الشخصي- من التقرب من الشباب، واكتشاف عطشهم إلى اكتشاف وطنهم.

الدكتور علي الغبان والدكتور خالد طاهر، والمواطن ماجد الشهري في محافظة النماص بمنطقة عسير بالقرب من برج قرية الظاهرة، ٢٠٠٩م

زيارة تركيا، ٢٠١١/٩/١٢م

خالد أن يأخذ لنا صورة مع الشاب، وطلبت من الدكتور علي أن يوقع عليها، ويتعهد بأن يعمل جاهداً على إيصال الوطن وتراثه إلى قلوب الشباب.

عندما تحدثت مع الشباب في المرتين السابقتين قلت لهم: إنني دخلت بيوتاً وحارات، وصعدت أماكن خطيرة، لكني شعرت أنها تقربني من بلدي، وإنني كلما قمت بهذا العمل شعرت أني صرت أقرب. كنت أحاول أن أبيّن لهم معنى «الإيمان» بالفكرة، وحب المكان، وعشق الوطن. فقيمة المرء بمرجعيته وهويته، وأن عليهم أن يكتشفوا بلادهم، وأن يعيشوها. وأن الواجب يحتم علينا أن نتيح لهم الفرصة أن يعيشوا وطنهم، كما عشناه. صناعة هذا الإيمان، وهذه القناعة تحتاج إلى عمل طويل وصبور، وهو ما عزمت عليه من وقت طويل، والتراث العمراني المجال الخصب الذي يمكن استعادة قصة الوطن من خلاله؛ لذلك يجب أن نحافظ عليه، فهو الذاكرة التي تجمعنا، وتربطنا بالمكان الذي تشكلت فيه بداياتنا. وإذا ما أردنا أن نبني حس المواطنة لدى الشباب يجب علينا أن نحافظ على ما يربطهم بتاريخهم. وهذا ما

يجعلني أرى أن المحافظة على التراث العمراني أصبح ضرورة «أمنية»؛ لأنه يحافظ على الأمن الاجتماعي من خلال بناء الروابط بين الإنسان والمكان، ويجعل الإنسان «مزروعاً» في الأرض.

لقد ذكرتني هذه اللقاءات المتأخرة بأهدافي المبكرة في جعل التراث قضية مجتمع ومؤسسات الدولة، وتذكرت المحاولات المضنية في إقناع الآخرين بهذه القضية، فقد كنت دائما أقول لكل من أتحدث معه: إننا نتحاور متقابلين، وننظر إلى مشهدين مختلفين. ومن الضروري أن نتحدث متجاورين، وننظر إلى المشهد نفسه حتى نستطيع أن نتبنى وجهة نظر متقاربة على الأقل. وفي اعتقادي أن عملية «القلب المفتوح» تبدأ من هذا التجاور حتى أستطيع أن أقنع الآخرين برؤية ما أراه كان هذا الأمر يتطلب خطوة جريئة تتمثل في جعلهم ينظرون إلى الأمور من نفس نافذتي، فأنا مؤمن بأن المعرفة لا تحصل فقط من طريق الكتب، ولكن التجارب أهم وأكثر تأثيراً، وكان من الضروري أن يخوض المسؤولون عن العمل البلدي، ومن يدير المدن والقرى لهم

زيارة تركيا، ٢٠١١/٩/١٢م

تجربة تجعلهم ينظرون إلى المشهد نفسه الذي أنظر إليه، فالكلام والإقناع يأتي عن طريق الممارسة، وهذا هو المهم. دعوني أقل: إن الفكرة بدأت عندما زرت منطقة (توسكاني) في إيطاليا عام ٤٢٠٠م، فقد اتضح لدي الرابط الاقتصادي مع التراث العمراني، واكتشفت منذ تلك الزيارة أهمية إنشاء أقتصادات محلية ترتكز على التراث العمراني.

الرحلة إلى (توسكاني) أثرت فيّ شخصياً، فقد سكنت في بيت راهبات تم تحويله من قبل إحدى الأسر العريقة في مدينة فلورنسا التاريخية إلى فندق تراثي، ولاحظت كيف أن العمل في مجال التراث العمراني يعتمد على مشاركة أفراد العائلة في الأعمال، ويخلق فرص عمل للسكان، ولا يتطلب استثمارات ضخمة بقدر ما يحتاج إلى عشق للمكان، وحسن إدارة. مع إنني زرت مواقع كثيرة، حتى إنني أذكر أنني دخلت مع الدكتور عبداللطيف الحجامي أكثر من ٥٠ بيتاً في فاس في المغرب، إلا أن العلاقة بين الاقتصاد والتراث العمراني لم تظهر واضحة في ذهني إلا في (توسكاني). لقد شكل هذا الاكتشاف ما يشبه «الزلزال» داخلي؛ لأنه عنى لي الانتقال من الحديث العاطفي

زيارة لمنطقة حمام بولو في أنقرة، تركيا، ٢٠١١/٩/١٢م

حوار حول التراث العمراني مع وزير الثقافة والسياحة التركي، أنقرة – تركيا ٢٠١١/٩/١٢م

عن التراث إلى التفكير المهني والاقتصادي والعملي، وهو حديث مقنع بالنسبةإلى كثير من الناس وهذا ما كنت أتمنى أن أخطوه، وكنت أبحث عن الخيط الذي يوصلني إلى هذا الطريق.

من هنا بدأت الفكرة، فإذا كانت هذه المنطقة المفعمة بالجمال البسيط مدهشة ومؤثرة إلى هذه الدرجة، ومنتجة اقتصادية، بل ومحفزة للآخر، وجاذبة له، فلابد أن تؤثر في رؤساء البلديات في المملكة، فقررت منذ ذلك اليوم أن أبدأ في برنامج رحلات الاستطلاع، ورأيت أنه السبيل الوحيد لإحداث تغيير حقيقي على مستوى الوعي، وهو الذي يمكن أن يكون عملية القلب المفتوح الذي أبحث عنه لزرع الوطن وتراثه العمراني في قلوب المواطنين والمسؤولين(٢).

يجب أن أقول: إن الأمر لم يكن بهذه السهولة، فليس من المتعارف عليه لدينا أن تقوم مؤسسة حكومية بتدريب منسوبي المؤسسات الحكومية الأخرى، لكن الأمر بالنسبة إليّ يمثل «رسالة» و «هدفاً»، فقد كنت زرت ينبع في ذلك الوقت، ورأيت شارعاً عريضاً يشق الحي القديم، وسألت لماذا تم هدم البيوت التاريخية، والأرض كانت واسعة، ويمكن أن يكون الطريق في أي مكان آخر، وعرفت أن رئيس البلدية هو الذي اتخذ هذا القرار. أنا لا ألومه الآن، فقد كانت هذه الثقافة هي السائدة في ذلك الوقت، ولم يكن هناك توجه للمحافظة على إرثنا المعماري، بل كان يعد علامة للتخلف، وكان بعضهم يستحي أن يذكره أو يأخذ ضيوفه من خارج المملكة إلى هذه المناطق، بينما المفروض أن تمثل مواقع التراث العمراني مرجعيتنا الثقافية والتاريخية، ففيها وعلى أطرافها تأسست هذه الدولة، ومنها خرج الرجال الذين ساهموا في بناء هذه البلاد. لقد صعدت على سطح أحد البيوت في ينبع، وصرت أراقب الطريق لمدة نصف ساعة، ولم تمر فيه إلا سيارة أو سيارتان، وقلت في نفسي: لماذا ندمر تراثنا بأيدينا وبأموالنا؟ فبدلاً من أن نستثمر هذا التراث، ونوظفه من أجل التنمية المحلية صرنا ندمره وكأنه عالة علينا.

كنت أريد أن أصل إلى بناء قناعة لدى الجميع أن التراث العمراني ملك للجميع، وهو ملك للأجيال القادمة بشكل أكبر والعبث به يعد جريمة، ولكن إيجاد هذه القناعة يحتاج إلى خوض التجربة، و «التجربة خير برهان»؛ لذلك عندما كنت في (توسكاني) وصلت إلى قناعة بأهمية نقل ما شاهدته إلى رؤساء البلديات، فإذا كنت أريد منهم أن ينظروا من نافذتي، ويشاهدوا ما أشاهد، ويقتنعوا به، يجب أن يعيشوا التجربة نفسها، ويقتربوا من التراث العمراني بعيداً من العاطفة، أي: أن الأمر يجب أن يمس العمل المباشر لهم، ويخاطبهم بلغتهم، وفي اعتقادي أن (توسكاني) كانت مكاناً مناسباً لتوصيل هذه الرسالة.

(٢) الرحلة الأولى: تركيا والمغرب ١٦-١٤٢٥/٢/٢٧هـ (٦-٢٠٠٤/٣/١٧م)، الرحلة الثانية: إيطاليا ٢٤-١٤٢٥/٨/٢٨هـ (٩-٢٠٠٤/١٠/١٣م)، الرحلة الثالثة: فرنسا ١٤٢٦/٥/٢٧ إلى ١٤٢٦/٦/٤هـ (٤-٢٠٠٥/٧/١٠م)، الرحلة الرابعة: إيطاليا ١٩-١٤٢٩/٥/٢٣هـ (٢٤-٢٠٠٨/٥/٢٨م)، الرحلة الخامسة : تونس ٢٤-١٤٣٠/١١/٢٩هـ (١٢-٢٠٠٩/١١/١٧م)، الرحلة السادسة: اليونان ١٤٣٢/٦/٢٥هـ إلى ١٤٣٢/٧/٢هـ (٢٠١١/٥/٢٨إلى ٢٠١١/٦/٤م)، الرحلة السابعة: تركيا ١٣-١٤٣٣/٧/٢٠هـ (٣-٢٠١٢/٦/١٠م)، الرحلة الثامنة: إسبانيا ٢١-١٤٣٤/٦/٢٩هـ (١-٢٠١٣/٥/٩هـ)،
للاطلاع على التقارير عبر موقع الهيئة: www.scta.gov.sa، أو موقع مركز التراث www.nbhf.org.sa.

وفد سعودي يستطلع التجربة الإسبانية بانية في حماية التراث العمراني وتنميته، طليلية ٢٠١٣م

وفد سعودي في جولة في بعض الأماكن التراثية الإسبانية، طليلية ٢٠١٣م

الوفد السعودي يستطلع التجربة الإسبانية التراثية (مدريد) ٢٠١٣م

الوفد السعودي في جولة للأماكن التراثية وسط العاصمة الإسبانية (مدريد) ٢٠١٣م

الوفد السعودي عند زيارته للعاصمة الإسبانية (مدريد) ٢٠١٣م

الهدف الذي بدأ يكبر لدي هو كيف يمكن أن أغير هذه الثقافة، وهو تغيير يجب أن يكون بالإقناع، وببناء الإيمان عند من بيدهم اتخاذ القرار في تلك المناطق. كيف نستطيع أن نبني ثقافة لدى مسؤولي البلديات (ولاحقاً لدى محافظي محافظات المملكة) تؤمن بقيمة التراث العمراني، وأنه ليس عبئاً على المدينة، بل يمكن أن يكون مصدر نجاح لهذه المدينة. (توسكاني) كانت هي الشعلة التي لمعت في ذهني، فهي تجمع بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على التراث العمراني، والبلديات لدينا مسؤولة عن التنمية العمرانية، وهذا هو المدخل المهم الذي يمكن أن نبدأ منه مهمتنا الصعبة. التغيير يبدأ بخطوة، ويجب أن نأخذ هذه الخطوة، وفعلاً عندما عدت من (توسكاني) إلى المملكة، كنت قد وضعت برنامجاً متكاملاً، وتصوراً شاملاً للرحلة، وبدأت مباشرة بتشكيل فريق من رؤساء البلديات برئاسة أمين جدة المهندس عبدالله المعلمي، الذي عرفته من قبل خلال أيام الدراسة في معهد العاصمة النموذجي بالرياض، ثم في مجال العمل لخدمة المعوقين، ولقد رأيت أنه رجل ذو ثقافة ومبادرة؛ لذلك أردت أن يكون قائداً وموجهاً للآخرين في هذه التجربة الأولى. كما شارك في تنظيم الرحلة بكفاءة الدكتور على الغبان (نائب رئيس الهيئة للآثار والمسؤول عن ملف التراث العمراني آنذاك)، وكانت الوجهة إلى «سينَا» في إيطاليا.

لتلك الرحلة حكاية لا تنسى، فقد كان الفريق على الطائرة الخاصة لأحد رجال الأعمال بطلب مني كمساهمة في إتمامها، لكن يبدو أن قائد الطائرة سمع الوجهة خطأ، فاعتقد أن الرحلة إلى «فيينا» ولم يكتشف الفريق ذلك إلا بعد الوصول إلى عاصمة النمسا التي هبطت فيها الطائرة للتزود بالوقود، وعادت مرة أخرى إلى «سينا». مازال الفريق، يتذكر هذه الحكاية، لكنه يتذكر أكثر التحولات الكبيرة التي حدثت لأعضاء الفريق حتى إن أحدهم هاتفني قائلاً «سوف أقدم اعتذاراً لمدينتي، فقد جنيت على تراثها العمراني». الدرس المهم الذي خرج به رؤساء البلديات من تلك الزيارة هي «إعادة اكتشاف» التراث العمراني كمصدر للتنمية، وليس عائقاً لها، كما كانوا يعتقدون. بدأ يتشكل في أذهانهم فعلا أن المواقع التي يملكونها في قلب مدنهم هي «آبار نفط لا تنضب» وأن عليهم فقط توجيه التنمية إليها. الصدمة الأولى التي حدثت هي في تحول المواقف، وانكشاف المشهد الذي عانى منه تراثنا العمراني بسبب الأهمال. هذا التحول هو ما قصدته من البداية، وكنت أسعى إليه.

إنه تحول من «إنكار التراث» إلى «الإيمان بالتراث»، وهو يعني تشكل نواة ثقافية على المستوى المؤسسي من الضروري أن نرعاها، وننميها؛ لأنها مفتاح التحول الكبير المنتظر في ثقافة التراث العمراني في بلادنا. فعندما يؤمن هؤلاء المسؤولون بالتراث فسوف يتبنونه في خططهم ومشروعاتهم، وسوف يدافعون عنه في مؤسساتهم. حالة الانتقال من الرفض إلى تبني الفكرة الجديدة تناولها عالم الاجتماع الأمريكي

في مسرح قرطاج الأثري أثناء زيارة تونس، ٢٠٠٩م

(بارسونز)، وهي تبدأ من رفض الفكرة الجديدة إلى التكيف معها، ثم تقبلها، وبعد ذلك تبنيها، وأعتقد أن رحلات الاستطلاع استطاعت أن تصل إلى مرحلة تقبل الفكرة، ونحن في طريقنا إلى المرحلة الأخيرة التي يصبح فيها التراث العمراني جزءاً من الثقافة المؤسسية البلدية في بلادنا.

ومع ذلك يجب أن أؤكد هنا إنني كنت مهتماً بأن أجمع كل من له علاقة بإدارة المدينة على الاهتمام بالتراث، لذلك فقد كنت تحدثت مع صاحب السمو الملكي الأمير نايف، رحمه الله، وزير الداخلية آنذاك؛ من أجل أن يشارك المحافظون في هذه الرحلات، وقد اقتنع بالفكرة وشجّعها. بالنسبة إليّ كان من الضرورة أن أوجد جبهة مساندة داخلية تدعم المحافظة على التراث العمراني، وتساهم في استصدار قرارات لحمايته، والمحافظون جزء أساسي من المنظومة الإدارية التي تعنى بالمدينة، وتنميتها العمرانية؛ لذلك فقد كانت مشاركتهم لها دور كبير في تغيير الكثير من المفاهيم، واستصدار عدد من القرارات، ومتابعة أي مخالفات تحدث في مواقع التراث العمراني، والتدخل لمنعها في الوقت المناسب.

حوار حول التجربة التونسية في المحافظة على المواقع التاريخية، ٢٠٠٩م

زيارة للمواقع التاريخية تونس، ٢٠٠٩م

كنت أفكر كيف يمكن أن ننظر إلى التراث العمراني خارج الصندوق، كيف نوجد نظرة شمولية لهذا التراث؛ لأنه لا يكفي أن نحافظ على مبان تراثية لا يستخدمها، ولا يستفيد منها أحد، بل هدفنا هو دمجها في الحياة المعاصرة، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا عندما يتحول المقاومون للتراث الذين كانوا لا يكترثون به إلى حماة له ،ومؤمنين بدوره التنموي الحيوي؛ لذلك فإن الأمر يجب ألاّ يتوقف عند رحلة واحدة، بل يجب أن يصبح برنامجاً سنوياً، ويجب أن يصل تأثيره إلى رؤساء البلديات والمحافظين الشباب. وبالطبع كنت أهدف إلى أن يتحول هؤلاء المسؤولون الشباب إلى داعمين للتراث، وأن يعملوا على توفير الميزانيات اللازمة من خلال البلديات التي يعملون بها لتوفير البنية التحتية للمواقع التراثية. يجب أن أقول: إنه بعد مرور ثماني رحلات استطلاع حتى هذا العام إجمالي ما خصص للتراث في البلديات المختلفة هذا العام ١٤٣٤هـ(٢٠١٣م) بلغ ٨٣٨ مليون ريال، وأعتقد أن هذا التحول مجرد بداية؛ لأنه عندما تبدأ بعض مواقع التراث العمراني في العمل، وتصبح نقط جذب حضرية وسط المدن، وفي القرى، سوف تزداد القناعة بقيمة هذا التراث وجدواه الاقتصادية.

رحلات الاستطلاع استمرت كل عام تقريباً، ونحن الآن على أعتاب الرحلة الثامنة(٣). وفي كل رحلة يكون هناك مجموعة من رؤساء البلديات والمحافظين والمسؤولين في الهيئة الذين لهم علاقة مباشرة بالتراث العمراني. التركيز دائماً في الدول التي لها تجارب اقتصادية ناجحة في مجال التراث العمراني، فقد نظمت رحلة إلى فرنسا، ثم إلى أيطاليا مرة أخرى، وبعد ذلك إلى تونس، ثم اليونان، فتركيا،

محلات بيع الحرف التقليدية، تونس ٢٠٠٩م

زيارة تونس، ٢٠٠٩م

زيارة تونس، ٢٠٠٩م

لقاء رئيس بلدية انقرة مليح كوكجك و حفل غداء على شرف سموه، ٢٠١١م

وأخيراً إسبانيا. في رحلة تركيا، على سبيل المثال: كانت هناك فرصة كبيرة للتفاعل بشكل مباشر مع المواقع التراثية الصغيرة التي تديرها الأسر، ففي كابادوكيا، وماردين، وصفران بولو تظهر القيمة الاقتصادية للتراث العمراني بوضوح من خلال تحول الأسر التي تملك البيوت والعقارات التقليدية إلى مشغل لهذه العقارات، وهذا الأمر أدى إلى إعادة الحياة إلى هذه المواقع. وفي إسبانيا اطلع الفريق على مبادرات مهمة في مواقع مختلفة في كل من مدريد، وطليطلة، وسرقسطة، وكاساريس، وإشبيلية، وقرطبة، وغرناطة. لقد تعرفوا مبادرات فردية، مثل التي قام بها الدوق «مادينا» في إشبيلية من خلال تحويله ٢٨ بيتاً إلى فندق تراثي. مثل هذه المبادرات هي التي تصنع ثقافة المحافظة على التراث العمراني، وتقرب المسؤولين إلى الإمكانات الاقتصادية الكامنة في هذه المواقع.

ولأن رحلات الاستطلاع تتطلب زيارة مواقع مختلفة في أيام محدودة؛ لذلك غالباً ما يكون البرنامج مكتظاً، ويمتد إلى أكثر من ١٠ ساعات يومياً فهو -إلى جانب- زيارة المواقع يركز في التباحث مع المسؤولين عن إدارة هذه المواقع، وتعرف التجربة

معرض روائع الاثار

من الناحية الإدارية والتمويلية والتقنية والاجتماعية، إلى جانب البعد الاقتصادي؛ لذلك فكل رحلة هي عبارة عن دورة تدريبية مكثفة في مجال التراث العمراني، حتى إن بعض المشاركين في هذه الرحلات قال لي: «إنها أكثر فائدة من ٢٠ دورة تدريبية»؛ ربما لأنها قائمة على الاحتكاك المباشر بين المستفيد من الرحلة والتجربة نفسها.

أنا من المؤمنين بالتجربة كأساس للمعرفة، فالتجريبيون مثل «ديفيد هيوم» و «جون لوك» يؤكدون على أن المعرفة تتشكل لدى الإنسان من خلال التجارب، وأنا أقول هنا: إن ما تثبته التجربة لايمكن أن ينكره العقل. والفكرة التي قامت عليها رحلات الاستطلاع هي بناء تجارب ناضجة على المستوى الوطني في مجال التراث العمراني؛ لذلك غالباً ما يكون الفريق المشارك في كل رحلة مكوناً من أفراد يمثلون كل مناطق المملكة. فتكون التجربة هنا مبنية على التعلم من الآخر (الدولة المضيفة)، والتعلم من التجارب المختلفة داخل المملكة، وتعرف كل الإشكالات التي يواجهها التراث العمراني على المستوى الوطني.

بشكل عام رحلة الاستطلاع تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية؛ الأول: يعتمد على بناء الخبرة المباشرة لدى المشارك من خلال تعرف كل أبعاد التجربة التراثية، وأسباب نجاحها في البلد المستضيف، والثانية تقوم على بناء المقدرة على المقارنة بالوضع في المملكة، وتبني أفكار جديدة من أجل تطوير مواقع التراث العمراني في بلادنا، والمبدأ الثالث بناء شبكة اتصال بين المهتمين والمسؤولين عن التراث العمراني، وتعزيز فرص التعاون المشترك بينهم، فكل واحد من المشاركين يعمل في مؤسسة حكومية، أو أكاديمة مختلفة، وبناء علاقة «عمل» بينهم يصب في نهاية الأمر في فائدة المحافظة على تراثنا العمراني.

لعل المبدأ الثالث هو أحد المبادئ التي كنت أتحدث عنها دائماً، وأقصد هنا «بناء فريق العمل» فالمحافظة على التراث العمراني ليس عملاً فردياً، بل يتطلب بناء فرق عمل مثقفة وواعية ومؤمنة بالفكرة، وأعتقد أن رحلات الاستطلاع حتى الآن حققت نجاحاً كبيراً في بناء فرق عمل، وأوجدت صوتاً صار مسموعاً في طول البلاد وعرضها ينادي بالمحافظة على التراث العمراني، وأصبح موضوع التراث والتاريخ، وبناء هويتنا الوطنية أحد الموضوعات الإعلامية اليومية التي يتناولها الكتاب. فريق العمل الذي أتحدث عنه متنوع، فهناك فريق العمل الإداري الذي صار يتشكل في الأمانات والبلديات والمحافظات، وهناك فريق العمل الأكاديمي الذي صار يتكون في الجامعات، وهناك فريق العمل التقني الذي بدأ يظهر -بوضوح- في المكاتب الهندسية، وشركات المقاولات، وفي الهيئة العامة للسياحة والآثار، وبالطبع هناك فريق العمل الإعلامي الذي صار يتابع، ويراقب بشكل يومي ما يحدث لتراثنا العمراني الوطني. فرق العمل هذه هي التي ستوجد ما أسميه بثقافة التراث، وهي التي ستحدث الحراك نحو

زيارة سمو رئيس الهيئة إلى أنقرة (تركيا)، ٢٠١١م

المحافظة على هذا التراث. ومع ذلك يجب أن أقول: إن فرق العمل هذه ليست معزولة بعضها عن بعض، بل تتقاطع في مناسبات كثيرة، منها رحلات الاستطلاع.

الانتقال من النظرية إلى التطبيق، هذا ما يمكن أن أصف به النتائج التي حققتها هذه الرحلات. الانتقال من الحديث النظري إلى تأسيس مفاهيم عملية عاشها رؤساء البلديات والمحافظون، وهذا -في حد ذاته- يعدّ تحولاً آخر يجعل من موضوع التراث العمراني موضوعاً عملياً، والبدء في خوض تجارب يمكن أن تقود إلى بناء ثقافة عملية خاصة بتراثنا. فإذا كانت رحلات الاستطلاع جعلت رؤساء البلديات يتبنون موضوع المحافظة على التراث العمراني، ويخصصون له ميزانيات، كذلك قامت وزارة الشؤون البلدية والقروية، بطلب من هيئة السياحة والآثار، بإنشاء إدارة عامة للتراث العمراني، وكل أمانة قامت بإنشاء بلدية أو مركز أو إدارة للتراث العمراني. هذا «الاستقطاب» للاهتمام كان لرحلات الاستطلاع فضل كبير فيه، فلولا المعايشة العملية التي عاشها رؤساء البلديات والمحافظون لما تكون لديهم هذا الوعي العميق بأهمية «مأسسة» المحافظة على التراث، وجعله ضمن أولوياتهم ومسؤولياتهم.

ومع ذلك يجب أن أقول: إنه حتى هذه اللحظة لم يصبح التراث العمراني ضمن العناصر التي تدخل في تقويم أداء البلديات، وهذه هي الخطوة المقبلة، فبإنشاء إدارة التراث العمراني في الوزارة، وتفعيلها -بإذن الله- سيصبح التراث جزءاً أساسياً من تقويم أداء البلديات، ومن ثم يصبح مكوناً أصيلاً ضمن المؤسسة البلدية. ثماني رحلات أحدثت هذا التغيير الكبير. وفي اعتقادي أن الرحلات القادمة سوف تعمق التغيير نحو ثقافة التراث، وتجعله مكوناً مهنياً أصيلاً، فالقناعة الآن امتدت إلى المهندسين، فقد أسست الهيئة السعودية للمهندسين هذا العام (٢٠١٣م) شعبة للتراث العمراني أول مرة في تاريخها، وهذا مكسب كبير سوف يحول العمل في مجال التراث العمراني مهنياً، ويستقطب المهندسين السعوديين، فقد اكتشفنا -منذ وقت مبكر- أنه ينقصنا المؤهلون المتخصصون، سواء في مجال تصميم المواقع التراثية أم الحرفيون والمهنيون المقاولون في هذا المجال، وهذه الشعبة ستعمل معنا من أجل تغطية هذا النقص.

إنها حلقة مترابطة، فلولا اهتمام البلديات بمشروعات تأهيل التراث العمراني، وقبل ذلك اهتمام الهيئة العامة للسياحة والآثار بهذه المشروعات لما نشأ هذا الاهتمام من قبل المهندسين، فنحن نعي أهمية «خلق السوق المهنية» وتأثيرها في ظهور المتخصصين والخبراء في مجال معين، وإذا ما أردنا أن يكون لدينا خبراء في التراث العمراني، وأن تهتم الجامعات بتعليم التراث العمراني، يجب أن يكون هناك سوق مهنية رائجة للتراث، وأن يكون هناك عمل مستمر ودائم في هذه السوق. رحلات الاستطلاع حركت المياه الراكدة، وأوجدت الموجة الأولى التي ستعقبها موجات متعددة، وستحدث التغيير المطلوب من خلال إيجاد السوق المهنية التي بدأت تتشكل ملامحها بوضوح.

يجب أن أؤكد أن رحلات الاستطلاع كانت مثل عملية القلب المفتوح، فمنها فتحت مسارات كانت مغلقة، ومنها تشكلت فرق عمل مهتمة بالتراث العمراني، وعبرها صارت السوق المهنية في مجال التراث العمراني أكثر وضوحاً، وصرنا أكثر قرباً الآن من أي وقت مضى لتحقيق الحراك الاقتصادي في مواقعنا التراثية. إنها أشبه بعملية القلب المفتوح؛ لأنها استطاعت أن تنقل فكرة التراث العمراني إلى قلوب المسؤولين، وقلوب المواطنين، وتساهم في إحداث تغيير نوعي في مواقف كثيرة من الذين كانوا يعارضون فكرة المحافظة على التراث. وهنا ربما أعود مرة أخرى إلى الشباب، الذين أتمنى أن يقوموا برحلات استطلاع لمناطق بلادهم التراثية، فأنا على يقين أنهم كلما اقتربوا من هذه المناطق، وعايشوها، وجربوها، اقتربوا من الوطن، وانتقل الوطن إلى داخل قلوبهم.

المعالم التاريخية هي ما تميز شخصية المدن التركية

أحد المباني التاريخية بتركيا

سيرة في التراث العمراني

٥ فضاءات للتخطيط العمراني الإنساني

في الباحة ٢٠٠٣م

لم يكن مستغربًا أن تكون نظرتي إلى مدن المستقبل نابعة أصلاً من رؤيتي للتراث العمراني، وما يقتضيه هذا التراث من ترسيخ للهوية الوطنية، ولثقتي بأنه سيكون ملهمًا للتطوير المستقبلي، فقد أكدت أن «التحول السياسي في عدد من الدول وانتقالها إلى إدارة شؤونها ذاتيًا، ومن ثم تولي مسؤولية إنماء المدن والتخطيط لأجيال المستقبل، وانتقال دول أخرى من أوضاع سياسية واقتصادية بدائية، وإعادة تكوينها ضمن كيانات متحدة تسعى إلى التطور والنمو السريع، قد أدى إلى قيام جيل من المدن يسعى إلى مواكبة هذا التطور والنمو. تم ذلك في الأغلب في ظل فراغ علمي نسبي، ووعي محدود وبدائي بإشكاليات تطوير المدن وتحديثها، ضمن إطار يضمن لها المحافظة على شخصيتها وهويتها المميزة، وينميها باستيعاب تراثها الثقافي والحضاري والمعماري، لا على أنقاض ذلك التراث»[1]. ولو حاولنا أن نتتبع مسيرة تطور المدينة السعودية المعاصرة لوجدنا أننا كنا بحاجة إلى كثير من «الأفكار المحلية»، أو تلك التجارب التي صنعت المدينة السعودية التقليدية، أو حتى تلك التي تطورت في بدايات التحديث «مثل تجربة الرياض في عهد الملك المؤسس».

١- ورقة «التراث العمراني محور التخطيط لمستقبل المدن»، الرياض، الإثنين ٥ من المحرم١٤٢١هـ الموافق ١٠ أبريل ٢٠٠٠م.

في الرياض القديمة، عام ٢٠٠٦م

وفي حقيقة الأمر أن تلك التجارب كانت متأثرة بتراثنا العمراني، وما يحمله من مبادئ إنسانية عميقة. فكما نعلم جميعًا أن المدن وجدت أصلاً من أجل الإنسان، وما لم يكن تخطيط المدينة من أجل خدمة الإنسان وإسعاده فإن هذا التخطيط ليس له قيمة حقيقية. ما أسعى إليه هو أن يكون التراث العمراني هو «مصدر» أفكار المستقبل وخططه، وما لم يكن هناك تحليل متعمق لهذا التراث فلا يمكن أن يتشكل هذا المصدر بوضوح للآخرين.

السؤال الذي قد يتبادر إلى الذهن هو: «ما دخل التراث العمراني في تخطيط المدينة المعاصرة؟». وهو سؤال له ما يسوغه من الوجهة النقدية، فأنا لا أريد أن أقحم التراث في كل شيء إلا إذا كان له دور حقيقي. ما تعلمته شخصيًا من التراث هو أن مبادئ التخطيط العمراني، مرتبطة بشكل وثيق بالتراث، ليس على مستوى الشكل، فربما تجاوزنا ذلك في مدننا المعاصرة، ولكن على مستوى المبادئ والأفكار، وهي الأهم في نظرتنا إلى التراث، التي عادة ما تنتج أشكالاً جديدة باستمرار. لقد ذكرت سابقًا، أن قيمة التراث العمراني تكمن في مبادئه، وليس فيما أنتجه من أشكال «وإن كنا نهتم بما تم إنتاجه من عمارة تقليدية، ونريد المحافظة عليه»، فالمبادئ دائمًا تنتج أشكالاً جديدة، وإيماننا بأهمية دور التراث العمراني في تخطيط المدينة المعاصرة نابع من قيمة هذه المبادئ التي يمكن تفسيرها بشكل جديد، وإنتاج أشكال عمرانية جديدة من خلال هذه التفسيرات.

حياة جديدة لقصر إبراهيم
بمدينة الهفوف

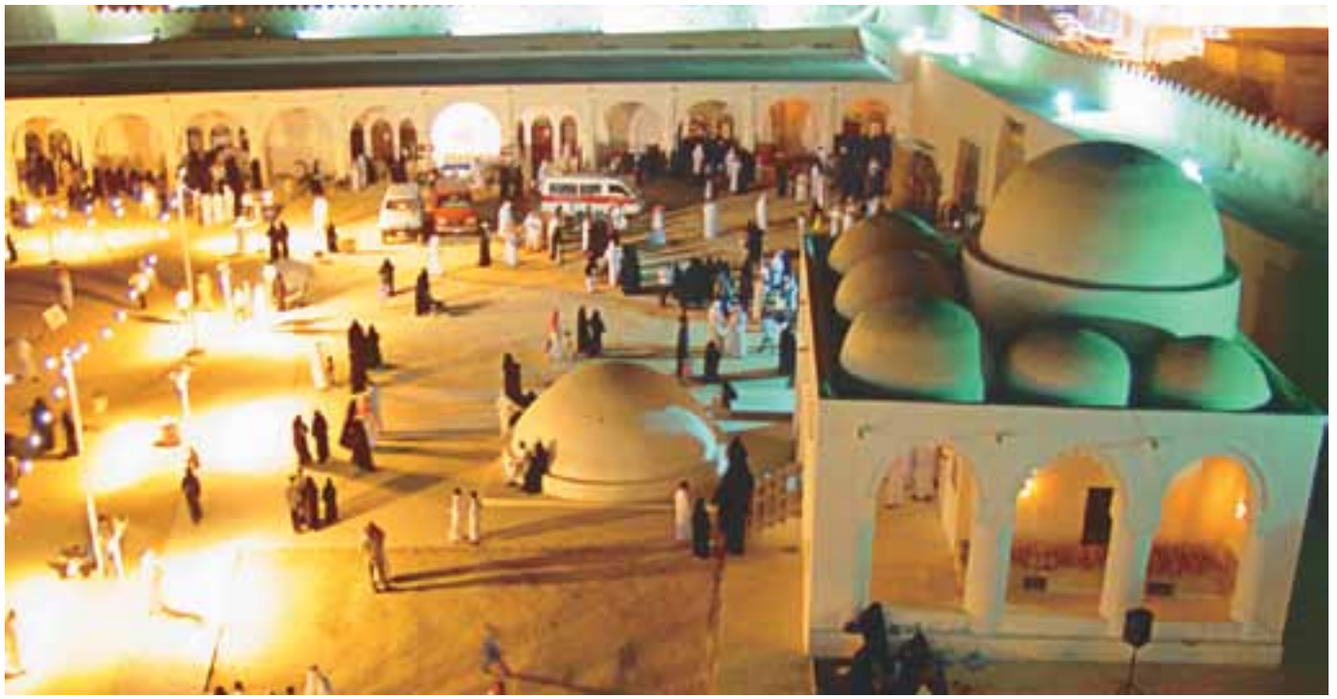

التفاعل مع الناس في الباحة ٢٠٠٣م

أحد الأسئلة التي طرحتها على نفسي مبكرًا، هو: «كيف يمكن أن نجعل مدننا أكثر إنسانية؟»، وربما كان هذا السؤال قبل الورقة التي قدمتها حول مدينة الرياض «١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م»، التي ذكرت فيها أهمية «تأكيد الجانب الإنساني في بنية المدينة ليصبح أحد الملامح الرئيسة لهويتها، فلا تضارب في أن تكون مدينة الرياض الواثبة اقتصاديًا ناجحة كمدينة إنسانية»[٢]. لقد أشرت إلى أن مدينة الرياض فقدت «الجانب الإنساني في معظم أحيائها التي خططت دون حساب للمقاس الإنساني، ووضعت تنظيماتها بناء على أسس لا تتفق مع عاداتنا ومثلنا»[٣]. وكنت أرى أن هذا سبب كثير من التناقض الذي يعيشه سكان المدينة في الوقت الحالي[٤]. لقد تشكل هذا السؤال النقدي لدي نتيجة لعدّة معطيات، أهمها هو أني كنت قريبًا من عالم التراث، وكانت مبادئه قد شكلت وكونت لدي رؤية نقدية واضحة حول مفهوم المدينة، فقد كنت مقتنعًا أنه لا يعني بالضرورة أن تفقد المدينة إنسانيتها إذا ما أرادت أن تكون مدينة كبيرة، أو حتى ناجحة.

٢- ورقة بعنوان: «الرياض الآمال والتطلعات» قدمتها في ورشة الرؤية المستقبلية، الرياض ٢-٦ صفر ١٤١٨هـ، وكنت أتحدث عن احتمال أن تفقد الرياض هذا الجانب الإنساني الذي يمثل أهم مؤهلاتها ومقوماتها. وبصورة عامة، انعكست هذه الورقة على شكل توصيات تم استيعابها لتطوير مدينة الرياض في السنوات التي تلتها، حيث تحولت إلى توصية بعنوان «الرياض: المدينة الإنسانية»، والتي تبنتها هيئة أمانة منطقة الرياض لتتحول بعد ذلك إلى مشروع متكامل تقوم الأمانة الآن بتنفيذه على نطاق واسع نتج منه حتى هذه اللحظة إنشاء شبكة حضرية لحركة المشاة تربط أجزاء المدينة، وتطوير الساحات البلدية في الأحياء، وإزالة أسوار الحدائق وفتحها للجمهور، وإنشاء منظومة من الحدائق تزيد مساحتها على عشرين ألف متر من أهمها حدائق الملك عبدالله.. وتنظيم عدد من المناسبات الاحتفالية من أجل تحويل المدينة إلى فضاء احتفالي خلاق.

٣- وأود هنا تذكير القارئ بأنني اطلعت وشاركت في الخطة العمرانية الإستراتيجية لمدينة الرياض عام ١٩٨٦م، وقد تولدت لدي اهتمامات خاصة حول تخطيط المدينة منذ ذلك الوقت. يمكن الرجوع إلى الفصل الأول من هذا الكتاب.

٤- لقد تضمنت الورقة عرضًا تاريخيًا لتطور مدينة الرياض خلال العقود الثلاثة التي سبقت تاريخ الدراسة، وأكدت مخطط «دوكسيادس» الذي اعتمد سنة ١٣٩٣هـ/١٩٧٣ «وقد بدأ دوكسيادس بدراسة الرياض سنة ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م»، وأكدت أن من أهم محاسن هذا المخطط هو تأسيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض سنة ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

عناصر عمرانية بسيطة، اليمن ٢٠٠٥م

لا أنكر أبدًا أنني غير مؤمن بفكرة «المدينة الكبيرة» المتجردة من توافقاتها، وتوازناتها الإنسانية والبيئية، وأعتقد أنه بالإمكان أن تكون مدننا في غاية التوافق مع محيطها الطبيعي والإنساني إذا ما تعلمت من دروس التراث. فالتراث العمراني ينطلق «عند دراسة معطياته الأساسية، من تأكيد احتساب أن الإنسان هو محور الحياة المدنية والحضرية، ويراعي لذلك المحافظة على البيئة بقدرة حسابه للعوامل الروحية والثقافية الخاصة بتلك المدن والحواضر»[٥].

إذًا، موضوع «التراث» هو الإنسان نفسه، تاريخه ومستقبله، ولعل هذا يشكل مفارقة عند بعضهم لكونهم يرون في التراث مجرد «تاريخ»، حكايات وصور بالية انتهت ولا يمكن أن تعود، بينما الإنسان يجدد نفسه وتاريخه من خلال دروس «الماضي»، لذلك فإنني كنت، ومازلت، أرى أن التراث العمراني يمكن أن يصنع «الجديد» دائمًا، إنه مركب ينسجم في الحاضر بكل تقنياته ليصنع منه فضاء إنسانيًا «معتدلاً». فواقعية الوجود الإنساني، كما يراها «مارتن هيدغر»، «ضاربة في الماضي والواقعية إنما تدل على قصدية الماضي واتجاهه، والماضي ينبعث من المستقبل كي يولد الحاضر»، لذلك فهو يرى أن «العود المستمر للماضي لا ينفصل... عن نزوعنا الدائم نحو المستقبل»[٦].

الإشكالية التي ما زلت أراها حاضرة في تعاملنا مع التراث العمراني أننا ننساق وراء جمالياته التي أنتجها في المدن التاريخية، ونتوقف عندها، ونحن إليها كفضاء يتسم بالسكينة والهدوء، خصوصًا أننا نعيش في مدن مشوشة، ومملوءة بالضوضاء، والتلوث البصري. هذه الإشكالية تجعلنا ننسى قيمة التراث الحقيقية التي تكمن فيما يمكن أن يعيد لنا تلك السكينة والهدوء، ويعمق روابطنا الإنسانية في بيئتنا العمرانية.

أذكر هنا، أن بعض التفسيرات البصرية والفراغية التي حاولت استعادة الروابط الاجتماعية في الأحياء السكنية اعتمدت على تلاصق المساكن، وبناء مساكن ذات أفنية داخلية اعتقادًا من أولئك المعماريين أن هذا هو جوهر التراث، ولا أدري كيف اعتقدوا هذا الاعتقاد، مع أنهم يرون أن المساكن في كثير من المدن التقليدية العربية لم تكن متلاصقة «في جنوب المملكة، وفي اليمن، وفي مناطق جبلية كثيرة في المنطقة العربية»، وكانت العلاقات الاجتماعية في تلك المناطق قوية ومترابطة. ربما لم يتخيلوا أن العبرة لم تكن في المنتج المادي للتراث، بل في النظام الاجتماعي الذي صاحب ذلك التراث العمراني. لقد تعلمت من هذا الدرس أننا بحاجة إلى أن ننظر إلى التراث نظرة تتجاوز ما يقدمه إلينا من أشكال.

كما أنني مؤمن بأن هناك ترابطًا مهمًا بين عمارة المدينة وبيئتها الطبيعية، «وهو عنصر مهم في تشكيل العمارة المحلية كما يرى ذلك «كينيث فرامبتون»»، بل إنني كنت مقتنعًا أن عبقرية المكان، أصلاً، تنبع من جغرافيته وطبيعته، وأسلوب تعامل من

٥- ورقة «التراث العمراني محور التخطيط لمستقبل المدن»، الرياض، الإثنين ٥ من المحرم ١٤٢١هـ الموافق ١٠ إبريل ٢٠٠٠م.

٦- الموسوعة الفلسفية العربية، ص ٧٢٢.

زيارة ميدانية من أجل فهم المجتمع المحلي، الباحة ٢٠٠٣م

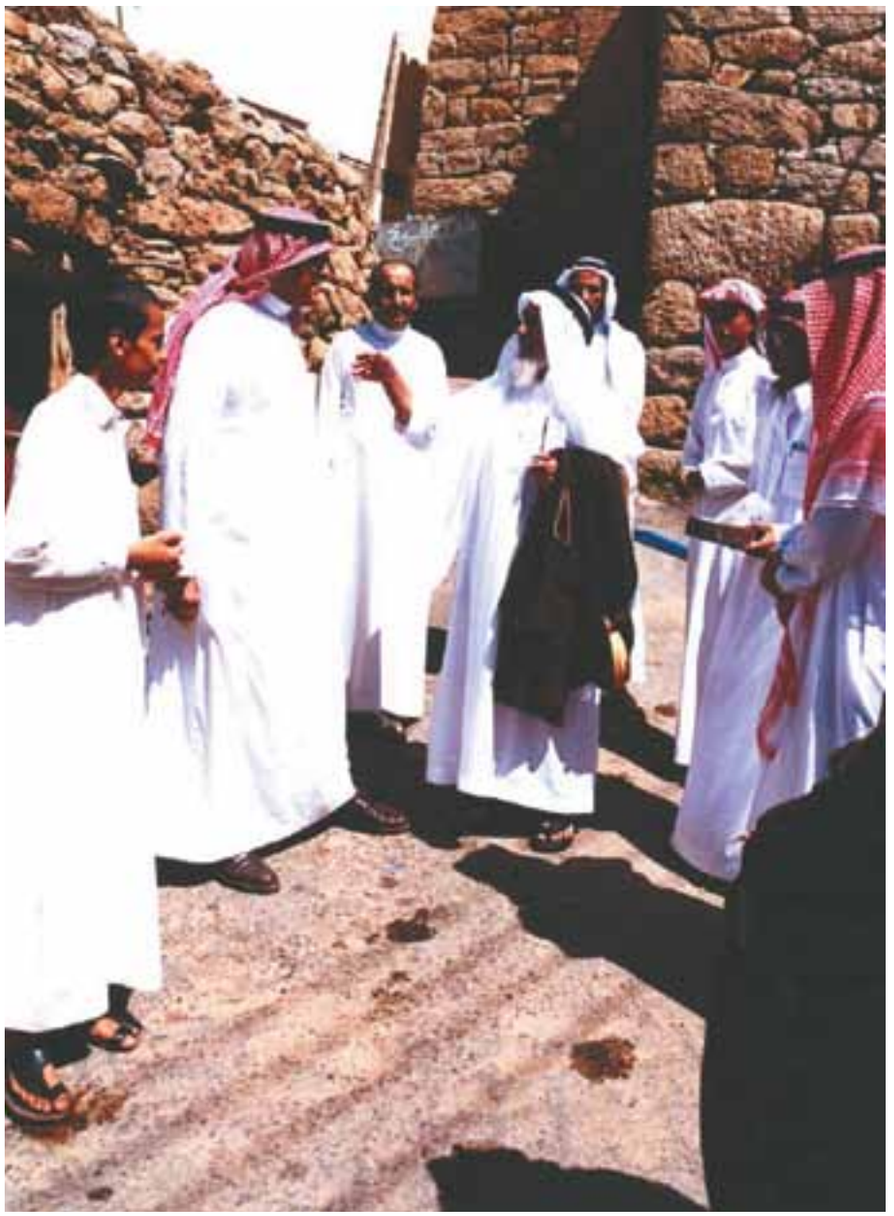

الاستماع إلى الناس وبناء أواصر محلية من أجل إقناعهم بتبني المحافظة على تراثهم المحلي، الباحة ٢٠٠٣م

يعيشون فيه معه[٧]. وقد أثرت، في عدد من المناسبات، مخاوفي الكبيرة في أن «يساهم التأثير الكبير في البيئة الطبيعية للمدينة في احتمال فقدانها جانبها الإنساني»[٨]. لقد بينت أن «العناية بالموارد البيئية للمدينة مثل وادي حنيفة، والثمامة، والكثبان الرملية المحيطة بالمدينة، والتي تمثل منفذًا رئيسًا لربط الإنسان ببيئته»[٩]، هي التي تجعل المدينة قابلة للحياة. فنحن إما أن نسكن المدينة و إما أن نعيشها، والفرق هنا كبير جدًا. ربما يلاحظ كثير من الناس هذه الأيام كيف صارت الرياض تعتني ببعدها الإنساني، وكيف تحول وادي حنيفة إلى مكان يحمل قيمة بيئية إنسانية كبيرة.

٧- حمدان، جمال «١٩٨٠م» شخصية مصر، القاهرة، عالم الكتب.

٨- الرياض: الآمال والتطلعات «١٤١٨هـ»، وقد أكدت أن تطور المدينة السريع أثر «في العناية بالجوانب البيئية، وهذا ما خلق تهديدًا للموارد البيئية الأساسية». وقد بينت «أن الموارد البيئية مستحيلة الاستعادة إن فقدت، وإن أمكن فبثمن باهظ جدًا لا يتناسب مع ما يعتقد من مكاسب محدودة»، كما أنني أكدت أنه «من الضروري العناية بالموارد البيئية للمدينة، ووقف تدهورها والعمل على تنميتها، وتوجيه التخطيط المستقبلي والتطوير بشكل يحافظ عليها كمقومات رئيسة، قبل أن تلتهمها عجلة التمدد». والحقيقة هي أن الإنسان عبر تاريخه الطويل مرت علاقته بالبيئة الطبيعية بثلاثة توجهات كما يوضح ذلك Florence Kluckohon «١٩٥٣م»: الأول: أن الإنسان كان مستسلمًا للطبيعة، ومصيره مرتبطًا برحمة الحوادث الطبيعية. بينما الاتجاه الثاني هو: أن الانسان صار يشعر أنه مسيطر على الطبيعة يوظفها كيفما يشاء، ويخربها حسب مصالحه. أما الاتجاه الثالث فهو: تناغم الإنسان مع البيئة الطبيعية، يعيش وفقها، ويتعامل معها بانسجام.

Altman. I & Chemers. M. (1980) Culture and Environment. New York. Cambridge University Press.

٩- لقد تم وضع مخطط إستراتيجي لوادي حنيفة من قبل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض عام ٢٠٠٣م، وتم تنفيذ جزء من هذه الخطة، وتم افتتاحها هذا العام من قبل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، أمير منطقة الرياض. كما أن أمانة منطقة الرياض وضعت برنامجًا متكاملًا لأنسنة الرياض، وهي برامج تجمع بين العمراني والاجتماعي في تكوين متناغم ومنسجم. كما أنني أكدت في مناسبات متعددة أهمية وضع لجان لمراجعة المشروعات الكبرى في الأمانة تتكون من متخصصين في عدة مجالات؛ لأنني على قناعة بأن وجود مثل هذه اللجان يضمن -إلى حد كبير- «الجودة الحضرية والعمرانية» التي بدأت تتلاشى في مدننا في الوقت الحالي. وقد قدمت مبادرة مؤخرًا إلى أمانة مدينة الطائف لمعالجة التشوه البصري وتحسين ألوان المباني. يمكن الرجوع إلى صحيفة الاقتصادية العدد ٦٠٨٧ الأربعاء ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣١هـ ١٢ مايو ٢٠١٠م.

مسجد الشيخ محمد بن إبراهيم، ١٤٢٨هـ، إضافة جميلة إلى شكل المدينة

ما يحدث في مدينة الرياض يمكن أن يثير كثيرًا من الأفكار حول المساحات الإنسانية «المفتوحة» التي يقدمها إلينا تراثنا العمراني. فقد رأيت أن المناطق التراثية تمثل «الرمز الأوضح لهوية المدينة ولبعدها الإنساني»، ومع أن الرياض خلال نموها السريع فقدت كثيراً من أحيائها القديمة، إلا أنه ما زالت هناك فرصة كبيرة لاستعادة وهج المدينة التاريخي، وإعادة الحياة إلى وسطها التاريخي[١٠]. أتحدث عن الرياض وكأني أتحدث عن كل مدن المملكة، فجدة القديمة، ووسط مدينة الهفوف، وقلب الطائف، كلها مناطق لها قيمتها الإنسانية الكبيرة التي تجعلنا نوظف التراث «إنسانيًا» لجعل مدننا أكثر إحساسًا بالحياة.

كما أننا نؤمن بأن «المدينة الإنسانية» هي مدينة اقتصادية وعلى درجة عالية من الوعي المرتبط بحياة الأفراد الفعلية، لا مجرد ساحات وممرات مشاة فقط؛ لأن الناس يسكنون المدن من أجل «معاشهم»، ومن أجل الاستمتاع بالحياة في المدينة، ومن هنا فإن العمل على تطوير اقتصاديات المدينة هو جزء من «العمل الإنساني الحضري». فنحن لا ننظر إلى المدينة كآلة صرف النقود ATM؛ لأن الناس لا تحيا بالخبز، بل إننا نرى أن المدينة بإنسانياتها هي التي تجذب الاقتصاد وتنعشه.

١٠- لقد أكدت أن «إعادة تأصيل هوية مدينة الرياض تكمن في الحفاظ على رموزها التراثية، وحماية بيئتها ومواردها الطبيعية وتنميتها، والعناية بالبعد الإنساني في تخطيطها وتنظيمها، من أجل إيجاد مدينة إنسانية تتكامل فيها جميع المقومات الحضرية والتنموية. الرياض: الآمال والتطلعات، ١٤١٨هـ. وذكرت في ورقة أخرى، «التراث العمراني محور التخطيط لمدن المستقبل»، في ندوة إستراتيجية التنمية الحضرية في المدينة العربية، الرياض «٤-٧ من المحرم ١٤٢١هـ الموافق ٩-١٢ إبريل ٢٠٠٠م»، أن المدن الكبرى تتسابق اليوم «لأن تكون مدناً «صديقة للإنسان». وتقوم باستثمارات اقتصادية ضخمة في مجالات تحسين البيئة الطبيعية والعمرانية، ومنها إعادة إحياء المناطق التراثية، وإعادة تخطيط المراكز المدنية على أسس ومقاييس إنسانية متأصلة في التراث العمراني والثقافي لتلك المدن».

حي طريف، الدرعية، الرياض

الدرعية القديمة

والقناعة التي توصلت إليها في أثناء محاولاتي فهم التراث العمراني هي أنني وجدت أن البيئة العمرانية كانت تحث على العمل، وتوظف كل أفراد المجتمع في شبكة اقتصادية متكاملة تعتمد بالدرجة الأولى على الاعتماد على الذات. أي: أنها كانت تستثمر أفراد المجتمع في جميع أعمالها وحرفها التي تنتج العمران. نظرتي إلى أنسنة المدينة نابعة من هذا «الفضاء» المتكامل الذي يقدمه إلينا التراث العمراني، فقد كان، دون مبالغة، يوازن بين الحاجة العمرانية المادية والحاجة النفسية والمعاش الإنساني، بحيث يضمن استقرار المجتمع وتطوره. فنحن لا نريد مدينة مثقلة بالفقر والفقراء، بل مدينة متكافلة لكن دون أن يعيش جزء من سكانها عالة عليها.

والحقيقة أن جزءًا من اهتمامي بالتراث العمراني، هو، في جوهره، اهتمام اقتصادي ينادي بالتعلم من ثقافة التكافل الاجتماعي الذي يدمج سكان المدينة بعضهم مع بعض، ويحقق مسألة التوازن الاجتماعي داخل فضاء المدينة الحضري، ولا يفرق بين الناس، ويصنع فرص عمل متجددة ومستمرة من خلال فتح عيون الناس على الفرص الواسعة الموجودة في البيئة العمرانية، سواء المرتبطة بصنع البيئة العمرانية وبنائها، أم من خلال استثمار هذه البيئة تجاريًا وسياحيًا[١١].

١١- لمزيد من التفاصيل حول استثمار التراث العمراني يمكن الرجوع إلى الفصل السادس.

الفلسفة الحضرية/الاجتماعية التي يقدمها إلينا التراث العمراني هي فلسفة «تكاملية»؛ أي: أنه يحث على تكامل العناصر العمرانية في البيئة المبنية، وفي الوقت نفسه يحث على تكامل من يعيشون في هذه البيئة مع تلك العناصر، إضافة إلى تأكيده تكامل الناس بعضهم مع بعض. هذه التوازنات الثلاثة: عمراني/ عمراني «توازن العناصر العمرانية بعضها مع بعض»، وعمراني/ إنساني «توازن العناصر العمرانية مع السكان»، وإنساني/ إنساني «توازن الناس بعضهم مع بعض في البيئة المبنية» هي الدرس المهم الذي يجب أن نتعلمه من أجل تخطيط مدننا في المستقبل.

تلك المبادئ كانت تشكل، بالنسبة إلي، البدايات العملية على مستوى المملكة، التي جعلتني أفكر بجد في أن ننقل رؤيتنا للتراث العمراني، من مجرد أفكار وتجارب «شخصية»، إلى تجربة وطنية يمكن أن تغير أسلوبنا في تخطيط المدينة السعودية المعاصرة. هذا التحول كان ينبع من حال المدينة المنهك اقتصاديًا، فهي مكلفة في تسييرها وإدارتها، بينما المدينة القديمة كانت «مستديمة» تعتمد على نفسها في كل شيء، ومع ذلك فقد كنت متفهمًا للفرق الكبير بين وظائف المدينة القديمة والمدينة المعاصرة، والتعقيدات التي تحتويها المدن الكبيرة في الوقت الحالي، لكني كنت أنطلق من مبدأ «القياس».

فنحن نتعلم من التراث مفهوم «تسيير المدينة وإدارتها»، فلم يكن الهدف قطّ أن نصنع مدنًا قديمة، ونقول عنها: إنها مدن مستديمة. فما تعلمته من البيت الريفي في العذيبات «الذي أراه مختبرًا للتراث» هو أن هناك فرقًا كبيرًا بين «التجربة الشخصية» التي تعلمني وتقويني، وتثير لدي الأسئلة، و«التجربة الوطنية» التي تتطلب أن أوظف كل تجاربي الشخصية والعامة، مع قراءة الظروف والإمكانات المتاحة من أجل وضع إستراتيجية وطنية على مستوى «مبادرة التراث العمراني».

سؤالي دائمًا حول إما أن «نسكن» المدينة وإما أن «نعيشها»، نبع في الأصل من تجربتي الشخصية مع التراث العمراني. فقد ولدت لدي هذه التجربة رؤية بمقاس أكبر تشمل المدينة كلها، وبأسلوب عملي بعيدًا من العواطف والأحلام المستحيلة. كنت أرى دائمًا أن هناك شيئًا ما في التراث العمراني يمكن أن يجيب عن أسئلتي هذه التي لم أجد إجابة عنها، فمدننا المعاصرة تعاني بشدة والبحث عما يجعلها أكثر إنسانية، وأكثر تفاعلاً مع حاجات الإنسان وتطلعاته عمل مهم يجب أن نسعى إليه جميعًا لكن كيف؟[١٢].

رؤيتي للجانب الإنساني تنبع في الأصل من توجهين مهمين: الأول: هو أنه توجد هناك جوانب إنسانية متعددة يمكن أن نتعلمها من التراث العمراني، يمكن أن تجعل مدننا متماسكة. فقد ذكرت أن «التكامل» كان أساس البيئة العمرانية التقليدية،

١٢- والحقيقة هي أنني كنت أنتقد أسلوب الحياة في المدينة السعودية المعاصرة في كلمة قدمتها بمناسبة انعقاد مؤتمر «التراث العمراني في المدن العربية بين المحافظة والمعاصرة»، حمص، الجمهورية العربية السورية «٧-١٠ رجب ١٤٢٢هـ الموافق ٢٤-٢٧ سبتمبر ٢٠٠١م»، قلت فيها «يدرك مخططو المدينة والقائمون على تطويرها اتجاهات النمو العمراني، وأنماط المخططات التفصيلية للأحياء، ويعلمون خطورة ذلك النمط من التوسع وذلك النمط من التخطيط، الذي أبعد الحياة عن مركز المدينة الثقافي والعمراني، وخلق مناطق معزولة إلى حد كبير بدلاً من أن يجعلها مناطق حضرية متكاملة. لقد حان الوقت للتوقف عن ذلك النمط من النمو، وعن النمط التخطيطي القائم للأحياء، الذي أثبت الواقع عدم ملاءمته تمامًا لمتطلباتنا العملية ولثقافتنا وتراثنا. وفي الواقع أن الذي يدرك صعوبة التغيير في النمط التخطيطي العام للمدينة، يدرك أن تحسين الأحياء وتطوير تخطيطها وتنظيمات البناء فيها، ستكون له انعكاسات إيجابية كبيرة على الشكل العام للمدينة، وعلى البعد الإنساني المطلوب، وعلى الترابط الاجتماعي الذي هو أحد سمات أهل هذه البلاد». وأكدت في ورقة أخرى أن التجارب أثبتت «أن وضع خطط جامدة لا تتفاعل مع المتغيرات، ولا تتقبل المستجدات، يربك نمو المدن ويزيد من أعبائها، كما أثبتت أن التخطيط في غياب فهم عميق للتراث واستيعاب حقيقي لأبعاده هو عامل يؤثر سلبًا في العملية التخطيطية ونتائجها وآثارها الإنسانية والاقتصادية بالذات».

اليمن ٢٠٠٥م، الاستعداد للقيام بالتصوير الجوي للمناطق التراثية

وكان هذا التكامل في غاية الإنسانية. فمدينة مثل الرياض كانت أمكنتها العمرانية تراتبية يظهر فيها تأثير الجانب الاجتماعي بعمق. الانتقال من المكان العام «وسط المدينة» إلى المكان الخاص «المسكن» عبر طرق وممرات تتدرج من طرق عامة قريبة من المركز إلى ممرات خاصة تكاد تكون جزءًا من المسكن نفسه، وفي الوقت نفسه هي «أماكن بيئية» تعاملت مع الجو الحار، وحركة الشمس والضوء، والبشر بحساسية بالغة، وتناغمت مع الحياة اليومية بأسلوب صنع شكلها النهائي[١٣].

هذا التكامل في حد ذاته يجعلني، دائمًا، أرى أنه يمكننا أن نتعلم كثيراً من التراث العمراني، ليس بصيغته المادية المباشرة «كما يحاول أن ينقلها بعض المعماريين اليوم»، بل يجب أن نعي المبادئ التي تشكلت في ضوئها البيئة التقليدية.

الأفكار التي تطرح اليوم حول مبادئ «الحضرية الجديدة» New Urbanism هي محاولة لاستعادة الأفكار التي كانت موجودة في التراث العمراني، والمبنية على فكرة «تكامل البيئة العمرانية» وتعدد استخداماتها، ولو تذكرنا التوازنات الثلاثة التي يقوم عليها تراثنا العمراني لوجدنا أن كل الأفكار التي يقدمها المهتمون بالحضرية

١٣- يثير آموس رابابورت في كتابه المهم «شكل المسكن والثقافة» كيف أن الثقافة والناس وأسلوب حياتهم تساهم بشكل أكبر في تكوين الشكل العمراني، كما أن للبيئة الطبيعية والتقنية أدوارًا مهمة، لكنها أقل من تأثير الثقافة التي تعد الحافز الرئيس لتحديد معنى الأشكال التي يتخذها المسكن.

Rapoport, A. (1969), house form and culture. Englewood Cliffs. N.J. Prentice-Hall. INC.

الجديدة لا تتعداها أبدًا، فتلك التوازنات في الأصل تفتح البيئة العمرانية على تعدد الاستخدامات التي تهدف إلى إيجاد فرص عمل قريبة من السكن، لكنها لا تضعف البيئة العمرانية وتشغلها بغير المهم، وتلوثها بصريًا، وسمعيًا، وبيئيًا. كما أنها مبادئ تهتم بالأجزاء مثل اهتمامها بالكليات، فكل جزء من البيئة العمرانية هو «مركب» متكامل يعكس البيئة العمرانية الكلية بشمولها وتعقيداتها. إنها مبادئ تحث على الاهتمام بالتفاصيل الحياتية التي نعيشها كل يوم، وفي اعتقادي أن البيئة العمرانية وجدت من أجل التعامل مع هذه التفاصيل.

إحدى الأفكار التي تعلمتها من المدينة العربية القديمة هي مفهوم «الفضاء العام» الذي يتفاعل مع الناس، ويقدم لهم خيارات متعددة لاكتشاف البيئة العمرانية. لقد ذكرت ذات مرة أنه ليس المطلوب وجود الأماكن العامة فقط، بل «وجودها بالشكل الذي يخدم مستخدميها على أفضل وجه يحقق تناغمًا وظيفيًا مع البيئة العمرانية ينطلق من الأسس الإسلامية التي استطاع العرب والمسلمون الأوائل استيعابها وتحقيقها بشكل مثالي»[١٤].

ما أراه هو أن تركيبة المدينة العربية وتشكيلها العمراني التراتبي الذي يتفاعل مع حاجة المجتمع والبيئة الطبيعية والتقنيات المتوافرة هما الدرس «الإنساني» الذي يجب أن نتعلمه عند تخطيطنا مدننا الحالية. فمبادئ الحضرية الجديدة، تهتم، في حقيقة

١٤- كلمة قدمتها في اللقاء السنوي الثامن للجمعية السعودية لعلوم العمران، الأحساء، الأربعاء ٢٧ ذي القعدة ١٤١٨هـ-الموافق ٢٥ مارس ١٩٩٨م.

المشاركة الاجتماعية في إحياء التراث العمراني

العذيبات مثال حي على إمكانية تطوير العمارة التقليدية

الرياض القديمة، محاولة لفهم وسط المدينة السعودية، ٢٠٠٦م

الأمر، بهذا الجانب الحضري المهم في المدينة، إذ إنه لا يمكن الشعور بمجتمع المدينة دون الفضاء العام؛ لذلك فقد رأينا منذ البداية كيف أن المدينة العربية تنشأ أصلاً حول الجامع والميدان الرئيس الذي ينفتح عليه الجامع، ثم الأسواق، وبعد ذلك باقي نسيج المدينة السكني/ الاجتماعي والحرفي.

وقد كان الهدف الأساسي وراء هذه «التراتبية» الفراغية والوظيفية هو تجسيد البعد الإنساني في المدينة، وحثها على التفاعل مع سكانها، واحترام خصوصياتهم، ونظام حياتهم اليومي، مع فتحها كل السبل لهم للتعبير عن أفكارهم، ومناسباتهم، واحتفالاتهم.

يعتقد بعضنا أن المدينة العربية القديمة منغلقة على ذاتها، ويصعب فهمها من الداخل والخارج، وهذا فهم «مستعجل» ليس له أساس؛ لأن من عاش في تلك المدن، ومن فهم نظام الحياة الاجتماعي فيها فسوف يعرف أن «الفضاء العام» كان فضاء احتفاليًا، كما أنه كان فضاء منظمًا لحضرية المدينة ونظام الحياة اليومي فيها.

ولعل سوء الفهم هذا نابع في الأصل من عدم تمكن هؤلاء من الشعور بمعنى التوازن العمراني/ الإنساني الذي ترتكز عليه باقي التوازنات في المدينة. من يمر بطرقات المدينة القديمة يشعر بها مصمتة، لكنه لا يشعر بالحياة المثيرة خلف الجدران، لا يرى كثيرًا من النساء في تلك الطرقات، لكنه لا يرى الممرات العلوية والفتحات بين الأسطح التي تتزاور من خلالها النساء، يرى طرقًا مغلقة، لكنه لا يشعر أن تفضي إلى خلية سكنية «قرابية» يسكنها مجموعة من الإخوة. المدينة العربية القديمة تشع بالإنسانية، وتتحول فيها العناصر العمرانية إلى أدوات لتحقيق هذا البعد الإنساني الخلاق.

مفهوم المدينة بشكل عام يتضمن ثلاثة مجالات مهمة هي: مجال السكن، ومجال العمل، ومجال الترفيه. وما يمكن أن نتعلمه من التراث هو التوازن بين هذه المجالات «الحياتية للمدينة». الفضاء العام، الذي يتداخل مع هذه المجالات الثلاثة، ويحدد العلاقة بينها، يجب أن يعبر بعمق عن كل الناس في المدينة. وأنا على يقين أن اهتمامنا بالتراث العمراني ،واستيعابنا له سوف «يجعلان مدننا أكثر ملاءمة لفئات المجتمع المختلفة إناثًا وذكورًا. فلا يجب -على سبيل المثال- تهميش المرأة، أو الطفل، أو المعوق، وهم مواطنون عليهم ولهم الواجبات والحقوق ذاتها، ومنها استخدام مرافق مدينتهم، والتمتع بكل ما توفره لسكانها من مميزات»[١٥].

إن إيماني هذا مستمد من كون مدننا القديمة كانت مدنًا اجتماعية بكل المقاييس، حتى أولئك الذين يتهمونها بأنها «مدينة ذكورية»، فهم لم يغوصوا في تركيبتها الاجتماعية العميقة، حيث كان لكل فئة في المجتمع دورها، وفضاؤها الذي تمارس فيه نشاطاتها اليومية. من يشاهد الهفوف القديمة أو حتى القرى النجدية فسوف يجد أن النساء يتجمعن في بيوت الجارات عبر الأسطح التي كان يوجد بها «فرج» تسمح بحركتهن، والأطفال يحتفلون في «البرحات» بين المساكن بحياتهم اليومية.

ولو حاولنا حصر الألعاب التي كان يمارسها الأطفال في المدينة القديمة شعرنا بأنهم كانوا يعيشون حياة هانئة مترابطة، بينما نجد السوق مكتظة بالرجال وبعض النساء. مجالات المدينة كانت متوازنة، وهو ما نريده لمدننا المعاصرة. ويمكنني أن أنوه هنا أنه كان هناك نظام تعليمي صارم، ربما لم يكن رسميًا كما نشاهده اليوم، لكنه تعليم كان يحدث في المساجد ومجالس الرجال، حيث يتعلم الأطفال ممن يكبرونهم كيف يكونون رجالاً في المستقبل.

ربما يكون الركن الأهم في نظرتي إلى التراث هو بعد المشاركة الاجتماعية في اتخاذ القرارات العمرانية، فعمارتنا التقليدية تشكلت من خلال «التوافق الاجتماعي» المبني على اتفاق أفراد المجتمع على الرأي في مسائل العمران. في اعتقادي أنه يمكننا «إعادة إحياء جانب المشاركة بالرأي الهادف الذي يزخر به تراثنا العريق، ومن ذلك

١٥- ورقة «التراث العمراني محور التخطيط لمستقبل المدن»، الرياض، الإثنين ٥ من المحرم ١٤٢١هـ الموافق ١٠ إبريل ٢٠٠٠م.

الرياض القديمة، أهمية إعادة الحياة الاجتماعية للأحياء التقليدية، الرياض ٢٠٠٦م

أنسنة مدينة الرياض، طريق الملك عبدالعزيز

جمال هادئ تعبر عنه العمارة التقليدية في بلادنا

إتاحة الفرصة لسكان المدن أو المهتمين منهم للمشاركة في النشاط الفكري المصاحب لعملية التخطيط الإستراتيجي الحضري»[١٦]. فهذا الجزء الذي تفتقر إليه آليات اتخاذ القرار في مدننا المعاصرة أحد منابع «أنسنة المدينة»، فكيف يمكننا أن نتصور أن تكون المدينة إنسانية وهي لا تحترم رأي سكانها، ولا تبحث عن رضاهم. فإذا كانت غاية العمران هي الإنسان فمن الضروري أن تصبح آليات اتخاذ القرارات العمرانية «إنسانية» مستمدة من توافق الساكنين حول ما يبنى في مدينتهم.

لقد رحبت بدعوات الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض للمشاركة في عدد من ورش العمل في أثناء إعداد المخطط الإستراتيجي لمدينة الرياض، فقد كانت تلك الورش عبارة عن «مدرسة فكرية تخطيطية» تجمع سكان المدينة بكل أطيافهم، وطبقاتهم، وتوجهاتهم، واهتماماتهم. وكنت أرى أن تلك الورش هي استعادة لمبدأ «التشاور» الذي كان يحث عليه تراثنا العمراني، إذ لم تكن تؤخذ القرارات العمرانية في المدينة القديمة دون اتفاق السكان عليها، فهم أعلم بمصالحهم، وهم أقدر من الآخرين على تقدير ما ينفعهم ويضرهم. ربما تكون المدينة المعاصرة أكثر تعقيدًا، والمصالح فيها متشابكة، لكن كذلك آليات التشاور أصبحت أكثر تطورًا، والقدرة على التواصل أصبحت أكثر يسرًا وسهولة.

ما قامت به الهيئة يمكن التعلم منه في إعداد باقي المخططات الهيكلية والإستراتيجية لمدننا، هذا إذا ما أردنا أن نفعل الجانب الإنساني في المدينة. وأنا على المستوى الشخصي في هيئة السياحة وجدت أن «التشاور» حول المحافظة على التراث العمراني، وبناء «المجتمعات المحلية» التي تقوم بنفسها وبطواعية وحماسة بالمحافظة على التراث هو الوسيلة الأنجع.

لا أريد أن أسترسل في الأبعاد الإنسانية التي كانت تحتويها المدينة القديمة، فهذه كانت مبادئ شكلت القيم الخاصة بالتراث العمراني، كما أنني لا أريد أن يرى القارئ أنني متحمس للتراث دون وجه حق، مع أنني مؤمن بأن الدروس التخطيطية التي يمكن أن يقدمها لنا التراث العمراني، والتي قد تساعدنا على تخطيط مدننا اليوم وفي المستقبل كثيرة، ولا نستطيع حصرها هنا. فأنا على يقين أن استثمارنا للتراث لن يتوقف عند المادي/ الاقتصادي، بل سيساعدنا على تطوير رؤية تخطيطية متفردة لمدن المستقبل. إحدى المساحات الإنسانية التي يقدمها لنا التراث، إذًا، مرتبطة بالدروس التي يمكن أن نتعلمها من مجموع التجارب الكامنة في التراث، وهي تجارب عميقة تحتاج إلى من يكشف عنها الغطاء.

لقد تعلمت من الثقافة «التشاورية» الأسلوب الأمثل الذي يجب أن أتبعه في المحافظة على تراثنا العمراني، فكما أن التراث يعلمنا، فيجب علينا أن نحافظ عليه

١٦- ورقة «التراث العمراني محور التخطيط لمستقبل المدن»، الرياض، الإثنين ٥ من المحرم ١٤٢١هـ الموافق ١٠ إبريل ٢٠٠٠م. وقد أكدت أنه يجب علينا «استيعاب تطلعات الأجيال الجديدة من سكان مدن المستقبل في العملية التخطيطية، فلقد كان أبنائي الصغار بعض من عدت إليهم خلال قيامي بالبحث والتفكير لإعداد هذه الورقة. لقد استفدت كثيرًا من الاستماع إلى تطلعاتهم لمدينتهم، وقد كانت تلك التطلعات واقعية ذات طابع إنساني وثقافي علمي حتى في ظاهرها الترويحي».

ونبقيه. وقد فكرت في هذا الموضوع كثيرًا خلال الأعوام الأخيرة، فأنا لا أريد أن تبقى المباني التراثية مغلقة و«متحفية»، لكني أريدها حية وقابلة للتجدد والتطور، وتستوعب التقنيات الجديدة، وتكون مصدر دخل لمن يملكها، ومن يعمل فيها.

أنطلق من مبدأ أنه دون إعادة الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبيئات العمرانية القديمة فإن مصير تلك البيئات هو الاندثار. نظرتي الإنسانية إلى التراث تتبع بالدرجة الأولى من هذا المبدأ المهم الذي يجعلني أفكر، دائمًا، في كيف يمكن أن يعود الناس إلى مدنهم وقراهم القديمة، ويعدُّونها جزءًا أثيرًا على نفوسهم. لقد سعدت جدًا عندما عرفت عن الجمعية التي أسسها أهالي «أشيقر» للمحافظة على قريتهم، وتذكرت كيف أن أحد أبنائها، «وهو الشيخ عبدالمحسن المغيرة رحمه الله»، قد أقنع أهالي القرية أن يحولوا تثمين بيوت القرية التي أقرتها لهم الحكومة إلى تطوير الوادي، كان ذلك في وقت مبكر سنة ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، وها نحن نرى القرية اليوم وهي تستعيد وهجها وحياتها من جديد، بعد أن بدأ يعود إليها أبناؤها.

في اعتقادي أن هذا التحول لم يكن ليحدث لولا النظرة الجديدة التي بدأ ينظر بها مجتمعنا إلى التراث العمراني.. فمثل هذه المبادرات الرائدة هي التي ستجعل فكرة المحافظة على التراث جزءًا من الوعي المجتمعي العام.

السوق المسقوف في إسطنبول، تركيا، ٢٠٠٦م

النزول مع الناس إلى أرض الواقع، كان أول المبادرات التي قررت أن أقوم بها في رؤيتي الوطنية للتراث، فما يحتاج إليه الناس هو أن يقوم واحد مثلي بمشاركتهم حبهم لقراهم ومدنهم. فبناء مجتمع محلي يعي قيمة ما يملكه من تراث عمراني لا يمكن فرضه بالقوة، بل «بالمشاركة» و«بالتفاعل»، وكنت أرى في هذا بعدًا إنسانيًا من نوع آخر؛ لأن الناس البسطاء يحتاجون فعلاً إلى الدعم بكل أشكاله، ويحتاجون إلى «القدوة» التي تؤكد أن تلك المباني القديمة هي جزء أثير من تاريخنا وحياتنا المستقبلية، وأنه يجب عليهم ألا يستنكفوا أبدًا منها، فهي معين لا ينضب من الأفكار، كما أنها يمكن أن تكون مصدرًا اقتصاديًا مهمًا بالنسبة إليهم. معايشة الناس ومشاركتهم همومهم وأحلامهم تجربة إنسانية مهمة، لم يكن لرؤيتي حول التراث أن تكتمل دونها. لذلك فقد كنت أركز في كل زياراتي للمناطق القديمة في بلادنا على تشكيل هذا الفريق الذي يمكن أن نعتمد عليه في المستقبل لنشر «ثقافة» المحافظة على تراثنا العمراني، وكنت أعمل مع هذا الفريق بنفسي، وأتواصل معهم على المستوى الشخصي، وأزور معهم كل المناطق حتى الخربة. كنت أتعلم منهم كثيرًا، فهم يعرفون أكثر عن قراهم، وكنت أشاركهم في هذا الحماس. الناس يحتاجون إلى مثل هذا الدعم النفسي، فتغيير نظرتهم إلى التراث «الذي كانوا ينظرون إليه نظرة سلبية ويعتقدون أنه أحد مصادر التخلف» كانت تتطلب مثل هذه المشاركة التي وجدتها ماتعة، وتعلمت منها الكثير[١٧].

١٧- لقد ذكرت أحد الأمثلة في كلمة بعنوان: «مسؤوليات وفرص الحفاظ على التراث العمراني»، قدمتها في كلية الفنون والهندسة المعمارية بجامعة البتراء بالأردن، ٣-٤ نوفمبر ٢٠٠٨م، في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر المسؤوليات والفرص في الحفاظ على التراث العمراني: النظرية، التعليم والممارسة» لمشاركتي الناس في همومهم وتطلعاتهم وتأثير ذلك في تشكل المجتمع المحلي الذي يؤمن بقيمة التراث. لقد قلت: إنني كنت في الأسبوع الماضي في المناطق الجنوبية لمنطقة عسير، المنطقة الجبلية في جنوب المملكة، في إحدى القرى حيث عرفت قبل عامين أن سكان القرية لا يريدون ترميم قريتهم القديمة، لعدة أسباب، لم أستطع إدراكها، لذلك قمت بنفسي بالاستماع وبالتجوال في المنطقة لمدة يوم كامل، لقد تجولت لمسافة ١٠ أميال، على ما أعتقد، ورجعت إلى القرية بعد ذلك، والتقيت السكان المحليين، أناس يحبون ويعتزون ببلادهم. كانت لنا جلسة رائعة مع أفراد المجتمع المحلي، حيث اكتشفت أن هؤلاء الناس لديهم سوء فهم لما نقوم به. الناس عادة يرون أن ما نقوم به هو: شراء بيوتهم وقراهم القديمة وتحويلها إلى مواقع سياحية، أو في الأساس جلب السياح إليهم، بينما ما نود نحن القيام به حقيقة يختلف تمامًا عن ذلك، فنحن نريد توحيد الناس ودفعهم إلى التقارب، وهو ما نقوم به الآن في هذه الجمعيات الصغيرة وسط المجتمع: الجمعيات التعاونية، نحن ندعمهم بالمال، المحافظات والوزارات تقوم بتنفيذ المشروعات الخاصة بترميم القرى واستعادتها، وتدربهم على القيام بهذه الأعمال، وجعلهم يحسون بالفخر تجاه هذه القرى مرة أخرى. إنه وضع لا يحتمل إلا الفوز، والقيام بشراكة حقيقية. وعندما غادرت هؤلاء الناس، الذين كانوا يعارضون مشروع ترميم القرى التراثية واستعادتها، فإن هؤلاء الأشخاص أنفسهم أخذوا يلحون على ضرورة قيام المشروع.

السكينة التي تعكسها العمارة القديمة

العمارة التاريخية..تكوين عضوي
منسجم مع المحيط البيئي

أعتقد أن تلك المشاركات أحدثت تحولاً كبيرًا في نظرة الناس إلى التراث الذي يملكونه، ولا يعلمون ماذا يفعلون به، ومع ذلك فلم نكتف بالمشاركة والدعم النفسي، فقد شكَّلنا برنامجًا للقرى التراثية «في الهيئة العامة للسياحة» كانت مهمته الأولى والرئيسة العمل جنبًا إلى جنب مع السكان المحليين للمحافظة على القرى والبحث عن بدائل «استثمارية» تجعل هؤلاء الناس يرون في مبانيهم القديمة مصدرًا للرزق، إذ لم يكن يكفي فقط استعادة الحياة الاجتماعية لتلك القرى، فدون مصدر للرزق لا يمكن أن تعيش هذه المناطق مدة طويلة. تركيزنا في الإنسان كان أساسيًا في برنامجنا للمحافظة على القرى القديمة، فنحن نريد لمن يسكن القرية أن يعيش حياة كريمة، وأن يشعر بالفخر بقريته، وهذا -في حد ذاته- بعد مهم يرسخ مفهوم التراث في الحياة اليومية والثقافة المجتمعية بشكل عام.

في أولى زياراتي لقرية «ذي عين» في منطقة الباحة، قلت لمن استقبلوني بحفاوة هناك، إن تراثهم العمراني هو «نفط الباحة»، وكنت أقصد هنا أن هذا التراث العظيم الذي يوجد لديهم يمكن أن يكون مصدر دخل لا ينضب، فهو أهم من النفط نفسه؛ لأن النفط يمكن أن ينتهي في يوم من الأيام. لقد ذكرتهم بقرية صغيرة في إيطاليا «توسكاني» قد لا يعرفها كثير من الناس، لكنها تستقطب ملايين السياح كل عام لمشاهدة تراثها العمراني[١٨]. برنامج المحافظة على القرى التراثية يعتمد بالدرجة الأولى على بناء «المجتمع المحلي» الذي يفهم قيمة تراث منطقته ويعيها. من أهم الجوانب الإنسانية التي تعلمت منها كثيراً هي كيف يمكن أن تصنع وعيًا محليًا يحترم التراث، ويعتني به. والحقيقة هي أنني لا أذكر عدد الزيارات التي قمت بها لكل مناطق المملكة، وبشكل دائم ومستمر، فهذه الزيارات كانت جزءًا من تعلقي بهذا البلد الطاهر، وجزءًا من عشقي لكل أمكنته، وحبي لكل الناس الذين يعيشون على أرضه، لكنها كذلك زيارات علمتني أننا نملك ثروة عظيمة لا تقدر بثمن، وأن كل السنوات التي أمضيتها في السابق من أجل المحافظة على هذا الكنز كانت في محلها.

يتضمن البرنامج توجهًا خاصًا للمحافظة على الحرف التقليدية في مكان نشوئها، فما يمكن أن نبرع فيه، ونتنافس فيه الدول الأخرى، يجب أن يكون محليًا خالصًا[١٩]. التوجه هنا مرتبط بإيجاد فضاء اقتصادي/إنساني يساعد على المحافظة على التراث العمراني. لا نريد أن نكون حالمين وعاطفيين، بقدر ما نريد أن نحافظ على تراثنا بأسلوب مهني واقعي، يضمن لنا الاستمرار. فتوفير فرص عمل، والمساهمة في بناء الاقتصاد المحلي للقرى من خلال المحافظة على التراث العمراني والحرف التقليدية، هما جزء من الرؤية الإنسانية الشاملة التي يمكن أن يقدمها لنا التراث. إنها منظومة متكاملة لصنع واقع جديد يكون للتراث العمراني دور كبير في حياتنا واقتصادنا في

١٨- سان جيمينيانو في توسكاني التي يقطنها ٧٠٠٠ نسمة، وبها ٥٠٠٠٠ من الأيدي العاملة، ويزورها ملايين السياح في العام، ويصل دخلها إلى ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ مليون يورو.

١٩- لقد أيد مجلس الشورى في جلسته يوم الأحد ٢٠١٠/٤/١٨م إستراتيجية الحرف وخطتها التنفيذية، وأبان الأمين العام لمجلس الشورى أن المجلس استمع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع الإستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية، وخطتها التنفيذية التي سبق للمجلس مناقشتها. وقرر المجلس الموافقة بالأغلبية على الإستراتيجية، كما وافق على دعم ميزانية الهيئة العامة للسياحة والآثار بموارد إضافية لتنفيذ الإستراتيجية وخطتها التنفيذية. وتضع الإستراتيجية تنظيمًا مؤسساتيًا بأهداف وسياسات واضحة، ومشروعات محددة لتنفيذها، فضلاً عن أنها خطوة مهمة ورائدة لتنظيم الحرف والصناعات اليدوية وحفزها، والحفاظ عليها من الاندثار بتوارث الأجيال لها، لتجسد أصالة المجتمع السعودي في التمسك بإرث الآباء والأجداد، كما أن من شأن هذه الإستراتيجية، أن توفر فرص عمل للمواطنين ومصدر دخل لهم، ومن ثم تشكل رافدًا من روافد الاقتصاد الوطني».

المستقبل، وهذا يتطلب رؤية إستراتيجية بعيدة المدى وصبور، لأن التغيير يجب أن ينبع من الناس لا أن يفرض عليهم.

في اعتقادي أنه لا يمكن الشعور «إنسانيًا» بالتراث ما لم نعش التراث نفسه، وأقصد هنا أنه يستحيل أن نعي المبادئ التي يعلمنا إياها موروثنا المعماري ما لم نتعايش معه، ونكتشف العوائق التي يواجهها، ونبحث عن الحلول التي تجعله مصدرًا للأفكار، ومصدر دخل في الوقت نفسه. لذلك كانت كل الزيارات التي قمت بها لمناطقنا التراثية من أجل فهم هذا التراث على المستوى الشخصي، فما لم أكن مقتنعًا ومؤمنًا بهذا التراث فلن يصدقني أحد، ولن يشاركني في «أحلامي» و«أهدافي» أحد؛ لأنها ستكون في هذه الحالة أهدافًا نابعة من «خارج الذات»، ولن تصل إلى الآخرين. لقد علمني تراثنا المعماري كيف يكون الإنسان محبًا للمكان، وكيف ينعكس هذا الحب على فهمنا لكل تفاصيل الحياة التي يحتضنها. المكان يعلمنا الواقع، وأن الحياة بتفاصيلها ليست «تكوينات» حالمة، بل هي مجتمع واقتصاد ونمو وتطوير، وما لم تكن نظرتنا إلى التراث شاملة لكل هذه التفاصيل الإنسانية، فلن تتشكل رؤيتنا الواقعية إلى التراث العمراني. هناك فرق كبير بين النظرة الحالمة والنظرة العملية الواقعية، وأنا كنت أحاول أن أكون شخصًا واقعيًا في كل ما أقوم به نحو التراث الذي أريده لكل الناس، وليس فقط لمن يستطيع أن يقوم ببناء مبانٍ تراثية، ففي هذه الحالة

فضاءات متعددة لتطوير العمارة التقليدية

سيكون التراث العمراني للنخبة، وليس لكل الناس، وهذا ليس هدفًا يستحق العناء، فما نريده هو أن تتشكل ثقافة وطنية مستمدة من موروثنا الثقافي تشمل كل الناس، وتتحول إلى برنامج عمل.

«قد يتبادر إلى بعض الناس أول وهلة أن ما ندعو إليه اليوم هو العودة إلى إرث ثقافي أو عمراني بقي جامدًا على مر السنين، ولذا فهو غير مؤهل لدور العملية التطويرية المستقبلية، ولكن العكس هو الصحيح، فالتراث العمراني حقيقة هو تراكم لتجارب وخبرات اجتماعية وعلمية وتقنية وبيئية، لا يمكن لأمة ما أن تنجز تطورًا صحيحًا في معزل عن فهمها واستيعابها. والمدارس التخطيطية العالمية، التي اقتفينا مثالها فيما مضى، قد ولدت أجيالاً من المخططين الذين يقودون اليوم تحولاً فكريًا وعلميًا حقيقيًا في العملية التخطيطية للمدن، أساسه استيعابهم للتراث. فبعد أن بقي التراث سنوات طويلة مستبعدًا أو رمزيًا في تلك العملية، أصبح اليوم هو الأساس الذي تنطلق منه مشروعات إعادة إحياء مراكز المدن، والتي تأثرت سلبًا من جراء التخطيط العشوائي الذي لم يكن يراعي المقاييس والحاجات الإنسانية التي هي محور التراث العمراني الأصيل»[٢٠]. ما يمكن أن نتعلمه من تراثنا العريق، ومن تجاربه العميقة هو بناء مدارس في التخطيط العمراني تقدم للإنسانية رؤية عمرانية مختلفة عما نشاهده من مآزق تعيشها المدن المعاصرة.

جدران البيوت..سجل تاريخي
متجدد النماص ٢٠٠٩م

٢٠- ورقة قدمتها في الموسم الثقافي السابع لمركز الشيخ إبراهيم بن محمد الخليفة، بالمنامة، البحرين بعنوان: «آفاق التراث العمراني في منطقة الخليج: السعودية نموذجًا «١٥ شوال ١٤٢٨هـ»».

التراث الوطني..أشكال فنية
ومعان اجتماعية وثقافية عميقة

سيرة في التراث العمراني

٦
من الحماية إلى التطوير

التراث العمراني.. تفاصيل متعددة، يمكن التعلم منها.

كان من الضروري وقف التدهور الذي يعانيه التراث العمراني، فكل يوم نخسر مبنى، وجزء من الفرص المستقبلية لتطوير هذا التراث العظيم وإعادته إلى الحياة. كنت أعي من البداية أن الأمر بحاجة إلى «نظام»، وأنه يجب إصدار تشريع يحمي هذا التراث، ويعطينا الفرصة أن نخطط بهدوء من أجل تطويره واستثماره، ولم يكن لدينا إلا نظام الآثار، وهو نظام وضع قبل ٤٠ سنة، ولم يتم تطويره، إلا مؤخراً بعد ضم الآثار لهيئة السياحة وبمسمى جديد «نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني»، ولم يكن هذا النظام يشير إلى «التراث العمراني» صراحة، بل هو معني بالآثار الوطنية التي تملكها الدولة، وتستطيع فرض حمايتها عليها[1]. الإشكالية الأساسية التي يواجهها التراث العمراني هي أن معظمه يملكه مواطنون، وفرض الحماية على الممتلكات الخاصة لا يمكن أن يتم فقط من خلال استصدار تشريعات وأنظمة، بل يجب أن يكون ضمن منظومة متكاملة، ومن خلال شراكة بين الحكومة والمواطنين والقطاع الخاص. وأنا هنا أنظر إلى الفرصة الموجودة في التحدي، فإذا كانت ملكية التراث العمراني تعود إلى المواطنين، فإن هذا يعني أننا يمكن أن نعيد المواطنين إلى التراث العمراني، ونعيد التراث العمراني إلى الوطن العزيز، وهذا الهدف الكبير الذي نسعى إليه.

(١) صدر نظام الآثار بقرار من مجلس الوزراء رقم (٥٣٤) وتاريخ ١٣٩٢/٦/٨هـ. وقد تضمن النظام عدة فقرات حول حماية المواقع الأثرية دون أن يأتي أي ذكر للتراث العمراني، فقد تضمنت المادة (٦) على أن «تتولى دائرة الآثار، بالتعاون مع الأجهزة الأخرى في الدولة، كل في اختصاصه، المحافظة على الآثار والمواقع الأثرية، كما تتولى تقرير أثرية الأشياء والمباني التاريخية، والمواقع الأثرية، وما يجب تسجيله من آثار، ويعني تسجيل أثر ما إقرار الدولة بأهميته التاريخية أو الفنية، وعملها على صيانته ودراسته وإظهاره بالمظهر اللائق وفقا لأحكام هذا النظام». وتشير المادة (٩) إلى أن «لدائرة الآثار، بالتعاون مع الجهات المختصة بالدولة، إجلاء الأفراد والهيئات الذين يشغلون أبنية تاريخية أو مناطق أثرية. فإن تبين أن شغلهم هذه البنية أو المناطق قد تم بغير مخالفة لأحكام النظام، فيعوضون عن إجلائهم من منشآتهم، وفقاً لما ينص عليه بالمادة (٢١) من هذا النظام».

العلا

ولعل بعضنا يعلم أنني، على المستوى الشخصي، عملت مع عدد من المواطنين الذي يملكون مباني تراثية من أجل ترميمها وتطويرها، وذلك قبل تأسيس الهيئة العامة للسياحة، وقبل أن يكون من اهتمامها، وكانت تلك المحاولات ضمن بناء الوعي المجتمعي بأهمية المحافظة على التراث العمراني، وبعد تأسيس الهيئة فتحنا المجال واسعاً من أجل الاستثمار في مجال التراث العمراني، وقمنا بالعمل على تطوير القرى التراثية، وأواسط المدن التاريخية،وتشجيع المواطنين للمساهمة في بيوتهم القديمة كي تقوم هيئة السياحة بالعمل على تطويرها واستثمارها في المجال الثقافي والتاريخي والاقتصادي، وحفظ ذاكرة المكان، ومساعدتهم على تطويرها بأنفسهم، والحقيقية أن استجابة المواطنين كانت مذهلة، فعلى سبيل المثال: مررت قبل عدة أعوام بالقرب من بلدة القصب (شمال مدينة الرياض) قبل ثلاثة أعوام، ورأيت أحد البيوت، وتمنيت أن تقوم الهيئة بالمحافظة عليه، وبعد نحو عام وصلني صك ملكية البيت في البريد الإلكتروني من مدير مكتبي، فقد تبرعت أسرةالراشد التي تملك البيت به

في وسط المجمعة، ٢٠٠٩م

مدينة ينبع في أوائل القرن العشرين

للهيئة، والتي باشرت ترميمه على الفور لإعادة استخدامه كمتحف للقصب. لا أنكر ابداً أنني تفاجأت، فأنا لم أصرح بتلك الرغبة؛ لأني أعلم بكرم أبناء هذا الوطن، وأعلم مدى تفهمهم قيمة تراثهم. الأمنيّة التي تحققت، تتكرر في كثير من مناطق المملكة، وهذا ما كان ليتم لولا تنامي الوعي بأهمية المحافظة على التراث الذي عملنا من أجل تحقيقه كل تلك السنوات، في هيئة السياحة، ومؤسسة التراث، ومن قبل عدد من المحبين لتاريخ هذه البلاد وتراثها. هذا التحول في وعي المواطن لم ينتج من فراغ، بل كان نتيجة لهذا التكاتف، وهذه الرغبة في إحداث نقلة في نظرة المواطنين وتعاملهم مع تاريخ بلادهم.

والحقيقة أن إنجاز هذا الهدف كان لابد له أن يمر بمراحل متعددة، وكان يحتاج إلى «إطار رسمي» يمكن أن نقبل من خلاله هذه التبرعات، ونستطيع أن نعمل على توظيف المباني التي تنازل المواطنون عنها للهيئة أو وقعوا معها حق انتفاع طويل الأجل حيث نقوم بترميمها ثم إعادتها لهم بعد تسجيلها رسميا كمواقع تراث وطني. قبل

تاسيس الهيئة كانت محاولاتي الشخصية تعتمد بشكل كامل على إثارة «العاطفة»، وتشكيل وعي مجتمعي يحمي التراث العمراني، وكان يتم هذا من خلال مشاركتي الشخصية في حماية التراث، ابتداءً من منزل «العذيبات» كتجربة مادية مباشرة حتى المشاركة في نشر ثقافة عمرانية يمكن أن توجد مناخاً مهنياً واجتماعياً يحافظ على الممتلكات الخاصة ذات الطابع التراثي. ويجب أن نعترف أنه لم يكن بمقدورنا، في تلك المدة، أن نصدر أنظمة وتشريعات تلزم المواطنين المحافظة على عقاراتهم التراثية، وكانت هذه مشكلة لم يكن من السهل إيجاد حلول لها، فقد كنا نرى المباني التاريخية الجميلة تزال أمام عيوننا، ولم يكن بمقدورنا فعل شيء[٢]. كنا نتحاور مع الملاّك من أجل عدم هدم عقاراتهم التاريخية قبل أن يختفي المبنى، ولكن المملكة قارة كبيرة، ولا يمكن أن يكون لهذا الحوار المباشر مع الملاك تأثير فعلي في وقف إزالة المباني التراثية.

(٢) مع أن المادة (٢٠) من نظام الآثار الصادر سنة ١٣٩٢هـ تنص على أنه «يجوز أن تبقى المباني التاريخية المسجلة التي يملكها الأفراد تحت يد مالكيها والمنتفعين بها»، وأن «دائرة الآثار وحدها هي التي تقوم بصيانة الآثار الثابته المسجلة وترميمها للمحافظة عليها، والإبقاء على معالمها، ولا يحدث للمالك أو المتصرف الاعتراض على ذلك». على أن المشكلة كانت في «تسجيل» المواقع الأثرية والتراثية؛ لأنه لم يكن هناك آلية واضحة للتسجيل، ولم يكن هناك برنامج عمل واضح لتوثيق المواقع الأثرية والتراثية، وهذا قلل من تأثير النظام في المحافظة على مواقع التراث العمراني، مع أن المادة (١٦) من النظام نفسه تنص على أن «لدائرة الآثار أن تعين ما يجب أن تحافظ عليه من مناطق أثرية أو أبنية تاريخية أو أحياء قديمة؛ وذلك لحمايتها، وتأمين صيانتها وعلى دائرة الآثار أن تعمل على تسجيلها في سجل المناطق الأثرية، والأبنية التاريخية؛ وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للآثار، وصدور قرار وزاري بالتسجيل».

لقد كان هذا الهم يؤرقني كثيراً، ولم يكن بمقدوري فعل الكثير حتى تم تأسيس الهيئة العامة للسياحة والآثار، فمن هنا يمكن أن أقول: إننا بدأنا نخطط -بشكل واضح- لإيجاد مناخ تنظيمي يحمي تراثنا وتاريخنا، مع أن الهيئة لم تكن معنية بشكل مباشر بالمحافظة على التراث العمراني في بداية تأسيسها إلا من خلال كون هذا التراث «منتجاً سياحياً» يمكن توظيفه واستثماره كمحطة سياحية. ومع ذلك فلا أنكر أبداً أننا حاولنا في مؤسسة «التراث» منذ منتصف التسعينيات (١٩٩٦م)، أن نحدث تغييراً حول مبدأ حماية التراث العمراني؛ وذلك لكون التراث العمراني يحتاج إلى رعاية وحماية من الدولة أساساً، لكن محاولاتنا كانت ذات تأثير محدود، فما يمكن أن تفرضه الأنظمة أسرع وأكثر تأثيراً من الاعتماد على بناء الوعي المجتمعي الذي قد ينجح مع بعضهم، ويكون أقل نجاحاً مع بعضهم الآخر، لكن محاولاتنا تلك مهدت الطريق أمامي من أجل تحديد الأهداف بوضوح، فمن التجارب المتعددة من أجل حماية المواقع التراثية في بلادنا، تعلمت كيف أبني شراكات مع الناس، ومع المجتمعات المحلية، فهم يظلون الحامي الأول للتراث، والأنظمة تتطلب مجتمعاً يطبقها، ويعي قيمتها، ومن هنا وصلت إلى تصور واضح حول «ماهية» هذه الأنظمة التي يمكن أن تتناسب مع ظروف الناس في بلادنا.

النقلة المهمة بدأت مع النظام الأساسي المطور لهيئة السياحة والآثار الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٧٨) وتاريخ ١٤٢٩/٣/١٦هـ (وقد صدر بعد انضمام وكالة الآثار فعلياً إلى هيئة السياحة)[٣]، ففي هذا النظام عملنا، ونجحنا في إضافة عدة مواد تشير -بوضوح- إلى اختصاص الهيئة بالعناية بالتراث العمراني والشعبي، وقد ورد في المادة الأولى تعريف بالتراث العمراني والشعبي ينص على أن «جميع المباني والأدوات التي أنشأها الإنسان أو صنعها أو استخدمها في العصور المتأخرة في أي منطقة من مناطق المملكة لتسيير أموره المعيشية «من مطعم وملبس، ومسكن، وتعليم، ودفاع عن النفس، ومحافظة على صحة البدن، وأدوات ترويحية». يمثل هذا التعريف، بعداً حضارياً مهماً، فأول مرة تدخل «الثقافة الشعبية» ضمن مهام مؤسسات الدولة، وهذا يعني أنه يحق للهيئة العامة للسياحة والآثار وضع التنظيمات الضرورية لحماية هذه الثقافة وإبرازها وتطويرها حسب الحاجة.

الأمر هنا لم يعدّ شخصياً، والتراث العمراني، حسب النظام الأساسي لهيئة السياحة والآثار، أصبح ضمن الاهتمام المؤسسي للدولة؛ وهذا يعطينا قوة كبرى، ويتيح لنا الفرصة كي نعمل على «إنضاج» العمل على حماية التراث العمراني الوطني واستثماره بشكل منظم، وأن نعمل على البحث عن جميع الفرص التمويلية لتحقيق هذا الهدف، سواء كان هذا التكليف حكومياً أم من طريق مساهمة المواطنين لحماية قراهم التراثية، فمثلاً: تمكنا من إنشاء صندوق ثمين بدأ كمبادرة من أهالي شقراء

(٣) صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٤١) وتاريخ ١٤٢٥/٥/٢٨هـ، القاضي بضم وكالة الآثار والمتاحف إلى الهيئة العليا للسياحة.

جولة في أحد البيوت التقليدية بالمجمعة، ٢٠٠٩م

حي طريف، الرياض

(شمال الرياض) عندما اجتمع بعض الأهالي في بيت الشيخ محمد الجميح في الرياض في شهر ديسمبر عام ٢٠١٠م فتم تشجيع مبادرة الأهالي، وإنشاء صندوق لترميم البلدة القديمة في شقراء. لقد تحولت هذه المبادرة إلى برنامج للمشروعات السريعة «ثمين» وحظيت بمباركة أمير الرياض، صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز (آنذاك)[٤].

كما تضمنت المادة (١٦/٤) من تنظيم الهيئة على «العمل على حماية الآثار وصيانتها، وترميمها، وإدارتها، وتهيئتها للزوار، والمحافظة على التراث العمراني، وتنميته بما في ذلك من مدن، وأحياء، وقرى، ومبان، وحرف، وصناعات تقليدية، ومعالم تاريخية، والعمل على توظيفها ثقافياً واقتصادياً». والإشارة هنا إلى البعد الاقتصادي ربما تكون أول مرة، فقد كانت الصورة المأخوذة عن الآثار والمباني التاريخية، أنها مصدر إنفاق، وأنها مجرد مبان للمشاهدة (محنطة) دون أن يكون هناك تصور واضح بأنها حية، ويمكن إعادة استخدامها وتطويرها وتوظيفها استثمارياً.

(٤) كتاب سمو أمير الرياض رقم (٢٨٨١)، وتاريخ ١٤٣٢/٣/١٦هـ.

والحقيقة أنه منذ قرار ضم الآثار إلى هيئة السياحة وأنا أفكر في مسألة استثمار التراث العمراني، وقد طلبت من عدد من المهتمين أن يقدموا تصوراتهم حول هذا الموضوع، وتأكد لدي أن قيامنا باستثمار مواقع التراث العمراني هو جزء جوهري من عملنا في هيئة السياحة والآثار، ولا يمكن أن نحافظ على المواقع التاريخية دون أن يكون البعد الاستثماري مصاحباً لها، لكن عملية الاستثمار نفسها تحتاج إلى حماية، وإلى تنظيم العمل في مواقع التراث العمراني، ولا يمكن أن نكسب ثقة المستثمرين دون أن يكون هناك ضوابط تحكم التدخل في المواقع التاريخية، تحدد الكيفية التي تدمج هذه المواقع ضمن النسيج العمراني لمدننا المعاصرة.

ويمكن أن أؤكد هنا أن تنظيم الهيئة كان شاملاً، ويضع الأسس لتطوير أنظمة وتشريعات مستقبلية تسمح لنا بحماية التراث، وتنميته واستثماره، فقد ورد في المادة (٢٣/٤) أهمية «العمل على حماية المباني التاريخية، والمواقع الأثرية التي تدخل ضمن الملكيات الخاصة؛ من أجل المحافظة عليها، وترميمها وتطويرها، واقتراح نزع ملكيتها؛ وفقاً لنظام نزع الملكية للمنفعة العامة، ويشمل ذلك المباني والأراضي المجاورة لهذه المواقع من أجل حمايتها وإظهار معالمها والاستفادة منها. والتركيز هنا في الملكيات الخاصة، لكونها تمثل إشكالية كبيرة يعانيها التراث العمراني، فأغلب المواقع التراثية يملكها مواطنون، وما لم يتم تطوير آلية واضحة تنظم كيفية تصرف المواطنين في عقاراتهم التراثية ستظل هناك إشكالية كبيرة ستؤدي -حتماً- إلى مزيد من الخسارة لمواقع التراث العمراني في بلادنا، وقد ساعدتنا هذه المادة من تنظيم الهيئة كثيراً على إصدار قرار مجلس الوزراء رقم (٦٦) الذي نظم العمل مع المواطنين كثيراً، والذي سأتحدث عنه لاحقاً في هذا الجزء من الكتاب.

والحقيقة أنني كنت أعي -بوضوح- أن هذه المواد الثلاث في نظام الهيئة تضع الأطر الأساسية لحماية التراث العمراني وتطويره، لكنها لا تغوص في التفاصيل، ولا تضع آليات تنفيذية واضحة، لكنها -دون شك- تمثل أهمية كبيرة، وتحولاً مهماً في كيفية التعامل مع المواقع التاريخية، وتمهد الطريق لبناء شراكات واضحة مع المؤسسات الحكومية الأخرى، ومع المجتمعات المحلية في مختلف مناطق المملكة، وتفتح الباب واسعاً للعمل مع رجال الأعمال لاستثمار التراث العمراني. ولعل البداية هي في إصدار نظام جديد للآثار والمتاحف والتراث العمراني، وهو ما قمنا به مباشرة بعد انضمام الآثار الفعلي إلى هيئة السياحة، حيث تم تطوير النظام، وقدم للجهات المسؤولة في الدولة لإقراره، وسيتبع ذلك لائحة تنفيذية للنظام، ستتيح لنا فرض الحماية الكاملة لمواقع التراث العمراني بمشاركة المواطنين، والجهات المعنية في الدولة.

ولعل الجميع يعلم أن عملية استصدار الأنظمة والتشريعات صعبة، وطريقها طويل، وتحتاج إلى جلد ومثابرة ومتابعة مستمرة، فقد لاحظت هيئة السياحة في

بداية عملها خطورة إزالة التراث العمراني في المملكة، وحاولت استصدار عدد من التعاميم للحد من إزالة المباني التراثية، وأهمية التنسيق مع الهيئة، وقيام المختصين بها بتحديد مدى أهمية أي موقع أو مبنى تراثي قبل القيام بإزالته، وقد حققنا نقلات كبيرة في هذا الصدد، حيث أصدر وزير الشؤون البلدية والقروية، وبطلب من رئيس مجلس إدارة الهيئة آنذاك الأمير سلطان بن عبدالعزيز -رحمه الله- تعميماً سنة ١٤٢٢هـ ينص على «التعاون والتنسيق مع الهيئة وإفادتها بقرار لجنة إزالة المباني الآيلة إلى السقوط في مدن المملكة وقراها قبل الشروع في الإزالة بوقت كاف للتأكد من أنها ليست من المباني المدرجة بقائمة المواقع المهمة من الناحيتين العمرانية والسياحية»[٥].

لقد كان الهدف من إصدار هذا التعميم هو ما يمكن أن أسمية «السباق مع الزمن»، فإما أن ننتظر تنظيماً شاملاً للتراث العمراني، وقد نفقد بذلك الكثير من المباني والمواقع التاريخية المهمة، وإما أن نعمل، حتى ولو بشكل جزئي، على الحفاظ على التراث العمراني بوضعه الراهن، وحمايته من الإزالة والهدم، والعمل على تطوير أجزاء منه حسب الإمكان حتى يحين الوقت المناسب للعمل بشكل شامل، وعلى نطاق واسع من أجل حمايته واستثماره. لقد كنت مؤمناً بأنه «ما لا يدرك كله لا يترك جلّه»، لذلك عملنا على استصدار تعاميم من المؤسسات الحكومية الشريكة للهيئة؛ من أجل تمكين الهيئة من حماية التراث العمراني ومراقبته وتطويره واستثماره، فخلال السنوات العشر الأخيرة تم إصدار عدد من القرارات والتعاميم التي حافظت -بشكل كبير- على الوضع الراهن للتراث العمراني، ومكنتنا -بأشكال مختلفة- من تطويره واستثماره.

ويمكن أن أتحدث عن نجاحات كثيرة حققتها هذه السياسة التي اتبعناها للمحافظة على التراث العمراني من خلال الأنظمة والتعاميم الجزئية، فمثلا: في حي

قصر المصمك بالرياض

(٥) تعميم رقم (٢٢٦٣٧)، وتاريخ ١٤٢٢/٤/٢٣هـ. والحقيقة أنه تم إصدار عدد من التعاميم بعد ذلك من أجل تأكيد أهمية المحافظة على التراث العمراني، منها تعميم وزير الشؤون البلدية والقروية رقم (٤/٢٨٥٥٠)، وتاريخ ١٤٢٤/٥/٦هـ بشأن «المباني الآيلة إلى السقوط، وتفعيل عمل لجنة المباني الآيلة إلى السقوط ومتابعة عملية هدم وإزالة أنقاض المباني المتضررة». وتعميم صاحب السمو الملكي وزير الداخلية بالنيابة رقم ١٨٠٥٦/٥٩، وتاريخ ١٤٢٣/٤/٤هـ، وتعميم صاحب السمو الملكي ولي العهد (النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة الهيئة العليا للسياحة آنذاك) رقم (١/٥٩٤٧)، وتاريخ ١٤٢٤/٦/٦هـ. وتعميم صاحب السمو الملكي وزير الداخلية بالنيابة الإلحاقي رقم (٥٢٢٤١/٢٩)، وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢١هـ. بالإضافة إلى لا ئحة تشكيل واختصاصات لجان الدفاع المدني، الفقرة المادة (١٣/٢) المتضمنة اختصاصات مدير فرع وزارة الشؤون البلدية والقروية بالمنطقة المتضمنة الفقرة (ب) منها على «إزالة المباني الآيلة إلى السقوط ورفع الأنقاض، وإزالة آثار الهدميات خصوصاً في حالات الكوارث»، كما تضمنت الفقرة (د) من المادة نفسها على «وضع التعليمات والاشتراطات الفنية الخاصة بمستلزمات السلامة ضد الكوارث، وبخاصة الزلازل في المنشآت العامة والخاصة، ولا سيما في المناطق المحتمل تعرضها لمثل هذه الأخطار».

«مليحة» في وسط مدينة الرياض استطعنا أن نعمل مع أمين منطقة الرياض، سمو الأمير الدكتور عبدالعزيز بن عياف (آنذاك) بأن يبقي جزءاً من الحي القديم متحفاً للتراث العمراني في منطقة الرياض، كانت أمانة الرياض نزعت ملكيتة من أجل إقامة مبناها الرئيس الجديد. وفعلاً تمت المحافظة على جزء كبير من الحي ليكون ضمن المكون الحضري الجديد الذي سيحدثه المقر الجديد للأمانة، وليحافظ على ذاكرة الرياض. والحقيقة أنني أستطيع أن أتحدث عن أمثلة في كل منطقة من مناطق المملكة حققنا فيها مستوى عالياً من التنسيق مع إمارات المناطق والأمانات، وحافظنا فيها على موروثنا العمراني بوضعه الراهن، وبحثنا له عن فرص للتطوير والاستثمار.

يجب أن نعي كذلك أن مسألة إصدار الأنظمة والتشريعات يتطلب أن يصاحبه تغيير في الثقافة العامة، فنظرة المؤسسات الحكومية المعنية بالتراث العمراني على أنه «آيل إلى السقوط»، وأن مهمتها الأساسية هي هدم هذه المباني «المتهالكة»، وإزالة أنقاضها، أوجد صورة سلبية حول المواقع التراثية في المدن والقرى السعودية، وجعلها مناطق غير مرغوب في زيارتها، فهي «خطيرة» أمنياً، وتهدد السلامة العامة. كان يجب أن نغير هذه النظرة، لذلك بدأنا بالعمل في طريقين متوازيين.أولهما: إصدار الأنظمة التي تمكن الهيئة من فرض مراقبتها على هذه المواقع بالتعاون مع البلديات والمحافظات، ومن جهة أخرى بناء ثقافة جديدة تجعل من مواقع التراث العمراني مناطق «آيلة إلى النهوض» بدلاً من السقوط[٦]. والحقيقة أننا نعي أنه لا قيمة للأنظمة والتشريعات دون رؤية واضحة، ودون وجود مجتمع يحترم هذه الأنظمة، ويسعى إلى تطبيقها؛ لذلك فقد عملنا منذ البداية على تهيئة المجتمع لتقبل التشريعات والإجراءات التي تحافظ على التراث العمراني. لقد كانت رؤيتنا مبنية على التطوير الذي يحافظ على أصالة المواقع التراثية لكونها مجالاً اساسياً لحفظ الذاكرة الوطنية، وأماكن تذكر الناس بتاريخ بلادهم وآبائهم وأجدادهم. كان يهمنا -بالدرجة الأولى- أن يكون هناك قناعة لدى الجميع أن هذه المباني المتهالكة التي يصفونها بأنها «آيلة إلى السقوط» هي جزء مهم من الهوية الوطنية، وأن محافظتنا عليها، وتحويلها إلى مواقع استثمارية فيه صيانة لهذه الهوية.

ربما يكون من الصعب إيصال فكرة أن كل تنظيم وراءه «ثقافة»، فحتى لو كان الهدف من التنظيم حماية الحقوق الفردية والعامة، فإن هذا التنظيم يجب أن ينطلق من خلال بعد ثقافي محدد، وعندما يكون التنظيم مرتبطاً بمجال عمراني/ تاريخي تصبح الثقافة المادة الأساسية لهذا التنظيم؛ لأنه لا يمكن أن نتخيل أن هدفنا هو فقط حماية التراث العمراني دون أن يكون لهذه الحماية تأثير عميق في الهوية الثقافية لبلادنا. لقد كان هذا التوجه مهماً جداً؛ لإقناع الجهات الحكومية الأخرى، وخصوصاً وزارة الشؤون البلدية والقروية بأهمية المحافظة على المباني التي

(٦) لقد لاحظت وجود تجاوزات كبيرة من بعض الأمانات والبلديات في إزالة بعض المباني التراثية دون التنسيق مع الهيئة، وعدم التزامهم التعاميم السابقة؛ لذلك قمت بإرسال كتاب إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية (عندما كنت أميناً عاماً للهيئة العليا للسياحة) رقم ٢/٢٥٢٠ب، وتاريخ ٦/١٠/ ١٤٢٨هـ يتضمن التنسيق مع الأمانة العامة للهيئة العليا للسياحة قبل تنفيذ أو إزالة مباني التراث العمراني الآيلة إلى السقوط، والعمل على تنفيذ برامج المحافظة على التراث العمراني وتنميته عمرانياً وسياحياً. وقد رد نائب وزير الشؤون البلدية والقروية على الكتاب بإصدار التعميم رقم ٢٦٨٦ بتاريخ ٧/٨/ ١٤٢٨هـ الذي يؤكد «ضرورة التنسيق مع الهيئة العليا للسياحة، وتزويدها بصورة من قرار لجنة إزالة المباني الآيلة إلى السقوط قبل الشروع في إزالتها بوقت كاف، وذلك للتأكد من المباني المطلوب إزالتها التي ليست ضمن قائمة المواقع المهمة من الناحيتين العمرانية والسياحية؛ وذلك في غضون المهلة المحددة للإزالة».

أحد المباني التراثية الحديثة بالرياض

صنفت بأنها «آيلة إلى السقوط»، فهذه المباني لها قيمتها الكبيرة التي لا تتركز فقط في الحالة العامةلهذه المباني في الوقت الحالي؛ لأنها تمثل تراكم الخبرات والثقافة المحلية، والمحافظة عليها حتى في حالتها المادية المتهالكة يعدّ هدفاً وطنياً يجب على الجميع العمل من أجل تحقيقه. المهمة بالنسبة إلينا لم تكن سهلة، لكنها كانت تستحق المعاناة؛ لأن النتيجة سيكون لها تأثير كبير، وستؤدي إلى تغير أسلوب التعامل مع المواقع التاريخية وسط المدن والقرى، وسوف تصنع ثقافة مهنية جديدة للتعامل مع المواقع التاريخية في بلادنا.

لقد تعلمنا أن «التعاميم» فقط لايمكن أن تحمي التراث العمراني وتطوره، وأن الأمر يتطلب إصدار قرارات عليا، بالإضافة إلى أهمية العمل، وبشكل مركز، على إصدار نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني بأسرع وقت ممكن. أهم الاتجاهات التي حرصنا عليها هي استصدار قرار من مجلس الوزراء ينص على حماية التراث العمراني، ويوجد آلية واضحة لتدخل الهيئة بشكل مباشر، وليس فقط التنسيق معها، بالإضافة إلى فتح المجال للعمل على تطوير المواقع التاريخية في بلادنا واستثمارها، وفعلا صدر قرار مجلس الوزراء (٦٦) بتاريخ ١٤٣٠/٣/٥هـ. وينص على قيام الهيئة العامة للسياحة والآثار بمعالجة كيفية التصرف في مواقع التراث العمراني؛ وفقا للضوابط التي نص عليها القرار.

وضع قرار مجلس الوزراء آلية واضحة لكيفية التعامل مع التراث العمراني، فقد تضمن المادة (أولاً) من القرار آليتين يتم من خلالهما التعامل مع ملاك التراث العمراني، فقد نصت الفقرة (أ) على أنه «إذا لم يرغب مالك موقع التراث العمراني في الاحتفاظ به واستثماره وفق الضوابط في ضوء ما سيرد في البند (ثانياً) من هذا القرار، فإنه يحق له بيعه، ولكل من يرغب الحق في شرائه، بما في ذلك الجهة الحكومية المختصة، مع التزام المشتري الضوابط المرعية للمحافظة على الموقع». كما نصت الفقرة (ب) على أنه «إذا رغب مالك الموقع في الاحتفاظ به واستثماره فيعامل وفق ما يرد في البند (ثانياً) من هذا القرار». والحقيقة أن هذه الفقرة -على وجه الخصوص- غيرت من درجة تدخلنا في مواقع التراث العمراني، ومكنتنا من التفاوض مباشرة مع الملاك، وجعلتنا قادرين على التخطيط المستقبلي لمواقع التراث العمراني مع شركائنا.

في اعتقادنا أن صدور هذا القرار رفع أهمية التراث العمراني لدى مؤسسات الدولة المعنية، وجعله قريباً جداً من أهمية المواقع الأثرية التي تملكها الدولة بشكل مباشر، وهذا كان أحد الأهداف المهمة التي كنت أسعى إلى تحقيقها منذ أكثر من عشرين سنة. يضاف إلى ذلك أن هذا القرار سمح للأمانات والبلديات بتخصيص ميزانيات لتحسين مواقع التراث العمراني وتطويرها، وتحسين البنية التحتية فيها، وهذا -في حد ذاته- فتح المجال واسعاً للتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية بشكل مستمر لاستثمار هذه الموازنات في مدن المملكة وقراها كافة، من أجل إحداث تغيير حقيقي في المواقع التراثية، وإعادة الجاذبية إليها. فقد نص القرار في المادة (ثانياً) على أن تقوم الهيئة العامة للسياحة والآثار بدراسة الإجراءات التي يمكن عن طريقها تشجيع ملاك مواقع التراث العمراني على المحافظة على مبانيهم وصيانتها، وإعادة تأهيلها(٧). وهذه المادة من القرار لم تقتصر على مسألة «التشجيع» فقط، بل مكنت الهيئة من بناء شراكات مهمة مع مؤسسات الدولة، من أجل توفير الخدمات والمرافق، وأصبح من الممكن أن تخصص ميزانيات في الأمانات والبلديات لتطوير مواقع التراث العمراني.

لقدمكننا هذا القرار من تطوير اتفاقية تعاون مع بنك التسليف لإقراض المهتمين من الملاك، وقد تمتحديد سقف للقرض يصل إلى سبعة ملايين ريال، كما في المرحلة الأولى، وقد استفاد منه حتى الآن الجمعيات التعاونية في كل من قرية رجال ألمع التراثية، والبلدة التاريخية في محافظة الغاط، وكان هذا من خلال «برنامج إقراض المباني التراثية»(٨). ويهدف البرنامج إلى «إيجاد فرص عمل استثمارية، وفي الوقت نفسه الحفاظ على التراث العمراني، وتنميته تنمية مستديمة في القرى أو جزء منها بجميع فعالياتها وأنشطتها الاجتماعية والاقتصادية»(٩).

(٧) ولقد وردت ثلاث فقرات في المادة (ثانياً) توضح الآلية التي يجب أن تقوم بها الهيئة العامة للسياحة لعمل هذه الدراسة، وهي كالآتي: (١) «التنسيق بين الهيئة العامة للسياحة والآثار والجهات الحكومية ذات العلاقة من أجل توفير الخدمات والمرافق المطلوبة لتحسين القرى والأحياء المختارة». (٢) «منح مالك المبنى أو الموقع ترخيصاً بمزاولة نشاطات مهنية تحقق فرص الاستثمار، وتتلاءم مع طبيعة المبنى، على أن ينسق في ذلك بين الهيئة العامة للسياحة والآثار والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة». (٣) «منح مالك المبنى قرضاً من بنك التسليف والادخار- وفقا لنظامه- لترميم المبنى وصيانته وإعادة تأهيله».

(٨) كتاب بعثته إلى إدارة بنك التسليف رقم (٣٥٣٢)، وتاريخ ١٤٣٠/٥/١هـ تضمن الإشارة إلى قرار مجلس الوزراء رقم (٦٦)، وتم فيه تأكيد «أن يقدم البنك تمويلاً -وفقا لنظامه- لترميم المبنى التراثي وصيانته وإعادة تأهيله».

(٩) تم إقرار البرنامج من قبل مجلس إدارة بنك التسليف من خلال كتاب المدير العام للبنك رقم (٣٤٠٣)، وتاريخ ١٤٣١/٣/٢هـ.

بيت البيعة حي الكوت – الهفوف، الأحساء

القطيف، الأحساء

المنطقة الشرقية

ما أود قوله هنا أن قرار مجلس الوزراء (٦٦) مكننا من «مأسسة» العمل في مجال التراث العمراني، فقبل القرار كنا نحاول أن نقنع الجهات الأخرى والمواطنين بأهمية التراث العمراني، وأنه يجب عليهم العمل معنا على المحافظة على هذا الإرث وتطويره واستثماره، وكنا ننجح أحياناً، ونخفق أحياناً أخرى، لكن هذا القرار مكننا من العمل بشكل منظم، ووفق المسؤولية التي وضعتها الدولة على عاتق هيئة السياحة والآثار، حسب تنظيمها المحدث، وأصبح من الممكن التعامل مع التراث العمراني كإرث يقع ضمن مسؤولية الدولة للمحافظة عليه واستخدام كل الوسائل الممكنة من أجل تحقيق هذا الهدف[١٠].

الوصول إلى هذه المرحلة من النضج التنظيمي كان يتطلب أن يكون للتراث العمراني استقلاليته، فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها قطاع الآثار في هيئة السياحة؛ من أجل المحافظة على التراث العمراني وتطويره، وبناء قدر كبير من العمل المؤسسي؛ من أجل تحقيق هذا الهدف المهم، إلا أنني استشعرت، ومنذ مدة طويلة، أنه أصبح من الضروري أن يكون للتراث العمراني عمله المؤسسي المستقل، لذلك قررنا إنشاء مركز التراث العمراني الوطني كي يهتم بهذه القضية بشكل مركز وإدارة العمل في مواقع التراث العمراني مع الشركاء ومع الملاك. بالنسبة إليّ لابد أن أؤكد أن التطور التشريعي والتنظيمي الذي حدث في مجال التراث العمراني جعل من فكرة إنشاء المركز أمراً واقعاً، فلا بد من وجود جهة مستقلة ولديها المكنات الكافية من متابعة وإدارة التراث العمراني في بلاد شاسعة مثل المملكة العربية السعودية.

(١٠) تنظم المادرة (ثالثاً) من قرار مجلس الوزراء (٦٦) نزع ملكية مواقع ومباني التراث العمراني، وتنص هذه المادة على «قيام الهيئة العامة للسياحة والآثار بتحديث واستكمال جميع البيانات الخاصة بالمواقع الأثرية، ومواقع التراث العمراني (المعلقة) الواردة في تقرير اللجنة المرفق لخطاب الهيئة العامة للسياحة والآثار رقم ١/٢٣/٤٣٧، وتاريخ ١٤٢٣/٣/٢٣هـ، لإعداد التقديرات النهائية للتعويضات المستحقة لأصحاب تلك العقارات (المعلقة) وفقا للمادة (السابعة) من نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة، ووضع اليد المؤقت على العقار، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٥)، وتاريخ ١٤٢٤/٣/١١هـ، على أن تعتمد التكاليف الكلية لنزع ملكية تلك العقارات، ويتم الصرف الفعلي من تلك التكاليف حال استكمال الإجراءات النظامية لنزع الملكية، مع مراعات أن لأصحاب تلك العقارات حق أجرة المثل عن المدة من تاريخ تسلم عقاراتهم إلى تاريخ تسلم التعويض عن أعيان عقاراتهم».

قرية ذي عين، الباحة

أحد بوابات مدينة جدة التاريخية

زيارة شقراء

ويمكن أن أقول: إنه بتأسيس مركز التراث العمراني أصبح من الممكن العمل، وبشكل مركز، على حماية التراث، وتفعيل جميع التعاميم والقرارات التي نصت على المحافظة على التراث العمراني، والتخطيط المستقبلي لتطوير المواقع التاريخية. وفعلا تم إصدار تعميم[١١] من صاحب السمو الملكي وزير الداخلية (آنذاك) الأمير نايف بن عبدالعزيز، رحمه الله، بعد أن بعثت لسموه برقية[١٢] تضمنت «أهمية المحافظة على المباني التراثية لما تحمله من معان عمرانية واجتماعية تحمل تاريخاً عميقاً للوطن، وتوفر فرص عمل للمواطنين عند إعادة تأهيلها وتوظيفها، خصوصاً أنه لوحظ من الزيارات الميدانية للمختصين بالهيئة، ورود بعض المعاملات التي تفيد بقيام بعض المواطنين بإزالة مبان تراثية دون ترخيص مسبق، وأن بعض مشايخ القبائل لا يوجد لديهم توجيه بالإبلاغ عن أي إحداثات أو إزالة بخصوص ذلك». ولقد كانت استجابة سموه سريعة ومؤثرة لما عرف عنه -رحمه الله- من اهتمام بالغ بكل ما يمس الهوية الوطنية خصوصا الرموز الثقافية، المادية وغير المادية، التي تقوم عليها هذه الهوية. وقد أكد تعميم سمو وزير الداخلية «التأكيد على الجهات ذات العلاقة بعدم إزالة أي مبنى تراثي إلا بعد التنسيق مع الهيئة للتأكد من أهميته التاريخية والعمرانية، والإبلاغ عن أي تعديات أو إزالة للمباني التراثية».

(١١) تعميم رقم (٨٦٩٥٩)، وتاريخ ١٤٣٢/٨/١٠هـ.
(١٢) برقية رقم (٦٣٤٤)، وتاريخ ١٤٣٢/٧/٩هـ.

▲ زيارة شقراء

لابد أن يكون هناك تفهم واضح لأهمية إصدار مثل هذه التعاميم، فوزارة الداخلية تمثل الجهاز الحكومي الأقرب للناس، بحكم وجود إمارات المناطق، وما يتبعها من محافظات ومراكز، وصدور قرار يمنع العبث بالتراث العمراني من وزير الداخلية كان يعني التأثير في جميع المدن والقرى حتى البعيد والنائي منها خصوصاً أن التعميم كان موجهاً لأمراء المناطق ومنسوخاً لوزير الشؤون البلدية والقروية، أي: أنه شمل الجانبين الإداري والتنفيذي للعمل العمراني البلدي في المملكة. على أن من يعي قيمة التشريع في مجال التراث العمراني يقدر أهمية تنفيذ هذه التشريعات ومراقبتها؛ وهذا يتطلب تأسيس جهاز يعمل على متابعة تنظيم مواقع التراث العمراني. ولعل وجود مركز التراث العمراني في هذا الوقت بالذات جاء من أجل القيام بهذه المهمة، ومع ذلك لابد أن أقول: إن المركز نفسه يقوم بإعداد لائحة تنظيم لمواقع التراث العمراني في المدن والقرى، وبالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية، بحيث تقوم الوزارة بتبنيها وتطبيقها عبر الأمانات والبلديات، وبالتنسيق مع مركز التراث العمراني الوطني.

ويمكن في هذا الصدد أن أؤكد أننا نعمل على بناء منظومة تشريعية وإجرائية متكاملة تحمي التراث العمراني بجميع جوانبه، فقد صدر الأمر السامي الكريم رقم (٢٦٨٥٣) بتاريخ ١٤٣٣/٥/٢٩هـ، بخصوص دراسة وضع الأملاك القديمة والمهجورة، والأراضي الزراعية المهملة في المدن بمختلف مناطق المملكة، وقد نص الأمر على أنه «فيما يتعلق بالمساكن القديمة المهجورة المصنفة على أنها من المباني الأثرية أو التراث العمراني التي يتعين المحافظة عليها واستثمارها سياحياً، فينسق في شأنها مع الهيئة العامة للسياحة والآثار، ويكون التعامل حيالها وفق ما يقضي به النظام». هذا الأمر ضمن أوامر يتم العمل على استصدارها من أجل استكمال بناء هذه المنظومة التشريعية، فحتى نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني الذي سيصدر قريباً بإذن الله، لا يشمل جميع الجوانب التنظيمية والتشريعية الخاصة بالتراث العمراني على وجه الخصوص.

نحن نعلم أن ضمان تطبيق النظام مسألة صعبة، ولكن يجب أن نعمل على توفير السبل كافة من أجل تطبيق هذه الأنظمة، وفي مجال التراث العمراني على وجه الخصوص لا يمكن أن يتم تطبيق النظام دون وجود سجل وطني للتراث العمراني يتم من خلاله تطبيق الأنظمة والقرارات والتعاميم، وهذا ما نعمل على إيجاده في المرحلة القادمة، بإذن الله، حيث تم تبني مشروع «السجل الوطني للتراث العمراني» من قبل مركز التراث، وهو يتكون من ثلاث مراحل أساسية تبدأ من مرحلة «التوثيق»، ونأمل خلال السنوات العشر القادمة أن نوثق أكثر من ٢٠ ألف مبنى ضمن ٢٠٠ موقع تم اختيارها كي تكون المرحلة الأولى ضمن «الإستراتيجية الوطنية للحفاظ على التراث العمراني».

الهدف من التوثيق هو وضع قائمة متكاملة للتراث العمراني الوطني تكون متاحة للجميع، بحيث يمكن تطبيق الأنظمة وفقاً لها، إذ يستحيل تطبيق نظام على «مجهول»، ومن هنا فإن تحويل التراث العمراني إلى «معلوم» هدف بحد ذاته. ومع ذلك فنحن لا ننكر الجهود الكبيرة التي تمت خلال الأعوام السابقة من أجل توثيق التراث العمراني، ولكن يجب أن يكون التوثيق ضمن منهجية متكاملة تمكننا من تطبيق الأنظمة والتشريعات على مناطق التراث العمراني، فمثلاً: نحن ننسق الآن من أجل ربط سجل التراث العمراني بالسجل العقاري في وزارة العدل (الذي سوف يتم تطبيقه في المستقبل القريب)، حتى نتمكن من تتبع المباني التراثية، وتعقب ملكياتها والتعديلات التي يمكن أن تجرى عليها في المستقبل.

ومع ذلك فإن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق دون تصنيف للتراث العمراني. فمن الأهداف الأساسية التي سيحققها التوثيق هو تصنيف مواقع التراث العمراني ومبانيه إلى ثلاث فئات يتم تسجيل هذه المواقع على ضوئها، وهذه المرحلة الثانية في

معرض التراث العمراني جده ٢٠١١م، ويظهر أمين المنطقة الشرقيةالسابق المهندس ضيف الله العتيبي وأمين محافظة الأحساء الحالي المهندس عادل الملحم، كلية العمارة والتخطيط جامعة الدمام

السجل الوطني، وسيتم التصنيف وفق معايير دولية للمباني التراثية، وسوف يتم تسجيل هذه المباني وفقاً لهذا التصنيف. مرحلتا التصنيف والتسجيل، هي مراحل قانونية وتنظيمية، وستمكننا من الإشراف والسيطرة على مواقع التراث العمراني من الناحية الرقابية، ومن خلال السجل العقاري في وزارة العدل يمكن فرض رقابة أكبر على هذه المواقع والمباني، إذ يفترض أنه لا يتم التصرف في هذه العقارات إلا من خلال التنسيق مع مركز التراث العمراني.

لقد كان من المهم بالنسبة إلينا أن يوازي التشريع والتنظيم للتراث العمراني، تطوير «نظم إجرائية» تحكم العمل في مواقع التراث العمراني، ونحن هنا نعتمد -بشكل كبير- على النظم البلدية المقرة في هذا الصدد، بحكم أن مواقع التراث العمراني هي جزء من النسيج الحضري العام لأي مدينة أو بلدة، على أننا لاحظنا أن هناك تجاوزات كبيرة في هذه المواقع، إذ يبدو أن الجزء التاريخي في المدينة يمثل عبئاً حضرياً، ومأزقاً حقيقياً لإدارة المدن بشكل عام، فهذه الأجزاء غالباً هجرها أهلها، وتخلوا عنها، وأصبحت عرضة للانهيار، وهو ما سوّغ تأسيس لجنة المباني الآيلة إلى السقوط في وقت ومبكر[١٣].

وكما ذكرت في السابق، فإن هذه المباني كان يجب أن ينظر إليها على أنها «مبان آيلة إلى النهوض»، وهو ما عملنا على تغييره خلال المدة الماضية، فهذا التغيير لم يكن تغييراً «إجرائياً» بل كان تغييراً ثقافياً. على أنه حان الوقت أن يصاحب التغيير الثقافي تغيير إجرائي حقيقي، فنحن بحاجة ماسة إلى وضع نظام إجرائي بلدي يحتكم له عند أي عملية بناء أو إزالة أو ترميم أو تطوير تكون في مواقع التراث العمراني. يهدف هذا التنظيم الإجرائي إلى إعطاء مواقع التراث العمراني داخل المدن والقرى خصوصية وأهمية، ونأمل أن يؤدي هذا التنظيم إلى تطوير إدارات للتراث العمراني في الأمانات والبلديات في المستقبل القريب؛ لأنه يستحيل حماية التراث العمراني دون أن يكون هناك إدارات معنية في الأمانات والبلديات[١٤].

كما أننا نعمل على تطوير معايير لترميم المواقع والمباني التراثية في المملكة، ونحن هنا لا نستطيع تطوير معايير موحدة لجميع مناطق المملكة، بل ستكون هذه المعايير لكل منطقة على حدة، حسب طبيعتها الجغرافية ونظم البناء المتبعة فيها[١٥]. ولقد كان العالم يستخدم ميثاق البندقية منذ عام ١٩٦٦م الذي طوره مجلس المواقع والمباني الثقافية العالمية ICOMOS. المشكلة من وجهة نظرنا أن ميثاق البندقية يركز في التجربة الأوربية التي تهتم بالنصب التذكارية Monuments أكثر بكثير من مواقع التراث العمراني الإنساني الشعبي الذي تتميز به المملكة العربية السعودية، ومن ثم أصبح من الضرورة أن تقوم المملكة بتطوير «ميثاق التراث العمراني السعودي» الذي يهتم بالتراث العمراني الشعبي الذي تتشكل منه البلدات السعودية التاريخية. ودون

(١٣) الأمر السامي الكريم رقم (٢٠١٣١)، وتاريخ ١٤٠٣/٨/٢٣هـ بشأن المباني الآيلة إلى السقوط، والمرفق به تقرير فني يتضمن المعايير والأسس الفنية للمباني الآيلة إلى السقوط التي يتوجب العمل بها.

(١٤) تم تشكيل لجنة من قبل الهيئة العامة للسياحة والآثار تقوم بإعداد هذه التنظيمات، وتنسق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية؛ من أجل اعتمادها، ومن المتوقع أن تنتهي أعمال هذه اللجنة خلال سنة ١٤٣٤هـ (٢٠١٣م) بإذن الله.

(١٥) تجربة تطوير معايير لترميم مواقع ومباني التراث العمراني حسب المناطق الجغرافية متبعة في كثير من دول العالم؛ ففي أستراليا -على وجه الخصوص- يوجد ما يسمى Burra Charter. وقد ركز هذا الميثاق في التاريخ الأسترالي للمواطنين الأصليين الذي يمتد إلى ٤٠٠٠٠ سنة وقلل من تأثير كلمة «هيكلي» المرتبطة بالتاريخ الأوربي الذي لا يزيد عن ٢٠٠ سنة في القارة الأسترالية.

شك فإن إصدار مثل هذا الميثاق سوف يمكننا من القيام بحماية التراث وتطويره وفق منهج ونظام واضح، وضمن المعايير الدولية المعروفة.

وبشكل عام، ما حاولنا أن نؤكده هو تطوير نظام تشريعي يمكن تطبيقه، ويجب أن يساهم في حماية تراثنا العمراني وتطويره، فالمسألة بالنسبة إلينا لم تكن مجرد إصدار أنظمة وتعاميم بقدر ما كانت محاولة للحد من الهدر الكبير الذي نعانيه في مواقع التراث العمراني بالدرجة الأولى، ومن ثم تطوير عمل مؤسسي مستمر ينفذ خططاً قريبة وبعيدة المدى تعنى بالتراث العمراني، وتعمل على صيانته وحفظه. في اعتقادنا أنه باكتمال هذه المنظومة سوف يكون لدينا مقدرة كاملة على إعادة هذا التراث إلى الحياة من جديد، وسوف نتمكن من استثمار هذه المواقع المهمة من أجل خلق تواصل بين الأجيال، وعكس البعد الحضاري لبلادنا، وإيجاد مناخات للاستثمار الثقافي.

العلا، ٢٠١١م

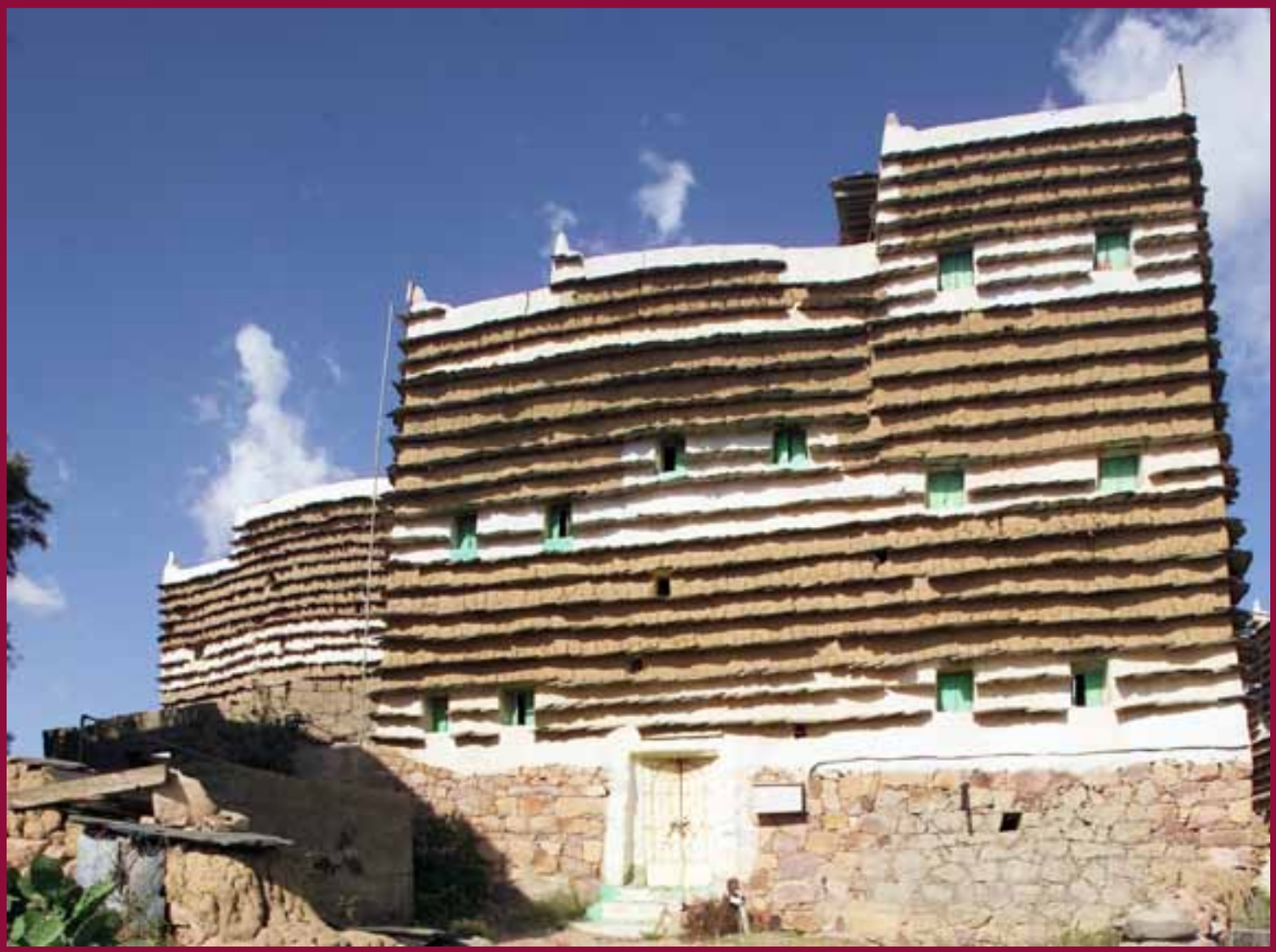

٧ التراث العمراني: تحدي التمويل والاستثمار

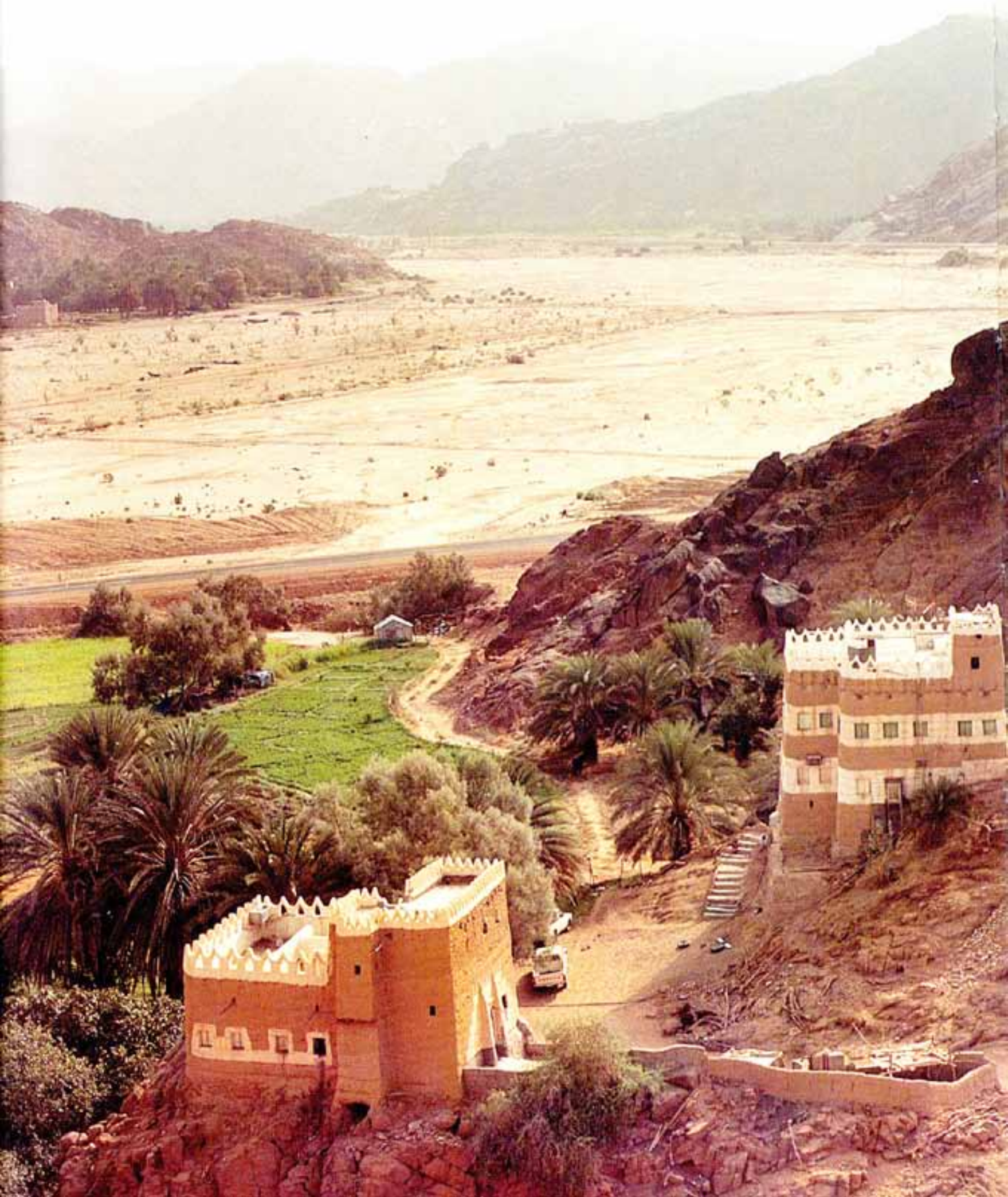

لابد أن أشير إلى أن التوجه العالمي في التعامل مع المناطق التراثية يعتمد -بشكل كبير- على البعد الاقتصادي لهذه المناطق، ومدى مساهمة هذه المواقع المهمة في إثراء الاقتصادات المحلية، على أن هذا التوجه لم يتطور بشكل واضح في المملكة حتى وقت قريب، إذ إن مهمة «وكالة الآثار»، سابقاً، في وزارة المعارف (التربية والتعليم حالياً) كانت تنصب على حماية مواقع مختارة، ولم يكن هناك أي توجه اقتصادي لهذه المواقع؛ ربما لأنه لم يكن هناك خطة متكاملة لاستثمار هذه المناطق المهمة التي أرى أنها ستكون مصدر دخل متجدد يجب علينا توظيفه من أجل تحقيق تنمية محلية متكاملة ومتوازنة. ولو عدت بالذاكرة إلى الأسباب التي جعلتني أركز في ربط الاقتصاد بالتراث العمراني يمكن أن أحيل القارئ إلى فصل «رحلات الاستطلاع» في هذا الكتاب، فقد ظهرت لي العلاقة بوضوح في (توسكاني) في إيطاليا، وذهلت من الإمكانات الاقتصادية الكامنة في التراث العمراني، وصرت مقتنعاً بأنه يوجد لدينا كنوز مدفونة لم ننفض عنها التراب بعد.

لقد سنحت لي الفرصة عندما قررت الدولة ضم الآثار إلى هيئة السياحة، فهذا التحول يحمّل الهيئة، ويحملني مسؤولية كبيرة وجديدة، وصرت أسأل نفسي: هل ستكون مهمتنا هي فقط في ترميم هذه المواقع، والإنفاق عليها كل عام دون أي عائد، ودون أن نحدث أي حراك سياحي في هذه المواقع، أم أن الهدف يجب أن يكون أكبر، بحيث ينبع من منظومة عمل، وخطة وطنية متكاملة تعمل على تنمية المواقع السياحية وتطويرها بما في ذلك مواقع التراث العمراني. لذلك قمت باستشارة عدد من المهتمين بمجال التراث والاقتصاد، وطلبت منهم أن يقدموا أفكاراً حول الإمكانات المتاحة في المملكة على وجه الخصوص لاستثمار التراث العمراني، وتحويله إلى عنصر جذب للمواقع السياحة مع المحافظة الكاملة على خصائصه الأصيلة. كان هذا في عام ٢٠٠٦م، على ما أذكر، وكان يمثل الموضوع تحدياً من نوع خاص. الردود كانت مشجعة، وتؤكد أن مواقع التراث العمراني «جاذبة» من الناحية السياحة، ومن ناحية أخرى تشكل هذه المواقع «شبكة اجتماعية» مهمة، وأي تنمية لهذه المواقع يعني تنمية للمجتمع كله.

الأسئلة المهمة التي وضعتها في ذهني هي: كيف يمكن أن يساهم التراث العمراني في التنمية الاقتصادية؟ وكيف يمكن أن يحيي المجتمعات القديمة في قرى المملكة وبلداتها، ويعيد لهم الرابطة المكانية؟ وإلى أي درجة يمكن أن تساهم في إبراز الهوية الوطنية؟ ووجدت أن هذه الأسئلة الثلاثة تمثل أركان العمل في مجال التراث العمراني من الناحية الثقافية والاقتصادية، وتؤسس لعمل منهجي ومؤسسي يجعل من تنمية المواقع التاريخية «حرفة» لها أسواقها والعاملون فيها، سواء أولئك الذي يعملون في ترميمها أم الذين يعملون في تشغيلها. وعندما رجعت إلى ما حبانا الله به من

زيارة لمنطقة أبها ٨/٢/ ١٤٣٤هـ لفعالية نجوم عسير، ومتابعة الاكشاك التي يعمل بها شباب سعوديين وحوارات مع ابناء المنطقة عن السياحة واستراحة الأمانة

تراث وتاريخ، وجدت أن لدينا في المملكة أكثر من ١٨٠٠ موقع، لها الصفة التاريخية والتراثية، وهي موزعة على رقعة المملكة، وتشكل «الشبكة الاجتماعية/ الاقتصادية» التي يمكن أن تحقق تنمية محلية متوازنة. ومع ذلك يجب أن أؤكد هنا أنني لم أكن أنطلق من قناعات فردية، بل إن التجارب التي تبناها «البنك الدولي» منذ عام ١٩٧٠م حول تطوير المواقع التاريخية النائية والحضرية، تؤكد تأثير هذه الخطوة في النمو الاقتصادي المحلي، وتحسن الحالة المعيشية للسكان، فقد شجعت السكان على البقاء في أماكنهم، وحدّت من الهجرة بشكل كبير، وساهمت في تحويل كثير من المواقع المهملة إلى أمكن منتجة اقتصادياً[1].

أحد المنطلقات الأساسية، إذاً، لتنمية التراث العمراني في بلادنا، هو اقتصادي بحت، ويركز في الإشكالات التي تعانيها الاقتصادات المحلية، خصوصاً تلك التي لا تملك موارد طبيعية، لكنها تملك موارد ثقافية عظيمة، ومن هنا فقد كان من الضروري إيصال هذه الرسالة إلى الجميع، فإذا كنا نعي قيمة هذه المواقع من الناحية التاريخية والثقافية، إلا أنه كان من الضروري إيجاد قنوات لإيصال هذه الرؤية، خصوصاً لدى رؤساء البلديات، الذين كانوا يتعاملون مع هذه المواقع كعبء على المدن التي يديرونها، ولم يكونوا يستشعرون القيمة الاقتصادية لها، أو ربما لم

(1) Biqio, A. &Licciardi, G. (2010) "The Urban Rehabilitation of Medinas: The World Bank Experience in the Middle East and North Africa", The World Bank, Urban Development Series Knowledge Paper.

تكن ظاهرة بالنسبة إليهم. كانت المهمة تتركز في الآلية التي يمكن أن نقنعهم بها أن هذه المواقع المهملة وسط مدنهم لديها إمكانات اقتصادية كامنة هائلة، يمكن أن تعزز تنمية المدينة كلها، وتجعلها جاذبة، وتوفر عدداً كبيراً من الوظائف فيها. هذه التحديات كانت بحاجة إلى مبادرات، وتحرك عملي، وعمل مؤسسي ومنهجي لإيجاد قنوات تشجع على الاستثمار في مواقع التراث.

التحدي الآخر هو كيف يمكن أن نوجد قنوات تمويلية لتنمية هذه المواقع، فمن المعروف أن أغلب التراث العمراني هو ملكيات خاصة، وهذه ميزة مهمة، لكونه يعكس جزءاً كبيراً من النسيج الاجتماعي المحلي، لكن هذا يجعله يواجه مشكلة أساسية، وهي «التمويل»، فحتى وقت قريب لم يكن هناك أي قناة تمويلية تهتم بتطوير مواقع التراث العمراني، وفي الأغلب الذين يملكون هذه المواقع إما أن يكونوا غير قادرين على تطوير عقاراتهم التراثية من الناحية المادية، أو من غير المهتمين، وفي كلتا الحالتين كانت الخسارة المستمرة لتراثنا مستمرة. لقد كان من الضروري العمل على حل هذه المعوقات التي تواجه تطوير هذه المواقع، والبحث عن آليات للتمويل تساهم فيها الدولة، ويساهم فيها رجال الأعمال والمهتمون.

حوار مع الناس حول الثقافة المحلية، عسير ١٤٣٤هـ

SUPERSTER

يجب أن أؤكد هنا أن ننطلق من قناعتين أثبتت التجارب أنهما صحيحتان: الأولى هي أنه حتى في حالة الدول السريعة التحضر والتحديث، مثل المملكة، تظل المواقع التاريخية تؤدي دوراً أساسياً في المحافظة على الموروث الثقافي والروحي والديني، وتساهم في استدامة الفنون والحرف التقليدية،وكأماكن عالية الكثافة بنشاطات اقتصادية صغيرة تتناسب مع حجم المكان، تساهم -بشكل عميق- في تنميته. أما القناعة الثانية: فهي أن المواقع التاريخية يمكن أن تكون مؤثرة على نطاق أوسع، وتساهم في ازدهار المنطقة المحيطة بها، خصوصاً إذا ما نظرنا إليها على أنها قيمة أساسية في السياحة الثقافية على المستوى المحلي، ويمكن أن تساهم في توفير مساكن للمجتمع المحلي بدلاً من التمدد العمراني غير المسوّغ. لقد زادني هذا قناعة بإن البعد الاستثماري في المواقع التراثية يحتوي على مجالات متعددة، منها ما هو مباشر مرتبط بالمباني التاريخية، ومنها ما هو غير مباشر من خلال تأثير هذه المباني في اقتصاد المدينة كلها.

من الضروري أن نتوقف عند تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٦م، الذي يتحدث عن ستة أنواع من النمو «غير مجدي» وهي كالآتي: نمو البطالة الذي لا يولد فرص العمل، والنمو المتسارع الذي يعمق الفروقات الاجتماعية، والنمو الذي لا صوت له، أي: الذي يحرم المجتمعات المحلية من المشاركة، والنمو الذي لا جذور له الذي يرتكز على نماذج منقولة من مكان إلى آخر، لا جذور لها في الاقتصاد المحلي، والنمو الذي لا مستقبل له الذي يقوم على الاستغلال المفرط للموارد البيئية دون اعتبار للمستقبل[٢]. وقد وجدت أن تنمية مواقع التراث العمراني يمكن أن تحقق نمواً مجدياً من خلال توفيره فرص العمل، ومعالجته الفروقات الاجتماعية، وتمكينه الطبقات الفقيرة من إيجاد فرص عمل، وتمكينه المجتمع المحلي من المشاركة الفاعلة في عملية اتخاذ القرارات العمرانية والاقتصادية، كما أن جذوره المحلية غائرة ونابعة من الجذور المكانية/ البيئية والاجتماعية، ولا يستنزف الموارد الطبيعية، بل يعزز من ترشيدها. كل هذه الإيجابيات تجعلنا نحث الخطا لتبني برامج واسعة تجعل من التراث العمراني عاملاً مساعداً في إحداث تغيير حقيقي على مستوى البنية الاقتصادية المحلية في بلادنا.

«إرث الماضي يمكن أن يدعم التطور في المستقبل»، فنحن نبدأ من هذه العبارة من أجل بناء تحالفاتنا، ومن أجل تمويل التراث العمراني، فقناعتنا أن التراث العمراني يمكن أن يعطينا «الاستمرارية» و«الثبات» في أثناء رحلتنا نحو تحديث بلادنا، وهذا يتطلب توافر عدة شروط، ربما يكون أولها وجود نظام يحمي التراث العمراني، ويحدد قنوات التمويل، وأساليب الاستثمار الخاصة به[٣]. وهنا يجب أن أذكر بأنه لا يوجد استثمار من دون تمويل، أي أنه إذا ما أردنا أن نجعل من مواقع التراث العمراني قنوات للتنمية المحلية، فيجب أولاً أن نعالج إشكالات تمويل تنمية هذا المواقع.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣م، «نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع»، ص ص ٦٦-٦٧.

(٣) يمكن للقارئ أن ينظر إلى الفصل الخاص بالأنظمة والقوانين التي تم تطويرها وإصدارها لحماية التراث العمراني وتشجيع الاستثمار فيه، وهو بعنوان «من الحماية إلى التطوير».

وسط أبها

المحاولات المتعددة من أجل إشراك الدولة في «تمويل» التراث العمراني بدأت منذ وقت مبكر، ومع إصدار نظام الهيئة الأساسي، حيث تنص المادة (١٦) من المادة الرابعة من تنظيم الهيئة العامة للسياحة والآثار على: «العمل على حماية الاثار وصيانتها وترميمها، وإدارتها وتهيئتها للزوار، والمحافظة على التراث العمراني وتنميته، بما في ذلك من مدن وأحياء وقرى ومبان، وحرف، وصناعات تقليدية، ومعالم تاريخية، والعمل على توظيفها ثقافياً واقتصادياً» كما نصت الفقرة رقم (٢٣) من المادة نفسها على: «العمل على حماية المباني التاريخية، والمواقع الاثرية التي تدخل من ضمن الملكيات من أجل المحافظة عليها وترميمها وتطويرها، واقتراح نزع ملكيتها وفقا لنظام نزع الملكية للمنفعة العامة، ويشمل ذلك المباني والأراضي المجاورة لهذه المواقع من أجل حمايتها، وإظهار معالمها، والاستفادة منها». تلك البدايات المبكرة بالنسبة إلينا كانت تستشرف المستقبل والمسؤوليات التي ستوكل إليها، وكانت تشكل خطوات استباقية لمعالجة إشكالات كان يعانيها التراث العمراني دون أن يكون هناك «تمكين» كامل للهيئة من إدارة هذا الملف الشائك بشكل كامل، وقد كان من الضروري أن تعقب هذه الخطوة خطوات سريعة ومتلاحقة.

مسجد علي باشا في قصر ابراهيم في مدينة الهفوف

زيارة إلى المناطق الأثرية بالغاط، ٢٠٠٧م

لقد كان الهدف هنا هو ترسيخ شراكة الدولة في الاهتمام بمواقع التراث العمراني المملوكة للمواطنين، فمن المعروف أنه عندما تكون الدولة شريكة في تنمية هذه المواقع، يتشجع المواطنون، ويحدث الحراك الاستثماري الذي نتمناه. نحن نعي -بالطبع- أن إحداث تحول في الثقافة الاستثمارية في المواقع التاريخية ليس بالأمر السهل، ويتطلب وقتاً طويلاً، لكننا عملنا -بشكل دؤوب- من أجل إحداث حراك مستمر يرسخ شراكة الدولة؛ لذلك عملنا على استصدار قرار مجلس الوزراء رقم (٦٦) لسنة ١٤٣٠هـ، وتنص الفقرة (أ) من البند أولاً على أنه «إذا لم يرغب مالك موقع التراث العمراني في الاحتفاظ به واستثماره وفق الضوابط...فإنه يحق له بيعه، ولكل من يرغب الحق في شرائه، بما في ذلك الجهة الحكومية المختصة..». وقد شكل هذا القرار منطلقاً مهماً لتبني سياسات تمويلية مهمة مع البنك السعودي للتسليف والادخار، حيث قمت بمخاطبة المدير العام لبنك التسليف؛ من أجل وضع سياسات إقراض للمواطنين، ملاك التراث العمراني، بما يتناسب مع حالة هذه المباني وأهميتها[٤]. علماً بأن هيئة السياحة كانت قد وقعت مذكرة تعاون مع البنك قبل ذلك بتاريخ ١٤٢٨/١١/٣٠هـ (٢٠٠٧/١٢/١٠م).

(٤) تم إرسال الخطاب رقم (٣٥٣٢) بتاريخ ١٤٣٠/٥/١هـ، مباشرة بعد صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٦٦) إلى المدير العام لبنك التسليف، ونصت فقرات الخطاب على التالي: (١) تحديد مبلغ القرض بما يتناسب مع تكلفة إعادة ترميم المباني التراثية التي تقدر بين (١٥٠٠ و١٨٠٠) ريال للمتر المربع، مع الأخذ في الحسبان أن تكلفة ترميم أي مبنى تراثي متغيرة تختلف من موقع إلى آخر بحسب موقع المبنى ونوعه وحالته الراهنة، ومدى توافر مواد البناء المحلية. (٢) الموافقة على حصول المالك على القرض في ضوء معايير تصنيف مواقع التراث العمراني والمحددة من قبل الهيئة. (٣) أن يتم ترميم المباني التي تقدم لها قروض وفقا للدليل الإسترشادي لترميم المباني الطينية والحجرية المعد من قبل الهيئة.

ترسيخ آلية تمويل تنمية مواقع التراث العمراني «مؤسسياً» كان يتطلب محاولات إقناع مستمرة لمؤسسات الإقراض والدعم الحكومية، وقد نتج عن عملنا مع بنك التسليف توقيع مذكرة تعاون لتمويل مشروعات القرى التراثية في المملكة وقد كانت بلدة الغاط التاريخية هي باكورة هذا التعاون لجاهزيتها للاستثمار(٥). لقد أسست هذه الاتفاقية بداية العمل المؤسسي لمساهمة الدولة في تمويل تنمية مواقع التراث العمراني، والتعامل مع هذه المواقع كفرص استثمارية تحتوي على إمكانات اقتصادية كامنة ذات جدوى اقتصادية. هذا التحول المهم ما كان ليحدث لولا أننا هيّأنا الفرصة لذلك، التي تمثلت في تحويل مناطق التراث العمراني من ملكيات «مفتتة» إلى ملكية واحدة يمكن أن تتعامل معها أجهزة الدولة بوضوح؛ وذلك من خلال تأسيس جمعيات تعاونية للملاك، كما حدث في الغاط.

جمعية الغاط التعاونية تعدّ مثالاً مهماً بدأ يتوسع على مستوى المملكة، واتفاقية التعاون التي تم توقيعها مع بنك التسليف وضعت الأسس الصحيحة للتحول من مرحلة عدم الوضوح في مساهمة الدولة في تمويل التراث العمراني إلى مرحلة جديدة تؤكد عناية الدولة، رعاها الله، بهذا الجانب المهم من تاريخنا. مع تأكيد أن تنمية مواقع التراث العمراني ترتكز على ثلاثة أسس: أولها المحافظة على هذه المواقع، وهذا هو هدفنا الأساسي، والثاني التنمية الاقتصادية المحلية لهذه المواقع، وهذا يتطلب خططاً قصيرةً وطويلة المدى، ونحن نعمل وفق برنامج يعمل على إحداث تحول في النظرة الاقتصادية إلى هذه المواقع. والثالث هو تحسين الوضع المعيشي والاجتماعي لسكان هذه المناطق وملاكها من خلال تأكيد إحياء المواقع التراثية من الناحية الاجتماعية، وهذا يتطلب تحولاً في الوعي الثقافي تجاه المناطق التاريخية.

التوجه الذي أتمنى تحقيقه هو أن تتحول هذه الجمعيات إلى مؤسسات اقتصادية متوسطة، أو حتى كبيرة، تركز في الاستثمار في التراث العمراني، وتفتح فرص عمل كبيرة في هذا المجال، خصوصاً مع موافقة مجلس الوزراء على البرنامج الوطني للحرف والصناعات اليدوية الذي سيشكل رافداً مهماً يدعم النشاطات الاقتصادية التي يمكن أن تتشكل في المواقع التراثية. ما أفكر فيه هو «صناعة متكاملة» تحافظ على تراثنا العمراني، وعلى أصالته، وتبقيه حياً ومعيشاً، وفي الوقت نفسه تساهم في التطوير الاقتصادي للسكان المحليين، وتحدث نقلة معيشية لهم. أنا أعي أن هذا الهدف لا يتحقق دون إحداث تغيير على مستوى الوضع الراهن لهذه المناطق، خصوصاً الجانب الاستثماري الذي أرى أنه سيكون المحرك الأساسي في تسارع التحول نحو استعادة الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمناطق التراثية؛ لذلك كنت أفكر دائماً في تذليل العقبات التي تعترض الجاذبة الاستثمارية للمواقع التراثية في المقام الأول.

(٥) تم توقيع المذكرة في يوم الثلاثاء ١٤٣٠/١٠/٢٤هـ (٢٠٠٩/١٠/١٣م)، وتضمنت ثلاث نقاط أساسية: (١) أن يقوم البنك السعودي للتسليف والادخار بإقراض جمعية الغاط التعاونية مبلغ (٣,٠٠٠,٠٠٠-ثلاثة ملاين ريال) لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع النزل التراثية بقرية الغاط التراثية بمنطقة الرياض، حسب الأنظمة المعمول بها في البنك السعودي للتسليف والادخار. (٢) أن تقوم جمعية الغاط التعاونية بعقد شراكة مع البنك السعودي للتسليف والادخار يتم خلالها تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة ٧٠٪ منها للجمعية و ٣٠٪ للبنك برأس مال (١٠,٠٠٠,٠٠٠ – عشرة ملايين ريال)، وذلك بهدف الاستثمار في مشروع النزل التراثية بقرية الغاط التراثية بمنطقة الرياض، شريطة ان تثبت جدواها الاقتصادية، وأن تكون خاضعة لموافقة مجلس إدارة البنك. (٣) أن يقوم البنك السعودي للتسليف والادخار بدراسة تمويل الشركة التي سيتم تأسيسها بمبلغ (٣,٠٠٠,٠٠٠ – ثلاثة ملاين ريال) لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع النزل التراثية بقرية الغاط التراثية بمنطقة الرياض.

أحد التحديات الكبيرة التي تواجه الاستثمار في مواقع التراث العمراني هو «الملكية»، فكما هو معروف أن تعدد أنماط الملكية في المواقع التاريخية وقدمها وتعقدها في كثير من الأحيان تحدّ من المقدرة على التصرف فيها وتنميتها، وقد أثبت كثير من الدراسات أن المباني المهملة في هذه المواقع، كانت إما نتيجة لكونها أوقافاً قديمة أهملت، وإما لكون من يملكها فقد الحماس لاستثمارها لكونها تحولت إلى ملكيات صغيرة جداً لم تعد معها مجدية من الناحية الاقتصادية. لقد واجهنا هذه المشكلة مؤخراً في جدة التاريخية، وعملنا مع ملاّك المنطقة من أجل إيجاد قناة «إدارية» موحدة تجمعهم، وتوحد رؤيتهم الاستثمارية للمنطقة؛ حتى يتسنى لهم الحصول على تمويل لتطوير عقاراتهم، وقبل ذلك الحصول على التراخيص اللازمة لذلك.

الحصول على التمويل اللازم لتطوير مواقع التراث العمراني يقتضي -بالضرورة- معالجة هذه التحديات؛ لأنه لن يكون من المجدي أن نستثمر في مواقع غير قابلة للتنمية، لذلك فقد عملنا منذ البداية على تطوير آليات متعددة من أجل مواجهة الإشكالات التاريخية المتمثلة في أنماط الملكية، وسوف نستمر في تطوير هذه الآليات من خلال التعاون مع وزارة العدل التي وقعنا معها مذكرة تعاون تسمح لنا بالعمل مع الوزارة على معالجة حالة الأوقاف التي تشكل عنصراً مهماً في التركيبة العمرانية التاريخية، بالإضافة إلى حالات الحكر والعقارات التي ليست لها صكوك ملكية، وحجج استحكام، وغيرها من إشكالات تعطل العمل التنموي لهذه المواقع. الهدف هنا هو تمهيد الطريق للأفكار الاستثمارية المستقبلية.

هذا لايعني أننا توقفنا عن تطوير آليات تمويل تنمية المواقع الجاهزة للتطوير، وهي كثيرة -ولله الحمد- بل إننا عملنا على توظيف كل ما تم إصداره من تعاميم من أجل تأكيد «مأسسة» التمويل الحكومي لتنمية مواقع التراث العمراني، فقد أصدر البنك السعودي للتسليف برنامجا لإقراض المباني التراثية يهدف «إلى إيجاد فرص عمل استثمارية، وفي الوقت نفسه الحفاظ على التراث العمراني وتنميته تنمية مستديمة في القرى أو جزء منها بجميع فعالياتها وأنشطتها الاجتماعية والاقتصادية». هذا البرنامج يعدّ المباني التراثية مورداً مهماً من المنظور السياحي، وأن هذه المباني مناسبة لإقامة المتاحف، وتشجيع صناعة الحرف التقليدية، وبيع المأكولات الشعبية، وتوفير فرص أعمال جديدة للمواطنين. وقد نص أحد شروط الإقراض على أهمية العمل المؤسسي، خصوصاً تأسيس جمعيات تعاونية لملاّك التراث العمراني؛ للتغلب على الاشكالات الكبيرة للملكيات في هذه المواقع، فقد تم تأكيد أنه «في حال كون المشروع مشروعاً متكاملاً يضم أكثر من مبنى يجب أن يكون تحت مضلة شركة أو مؤسسة أو جمعية أو ما شابه ذلك على أن يأخذ صبغة قانونية مرخصة ومعتمدة»[٦].

(٦) أكدت شروط الإقراض على التالي: (١) أن يكون البرنامج تحت إشراف الهيئة العامة للسياحة والآثار. (٢) تقدم دراسة جدوى اقتصادية معتمدة من قبل الهيئة العامة للسياحة والآثار. (٣) أن يكون المشروع قائماً وقابلاً للتطوير. (٤) أن يكون التمويل بواقع ٥٠٪ من قيمة المشروع وبحد أعلى (٧ - سبع ملايين ريال). (٥) تحدد فترة السماح حسب توقعات التدفقات النقدية للمشروع على ألاّ يتجاوز سنتين من توقيع عقد الاتفاق. (٦) يكون الصرف من المبلغ المخصص كقرض للمشروع على دفعات حسب سير العمل.

الحرف التقليدية مصدر استثماري مهم في مواقع التراث العمراني

من الضروري أن أبين هنا أن مهمتنا لم تتوقف عند تطوير سياسات الإقراض والتمويل الحكومي فقط، بل عملنا منذ البداية على تطوير مناخ استثماري يشارك فيه القطاع الخاص مع الدولة، من خلال تأسيس شركة الفنادق التراثية التي تم إقرار تأسيسها من قبل مقام مجلس الوزراء[٧]. الشركة يساهم فيها صندوق الاستثمارات العامة المملوك للدولة، وعدد من رجال الأعمال برأس مال يصل إلى ٢٥٠ مليون ريال، وسوف يتم الإعلان عن إطلاقها قريباً، حيث تم البدء فوراً باختيار أربعة مواقع لإقامة فنادق تراثية كمرحلة أولى، هي: حي سمحان في الدرعية بمنطقة الرياض، وجدة التاريخية، والهفوف التاريخية، وبلدة العلا التاريخية. الهدف هنا هو تقديم النموذج الاستثماري الأمثل من أجل جذب رجال الأعمال والمستثمرين وحتى ملاك التراث العمراني؛ من أجل المساهمة في تنمية مواقع التراث العمراني. في اعتقادنا أن هذه الأمثلة ستشكل عامل الجذب الاقتصادي الذي سيبني المناخ الاستثماري في مجال التراث في بلادنا.

(٧) بعد الاطلاع على ما رفعه رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار، وبعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى رقم (٣٣/٣٢) وتاريخ ١٤٣٣/٥/٢هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة من حيث المبدأ على طلب الهيئة العامة للسياحة والآثار دخول الدولة، ممثلة في صندوق الاستثمارات العامة شريكاً في مشروع الفنادق التراثية من خلال تأسيس شركة مساهمة قابضة لتطوير واستثمار المباني التراثية المملوكة للدولة في الإيواء والضيافة التراثية وفق الضوابط الآتية: (١) تحديد نسبة مساهمة الدولة بعد تحديد نسب مساهمة الجهات الأخرى. (٢) قيام الشركة بعد تأسيسها بإعداد دراسات جدوى اقتصادية لكل مشروع تراثي على حدة. (٣) مراعاة مشاركة المستثمرين المحليين في كل مشروع تثبت جدواه. (٤) أن يستهدف تطوير الفنادق التراثية تشجيع السياحة الداخلية وجذب المواطنين إلى زيارة هذه المواقع.

يوجد في المملكة العديد من الحرف التقليدية التي يمكن أن توفر فرص عمل كبيرة وتشكل مصدر اقتصادي مهم

المسألة المهمة التي أود أن أشير إليها هنا هي أننا عملنا في البداية من أجل إيجاد قنوات لتمويل المحافظة على التراث العمراني، وقمنا بدعم المجتمعات المحلية من أجل أن تشارك في تنمية ما تملكه من تراث، وهذا أمر أساسي بالنسبة إلينا؛ لأننا نؤمن بأن الارتباط العاطفي مع المكان له تأثيره العميق في نجاحه من الناحية الاجتماعية وحتى الاقتصادية، وكان من الضروري أن من يقوم بإحياء المواقع التاريخية هم سكانها الأصليون، لذلك كانت مهمتنا الأساسية هي الوصول إلى هؤلاء الناس، وتحويل وجهات نظرهم، وجعلهم ينظرون من النافذة نفسها التي ننظر منها؛ لأنهم الأقرب للمكان، والأجدر به وبتطويره واستثماره، لكننا لم نتوقف عند هذا الهدف؛ لأننا نرى أن هناك إمكانات استثمارية هائلة في المواقع التراثية؛ لذلك عملنا على تأسيس شركة الفنادق التراثية التي ستتبعها شركات أخرى بإذن الله، فهذا النموذج سيشجع رجال الأعمال على تبني مشروعات عملاقة في مواقع التراث العمراني ستنعكس آثارها الإيجابية على السكان المحليين.

لقد كنت أعي بشكل كامل أهمية تنوع مصادر التمويل والاستثمار المرتبطة بمواقع التراث العمراني، فالتجارب العالمية المعروفة تؤكد أن التمويل الحكومي غالباً ما يكون محدوداً لهذه المواقع، وغالباً ما يكون التركيز في جمعيات النفع العام، والقطاع الخاص، كإطار تمويلي فاعل مع دعم حكومي محدود. الاعتماد على صناديق حكومية، وشبه حكومية لتوفير التمويل اللازم خطوة مهمة جداً لإحداث حراك من أجل تنمية مواقع التراث العمراني، وقد تحدثت في مواقع مختلفة من هذا الكتاب عن تجربة «صندوق ثمين» الذي كان عبارة مبادرة مهمة لإنجاز المشروعات الخاصة والسريعة التي تركز في استقطاب المستثمرين في كل منطقة؛ من أجل تبني ترميم بلداتهم التاريخية التي ينتمون إليها وتطويرها. الفكرة في تقديري ناجحة بكل المقاييس، وتعدّ إحدى المبادرات المهمة التي ستساهم في إحداث التغيير المطلوب. نحن نعمل اليوم على تذليل كل الصعوبات التي تواجه هذه الفكرة خصوصاً فيما يتعلق بالملكيات، والعمل المؤسسي، فقد قام مركز التراث العمراني بالتوسع في تشجيع المواطنين على إنشاء جمعيات تعاونية للملاّك. أستطيع أن أقول باطمئنان: إننا نخطو خطوات واضحة نحو «مأسسة» المناخ الاستثماري في مجال التراث العمراني على المستويات كافة، مع أني أعترف أننا مازلنا في البداية، وأن العمل على إحداث نقلة في الوعي الاستثماري في المجال الثقافي والتراثي يتطلب الوقت والصبر.

أحد البيوت التراثية بمدينة نجران

٨ الطابع العمراني معادلة التراث الصعبة

صورة تجمعنا مع الأمير خالد الفيصل
(أمير منطقة عسير سابقا) عام ١٩٧٣م، أبها

أبها في مطلع السبعينيات، بداية التحول العمراني، عندما بدأت المباني الجديدة تتداخل مع التكوين الطوبغرافي الجبلي للمنطقة

ما زلت أذكر تلك العفوية العمرانية عندما زرت أبها في رحلة مدرسية سنة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، تلك العفوية كانت نابعة من الحضور الكثيف للطابع المحلي الذي كان يخلط التكوين الصخري بالمساكن. كانت القرى عبارة عن تكوينات تشع «إنسانية»، فقد كان الشكل «طبيعيًا» يترك أثرًا عميقًا في النفس، حتى إنه من الصعوبة أن نشعر بالفرق بين تضاريس المكان الطبيعية وما بناه الإنسان، فقد كانت هناك وحدة عميقة بين الطبيعي والمبني إلى درجة الامتزاج. المكان بكل خصائصه يتحدث إلى من يراه دون أن ينطق، يقدم العمارة العضوية المستدامة والبسيطة التي هي في غاية الجمال. وعندما زرت أبها بعد ذلك شعرت أن ذلك الاتحاد قد تفكك، واختفى ذلك الامتزاج بين الطبيعي والمبني، شعرت بتحدي الإنسان للطبيعة، واستعراضه قوته وجبروته عليها، تلاشى ذلك السكون الذي كان يغريني بمشاهدة القرى الجنوبية وهي تعانق الجبال، وتراجع تأثير «التضاريس»، فاختفت الخصوصية، وتراجعت عبقرية المكان بشكل حاد[١].

كنت أشعر، دائمًا، بأن العمارة الإنسانية هي تلك العمارة العفوية التي شاهدتها في أبها في ذلك الوقت، وربما لم أكن أستطيع تسميتها أو وصفها في ذلك الحين، لكنها عمارة تترك أثرها في النفس؛ لأنها كانت تنسجم وتلتحم مع ما حولها بهدوء وسكينة. إنها تصنع التوازنات الثلاثة التي يهتم بها التراث، فهي منسجم عمراني وإنساني[٢]. أستطيع أن أقول: إن تلك التجربة المبكرة أوجدت لدي إحساسًا بأن العمارة أبعد من

١- لقد أشرت إلى هذه الصورة في الورقة التي قدمتها إلى ندوة التعليم العمراني «جدة ٢٠٠١م». فقد أكدت «أن أبرز سمات تميز تراثنا المعماري تتمثل في احترامه الشديد للبيئة ومراعاته ظروفها وتكيفه معها. وقد أثر التوسع العمراني لمدن المملكة وقراها، بالإضافة إلى تأثيره في التراث العمراني، وفي المناطق البيئية الطبيعية الخاصة، لتبدأ في فقدان هويتها كما فقدتها من قبل المدن ثم القرى. كما امتدت المدن والقرى وتوسعت دون حساب للتراث العمراني أو البيئة، فردمت الأودية والشعاب وأزيلت المرتفعات، وأصبحت للمدن والقرى سمات متشابهة، وملامح مملة لا تحمل أي أثر واضح للتراث العمراني الخاص بكل منطقة على تباين بيئاتها».

٢- لمعرفة المزيد عن البعد الإنساني في التراث العمراني والتوازنات الثلاثة التي يقدمها التراث العمراني في البيئة المبنية يمكن الرجوع إلى الفصل السابق.

مجرد المبنى المنفرد الذي نسكنه أو نعمل فيه؛ لأنها عبارة عن «محيط حياة»؛ أي: أنها تؤثر وتتأثر بالمحيط البيئي والبشري الذي تقع فيه، كان ذلك مجرد شعور وأسئلة، ولم تتحول إلى «إشكالات نقدية» إلا بعد ذلك.

ذلك المشهد أثار داخلي، كذلك، سؤال «الهوية»، وجعلني أفكر بعمق في «الطابع المعماري المحلي» في تلك العبقرية العمرانية التي شاهدتها في مطلع السبعينيات في أبها، وشعرت بفقدانها بعد ذلك. هذا السؤال كان ضمن أسئلة متعددة بدأت تتشكل داخلي في منتصف الثمانينيات، وقد كانت أسئلة ثقافية وفكرية بحتة. فكما ذكرت سابقًا كنت قد أتيت من رحلة الفضاء وفي ذهني المسكن «الكاليفورني»، لكن التحولات التي حدثت لي كانت مرتبطة بتلك النزعة «المحلية» التي ترسبت في داخلي منذ الصغر، فقد كنت أرى التراث العمراني «سرًا» جماليًا وبيئيًا، ولم أكن أفكر في محاولة فك «شفرة» هذا السر، لولا صورة المدينة السعودية في الثمانينيات التي أحدثت في داخلي تساؤلاً عميقًا كانت إجاباته كلها في التراث[٣].

العمارة المحلية في المملكة «عبقرية» تذكرني بكتاب «العمارة بدون معماريين»، حيث تكمن عبقرية الشكل العفوي في التفاصيل البسيطة والانسجام مع المكان بشكل عميق[٤]. البلدات الصغيرة التي تحيط بمدينة الرياض تستعرض العمارة الصحراوية ببساطة تعبر عن «الاستدامة»، والتواضع مع الطبيعة، وفهم أسرار الصحراء، عمارة تحمي نفسها بالنخيل وبالجدران الطينية المصمتة التي تمتلئ بالحياة.

«الخلوة» في المسجد النجدي، فكرة عبقرية تواجه برودة الشتاء، فهي تحت الأرض، ومئذنة المساجد مثيرة للخيال، يبدأ بعضها بقاعدة مربعة وينتهي بتشكيل أسطواني. وفي عسير تظهر تشكيلات «الرغف» على الجدران، وتتحول العمارة من الحجرية إلى الطينية في انسجام جغرافي خلاق. أما في نجران فتبدو البيوت مثل القلاع ،وتظهر النخيل كفواصل بصرية موسيقية بين المبني والطبيعي. وفي جزيرة فرسان تظهر «التأثيرات الهندية» المثيرة للجدل لتؤكد أن بلادنا مفتوحة على العالم.

وفي الحجاز هناك أكثر من عمارة «الروشان»، فعراقة المكان ترتسم على وجوه الناس، وفي قرية ذي عين في الباحة تتأكد التضاريس الصعبة في شكل العمارة المبدعة، وفي الأحساء والقطيف تظهر عمارة «الشرق» التي تجمع حضارة الجزيرة العربية بحضارة السند والهند مطعمة بالتأثير العثماني في بعض الفترات. العمارة المحلية في بلادي ليس لها حدود.. إنها مجال مفتوح على التفكير والإبداع.

يجعلني هذا أفكر في مصادر التأثر بشكل مختلف، فقد كنت أسأل نفسي: كيف حدث هذا الاختلاف؟ وكيف تشكلت تلك الذائقة؟ ربما يكون الدرس الملهم الأول بقيمة التراث العمراني في بلادنا هذا الزخم من الصور التي شاهدتها في أثناء

٣- لقد كان فهمي للطابع المعماري متوازنًا منذ البداية، ففي الورقة التي قدمتها في أبها ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م أكدت «أنه باهتمامنا وتفهمنا لعمارتنا المحلية عن طريق دراستنا للظروف الطبيعية والعوامل الأخرى لكل منطقة من بلادنا، سوف نصل إلى الحلول التي تؤدي إلى أن تأخذ المناطق المختلفة بيئيًا واجتماعيًا طابعها الخاص الذي يميزها ويلائم طبيعتها وتراث أهلها. ومن هذا المنطلق سوف نقوم كذلك بترشيد الاستهلاك غير الاقتصادي للموارد الطبيعية والمالية التي تهدر حاليًا دون حساب».

4- Rudofsky. Bernard (1964) Architecture Without Archi tects. London. Academy Edition.

تجوالي في بلادنا خلال السنوات الماضية، فقد جعلني هذا أنتقد مدننا المعاصرة بشدة، فقد أصبحت متشابهة ومملة، وهذا لا يعني أنني أدعو للنقل من ذلك التراث، ولن أدعو إلى التعلم من التنوع الذي أنتجه. عندما أنظر إلى عمارة المناطق الجبلية، وأراها أصبحت مثل عمارة السهول والصحراء، أشعر ببعض الحزن؛ لأن من أسس العمارة التعبير عن «جغرافية المكان واحترام المحيط البيئي».. وعندما نفقد هذه الأسس نفقد العمارة نفسها، ونصر على مجرد البناء.

عندما أتحدث عن الهوية العمرانية فإنني أتحدث عن ذلك التنوع الذي صنعه الأسلاف، فقد كانوا مبدعين بقدر ما تتيحه بيئتهم من إبداع، وكانوا مخلصين لتلك البيئات ومتواضعين معها. البحث عن الهوية يدور في هذا الإطار من الانسجام مع المحيط الطبيعي، ولا يرغب في الخروج عنه، لكنه في الوقت نفسه يريد أن يتعلم الجديد الذي يعين على التعامل مع المحيط، ويدفع إلى التطوير. تلهمني عمارتنا المحلية بكل بساطتها وعفويتها؛ لأنها عمارة صادقة تدخل إلى القلب، كما أنها عمارة متطورة في تعاملها مع الظروف الطبيعية، لذلك فهي تعلمني كل مرة أقترب منها أكثر.

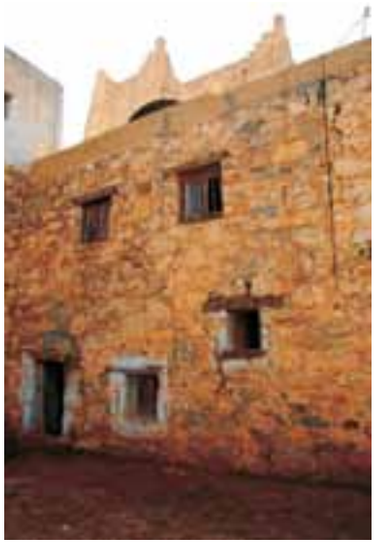

▲ تفاصيل بسيطة في عمارة عسير القديمة، النماص ٢٠٠٩م

▼ الرغف، تقنية بيئية وبصرية، منطقة عسير، ٢٠١٠م

رجال ألمع في عسير، تكوين عمراني يصنع الهوية البصرية بعمق، ٢٠١٠م

ومع ذلك، «يجب أن نؤكد أن تأكيد الهوية الحضارية للمدن لا يجب أن تعني التقوقع في وضع دفاعي ضمن أطر تعزلها عن الاستفادة من التبادل الفكري المستمر مع الحضارات الأخرى، والتطورات العالمية المتواصلة في مجالات التمدن والتنمية الحضارية. فما زلنا مع كل الاعتبارات نعيش على كوكب واحد، وهو بالمناسبة، وكما بدا لي بالعين المجردة من الفضاء الخارجي، صغير ومتقارب المسافات. كما بدا مؤهلاً لاستيعاب حضارات متعددة تتناغم في إطار ارتباط مصيرها ووجودها على هذا الكوكب الوطن»[٥].

٥- ورقة «التراث العمراني محور التخطيط لمستقبل المدن»، الرياض، الإثنين ٥ من المحرم ١٤٢١ هـ الموافق ١٠ إبريل ٢٠٠٠م

رجال ألمع في عسير، تكوين عمراني يصنع الهوية البصرية بعمق، ٢٠١٠م

الهوية العمرانية هنا تعني «التعبير عن الواقع» الذي نعيشه، ومن هنا فإن بحثنا عن «تحسين» الهوية هو بحث عن تحسين الواقع، وربط ذلك بالتراث هو ربط منطقي، لكون الأمم لا تنهض إلا من خلال «تطوير» مخزونها التاريخي، والتعلم من تجاربها السابقة. لا أريد أن يفهم من كلامي عن الطابع المعماري المرتبط بالتراث أنها رغبة في العودة إلى الماضي، بل يجب أن تكون بحثًا عن مستقبل أفضل.

إنني أحكي عن الهوية العمرانية التي تغوص عميقًا في التراث، مثل ذلك المبنى «المركز الثقافي» الذي صممه المعماري «رينزو بيانو» في «نيوكاليدونيا» عام ١٩٩٨م، فقد شكلت الخيمة المحلية عنصر الإلهام الأساسي الذي استقى منه المصمم أفكاره. لقد قال «بيانو»: «فهمي الخاطئ لفكرة العالمية كان سيقودني إلى تطبيق فهمي الخاص للتاريخ والتطور خارج البيئة التي تطورت فيها، خطأ قاتل»[٦]. لقد كان يتحدث عن أهمية فهم البيئة المحلية عند تصميم المشروعات الجديدة، لذلك خرج المركز الثقافي بعمارة محلية/ معاصرة خلاقة.

6- Oliver, Paul (2003) Dwellings, London, Phaidon, p. 9.

ما أود أن أقوله هو أننا يجب أن نتعلم من هذه التجارب؛ لأنها تتجاوز النقل والنسخ، وتبحث عن «التجديد». في اعتقادي تكون أهمية التراث العمراني في كونه «مفردات متأصلة في وجدان الأمة وحضارتها، كما هو حال مفردات اللغة والأدب والفنون؛ لذا فإن المحافظة على التراث العمراني للأمة يصبح جزءًا مهمًا من عملية متكاملة لا تقبل التجزئة للمحافظة على الشخصية الحقيقية لهذه الأمة، وتعزيز هويتها وموقعها من الشعوب»[٧]. لذلك فإن مقدرتنا على التعامل مع هذه المفردات هي التي تحدد درجة النجاح الذي يمكن أن نحققه في تجديد التراث نفسه.

لقد ذكرت عند حديثي عن مواقفي الفكرية من التراث العمراني أنني أهتم بأصول الأشكال ومصادر تأثرها[٨]. والحقيقة أن فكرة الهوية تنبع من أصول الأشكال، فقد أكد «هيرش» أن الأشكال التي تعبر عن الهوية عادة تحدث لها «إزاحات» بسيطة لا يمكن أن نشعر بها، لكنها تنقل الشكل من صورة إلى أخرى[٩]. وهي في نموها وتطورها تأخذ مسارًا زمنيًا/ مكانيًا «زمكاني» تنمو فيها المعاني الثقافية حول تلك الأشكال. والحقيقة أنني مهتم بأصول هذه الأشكال، وكل مرة أحاول أن أزور فيها المناطق التراثية أبحث عن خيوط تقودني إلى أصول الأشكال الرائعة التي أشاهدها هناك. فلسفة الهوية المعمارية المرتبطة بالتراث العمراني يجب أن تنبع من مبدأ «أصول الأشكال»، وليس من مبدأ فرض الأشكال الجاهزة على البيئة العمرانية. لذلك فأنا أنتقد بشدة أولئك المعماريين «التلقيطيين» الذين ينقلون أشكالاً من مصادر متعددة ويجمعونها في تصاميم معمارية مثيرة للحزن.

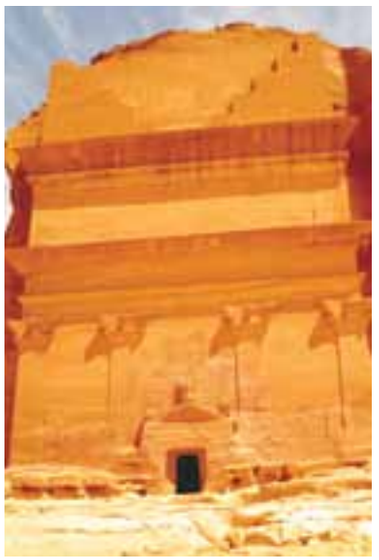

بيوت منحوتة في الجبال، مدائن صالح، العلا، ٢٠٠١م

تكوينات نحتية في العلا، ٢٠٠١م

٧- ورقة «التراث العمراني محور التخطيط لمستقبل المدن»، الرياض، الإثنين ٥ من المحرم ١٤٢١ هـ الموافق ١٠ إبريل ٢٠٠٠م

٨- الفصل الثاني.

9- Hirsch, E. (1982) The Concept of Identity, Oxford, Oxford University Press.84-

الإشكالية تبدأ من «ماهية الهوية» التي نبحث عنها، وكيف يمكن أن ترتبط بالتراث، وهي إشكالية تحدد أسلوب تعاملنا مع مفردات التراث، «فماذا نريد» يحدد «ماذا يجب أن نعمل»، هذا طبعًا إذا ما تجاوزنا فكرة «النقل» التي تعامل بها بعضهم مع هذه المفردات بعدم مسؤولية. يتحدث بعضهم عن «هوية معيارية»، وهي هوية معطاة، وغالبًا ما ينظر إلى التراث على أنه معطى جاهز يشكل الهوية المطلوبة، بينما هناك هوية «ديناميكية» متجددة وقابلة للتطوير، وهي «الهوية النسبية» التي تعبر عن التراث، وعن روح العصر بكل معطياته، وتدمجهما في تكوين واحد. الهوية المعيارية «عاطفية» مرتبطة بالرموز المتشكلة سلفًا في الذاكرة الجماعية، وترفض الجديد؛ لأنها «هوية تاريخية» تحددت منذ زمن بعيد، بينما الهوية النسبية تتشكل باستمرار.. إنها صيرورة في حالة تشكل مستمر ودائم، تتجدد حسب السياقات الزمنية والمكانية، وتتفاعل مع الظروف، وليس لها شكل محدد سلفًا، لكنها تستمد جذورها من التراث ومن الوعي التاريخي للأمة؛ لذلك فهي مجال يحث على الإبداع، وعلى النظرة النقدية للتراث لا الاستسلام له.

التكوين الإنساني العفوي للعمارة التقليدية، الغاط ٢٠٠٩م

يشبِّه بعضهم هوية الأشكال المعمارية في بداية ولادتها ونشوئها بالطفل الرضيع، الذي يبدو غير محدد الملامح، لكنه يحمل الجينات الوراثية من أبويه، وما إن ينمو ويكبر حتى يأخذ ملامح محددة يستمدها من تلك الجينات، لكنها تكون جديدة ومختلفة.. وعندما يصل إلى مرحلة البلوغ يستقر شكله النهائي، ولا يتغير بعد ذلك إلا ببطء. في هذه الحالة غالبًا ما يتعرف من كان قريبًا من ذلك الطفل إلى شخصيته في أثناء نموه، ويتعرف إليه عندما يكبر، ويستقر شكله، بينما أولئك الذين شهدوا ولادة ذلك الطفل، وغابوا عنه عشرين سنة، على سبيل المثال، فلن يستطيعوا التعرف إليه بعد أن يكون بلغ هذا العمر، واستقر شكله، إلا إذا كان الشبه شديدًا لأبويه. ما أود أن أقوله هنا هو أن للأشكال المعمارية أصولاً تتوالد من خلالها، وأن تلك الأشكال تنمو وتتطور من خلال تفاعلها مع من يستخدمها، وتكتسب معاني جديدة باستمرار، لكنها تظل مخلصة لجيناتها الوراثية، وأنها تستقر عندما تصل مرحلة معينة من النضج، على أن من لم يعايش كل هذه التحولات قد لا يتعرف تلك الأشكال، ويجب عليه في هذه الحالة البحث عن أصولها والتأكد من جيناتها الوراثية. الهوية العمرانية هي بحث ممتع في كل هذه التساؤلات «العقلية» الميدانية.

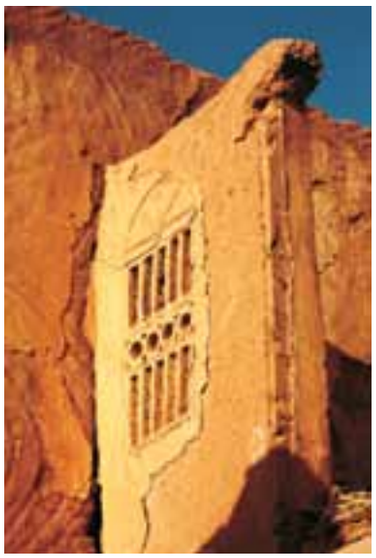

▲ تكوينات زخرفية في الرياض القديمة ٢٠٠٩م

▼ تفاصيل هادئة للعمارة الجيزانية التقليدية

المدرسة الأميرية، بالهفوف

يفهم بعضنا عبارة «تجاوز التراث» فهمًا خاطئًا، فهم يعتقدون أن تجاوز التراث يتم بتركه، بينما يرى كل المهتمين بالثقافة والتاريخ والعمارة أن «تجاوز» التراث يتم فقط بفهمه والتعلم منه، والانطلاق من خلاله للجديد. ولعل مفهوم «النهضة» الذي طرحه المفكر برهان غليون يؤكد هذه الفكرة، فقد أكد أن تطوير الثقافة و«تطوير التراث المرتبط بها وتجاوزه، هو ... من المهمات الرئيسة التي يجب أن نطرحها على أنفسنا في موضوع النهضة. ذلك لأن ليس هناك بديل عن هذه العملية أبدًا. وليست هناك أمة تستطيع أن تستوعب الحضارة وإبداعاتها الجديدة في إطار غير إطار ثقافتها. والاعتقاد أنه من الممكن التخلي عن هذه الثقافة لغيرها والاستغناء عنها لا يعني في الواقع إلا التخلي عن النهضة ذاتها»[١٠].

فالمسألة المهمة بالنسبة لنا هنا هي أنه لا نهضة بلا تراث، لكنه يجب أن يكون تراثًا ضمن سياق «التطور» والمنفتح على التجديد المرتبط باحتياج المجتمع وآليات إنتاج العمران. المشكلة التي أراها هنا هي أن الرغبة «لدى بعض المختصين في العمران في التجديد لمجرد التجديد، وتلك هي الكارثة الكبرى التي أصابت العمران في مدننا، لأن التصور المسيطر هو أن التراث والتجديد ضدان لا يلتقيان، مع أن الميزة الكبرى للتراث في الفهم الصحيح، هي قدرته على التجديد»[١١]. النهضة من وجهة نظري تنبع من هذه الرؤية التي تجمع بين التراث والتجديد، وهي نهضة تصنع الهوية العمرانية دون شك، وهي نهضة دون شك تقدم مفهوم «تجاوز التراث» باستيعابه ودمجه في الحياة المعاصرة والمستقبلية.

تكوين طبيعي في العلا يصنع الهوية العمرانية، ٢٠٠١م

١٠- غليون، برهان «١٩٩٠» اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص ٣١٢.

١١- مقالة شخصية في جريدة الرياض، الخميس ١٤ رمضان ١٤١٧هـ.

لا أنكر أنني أفكر في الربط بين «أصول الأشكال» و«تجاوز التراث»؛ لأن الفكرة تبدأ هنا من العودة إلى الأصول والمنابع، ومن هنا فإننا إذا ما أردنا تجاوز التراث من خلال «إيجاد مسارات جديدة» نابعة من أصوله، فعلينا العودة إلى الأصول التي تشكلت من خلالها صورة التراث العمراني الموجود حاليًا، وفهمها والتعلم منها، وتطبيقها حسبما نملكه من تقنيات وإمكانات في وقتنا الحاضر، فهذا فقط هو الذي يمكن أن يصنع هوية معمارية حقيقية مرتبطة بجيناتنا الثقافية. وهو المجال الوحيد الذي يمكن أن يصنع نهضة ثقافية حقيقية.. ومن ثم فنحن مطالبون بتجاوز المفهوم السطحي البصري للهوية العمرانية إلى «منهج» وآليات إنتاج العمارة نفسها، وربطها بأصول التراث العمراني لا بمنتجه الذي نراه الآن في مدننا القديمة، فهذا المنتج مر في الطريق نفسه، لكن بظروف وإمكانات مغايرة، وأنا على يقين أننا سوف ننتج عمارة رائعة تناسب ظروفنا وإمكاناتنا.

تشكيلات معمارية بصرية، المجمعة ٢٠٠٣م

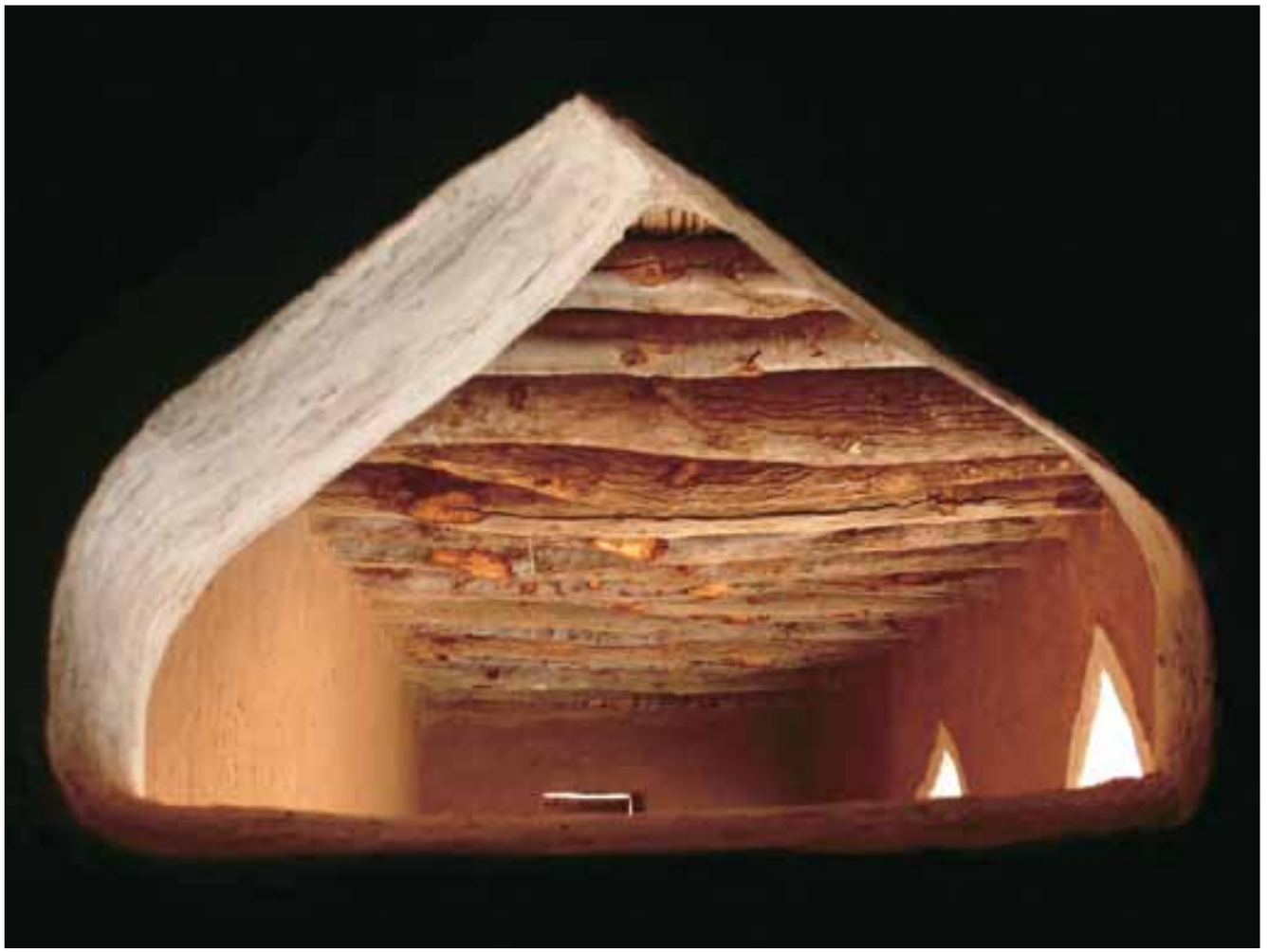

السلم، تكوين بسيط وهادئ، العلا، ٢٠٠١م

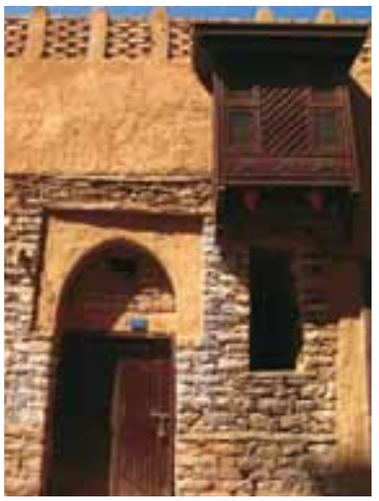

تفاصيل معمارية في الطائف، ٢٠٠٥م

تكمن الهوية التي نريدها في هذه النهضة التي «تتجاوز التراث»، فهي نهضة تستقر في وجداننا، وتنبع من نواتنا الثقافية، وتقدم المستقبل على أنه «البعد الثالث» لحاضرنا وماضينا. من هذا المنطلق فإن «ما ندعو إليه اليوم هو تأصيل الهوية العمرانية لمدننا في العملية التخطيطية والتطويرية، كأساس لتعزيز الانتماء الثقافي والديني الخاص بنا. ليس لمواجهة الآخرين والبقاء في وضع الدفاع، بل لنشارك في عملية التبادل الحضاري من موقع مساوٍ وواثق. إننا ننظر إلى الموضوع بطموح أن يكون لنا دور في إثراء مستقبل البشرية من خلال عملية التبادل الحضاري، بما لنا من إرث حضاري عظيم في عالمنا العربي والإسلامي، وما لنا من قدرة أثبتها التاريخ للإبداع والتجديد، وليس الانكفاء خلف متاريس دفاعية يتعاظم ارتفاعها مع تعاظم توجسنا من «العولمة» و«الغزو الثقافي والحضاري». وهنا يجب أن نتوقف لنؤكد أن توثيق صلة التطوير الحضري والعمراني للمدن بهوية سكانها وتراثهم، هو أول ما يسهم في تخفيف آثار ما يتسلل من مؤثرات ثقافية وحضارية سلبية»[١٢].

يجب أن يكون فهمنا للهوية فهمًا إنسانيًا، وهو ما يعلمنا إياه التراث العمراني، فعندما كانت تنتج الأشكال، كان تفاعل الإنسان مع المحيط البيئي والجغرافي، والظروف التقنية والثقافية هي التي تحدد ملامح هذا المنتج، ومن ثم فقد كانت العمارة إنسانية وعميقة، وكانت تعبِّر عن هذا الإنسان وهويته ومجالاته الاجتماعية والثقافية، وتفاصيل حياته اليومية. لذلك فإنه من الخطأ حبس الهوية العمرانية في الشكل فقط، وهذا الخطأ وقع فيه كثير من المعماريين المعاصرين، وبدلاً من ذلك يجب أن ننظر إلى الهوية على أنها إطار «شمولي» يجمع العمارة بمستخدميها، وبأسلوب حياتهم، وبثقافتهم العامة، وهذا ما كانت تقدمه البيئات العمرانية القديمة.

ربما يعتقد بعض الناس من دعوتي إلى أصول الأشكال ومنابعها الثقافية أن فيها نبذًا للتعلم من الآخر، ومن الحضارات الأخرى. وأود أن أذكر هنا أن تعلقي بالتراث العمراني في بلادنا نابع من تنوعه حتى في مصادر تأثره وأصوله التي تمتد بعيدًا من حدودنا ومناطقنا. فأنا لا أعتقد أن هناك هوية معمارية «نقية» بشكل كامل، بل يجب أن تكون هوية متأثرة بما يحدث حولها، لكنها تتشكل داخل حدودها وظروفها المحلية، وتتفاعل بشكل عميق وثقافي مع من يصنعها، ومن يستخدمها.

وهذا يقودني إلى الحديث عن مسألة «التثاقف» Acculturation، التي هي مسألة فطرية وعفوية، لا يمكن أن نوقفها أو نمنعها، فنحن نتأثر بالآخرين، ونتعلم منهم، كما هم يتأثرون بنا، ويتعلمون منا، وهذا هو جور «التثاقف».. لذلك فإننا لا نفكر في «الهوية النقية» كما يجب أن أقول: إنني مؤمن بتعدد الهوية. فمدينة الرياض، مثلاً، مدينة متعددة الهويات العمرانية، ويصعب حبس المدينة في صورة واحدة، لذلك فقد

١٢- ورقة «التراث العمراني محور التخطيط لمستقبل المدن»، الرياض، الإثنين ٥ من المحرم ١٤٢١ هـ الموافق ١٠ إبريل ٢٠٠٠م

كنت معترضًا عام ٢٠٠٩م على مخطط تطوير حي الظهيرة في وسط الرياض الذي أيدني فيه المسؤولون عن تطوير المدينة، والذي تم فيه إقحام أبراج مكتبية زجاجية متعددة الطوابق في وسط نسيج حضري تقليدي.

مسألة الهوية هنا بالنسبة إلي تظهر في «توازن المدينة» بصريًا ووظيفيًا، ففي شمال مدينة الرياض يظهر مركز الملك عبدالله المالي، وتظهر الأبراج المكتبية في المنطقة التجارية بين طريق الملك فهد وشارع العليا العام، ولا نحتاج إلى تكرار مثل هذا النسيج في وسط المدينة التاريخي. ربما يكون هذا النقد «ثقافيًا» بالدرجة الأولى، ومباشرًا ومرتبطًا بآليات إنتاج العمارة في المدينة، لكنه يحتاج إلى خطوات عملية لتقديم بدائل تحفز الهوية العمرانية، وتحقق التوازن بين التراث والتحديث، وهو توازن يحتاج إليه ساكن المدينة الذي يتطلع أن تصبح الرياض «مدينة إنسانية».

الاعمال الجصية في مزرعة العذيبات

المدرسة الأميرية بمدينة الهفوف

«توازن المدينة» يجب أن يذكرنا بتوازنات البيئة العمرانية القديمة، فاعتراضي على مخطط الظهيرة نابع من الرغبة في استعادة تلك التوازنات لا مجرد اعتراض «شكلي». المطالبة هنا بتحقيق التوازن العمراني/ العمراني مسألة أساسية، حتى على مستوى الشكل العام للمدينة، فأنا هنا لم أتحدث بعد عن عناصر المدينة ومفاصلها التي يجب أن تستعيد توازنها، فإذا ما أردنا لمدينة الرياض أن تكون مدينة إنسانية، وأن تصنع هويتها الخاصة بها نحتاج في البداية إلى أن نهتم بتوازن الكتل العمرانية الرئيسة في المدينة ووظائفها العامة، وبعد ذلك ننتقل إلى الأجزاء والتفاصيل التي عادة تصنع التوازن العمراني/الإنساني، وتتيح المجال بشكل كبير للتوازن الإنساني/ الإنساني. في اعتقادي أن الاعتراض على مخطط الظهيرة يجب أن يتحول إلى موقف فكري/ نقدي يساهم في تبني ثقافة عمرانية متوازنة على مستوى مدن المملكة بشكل عام.

المسألة المهمة بالنسبة إلينا هنا هي أنه غالبًا ما تربط الهوية العمرانية بالتراث، ولهذا الربط مسوغات كثيرة دون شك، لكن غالبًا ما يساء فهمها إلى درجة كبيرة، ففي عرف كثير من الناس، وبعض المعماريين على وجه الخصوص، أن كل ما هو مرتبط بالتراث أو يستعيده على المستوى البصري يمثل الهوية المعمارية، بينما كل ما هو جديد مستبعد، ويعد خارجًا عن هذه الهوية. وفي حقيقة الأمر أن الإشكالية هنا واضحة، فنحن نحصر الهوية في «الشكل التراثي» لا في التراث نفسه الذي هو أكبر بكثير من الشكل[١٣] وإذا ما جعلنا عملية البناء هي مجموعة آليات ينتج منها المبنى، فإن الشكل يجب أن ينتج من خلال هذه الآليات لا أن يفرض عليها. والذي يظهر لي أن أحد الإشكالات التي تعانيها العمارة في الوقت الحالي هو هذا الفهم الخاطئ لفكرة الهوية والطابع المعماري[١٤].

تبدأ المشكلة من عملية الإنتاج نفسه، فكما هو معروف فقد تغيرت طرائق إنتاج العمارة خلال القرن التاسع عشر، وتحولت تلك الطرائق من الحرفة اليدوية والعلاقة المباشرة بين الإنسان والبناء إلى الآلة، وهذا الأمر أوجد أول مرة، «أزمة هوية» في العمارة، حتى إن حركات استعادة الحرف اليدوية، خصوصًا في بريطانيا، كانت عبارة عن ردة فعل عاطفية أكثر منها توجهًا حقيقيًا في مجال إنتاج العمارة، ومن ثم تراجعت كل تلك الحركات أمام التقنية الآلية التي سيطرت في وقتنا الحالي على كل آليات الإنتاج المعماري، والأشكال التي يمكن أن تنتج منها[١٥]. ومع ذلك لا أنكر أنني مهتم بإحياء الحرف اليدوية وربطها بالعمارة وإنتاجها، وكما ذكرت سابقًا في تجربة العذيبات، كانت الفكرة ترتكز على استعادة الحرفة

١٣- يرى رفعة الجادرجي أن الشكل «ما هو إلا حصيلة للحركة في الإنتاج، وهذا يعني أن أي تغير في مقومات الإنتاج وطرائقية الحركة، يسبب تغيرًا في الشكل». الجادرجي، رفعة «٢٠٠٦م» في سببية وجدلية العمارة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٦٥. ويرى هنا أن أي تعطيل لهذه الظاهرة الطبيعية من خلال عزل الشكل عن عملية الإنتاج واحتسابه معطى حرًا يمكن استحضاره خارج عملية الإنتاج يؤدي في الأغلب إلى ما نراه من إلصاق الأشكال التراثية على المباني لإرضاء الهوية.

١٤- لقد قلت في الكلمة التي قدمتها بمناسبة اللقاء السنوي الخامس لجمعية العمران الرياض، ١٩٩٤م: «إنني لا أتحدث عن إعادة تشكيل القوس أو المشربية بطريقة حديثة أو استخدام مواد البناء الطبيعية المحلية لمجرد الإيحاء بطابع معماري معين، فلسنا بحاجة إلى ذلك في هذا المضمون. فالرغبة الجامحة لدى كثيرين من الناس والمتمثلة في التماس العودة إلى التراث قد أدت بالفعل إلى تلك النتيجة وبطريقة عشوائية في غياب واضح للأسس التي يمكن أن يقوم عليها ذلك التوجه الخير. والعلامات التي يمكن أن يهتدي بها المجتمع في طريق عودته، في ظني أن ما نحتاج إليه فعلاً هو استلهام المقومات الفكرية لتراثنا العمراني، وهو تراث غني يتسع لاستيعاب حاجاتنا الطارئة في هذا العصر، ويلبي في ذات الوقت حق الإنسان المسلم في أن يعيش في منزله ومدينته بطمأنينة ووقار».

١٥- يناقش «كرس آبل» موضوع الهوية والمنتج المعماري من وجوه متعددة أهمها تأثير العلم في الهوية المعمارية. ويشير إلى كثير من الحركات المعمارية التي حاولت استعادة الهوية أو صناعتها وارتباطها بمفاهيم الصناعة وعصر الآلة.
Abel, Chris (1997) Architecture & Identity, Oxford, Architectural Press.

التفاصيل الداخلية في العذيبات

القديمة لكن بأسلوب معاصر، وهو ما سنقوم به في مركز البناء بالطين الذي قمنا بتأسيسه مؤخرًا. فهذا المركز لا يهدف إلى البناء بالطين، كما كنا نفعل قبل مئة عام. بل سيركز في تطوير هذه المادة وتقديمها كخيار معاصر ومتطور للبناء[١٦].

اهتمامي بالطابع المعماري المحلي نابع في الأصل من اهتمامي بالتراث بشكل عام، لكن أنا دائمًا أفرق بين أمرين: الأول هو المدينة وطابعها المعماري. والآخر، بين التراث نفسه وقيمته الذاتية. فالطابع المعماري يمكن أن يستمد من التراث جوهر وجوده، مثل صناعة طائرة «البوينغ»، وأنا مغرم بالطيران، وأجده مجالاً لتحرير النفس، والنظر من كثب إلى كل التفاصيل.. فلولا تراث شركة «بوينغ» في الصناعة لما استطاعت الشركة الإبداع في صناعة طائراتها. العملية هنا تراكمية، وفيها تعلم من الأخطاء السابقة، وبحوث ودراسات وتطوير. وكما ذكرت، الخلط بين الأمرين غالبًا ما يقود إلى سوء فهم، ويحول النظرة النقدية إلى الطابع المعماري المعاصر وكأنها محاولة للعودة إلى الماضي وهنا يبدأ سوء الفهم[١٧]. لا أنكر أبدًا أن اهتمامي بالطابع المعماري المحلي نابع من رؤيتي لمدننا أنها أصبحت «خليطًا» بصريًا غير جميل، لكن المحرض الأكبر على «الهوية» هو رؤيتي الشاملة لمفهوم التراث العمراني من الناحية الثقافية، والوظيفية، والجمالية، والتقنية[١٨].

مساحات مصمتة في عمارة الغاط التقليدية، ١٩٩٦ م

١٦- سيكون مركز البناء بالطين في حي سمحان بالدرعية، وبمشاركة جامعة الملك سعود ،وهيئة تطوير الرياض، ومؤسسة التراث،وجامعة غرنوبل في فرنسا.

١٧- لقد كنت أشعر أن مدننا أصبحت غير جميلة، كان ذلك في منتصف الثمانينيات حتى إنني أذكر أنه في رحلة مع والدي ومعلمي الأمير سلمان إلى الصين في زيارة رسمية، وكان معنا وزير الشؤون البلدية والقرية الشيخ إبراهيم العنقري رحمه الله، وفي طريق العودة، وقد كنا عائدين على طائرة خاصة بالحكومة يوجد فيها مجلس، جلست مع الوزير وتحدثنا حول المدينة السعودية، وكيف أنها أصبحت خليطًا ليس له أي هوية، وحاولت إقناعه بأنه يجب على البلديات وضع مقاييس وأنظمة لتأكيد الطابع المحلي. وكان نتيجة لهذا الحديث أنه دعاني لتقديم ورقة في مؤتمر رؤساء البلديات في أبها سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م. إضافة إلى أنه تم تطوير مشروع الطابع المعماري للمساجد، مع أن هذا المشروع فهمه خطأ كثيرون، فهم يتحدثون عن الطابع الجمالي/البصري بينما كان هدفي من المشروع هو رؤية شاملة للمسجد من الناحية الوظيفية، والبيئية، والتقنية.

١٨- لقد كانت صورة المدينة السعودية التي تشكلت بسرعة كبيرة في الفترة ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٥ هي المحرض الرئيس الذي جعلني أشعر بأهمية الطابع العمراني المحلي والهوية المعمارية، فقد ذكرت في محاضرة أبها ١٤٠٨هـ «غالبًا ما نجد أن القرى والمدن قد طغت عليها المباني الأسمنتية المتشابهة التي أنشئت خلال فترة التنمية لاستيعاب الطلب على المسكن».

محافظة سراة عبيدة في عسير، ٢٠١٠م

شيبام في اليمن، إعجاز معماري يفتح فضاء المستقبل، اليمن ٢٠٠٥م

هذا المفهوم يقدمه لنا التراث العمراني على شكل دروس، لا على شكل منتج جاهز نستنسخه، ونعيد استخدامه. هذه الفكرة قدمتها في مشروع الطابع المعماري للمساجد، فقد كنت أرى أنه أصبح من الضرورة أن ننظر إلى الكفاءة الوظيفية والبيئية ثم الجمالية للمسجد. مفهوم الهوية العمرانية من هذا المنطلق يبدو كأنه «حالة متغيرة» تتشكل حسب السياق الزمني والمكاني، وهذا السياق يتأثر بالمعطى الثقافي والبيئي والتقني[١٩].

تتطلب الهوية العمرانية البحث بجد في فكرة «تحقيق التراث» حتى نستطيع أن نحمي أنفسنا من «الذوبان فيه»، وما أقصده هنا هو أننا بحاجة إلى رؤية نقدية شفافة تتخلص من «الترسبات العاطفية» التي نرى بها تراثنا، ونتخلص من رؤيتنا «المبجلة» له؛ لأن تبجيل التراث يعني بشكل أو بآخر التجاوز عن أخطائه، وهذا في حد ذاته نقطة ضعف كبيرة يجب علينا تجاوزها. تنبع الفكرة، كما يراها المفكر المغربي محمد عابد الجابري، من كون «تحقيق التراث» يتطلب «عدم التقوقع فيه والوقوف عنده، بل تطويره وتطويعه بالشكل الذي يسمح بتحقيقه في ضوء متطلبات العصر وظروفه». ويؤكد أن ذلك يعني «النزول به من «ميدان العقل» إلى «ميدان الواقع»، من التصور النموذجي المثالي إلى التطور التاريخي»[٢٠].

١٩- قمت بإرسال خطاب إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية آنذاك د.عبدالله بن عبدالمحسن التركي بتاريخ «١٤١٧/١٢/٢٢هـ» اقترحت فيه «أن تقوم الجمعية السعودية لعلوم العمران، التي تسعى ضمن أهدافها المتعددة إلى تطوير التطبيقات العمرانية، وتحسين ممارسة المهنة، وتأصيل الهوية العمرانية لمدن المملكة وقراها، بالعمل مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على تطوير إطار يحدد الأسس لتصميم أمثل لمسجد ينطلق من أسس تراثنا العمراني العريق، ويحقق كفاءة في تكاليف التنفيذ والتشغيل والصيانة، كما يمكن أن يشمل الإطار وضع الخطوط الأساسية لترميم المساجد التراثية والأثرية وصيانتها». وقد وصل المشروع إلى مقترحات لبرامج لتطوير عمارة المسجد على جميع الصعد، وليس من الناحية الشكلية البصرية فقط.

٢٠- الجابري، محمد عابد «١٩٩١» التراث والحداثة: دراسات.. ومناقشات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٠٥.

العمارة الطينية في نجد، محاولة لإعادة الحياة من جديد

والخطوات العملية التي حاولت أن أخطوها في حياتي خلال الخمس والعشرين سنة الماضية هي محاولات لنقل التراث من ميدان «الأفكار» إلى ميدان «التطبيق»؛ إذ إنه لا فائدة مرجوة من كل الأفكار إذا لم نقم باختبارها على أرض الواقع. أنا مؤمن، على المستوى الشخصي، بأن بعض الأمثلة المهمة يمكن أن تحرك الناس، وتدفعهم إلى البحث عن الأفضل. وتعريف «الأفضل» هنا لا يعني أبدًا «نسخ التراث» أو الارتباط به، لكنها حالة فكرية مهمة يعيشها المجتمع إذا ما توافرت له الظروف المناسبة لتحقيق قفزة نوعية في مجال «الهوية الثقافية» بشكل عام.

يمكن أن أقول: إن عمارة «فرانك لويد رايت» العضوية هي إحدى الأمثلة المهمة التي يجب أن ندرسها، ونتعلم منها، ليس لكونها عمارة تقدم التراث بصورة واضحة «كما فعل بيانو في المركز الثقافي»، بل لكونها تتعامل مع المكان الطبيعي بمهارة وحرفية عالية، فمثلاً: بيت الشلالات في ولاية بنسلفانيا الأمريكية الذي زرته قبل سنوات يبين التداخل العميق بين العمارة والبيئة المحيطة، فلا أحد ينكر تأثر هذا العمل المعماري الخلاق بفكر كثير من المعماريين الذين أتوا بعد «رايت»، وتأثيره بشكل عام في مفهوم العمارة المحلية التي لا تتعارض مع العمارة الحديثة وتقنياتها. كما أننا يمكن أن نتعلم من تصميم قاعة «تي دبلو إيه» TWA في مطار جون كنيدي في نيويورك «الذي صممه المعماري ليل سيرانين» وتظهر فيه القاعة على شكل طائر. وهذا جزء من التفكير المباشر المبدع في مجال العمارة مع أن كثيرين من نقاد العمارة ينتقدون الاستعارة المباشرة والتشبيه، لأنهما يمثلان قيدًا على التصميم.

تفاصيل السقف في البيت الريفي في العذيبات

مباني طينية في وسط المملكة

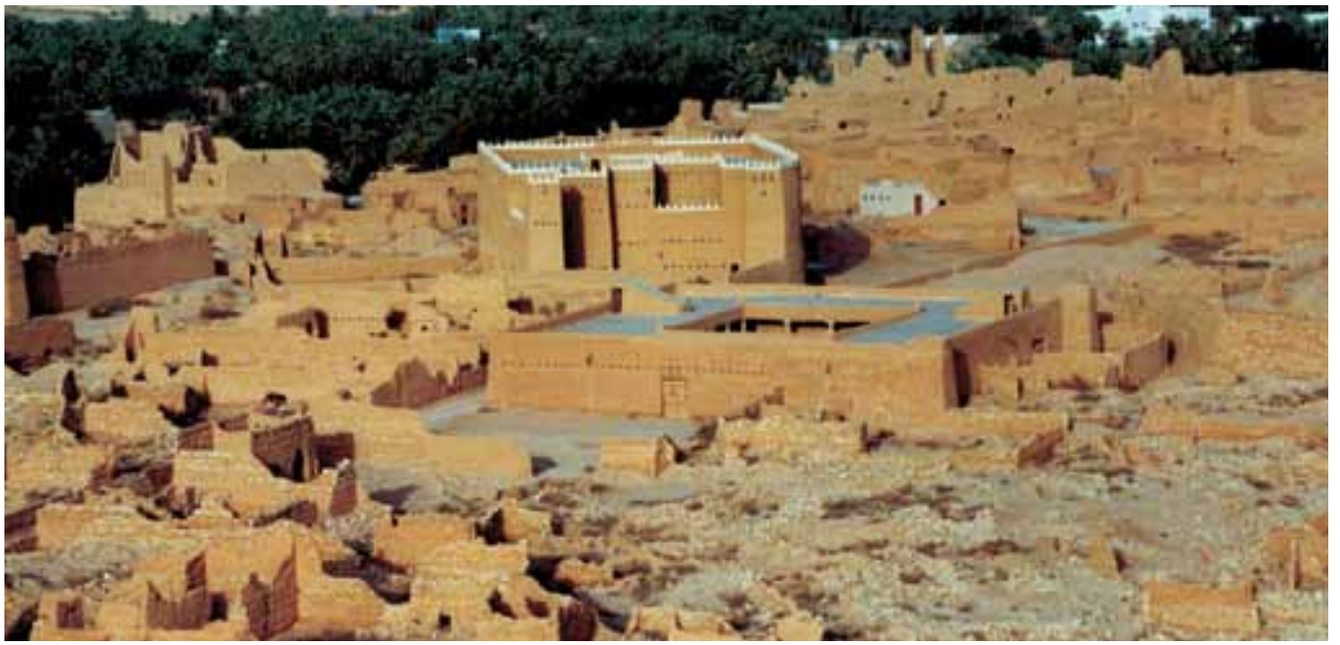

ويمكن أن أضيف محاولات المعماري السيريلنكي «جيفري باوا» التي تشكل مدخلاً «عضويًا» مهمًا في التعامل مع البيئة الطبيعية. فما قدمه هذا المعماري «الذي فاز بجائزة الأغاخان للإنجاز مدى الحياة» هو محاولة جادة وصادقة لإعادة ارتباط العمارة بالطبيعة. هذه الأمثلة التي أسوقها هنا ليست مرتبطة بعمارة التراث، لكنها تتعلم كثيرًا من عمارة التراث، وتوظف تلك الدروس في إنتاج عمارة مختلفة، لكنها -دون شك- عمارة قريبة من الإنسان.

ومع ذلك أستطيع أن أضرب مثلاً هنا، وربما يكون مثلاً يعكس بعض البدايات، ففي المملكة العربية السعودية بدأ كثير من الناس يتجه لفهم التراث، ويحاول أن يوظف عناصره في المساكن التي تبنى حاليًا، ومع أن هذه الخطوة قد يراها بعضنا أنها مجرد «عاطفة» و«اجترار» للماضي، إلا أن الواقع يقول غير ذلك. فما سينتج من هذه المحاولات من تقنية، ومن تعلم وتجارب سوف يحرك التجربة إلى مساحات متعددة. وقد شاهدت ذلك بنفسي في نوعية المشاروعات التي صارت تقدم لجائزة التراث.. فخلال الدورات الثلاث السابقة صارت تأتي مشروعات عميقة سوف تحدث التغيير المطلوب، فكل طابع معماري يحتاج إلى تقنيات تدعمه وتسوّغ وجوده، وتجعله ممكنًا من الناحية الاقتصادية، وما أراه هو أن التجارب التي تتعامل مع التراث هذه الأيام يمكن أن تحقق كل هذه المسوّغات في المستقبل.

هذا ليس تفاؤلاً أكثر من اللازم، بل هو حث على السير قدمًا في هذه التجارب، حتى لو اتهمها بعضهم بالسطحية والعاطفية، فهي ما زالت تجارب جميلة، وتحتاج إلى أن تنتقل من «النخبة» إلى عامة الناس، إذ إن المشكلة الكبرى التي تواجه هذه التجارب هي كونها «تجارب نخبوية». وفي اعتقادي أن حصرها في النخبة لن يوفر لها الانتشار، ولن يجعلها تطور تقنيات واقتصاديات ملائمة تمكنها من أن تتحول إلى طابع عمراني عام. أذكر هنا زيارتي في مطلع التسعينيات لولاية «نيومكسيكو»، حيث تنتشر عمارة الطين، فما شاهدته هناك يؤكد أهمية «الطابع الشعبي للعمارة»؛ إذ إنه لا يمكن حصر العمارة في نخب معينة، وإن كان معروفًا أن هؤلاء «الطلائعيين» هم الذين يصنعون التغيير في المجتمع؛ أي: أنني لست ضد ظاهرة النخبوية بصورتها التي هي عليها الآن، لكن يجب أن تنتقل الظاهرة إلى عامة الناس حتى تنجح.

كنت دائمًا أقول: إن عمارة التراث هي «عمارة الأغنياء»، وهذا فيه رد على كتاب شيخ المعماريين العرب، حسن فتحي، رحمه الله، «عمارة الفقراء»، فنحن لا نعود إلى التراث فقط من أجل الفقراء، بل من أجل كل الناس؛ لأن عمارة التراث نفسها «غنية» و«ثرية»، وتقدم حلولاً بيئية واقتصادية وجمالية خلاقة. وعندما أقول: إنها عمارة «الأغنياء» لا أقصد أبدًا هنا «الثراء المادي» فقط، بل «الثراء النفسي» والثقافي

تفاصيل معمارية لأحد البيوت في الغاط، ٢٠٠٩م

أحد المباني التراثية بالطائف

تفاصيل بصرية هادئة، الغاط، ٢٠٠٩م

والروحي، الذي تحققه هذه العمارة التي تصنع السكينة والهدوء، وتعلمنا كيف نعيش العمارة لا مجرد أن نستخدمها. كما أنني لا أقصد هنا أنها عمارة «النخبة» من الأثرياء، كما قد يتبدى لذهن بعضنا، بل هي عمارة «الجميع»، لأنها عمارة تحث على «التواضع» والتفاعل مع «الطبيعة» بشكل مباشر، وهو في اعتقادي قمة ما يجعل هذه العمارة «إنسانية». التصور الذي يمكن أن تقدمه «عمارة الأغنياء» للناس هو «العفوية» التي فقدناها في حياتنا وفي كل ما يحيط بنا[٢١].

ومع ذلك يظل مفهوم الهوية العمرانية متشابكًا ومعقدًا، ولا يمكن تبسيطه هكذا في فكرة واحدة أو في منتج واحد، فكما يؤكد بعض المختصين أنه «من المستحيل اختزال مسألة الهوية والاختلاف، الذات والآخر.. في معطى تفسيري واحد، كما أنها لا تحيل على خزان ثقافي وإنما على ثقافة حية، أو على النتائج الماضية للثقافة/ وإنما على النشاط الذي ينتج القضايا ويستوعبها من خلال تجاوزها. فالهوية الثقافية لجماعة ما تلتقي مع القدرة على دمج الاختلافات التي تشكل غنى الإنسان وسموه»[٢٢]. وبالتالي فإن حديثنا عن «تجديد» الهوية المعمارية يقتضي بالضرورة أن نتحدث عن تراث عمراني «حي» وديناميكي وقابل للتجديد، وبالتالي يؤدي هذا النوع من التفكير إلى تغيير كثير من الأفكار المرتبطة بالتراث التي ما زالت تنظر إليه على أنه «مخزن» من الأفكار الجامدة.

ومع ذلك لا أستطيع أن أدعي أن الموضوع بسيط، أو أنه يسهل تحويله إلى واقع، فهو ما زال يمثل جزءًا من «العقل»، ومن مجرد الأفكار النظرية التي تحتاج إلى أمثلة معيشة. فمفهوم «الهوية» في حد ذاته «انطباعي» ويختلف من شخص إلى آخر، لذلك فإن محاولة تحديد عناصر محددة تعرف الهوية العمرانية والبحث عن هذه العناصر في التراث العمراني هو جزء من بحث طويل، ومن محاولات متعددة قمت بها خلال ربع القرن الأخير، وما زلت أحاول أبحث وأجرب؛ لأن الأمر ليس مسألة شخصية تعتمد على ما أراه وحدي، بل يقتضي الأمر التوافق مع الذاكرة الجماعية، وهو توافق يحتاج إلى معرفة وثيقة بهذه الذاكرة. الهوية المعمارية هي «تجربة» واقعية، وليست مجرد أفكار، لكنها ترتبط بالمكون الثقافي/ الفكري للأمة، ومن ثم هي تظهر في المكونات المادية التي تعبر عنها، لكنها تكتسب معانيها من المخزون الثقافي الذي تشكل وتراكم عبر الزمن. هذا يجعلني أرى الطريق طويلاً، لكن الهدف واضح.. المجال مفتوح بالنسبة إلينا للتجريب والعمل على تطوير التراث، ليساهم في تشكيل الهوية العمرانية التي يمكن أن تعبر عن وجدان الأمة.

٢١- كنت ومازلت أقول إن عمارتنا الحالية هي «قنابل موقوتة» مغلفة في علبة هدية فاخرة، فنحن عندما ننتهي من بناء مساكننا تبدأ مشاكلها التقنية «مشاكل الصيانة والتكييف والتشغيل»، فهي صناديق مغلقة تعتمد بشكل كامل على أنظمة بناء وتقنيات تفصلنا بشكل كامل عن عفوية الحياة الطبيعية والتفاعل الإيجابي للمبنى معها، وبالتالي فنحن نرضخ لما تمليه علينا ولا نستطيع التعامل معها بشكل عفوي وطبيعي.

٢٢- أفاية، محمد نور الدين «٢٠٠٠» الغرب المتخيل: صورة الآخر في الفكر العربي الإسلامي الوسيط، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ص ٨.

تفاصيل الرواق الداخلي في المدرسة الأميرية، الهفوف

٩ التراث والهوية العمرانية: محاولات جادة للتطبيق

هوية التراث العمراني صنعتها الخصوصية البيئية والثقافية

عسير، ٢٠٠١م

تتميز المدن بعناصرها العمرانية التي تنطبع في ذهن الساكن والزائر تلك المدينة، لكل مدينة شخصية تصنعها تلك العناصر، وتجعل منها مدينة حية في أذهان زوارها، لعل كلاً منا ربط بعض ذكرياته ببعض الأمكنة، ولعلنا جميعاً نستحضر حدث ما في إطاره المكاني، المكان هنا كحالة تتجاوز الصورة البصرية الفيزيائية التي تحدثها مكونات المكان ذاته إلى العلاقة بين تلك المكونات بعضها ببعض، وبينها وبين الأمكنة والأزمنة التي تكونت فيها، بصبح فضاء ممتلئ بالحياة، فضاء راصداً لتاريخ وخازناً لأحداث التي حدثت به والشخوص الذين مروا به، تتحول سطوحه إلى سجل حافل ارتسمت عليها بقايا تلك الأحداث والشخوص كأحافير سجلت زمناً غابراً يملؤه الغموض. أفكر دائماً في هذه الصورة الجميلة التي يمكن أن تكون عليها مدننا، وكيف يمكن للتراث العمراني أن يساهم في بنائها وتحقيقيها على أرض الواقع، فأنا، وإن كنت أعطي «التنظير» أهمية، إلا أنني مؤمن بما يمكن أن نصنعه على أرض الواقع، فعندما بدأت أفكر في التراث العمراني، بدأت بترجمة أفكاري في «بيت العذيبات» كتجربة واقعية، يحتاج إليها التراث العمراني المحلي. لقد تطور التراث من مجموعة

تجارب، ومن محاولات متعددة حتى وصل إلينا بصورته التي نشاهدها الآن، وإذا ما أردنا أن نستمر في المحافظة عليه يجب أن نستمر في هذه التجارب، وفي تصحيح الأخطاء والتطوير المتزامن مع التطور الاجتماعي، والتقني، والاقتصادي[1].

التجربة العملية في التراث تقودنا دائماً إلى التفكير في «الهوية»، وأنا أقصد هنا «الهوية العمرانية»؛ لأننا لا نريد أن نحبس التراث في المواقع التاريخية، بل يجب أن يمتد إلى حياتنا المعاصرة؛ لذلك فنحن نعمل على جهتين: الأولى هي المحافظة على المواقع التاريخية، وجعلها أماكن حية يمكن العيش فيها والاستفادة منها، والثانية: هي جعل التراث «مرجعية» ثقافية، ومصدر إلهام لشخصية مدننا المعاصرة. وأنا هنا أتحدث عن المدينة كسلسلة من الأمكنة تترابط وتتباعد، تنسجم وتتنافر بعضها مع بعض، لكنها في النهاية تصنع فضاءً عمرانياً له شخصيته المحددة، فكل مكان في المدينة يتحدث عن مرحلة، عن أحداث، وعلى هذا فهو يعكس زمناً معيناً. كما إنني أتحدث عن المدينة كسلسلة من الأزمنة، لها سمات الترابط نفسها، والتنافر التي لدى الأمكنة، فالتراث العمراني له خاصيته «الزمنية» التي يجب أن تحترم، وتوضع في الحسبان. هذا يجعل المدينة في أذهاننا تعكس مكاناً وزمناً معينين، لكنها في الوقت نفسه أزمنة مترابطة تعبر عن شخصية واحدة، غالباً ما يكون مرجعها التراث ومصادره وتطوره الزمني.

(١) لفهم المزيد عن فكرة «تركم التراث» وتعدد المعاني التي يصنعها هذا التراكم يمكن الرجوع إلى: غيرتز، كليفورد (١٩٧٣، ٢٠٠٩) تأويل الثقافات، بيروت، المنظمة العربية للترجمة.

لعلي هنا أتحدث عن الهوية «العفوية» غير المفتعلة التي تجعل الحاضر يختلط بالماضي ليصنع عمارة فيها شيء من الغموض، وشيء من السحر تجعلنا نثير الأسئلة حولها، فالذي يجعل التراث العمراني مدهشاً، هو تحريكه للأسئلة داخل عقولنا على بساطته وعفويته. ومع ذلك يجب أن أذكر القارئ هنا أن كل مدينة نصنعها في أذهاننا تتشكل من: ممرات وعلامات وأهداف محددة تطبع صورة المدينة في عقل كل منا بشكل لا تتكرر عند الآخر. هذا ما أسميه الهوية العمرانية التي تجعل المدينة تتشكل في أذهاننا مرة أخرى كسلسلة من الأمكنة والأزمنة الخاصة التي يراها أحدنا عبر بنائه خريطته الذهنية. الأمكنة هنا تمثل علاقات ترتبط مع الناس بقصص وممرات مألوفة، مر منها رجال ونساء كان لهم دور في بناء المدينة. ما أؤكده هو أن التراث العمراني يجعلنا نرى الأمكنة التي نبنيها في أذهاننا كسلسلة من التجارب التي يعيشها كل منا. هذه التجارب هي ما يجعلنا نبني تصورنا حول المكان، وكلما ازدادت تجاربنا ازدادت المعاني التي نبنيها حول المكان/ الأمكنة وضوحاً، واكتشفنا ترابطها مع تاريخنا الشخصي.

على أنه من الضروري أن نسأل عن مصدر هذه التجارب، عن ماهيتها ومرجعيتها، فمن أين نستقى تجربتنا مع المكان، وكيف يمكن أن نوظفه في عمارتنا المعاصرة؟ التراث، كما هو معروف، عبارة عن تراكم للتجارب والخبرات، إنه المخزون «الأهم»

في التراث العمراني، الشكل يتبع المكان.. رجال ألمع - عسير

الذي تتشكل منه أي ملامح ثقافية لأي أمة، هذا التراكم يشكل عدة طبقات تتطلب منا فهم وفك رموزها، فالمسألة لا تتوقف عند القشور، أو ما نشاهده من صور خارجية؛ لأن هناك دائماً معادلة صعبة تتمثل في مقدرتنا على «تفكيك» التراث، وفهمه بعمق، ومقدرتنا من جهة أخرى على توظيف هذا التراث في حياتنا وعمارتنا المعاصرة. هذه المعادلة التي ليس لها منهج واحد، وتعتمد على درجة «إيماننا» بالتراث، وعلى مقدرتنا على إنتاج الجديد هي التي يمكن أن تحدد «الملمح الثقافي» لعمارتنا الحالية والمستقبلية. إنها معادلة تتضمن علاقة العمارة بالمحيط الطبيعي/الطوبوغرافي، وبتفاعل الشكل المعماري مع البيئة المناخية، والتقنيات المحلية، لكنها -بكل تأكيد- معادلة أساسية في «الثقافة» وتأثيرها في الشخصية المعمارية[٢] .

وكأحد أبناء المملكة العربية السعودية، أفكر دائماً في شخصية المدينة السعودية، وأرى أنه من الضروري أن يكون لها طابعها وهويتها المميزتين، كما إنني أنتقد بشدة الوضع الذي تعيشه هذه المدينة، وأبحث عن إمكانية التغيير، حتى تصبح المدينة السعودية ذات هوية تجعلها أكثر حيوية وتجدداً. تراودني أسئلة مبكرة، مثل: لماذا لم نستطع حتى الآن إيجاد عمارة سعودية تميزنا من الآخرين؟ وأرجع دائماً إلى التراث العمراني، وأقول إنه على رغم وجود هذا التراكم والتنوع المذهل في عمارتنا التراثية لم نستطع أن نتعلم منه الكثير، لماذا؟ هل هو التعليم الذي أفرز لنا الانفصام في شخصيتنا، وجعلنا نتهاون مع هوية مدننا؟ أم أن هناك تحولاً عميقاً ومستمراً يحدث لمجتمعنا جعله يعطي مرجعيتنا الثقافية والتاريخية قيمة أقل؟

إنني أجد أن هناك علاقة وثيقة بين التراث والهوية العمرانية، مع إنني لا أفكر أبداً في مسألة فرض التراث على العمارة المعاصرة، لكنني أتصور أن لكل عمارة مرجعية، وأن التراث هو المرجع الذي يجب أن تعود إليه عمارتنا المعاصرة. وعندما أفكر في «المرجعية»، فإنا أتحدث هنا عن مجموع الخصائص التي تجعلنا نتميز من الآخر، وهي خصائص -بالضرورة- «متوارثة» و«مجربة»، وتطورت عبر قرون كثيرة، ومن هنا هي خصائص أثبتت جدواها وأهميتها، وضرورة استمرارها في حياتنا المعاصرة. وأنا هنا لا أدعي أن هذه الخصائص ثابته أو محددة بشكل نهائي أو تفسر بالطريقة نفسها من قبلنا، لكنها على كل حال خصائص تشير إلينا بوضوح، وتعرفنا وتحدد شخصيتنا.

في العمارة يصعب الاكتفاء بالتساؤل فقط، فإنا اشاهد ما ينتج من عمارة في كل مكان أزوره، ونحن في المملكة نملك أمكنة طبيعية خلابة نشات حولها عمارة مذهلة، لكننا في الوقت نفسه لم نستطع أن نحافظ عليها، ولم نستطع أن نتعامل معها بشكل يتناسب مع تفردها وتميزها. وبما أن العمارة -أصلاً- موجودة حولنا، وتحيط بنا، إذن، فمن الضروري أن تتشكل لدينا مواقف مما نشاهده، سواء كانت إيجابية أم

(2) Rapoport, A (1969) House Form and Culture, Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, INC.
لقد أكد (رابابورت) في هذا الكتاب أن «الثقافة» تمثل العامل الأهم في تحديد شكل المسكن، وأن العاملين البيئي والتقني لهما أهمية كبيرة، ولكن ليسا بأهمية العامل الثقافي الذي غالباً ما يشكل «طبقات» المعاني التي تتراكم في الأشكال المعمارية، وتصنع «الشخصية» والهوية.

سلبية. المشكلة هنا لا تتوقف عند «التشويه البصري» الذي قد ينشأ من إنتاج عمارة لا معنى لها، بل الأمر يتعدى ذلك إلى تخريب الصورة العفوية للأماكن الطبيعية من خلال بناء مبانٍ قبيحة ومنفصلة عن المكان وروحه. هذه المشاهد صارت تحاصرني في عدد من الزيارات التي قمت بها لعدد من مناطق المملكة، وكان من الضروري أن أفكر في «علاج» لهذه الحالة «غير الثقافية» التي عليها عمارتنا.

فن القط أحد محددات الهوية العمرانية العسيرية

أذكر إنني قد كتبت خطاباً لوزير الشؤون البلدية والقروية الشيخ إبراهيم العنقري آنذاك (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)، كرئيس للجمعية السعودية لعلوم العمران، أكدت له أهمية المحافظة على التراث العمراني الوطني، وإعادة النظر في ما يتم بناؤه في المدن السعودية، خصوصاً في المناطق الجبلية البكر التي تمثل هوية طبيعية وعمرانية ذات خصوصة «إثنوغرافية»[٣]. وقد بينت لمعالي الوزير أنه خلال جولتي في جنوب غرب المملكة رأيت «من الطبيعة ما جعلني أقتنع بأن الله سبحانه وتعالى الذي قد وهبنا إياها، إنما هو أيضاً يأمرنا بالمحافظة على ما أعطانا، واستخدام ما تقدمه لنا تلك الطبيعة في حدود حاجتنا فقط، كما يجب أن نتوقع من أنفسنا نحن أن نكون راعين لها، ومتفهمين طريقة التكيف والعيش ضمن نطاق لا يتجاهل ما لتلك الطبيعة من أهمية بالنسبة إلى حياتنا، وإلى الأجيال التي تلينا». كان الوعي الأهم بالنسبة إليّ في تلك الأيام هو أن يكون هناك محافظة على الفضاء الطبيعي التي تشكلت فيه عناصر التراث العمراني، فأنا لا أتوقع أن نستطيع أن نحافظ على التراث، وحتى أن نفهمه، ونحلله، ونتعلم منه دون أن يكون ضمن محيطه الطبيعي الذي نشأ فيه.

ربما كان بعضهم يعتقد أن «الهوية العمرانية» تعني الشكل فقط، وأن المحيط الطبيعي ليس له علاقة بهذه الهوية، وهذا خطأ دون شك، فمن المعروف أن العمارة لا تفهم إلا ضمن محيطها وقد ركزت في هذا التوجه مراراً، فمشكلتنا ليس الشكل المعماري، على أهميته، بل تكمن المشكلة الحقيقية في الممارسات التخطيطية والعمرانية التي صارت تغير من الطبيعة الجغرافية، ومن «المورفولوجية» الطبيعية، والطوبوغرافية للمدن والقرى وما يحيط بها. لقد أكدت لوزير البلديات في ذلك الوقت أن هناك خطأ ما يحدث في تلك المناطق البكر من بلادنا، وأن علينا أن نعجل بالتدخل السريع حتى نوقف ما يحدث هناك، وبينت له أنه «كان أكثر ما شد انتباهي، وعكر صفاء الصورة التي تكونت في مخيلتي هو الأبنية المتفرقة التي انتشرت في المدن والقرى، وتناثرت في الجبال، وكأنها تناقض بوحشية تلك الطبيعة الهادئة الخلابة، كما رسمتها يد الخالق عز وجل»، وأكدت أنني حريص «على ألاّ يستمر ذلك التخريب المتعمد» كما بينت له «أنه إذا وقع الخطأ تجاه الطبيعة فمن الصعب، وأحيانا المستحيل، تصحيحه».

دعوني أقل: إنني كنت حريصاً على ما بات يعرف اليوم بالعمارة الخضراء، وفي ذلك الوقت لم يكن هذا التوجه معروف، لكنه تطور بشكل ملحوظ بعد قمة الأرض في (ريو دي جانيرو) في البرازيل عام ١٩٩٢م، وأصبح بعد ذلك توجهاً أكاديمياً وعلمياً في جميع مدارس العمارة في التسعينيات حتى يومنا هذا. هذا التوجه ينادي بفكرة «الاستدامة»، وهي فكرة يمثلها التراث العمراني أفظل تمثيل. العمارة الخضراء تحاول أن تتعلم من المبادئ العفوية التي قامت عليها العمارة التاريخية، وبالطبع مع تعقد الوظائف والتقنيات، وتغير أنماط الحياة أصبح من الضرورة أن تكون هنا «إدارة»

(٣) تم إرسال الخطاب في ٨ /١٠/ ١٤٠٩هـ وقد قام معالي وزير البلدية بالرد على الخطاب بتاريخ ١٤١٠/٢/٢٧هـ.

الخصوصية الطوبوغرافية في جنوب غرب المملكة

للاستدامة، وتبقى مبدأً أساسياً، هو ضرورة التعامل المتعقل مع المواقع الطبيعية، وضرورة حمايتها من أي تمدد عمراني غير مستديم.

لقد كنت متيقناً، كمواطن، أنه من الضروري أن أدافع عن التراث الطبيعي والتراث العمراني لبلادنا لكونهما متلازمين ويصعب الفصل بينهما، بل إنني كنت أسترجع فكرة «الجودة التي لا يمكن تسميتها» التي طرحها الناقد المعماري (كريستوفر ألكسندر) في كتابه «طريقة البناء الخالد» Timeless Way of Building الذي أكد فيه أهمية أن نقوم ببناء نظام من النماذج الحية التي تمثل «البوابة» من أجل تحقيق هذه الجودة التي لا يمكن تسميتها[٤]. التركيز هنا في لغة التراث العمراني، بما فيها المحيط الطبيعي لهذا التراث الحي والمتجدد. التساؤل هنا هو: لماذا كنت وما زلت أعتقد أن تلك الفضاءات المفتوحة في المناطق الجبلية في بلادنا ذات قيمة جمالية كامنة ومتجددة، وكيف أن هذه الفضاءات يجب أن تبقى؛ لأنها ستكون مفتاح الهوية العمرانية للمدن التي نشأت في هذه المناطق، وستساهم في تشكيل الأجيال التي ستنشأ فيها؟ إنها مسؤولية كبيرة، وكان يجب أن أعبر فيها عن رأيي، وأحاول قدر المستطاع إحداث تغيير في طريقة التفكير حول تلك المناطق.

لقد جعلتني هذه التجربة أفكر في الأشكال الأساسية التي يمكن أن تحدد الملامح الثقافية لعمارتنا المعاصرة، والأمر هنا تكتنفه بعض الصعوبة، لكننا نعيش في بلد كبير يحتوي على تجربة عمرانية فريدة وثرية يمكن أن تعلمنا الكثير، من هنا فإن البحث عن الأشكال الأساسية يعني ضرورة الدخول في التفاصيل، وبالبداية يجب أن تكون عملية، وتتعامل -مباشرة- مع التراث العمراني في مناطق المملكة المختلفة، فنحن مازلنا نحتفظ بعدد كبير من المناطق التراثية، ويمكن أن نبحث في ما يمكن أن نسميه «أصول الأشكال»، وهو بحث يقودنا إلى الكيفية التي تعاملت معها الأشكال العمرانية التراثية مع المحيط الطبيعي والبيئي، وكيف استفادت من المعطيات التقنية المحلية، وكيف طورت هذا التعامل «المستديم» عبر الزمن، ووصلت من خلاله إلى الأشكال العمرانية التي بين أيدينا؟ لا أنكر أبداً أن التفكير في هذه العملية «ممتع»؛ لأنه يقودني إلى محاولة «اكتشاف» ما أشاهده من أشكال معمارية، وما خلفها من تاريخ وقيم اجتماعية.

ومع ذلك فقد كنت أخشى كثيراً أن الوقت قد مر، أو هو يمر بسرعة، فمع أننا كنا في أبها قبل عام، وكنا نناقش في مؤتمر رؤساء البلديات الطراز العمراني للمدينة السعودية، إلا أن ماشاهدته في رحلتي بعد عام (١٤٠٩هـ) التي كتبت فيها ملاحظاتي حول ما يبنى من مبان في المناطق الجبلية من بلادنا، كان مثيراً للقلق، فالتحولات العمرانية السلبية كانت تشكل منعطفاً خطيراً، وستكون تبعاتها هو «تخريب» هذه المناطق الجميلة التي لا يمكن تعويضها[٥]. لقد أكدت للوزير أنني أعرف اهتمامه

(4) Alexander, C. (1979) The Timeless way of Building, New York, Oxford University Press.

(٥) للمزيد يمكن الرجوع إلى ورقة مؤتمر رؤساء البلديات والمجمعات القروية والموسومة بـ «المحافظة على التراث والطابع المعماري الإقليمي في المملكة العربية السعودية»، أبها ١٥-١٨ شوال ١٤٠٨م.

في آرسيكا مع المدير العام البروفيسور إكمال الدين إحسان أوغلو -آنذاك- سنة ١٩٨٦م

ومتابعته لقرارات مؤتمر رؤساء البلديات، لكنني «أخشى أن يكون وقت ثمين قد مر ويمر حصل خلاله، وسوف يحصل المزيد من البناء غير اللائق والمتناثر في أرجاء بلادنا، وإزالة المزيد من الآثار المعمارية المهمة دون أن يكون هنالك تنظيم مدروس، وبرنامج واضح وجاد» وأكدت له «أنني أشعر بأن هنالك صحوة معمارية مهمة بالمملكة يجب استغلالها فوراً، والأهم توجيهها التوجيه الصحيح؛ لئلا تكون خطأ يراد به تصحيح خطأ».

شعوري بالصحوة المعمارية في ذلك الوقت لم يكن نابعاً من فراغ، بل كان مرتبطاً بما كان يحدث في مدينة الرياض في ذلك الوقت، فقد افتتحت المرحلة الأولى من منطقة قصر الحكم، وهذا أثار حواراً معمارياً عميقاً بين المعماريين والأكاديميين السعوديين، كما أنني كنت قد زرت (أرسيكا) عام ١٩٨٦م، وبدأت بعد ذلك بالخطوات الأولى في مشروع نخيل العذيبات. لقد كنت أتحدث عن قناعة -في ذلك الوقت- عن أهمية التراث العمراني، وضرورة المحافظة على شخصية المدينة السعودية، وكانت المنطلقات التي انطلقت منها تحاول أن تقوّم الوضع المهني المعماري القائم في المملكة في ذلك الوقت. كنت مصراً على الدفع بفكرة المحافظة على التراث العمراني في محيطه الطبيعي، وتحديد مفاهيم واضحة لماهية «شخصية المدينة السعودية المعاصرة».

زيارة آرسيكا ١٩٨٦م

زيارة آرسيكا ١٩٨٦م

حي طريف، الدرعية

إحدى أهم الخطوات التي اتخذتها بعد أن أنشأت الدولة هيئة السياحة هي دراسة الألوان في العمارة الجبلية، ومعالجة التشويه البصري الذي حدث، ويحدث في هذه المناطق، خصوصاً في الطائف، والباحة، وعسير، وقد كان الهدف من ذلك هو إحداث نوع من التوازن البصري بين ما يشيده الإنسان والمشهد الطبيعي الذي يميز هذه المناطق. كما أنني كنت أهدف إلى توسيع مفهوم الهوية، فكما ذكرت، المسألة ليست فقط الشكل المعماري، الذي عادة يحبس المعماريون أنفسهم فيه، بل إن الأمر أوسع وأشمل من ذلك؛ لذلك فقد كان مشروع دراسة ألوان المباني في المناطق الجبلية (أو معالجة التشويه البصري) تجربة مهمة للوصول إلى «الجودة التي لا يمكن تسميتها»؛ لأنها ستمثل شعوراً يختلج في الصدر لا نعرف كنهه، فهو ليس فقط جميلاً ومريحاً ومتجدداً وبسيطاً، إنها كل هذه الصفات وأكثر.

ما أهدف إليه هنا هو تعزيز البعد الاقتصادي والطبيعي لهذه الأماكن البكر من بلادنا، فالطائف –على سبيل المثال– تشكل مكاناً طبيعياً «عبقرياً» وكان من الضروري أن تكون المباني التي تبنى في هذا المكان على القدر نفسه من الحساسية للخصائص الطبيعية التي يتميز بها المحيط الطبيعي. الخاصية الجاذبة لهذه الأماكن تعزز من

تأثيرها الاقتصادي، ولكن في الوقت نفسه يجب أن تكون ذات هوية مستمدة من هذا الجمال الطبيعي غير المتكرر. مشروع معالجة التشويه البصري، كما أنه ذو بعد جمالي، كذلك له أبعاد اقتصادية وبيئية بعيدة المدى.

يجب أن أؤكد هنا أنني لم أتوقف قط عن التفكير في هوية المدينة السعودية، وكنت أنظر ألى الرياض -على وجه الخصوص- على أنها المدينة التي يجب أن ننطلق منها، لكونها العاصمة، ولكونها المدينة التي يمكن أن تسحب معها بقية المدن السعودية. فقد رفعت خطاب أمير الرياض، آنذاك، صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز متضمناً تقريراً، طلبه مني، بتاريخ ١٠/١/ ١٤١٩هـ حول «مستقبل الرياض» كمدينة تعنى بالجانب الإنساني، وقد أكد التقرير أن عجلة التطور أتت «على معظم الملامح التقليدية لمدينة الرياض؛ مما أفقدها، شأنها شأن المدن السعودية الأخرى، هويتها وملامحها التقليدية، ومعظم ما كانت تحويه من تراث عمراني يبرز أصالتها وعراقتها، وأن العناية بالتراث العمراني تعدّ ضرورة حضارية وطنية»، وقد اقترحت أن يتم إنشاء برنامج لتطوير الدرعية، كما أنني قد اقترحت إنشاء هيئة للآثار والتراث العمراني؛ وذلك قبل إنشاء الهيئة العامة للسياحة والآثار[٦]. واقترحت كذلك إنشاء برنامج شامل للمحافظة على التراث العمراني في مدينة الرياض.

عندما ركزت في مسألة التراث العمراني والطبيعي في مدينة الرياض، كنت أعرف أن الرياض مدينة جامحة، وهي تنطلق بسرعة في نموها الحديث الذي يحتاج إلى ترشيد «ثقافي»، وهذا كان من وجهة نظري التحدي الحقيقي، فقد تمردت الرياض على الحداثة المعمارية في منتصف السبعينيات عندما تم تغيير مخطط (ألبيني) في منطقة قصر الحكم، وتأسيس هيئة تطوير الرياض ومركز المشاريع عام ١٩٨٢م. لقد كان نتيجة ذلك التغيير والتركيز في وسط الرياض كمجال -يمكن من خلاله- استعادة قيمة التراث العمراني للمدينة. هذا التوجه، الذي قاده الأمير سلمان، في حد ذاته غيّر الكثير من الفكر المعماري في المملكة، وربما في العالم العربي؛ فمدينة الرياض ربما تكون أولى المدن العربية التي وظفت التراث العمراني في مشروعاتها الحكومية العملاقة، وصنعت بذلك توجهاً معمارياً أطلق عليه «التقليدية الجديدة»، وهو توجه مثلته التجربة المعمارية لمدينة الرياض حتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي، لكنه تراجع بعد ذلك بعد انتهاء مشروع مركز الملك عبدالعزيز التاريخي، وظهور تجربة العمارة التفكيكية على المستوى العالمي، فهذه المدرسة أحدثت تشويشاً كبيراً في علاقة العمارة المعاصرة بالتراث العمراني، ولعلها أحدثت قطيعة جديدة بين العمارة والتلاحم الحضري التاريخي.

لقد كانت المهمة التي تمنيت تحقيقيها هي إعادة الزخم للتجربة العمرانية المبنية على فهم التراث العمراني وتحليله في مدينة الرياض، ومحاولة إدارة النمو العمراني

(٦) رفعت لسمو سيدي أمير الرياض بإنشاء «الهيئة الوطنية للآثار والتراث العمراني بتاريخ ١٤١٧/١٢/٢هـ».

قصر الحكم في وسط الرياض

مبنى المحكمة الشرعية في وسط الرياض

وفق هذه التجربة التي أعتقد أنها حققت نجاحاً باهراً على المستوى الاقليمي. لذلك فقد شخصت في التقرير جزء من المشكلة التي تعانيها مدينة الرياض، وأكدت أن أنظمة التخطيط والبناء المعمول بها حالياً تساهم -بشكل كبير- في عدم وجود هوية متميزة وضرورية لمدينة الرياض على رغم اعتباراتها التراثية والبيئية الخاصة. كما تساهم الهجرة المتدفقة إلى المدينة في خلق أنماط غريبة سكانية وعمرانية على أطراف المدينة لا ترقى إلى المستوى المدني المطلوب للمدينة، وبقي مركز المدينة على رغم هويته الأصيلة، ودوره المهم في صمت الحائر، وقد أوصيت بالبدء في برنامج التطوير العمراني للمدينة[٧]. كما أنني اقترحت أن تقوم أمانة الرياض بوضع أسس وتنظيمات وضوابط ومواصفات محددة لتحسين المظهر العام للمدينة، إضافة إلى قيام الأمانة بوضع ضوابط للوحات الإرشادية والإعلانية. كما أن التقرير انتقد البنية العمرانية لمدينة الرياض وتوسعها الأفقي غير المسوّغ.

(٧) قد كنت رفعته إلى سمو سيدي أمير الرياض بخطاب بتاريخ ١٤١٧/١/١٠هـ.

▲ مركز الملك عبدالعزيز التاريخي، الرياض

لقد كان التركيز -بشكل خاص- في الجانب البيئي للمدينة، واحتوى التقرير على شرح مفصل عن وادي حنيفة وتوسيع نطاق متنزه الثمامة، شمال شرق الرياض، حتى يستوعب النمو السكاني السريع للمدينة، وحاجة سكانها المستقبلية إلى الترفيه والتواصل مع الطبيعة. وقد اقترحت أن يتم إعلان وادي حنيفة محمية بيئية وطنية. كان الهدف الرئيس هو حماية المحيط البيئي لمدينة الرياض، فهي مدينة تتوسع يومياً، وهذا يهدد بتأكّل كل الفضاءات الطبيعية حولها. فكرة «أنسنة المدينة» قائمة أصلاً على التوازن العمراني والطبيعي، والحفاظ على المقاس الإنساني للمدينة الذي يجعلها صالحة للعيش والسكن. لقد كنت أفكر -باستمرار- في أننا نحتاج أن نعيش في المدينة لا مجرد أن نسكن فيها، وهذا لا يمكن أن يتحقق دون أن تصبح الرياض ذات هوية إنسانية.

الأمير سلمان بن عبدالعزيز يطلع على مخطط وادي حنيفة، ويرافقه مسؤولو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.

وقد قمت، بصفتي رئيساً للجمعية السعودية لعلوم العمران، بإرسال خطاب إلى رئيس بلدية الدرعية آنذاك المهندس عبدالرحمن آل الشيخ بتاريخ ١٤٢٠/٦/٢٣هـ تناولت فيه الجهود التي تبذل من أجل المحافظة على وادي حنيفة من التدهور، وأكدت له أن أسوار المزارع القائمة على جانبي الوادي تعدّ «عنصراً عمرانياً مهماً يمثل واجهتي الوادي، إلا أن تصميم عدد من أسوار المزارع وتنفيذها لا يرقيان إلى أهمية الوادي وطبيعته الخاصة، فضلاً عن عدم التجانس فيما بينها. وانطلاقاً من حرصكم وإدراككم أثر ذلك في البيئة العمرانية للوادي، ورغبة في أن تكون بلدية الدرعية هي السابقة إلى تأكيد وجود مستوى متجانس من الأسوار يستمد تصميمها من التراث العمراني، وذلك بداية انطلاقة عمرانية أفضل تمتد إلى بقية الوادي، فإنني آمل من سعادتكم اتخاذ الخطوات لتحقيق ذلك، علماً بأن الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض سبق أن أصدرت دليلاً لتصميم الأسوار بالوادي، إلا أن ذلك يحتاج إلى وضع آلية لتطبيقه».

▲ وادي حنيفة بعد التهيئة البيئية، الذي حصل على جائزة الآغا خان للعمارة، ٢٠١٠م

لقد تعلمت من هذه التجربة أهمية الدخول في التفاصيل، وكما ذكرت سابقاً، الهوية المعمارية تعنى بالتفاصيل، فالمشهد العام للوادي من الناحية التاريخية يعتمد على المحافظة على «النكهة البصرية التاريخية» التي ميزت أسوار المزارع المحاذية للوادي. لقد شكلت تلك النكهة «لغة» ونمطاً يصعب الخروج عنها، وإلا تلاشت شخصية الوادي التاريخية. التفاصيل هنا ضرورية؛ لأنها تشكل الفرق، كما أنها تقودنا إلى فهم المغزي الذي طور أشكال الأسوار، وربطها -بشكل قوي- بتضاريس الوادي. إنها جزء من دراسة تطور أصول الأشكال العمرانية في وادي حنيفة، وستساهم -دون شك- في تحديد ملامحه الثقافية البصرية.

لقد أتبعت خطابي السابق بخطاب آخر، بصفتي رئيساً لمؤسسة التراث، إلى سمو محافظ الدرعية الأمير أحمد بن عبدالله بن عبدالرحمن بتاريخ ١٤٢٣/٢/١هـ، أكدت فيه إمكانية إيجاد تجانس لأسوار المزارع على جانبي الوادي «من خلال تراثنا العمراني المميز، على أن يكون ذلك انطلاقاً من التقدير لما بلغه ذلك التراث من

الدرعية القديمة، الرياض

الإبداع والتطور المبني على تقدير وفهم لظروفنا البيئية والاجتماعية. وسيكون أي توجه لا يحمل تلك الابعاد محاولة لافتعال مسار جديد ذي نتائج سلبية، خصوصاً إذا حاول نسخ النتائج الرمزية للتراث بشكل مشوه وسطحي». وقد بينت أن «نسخ رموز ما وصل إلى ذروة التطور، مثل أسوار الدرعية، يعدّ تشويهاً لذلك التراث، ولا يقدم بديلاً مناسباً منه». وأكدت أنه قد «تم تطوير الأسوار على جانبي وادي حنيفة عبر قرون ليخدم غرضاً وظيفياً بحتاً لم يتغير، مع تحقيق بديع للجانب الجمالي. فقد طورت الأسوار بأسلوب البناء بالطوب متوافقة مع البيئة، ولذلك سيكون ابتكار نماذج بعيدة من التراث مسخاً للأصل، ولا يعد إبداعاً بأية حال». ومن المعلوم «أن الإبداع لا يتحقق في غياب العمق الثقافي، واستيعاب التراث، ويتمثل الشرط الأساسي للإبداع في الارتباط الوثيق بالتراث. وقد أوجد عدم فهم أبعاد التراث في بعض النماذج المنشأة على الوادي مسخاً أخرج ما يشبه الأشكال المتنافرة الملامح والألوان في مدن الألعاب التي تفتقد التجانس، وتحقق إثارة وقتية فقط».

الرسالة التي أردت إيصالها هنا هي أن نقل التراث بطريقة خاطئة لا يمكن أن تقود إلى الإبداع، فهناك من يتعامل مع التراث العمراني بأسلوب سطحي، وينقله بطريقة تسيء له أكثر مما تخدمه، ويتوقع أنه حقق «الهوية العمرانية». ربما يكون قد صنع صورة تراثية، لكنه لم يقدم أي إضافة إلى التراث العمراني. ما نسميه «الهوية المعيارية» التي تعني أن الهوية شيء تم تحديده في الماضي، وما علينا سوى أن ننقله ونحققه في الحاضر، لم تعد مقبولة في عالم اليوم؛ لأن طبيعة الإنسان التطور ونعتقد أن التراث العمراني قابل للتطور، وهو ما حاولنا أن نحققه في بيت العذيبات، ونعتقد أن الهوية المعمارية بطبيعتها متغيرة، وكما هو معروف أصلاً أن مشكلة العمارة في «التغير» و «التطور»، فلكل عصر تقنياته وأنماطه الاجتماعية، ومن هنا يجب أن يكون هناك هوية معمارية تعبر عن هذا التغير، كما أنه من الضروري أن نتعامل مع التراث العمراني على أنه قادر على الاستجابة لهذه التغيرات والتعامل معها.

ما أكدته في خطابي إلى سمو محافظ الدرعية هو أنه قد سلبت أنماط الأسوار المفتعلة وادي حنيفة أجمل أبعاده التي تميزه من أي منطقة في العالم، واستوردت ثقافة ذات بعد لا ينتمي إلى ثقافة بلادنا، وبالأخص هذه المنطقة». وبينت أن «التراث العمراني للأسوار لا يحتمل تطوراً مفتعلاً، ولهذا فإن الوسيلة الأمثل لإيجاد التجانس في الوادي هي في الحفاظ على البناء بالنمط التقليدي، وجعله النموذج الوحيد المسموح باستخدامه على الوادي، علما بأن ذلك لن يخلق اي رتابة، إذ يمكن في إطار ذلك التراث العريق الاحتفاظ بتباين معقول ومحدود سيفرضه استخدام الحجر المحلي بأساليب مميزة، وفي إطار غير مفتعل»[٨].

(٨) لقد بعثت بخطاب إلى رئيس مركز المشاريع بالهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض المهندس عبداللطيف بن عبدالملك آل الشيخ، بتاريخ ١٤٢٣/١١/١٦هـ أرفقته بتقرير مفصل يتضمن ملاحظاتي على دليلي تصميم ومواصفات أسوار المزارع القائمة والجديدة على وادي حنيفة. وقد شملت على عدد من الملاحظات التقنية والبصرية.

بالنسبة إليّ قد كنت أستشرف إمكانية تسجيل حي طريف كموقع تراث عالمي في اليونسكو، وكنت مؤمناً بإمكانية حدوث ذلك؛ لأن موقع الحي والدرعية الجغرافي على أطراف وادي حنيفة يجعله مكاناً متميزاً، وقربه من مدينة الرياض يجعله أحد المواقع الأساسية التي تعطي الرياض هوية متميزة. كما أنني كنت على قناعة أن وادي حنيفة سيستعيد دوره التاريخي المهم وحيويته الاجتماعية، وهو ما حدث، ولله الحمد.

يجب أن أشير هنا إلى أن مشروع وادي حنيفة حصل على جائزة الآغا خان في دورتها الأخيرة عام ٢٠١٠م كأحد أهم مشروعات التأهيل البيئي التي تم إنجازها على مستوى المنطقة والعالم. كما أنه مشروع يعكس عمق التراث المحلي، ويبين إمكانية توظيف هذا التراث في مشروعات معاصرة تعيد إلى المدينة هويتها وتجددها. ولا أحد ينكر اليوم ما لوادي حنيفة من تأثير في هوية الرياض، فقد أصبح للمدينة رئة طبيعية قريبة، وصار من الممكن أن تعبر عن إنسانيتها، وعن جزء مهم من تراثها الطبيعي والعمراني. الدرس الذي يمكن أن نتعلمه من وادي حنيفة هو أن الإبقاء على شخصية المدينة (الطبيعية والعمرانية) تتطلب عملاً دؤوباً، وحواراً هادئاً مع متخذي القرار في هذه المدينة، كما يحتاج إلى فهم عميق لتاريخها وخصائصها العمرانية التاريخية، والكيفية التي نشأت فيها داخل محيطها الطبيعي، والكيفية التي تطورت إليها.

المسألة الأخرى التي يمكن أن تعيننا على بناء شخصية المدينة السعودية هي العمل وفق خطة طويلة الأمد، وتشكيل فريق قادر على تشخيص المشكلات، ووضع الحلول لها، ولعل مشروع تطوير الدرعية أحد الأمثلة الخلاقة التي يمكن أن نتعلم منها، فقد رفعت إلى أمير الرياض آنذاك (صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز) بتاريخ ١٤١٧/٨/٢٨هـ، تقريراً عن الدرعية أؤكد فيه أن المشروع يعد «من الأمثلة المبكرة التي كانت مرتبطة بمخاوفي من فقداننا جزءاً كبيراً من تراثنا العمراني، من ثمّ خسارتنا المصدر الأساسي والمهم الذي يمكن أن نجدد به شخصية مدننا المعاصرة[٩]. وقد أكد التقرير «أن برنامج التطوير المقترح ليس عبارة عن مجرد ترميم لآثار، أو ذكر لمآثر، أو حكاية لتاريخ، بل يتعدى ذلك كله ليعبر عن الجذور التاريخية لهذا الكيان، من خلال ترسيخ مفهوم الانتماء إلى الدين الإسلامي، وبذر روح المواطنة الصحيحة في النشء (التربية الوطنية في إطارها العملي)، وربطهم بتراثهم الحضاري والثقافي، وكذلك تأسيس فكر عمراني معاصر مستوحى من التراث العمراني». وقد كان هنا تأكيد مفهوم «الهوية والتعليم» أو ما يمكن أن أسميه «التربية التراثية والتاريخية» بحيث يمكن أن نصنع جيلاً مرتبطاً بوطنه من خلال معايشته تاريخ وحدة بلاده، وهو أحد أهم النقلات الأساسية التي بلورت أسلوب تعاملي مع التراث العمراني.

(٩) وقد تضمن الخطاب تقريراً حول برنامج تطوير الدرعية أعدته اللجنة التي شكلها سمو أمير الرياض لدرسة الدرعية بمناسبة مرور مئة عام على تأسيس المملكة، وقد تشكلت اللجنة من الأمير سلطان بن سلمان رئيساً للجنة، والمهندس عبداللطيف بن عبدالملك آل الشيخ عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ورئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة (آنذاك) والدكتور سعد بن عبدالعزيز الراشد -وكيل وزارة المعارف المساعد للآثار والمتاحف (آنذاك)- والمهندس حسن بن عبدالرحمن آل الشيخ -رئيس بلدية الدرعية (آنذاك). وقد شارك في إعداد الدراسات كل من الدكتور يوسف بن محمد فادن، والدكتور منصور بن عبدالعزيز بن جديد (من جامعة الملك سعود)، والمهندس سامي الجبير (من هيئة تطوير الرياض)، والمهندس علي الشعيبي، والمهندس حسن بن عبدالرحمن آل الشيخ، والمهندس سعود بن فهد الشويش، والدكتور زاهر بن عبدالرحمن عثمان، والدكتور صالح لمعي مصطفى، والدكتور عبداللطيف الحجامي.

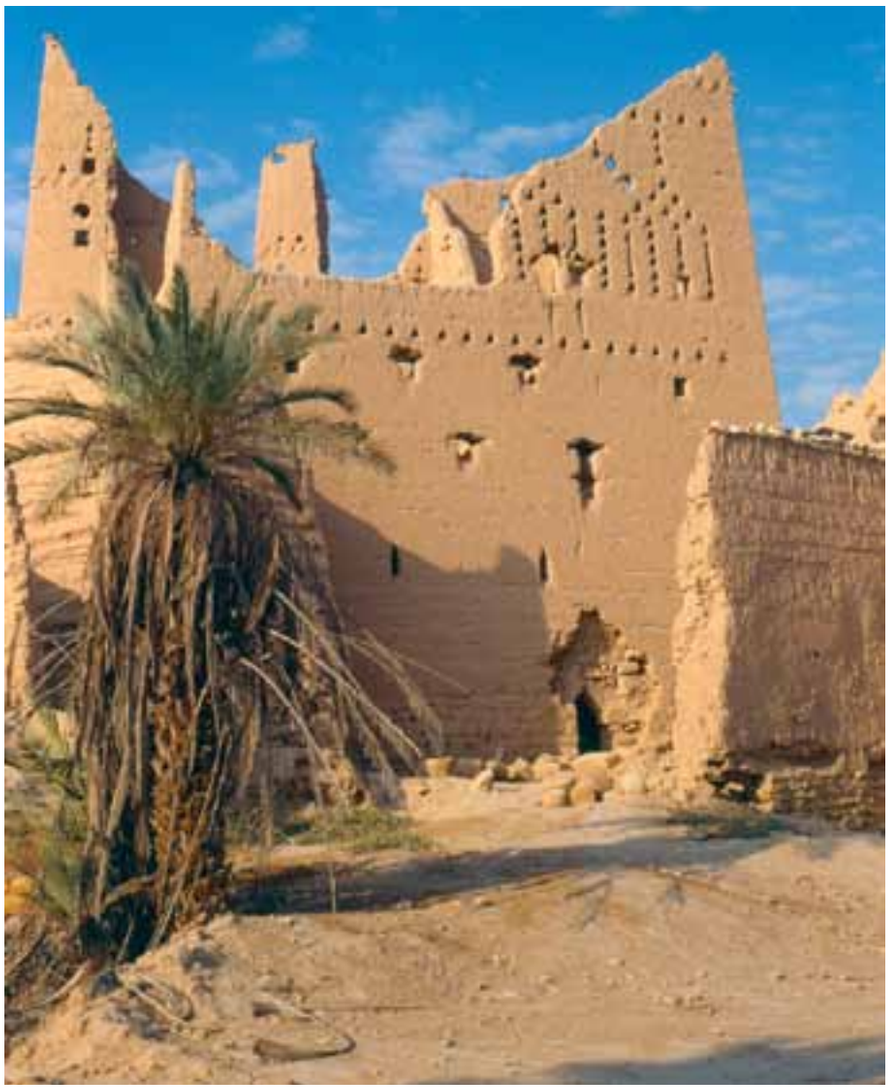

العمارة الطينية النجدية : بساطة في التكوين و بلاغة في التعبير

لقد ركز تطوير الدرعية في مجموعة من الخصائص التي يمكن أن تساهم في تشكيل هوية هذه المدينة المهمة، مثل: احتضانها المنطقة الأثرية في حي الطريف، الذي يحتوي على قصر الحكم، ومؤسسات الدولة السعودية الأولى، كما أن الدعوة الإصلاحية انطلقت منها إلى باقي أرجاء الجزيرة العربية، وقربها الحالي من مدينة الرياض، وخصوصيتها الطبيعية؛ فهي تقع على وادي حنيفة، ويوجد بها مزارع النخيل، وتتميز بطوبوغرافية تصنع شخصية مميزة للمكان. ولو حاولنا أن نحدد ما تعنيه «الهوية العمرانية» لوجدنا أن الدرعية لديها المقدرة على توظيف خصائصها العمرانية والطبيعية والتاريخية والاجتماعية لبناء شخصية متكاملة. علاقة التراث العمرانية بهوية الدرعية المعاصرة يجب أن تكون واضحة، ويجب أن تكون علاقة مبدعة لا علاقة نقل أو «قص ولصق».

ومع ذلك لم يكن الهدف هو فقط تطوير الدرعية، بل كان من الضروري إيجاد مثال يحتذى لجميع المناطق التاريخية والتراثية في المملكة، فقد أكد التقرير أنه من أجل إيجاد «صيغة للتكامل بين التراث بجميع جوانبه والإنجازات الحضارية التي تعيشها المملكة، فإنه يجب الاهتمام بالتراث ورعايته، وتطويره وصقله، والتعهد بحفظه من الضياع، وحمايته من الإهمال. وكذلك رصد المتغيرات السريعة التي واكبت التقدم العلمي عالمياً ومحلياً وأثر ذلك في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المملكة من خلال منظومة من الأنشطة المتعددة. ولرسم مثال يحتذى، وإيجاد تجربة تقتفى في المواقع التاريخية في المناطق المختلفة، وكيفية استثمارها». لذلك فقد كان التركيز في إيجاد بيئة عمرانية مستديمة، وتطوير مفهوم الاستثمار في مواقع التراث العمراني كتوجهات عامة يجب أن تحدد مساراتنا المستقبلية في تعاملنا مع التراث العمراني. والذي أعتقده هو أن هذه الأفكار كانت من الأطروحات المبكرة التي كانت تدعو إلى استثمار المواقع التاريخية بدلاً من المحافظة عليها «كمتاحف» فقط. الهدف هنا كان من أجل تقديم مثال «حي» يمكننا من تحويل مواقع التراث العمراني في بلادنا إلى مصدر اعتزاز وطني وذي قيمة اقتصادية عالية، وكانت الدرعية هي البداية.

من هذا المنطلق اقترح مشروع تطوير الدرعية مجموعة من المشروعات الحيوية تتضمن مشروعات تطويرية، وبرامج ثقافية وتراثية وبيئية، وأنشطة اقتصادية وترفيهية. كما تضمن كذلك برنامج لدراسة العمارة والبناء بالطين، وإنشاء مركز تدريب للحرفيين بحي البجيري يعني «بالحرفيين التقليديين في مجال التراث العمراني؛ وذلك لتطوير قدراتهم، وتوثيق تجاربهم وخبراتهم، ويعمل على بناء أجيال جديدة منهم، وإيجاد فرص وظيفية لهم في مجال تخصصهم». كما أن المشروع أكد أهمية بناء الهوية الوطنية من خلال تطوير برنامج للتربية الوطنية مرتبط بالمواقع التاريخية التي بناها وسكنها الآباء والأجداد الذين ساهموا في بناء هذا الوطن الشامخ في كل أرجاء بلادنا، بحيث يركز «هذا البرنامج في النواحي الثقافية والتاريخية للمنطقة.. ويمكن أن يتجاوز هذا البرنامج النطاق المحلي، بحيث يتم تنفيذ برامج ومهرجانات ثقافية على المستوى الوطني أو العالمي». فالقناعة الموجودة لدي هي أن تأثير التراث في بناء الهوية والذاكرة الوطنية عميق ومهم، ويجب أن نعمل على تأكيد هذا الرابط، وتحويله إلى برنامج تعليمي وتربوي لكل مراحل التعليم العام والجامعي.

كنت، وما زلت، أرى أن الدرعية يمكن أن تشكل «رمزاً ثقافياً وطنياً» يمكن أن يصنع هوية عمرانية تؤكد الاهتمام بالهوية الوطنية، كما أنني كنت على قناعة بأن الدرعية يجب أن تكون موقعاً للتراث العالمي، وقد عملنا على تحقيق هذا الهدف منذ البداية، فمشروع التطوير لم يكن إلا بداية «تسجيل الدرعية» كأحد مواقع التراث العالمي في اليونسكو الذي تحقق -ولله الحمد- عام ٢٠١٠م[١٠]. نحن نسعى الآن جاهدين إلى

(١٠) لقد تم تشكيل لجنة عليا لتطوير الدرعية المشكلة بالأمر السامي رقم ٥٢٨/م وتاريخ ١٤٢٩/٦/١٧هـ برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز -أمير منطقة الرياض- (آنذاك)، وقد عملت على تنفيذ مشروع متكامل في اطار برنامج إحياء الدرعية التاريخية، يتم تنفيذه الآن على أرض الواقع.

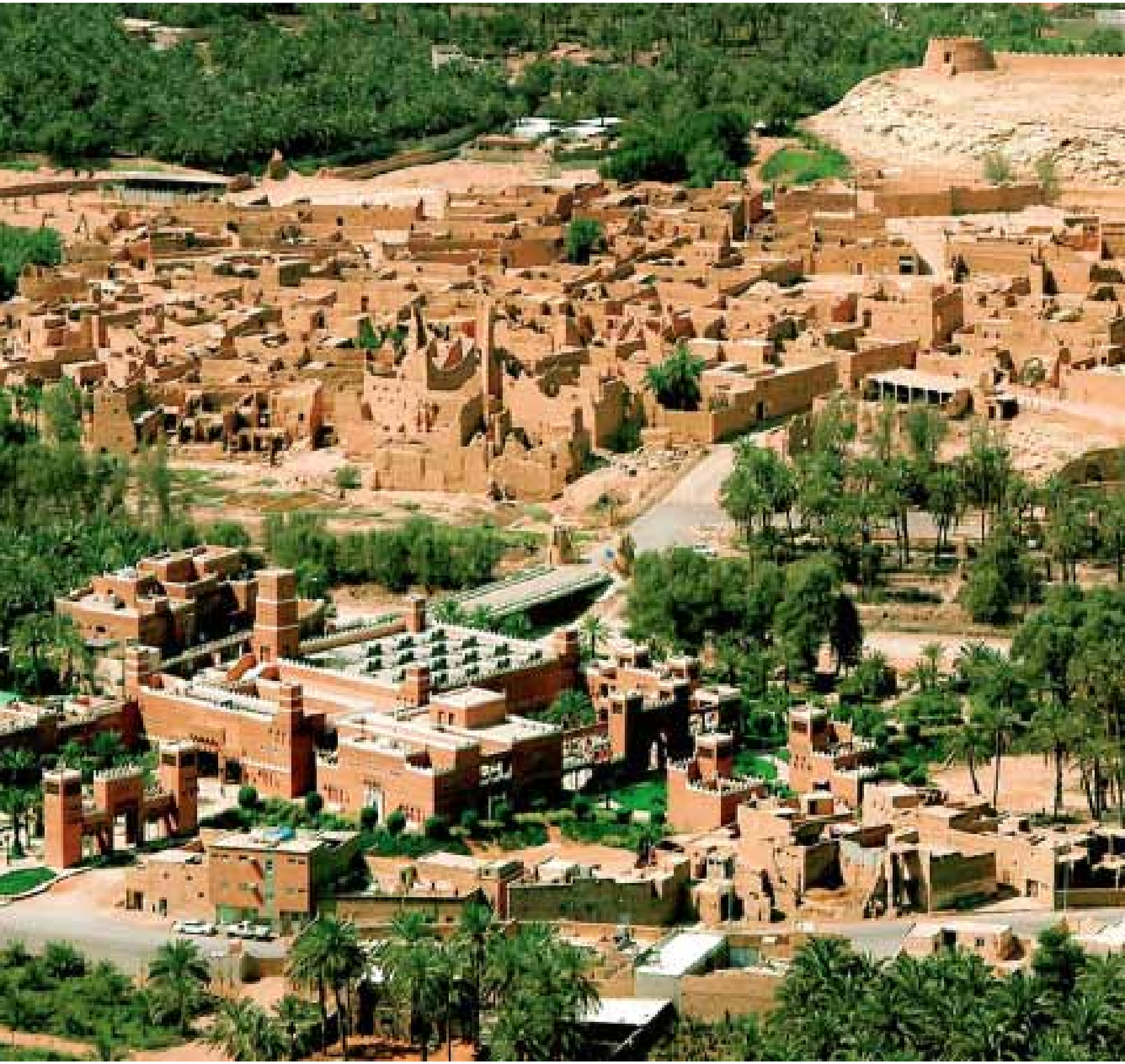

الدرعية التاريخية

أسواق القيصرية بالهفوف

تسجيل جدة التاريخية كأحد مواقع التراث العالمي، ونتوقع أن نقوم بتسجيل المزيد من المواقع التاريخية في بلادنا؛ لأننا نعي أهمية هذه المواقع وتأثيرها في نظرة العالم إلينا، كأمة متحضرة تهتم بتراثها، وتعتز به كأساس بنيت عليه وحدتنا الوطنية، ونهضتنا الحديثة.

الهوية، كما أراها، تتكون من بعدين مهمين، ويجب أن نعمل على كليهما، البعد الأول: كيف ننظر نحن إلى أنفسنا، وكيف نرى تراثنا وتاريخنا؟ والبعد الثاني: كيف ينظر الآخرون إلينا، وكيف يقوّمون تراثنا وتاريخنا؟ لقد انصب تفكيري خلال العقدين الأخيرين على كيفية تحويل الأفكار إلى برامج عمل، فالهدف النهائي هو أن نجعل من المواقع التاريخية فضاء للحياة، وأن نجعل أبناءنا وشبابنا يستحضرون تاريخهم من خلال معايشته والتفاعل معه؛ لأنه من غير الممكن أن نتصور أنه بإمكاننا أن نشكل هويتنا وشخصيتنا دون أن يكون لنا انتماء إلى الارض التي تضمنا جميعاً، وإلى تاريخها وتراثها. وهذا يجعلني أفكر في كل موقع ومبنى تاريخي كأحد عناصر هذا الانتماء ،وأعمل على المحافظة عليه وإبقائه. أذكر هنا أنه عندما احترقت القيصرية في مدينة الهفوف قبل عدة سنوات (٢ شعبان، ١٤٢٢هـ) كنت مصراً أن يعاد بناء السوق التاريخي بالتخطيط نفسه والمواد القديمة نفسها، لأن هذا السوق شكل عبر التاريخ قلب المدينة، وحدّد شخصيتها. ومع أن بعضهم كان يريد تحويل الموقع إلى

سوق الخميس بالأحساء، حيث يظهر الركن الجنوبي الشرقي لحي الكوت عام ١٣٦٥هـ

«مركز تجاري حديث» إلا إنني تدخلت شخصياً لدى أمير المنطقة السابق، الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز، من أجل إعادة الروح إلى وسط مدينة الهفوف، والذي نهض بدوره نتيجة لتوجيه المشروع نحو الطريق الصحيح. لقد أدى هذا إلى تبنى أمانة المحافظة تطوير وسط الهفوف، والمحافظة على قيمته التاريخية، كما أنه تمت إعادة بناء سوق القيصرية التاريخي بالنمط القديم نفسه مع تطوير المنطقة المحيطة به. ومن يزر مدينة الهفوف اليوم يشعر بأن وسط المدينة يعبر عن شخصيتها، ويشكل رابطاً مهماً بين حاضرها ومستقبلها، وهذا يمثل جزءاً أول من مشروع كبير ومتكامل، قدمته الهيئة العامة للسياحة والآثار لتطوير وسط الهفوف.

التحولات التي نسعى إليها غير محدودة، فنحن نعمل في وسط الطائف، ولدينا برنامج متكامل للمحافظة على أوساط المدن التاريخية، إنه عمل دؤوب ومستمر مع الشركاء، خصوصاً وزارة الشؤون البلدية والقروية التي أقرت تأسيس إدارة عامة للتراث العمراني في الوزارة، ونتوقع أن تتحول إلى وكالة للوزارة في المدة القادمة، ولعل هذا انعكس على المد الكبير للتوسع في إنشاء مؤسسات في البلديات متخصصة في التراث العمراني، فقد قررت أمانة المنطقة الشرقية إنشاء مركز للتراث العمراني في المنطقة، وأعلنت عن ذلك في ملتقى التراث العمراني الذي عقد في المنطقة الشرقية، وكذلك أمانة محافظة الأحساء أعلنت تأسيس بلدية لوسط الهفوف، ونحن نرصد الآن حالة التوسع الكبيرة في «مأسسة» العمل في مجال التراث العمراني على مستوى البلديات، علماً بأن البلديات في مختلف المملكة رصدت ميزانيات هذا العام ١٣٤٣هـ (٢٠١٣م) تصل إلى ٩٠٠مليون ريال، ونتوقع أن يرتفع هذا الرقم كثيراً في السنوات المقبلة.

كما أننا نعمل على الإبقاء على القيمة الطبيعية في وسط أبها، ونعمل على دمج الأحياء التاريخية مع وادي أبها في تكوين عمراني ينعكس على شخصية أبها. وفي ينبع يمثل حي السور فضاءً تاريخياً قائماً يعبر عن العمارة الينبعية الأصيلة. ما أطمح إليه هو أن تحافظ المدينة السعودية على شخصيتها، ولن تستطيع فعل ذلك إلا من خلال المحافظة على قلبها وتاريخها. وفي العاصمة سيشكل مشروع وسط الرياض الذي تبلغ مساحته ١٥ كم٢ نقطة تحول كبرى في مفهوم «الحفاظ على التراث العمراني، وسيقدم بدائل جديدة لوسط المدينة، وسيربط أوصالها الحضرية؛ فهو مشروع يقع بين منطقة قصر الحكم ومركز الملك عبدالعزيز التاريخي.

لقد عرضنا مشروع وسط الرياض على سيدي سمو ولي العهد، وبحضور صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن بندر -أمير منطقة الرياض- والهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وخطة تطوير وسط الرياض يوم الأربعاء ١٤٣٤/٨/٣هـ (٢٠١٣/٦/١٢م)[١١]، وأقر سموه هذه الخطة الطموح التي ستعيد توظيف وسط

(١١) عقد الإجتماع في مدينة جدة.

القيمة الطبيعية في وسط أبها

المدينة لجذب السكان إليه مرة أخرى، وستؤكد مفهوماً كثيراً ما أردنا أن يكون ضمن الثقافة العامة في المدينة السعودية، وهو أن تتعايش المناطق التاريخية جنباً إلى جنب مع المناطق الحديثة والمعاصرة، وأن تتحول مدينة الرياض إلى كل متجانس. ما يجب أن أؤكده هنا هو أن خطة تطوير وسط الرياض تؤكد أهمية «الإصرار» على تحقيق الأهداف، فهذه الخطة لم تظهر فجأة، ولم تولد بين يوم وليلة، بل مرت بمراحل متعددة، وتعرضت لصعوبات كثيرة، وكادت تختفي في أدراج البيروقراطية، لكن الإيمان بالفكرة كان يعيد ولادتها من جديد.

يمكن أن أعود الآن إلى علاقة التراث بالهوية العمرانية، فهذه المقدمة الطويلة تبين أن العمل على جعل التراث العمراني مصدراً من مصادر الهوية العمرانية الوطنية التي تعبر عن وحدة هذه البلاد وتماسكها، يتطلب الكثير من العمل والمثابرة، فالأمر لا يبدو مسألة «قرار»، فأنا مؤمن أن الرسالة الرمزية التي تقدمها مدننا يجب أن تكون عملاً «ثقافياً»، أي: أنها يجب أن تحقق المقدرة على إنتاج المعاني التي عادة يرمزها الإنسان في الاشياء؛ لذلك فإنا أرى أنها يجب أن تكون منتجاً ينتجه المجتمع عفوياً، وأقصد هنا أن المجتمع هو من يجب عليه أن يجعل من التراث العمراني مصدر هويته العمرانية الحالية والمستقبلية.

سيرة في التراث العمراني

الحرفة والحرفيين: بداية التراث وتطوره

يصعب أن أتحدث عن التراث العمراني دون أن أتناول «الحرفة والحرفيين»؛ لأن التراث كلّه يقوم على فكرة «الحرفة»، ويعتمد بشكل كامل على مفهوم «الأشكال الثقافية» التي تنتجها الحرف اليدوية على وجه الخصوص. وكما ذكر عالم الإنثروبولوجيا (كليفورد غيرتز) أو «العمل الاجتماعي- هو الذي يشكل التعبير الظاهر للأشكال الثقافية. ونحن نجد هذه الأشكال ظاهرة في عدد من الظواهر الثقافية، مثل أنواع المشغولات الحرفية...»[1]. والحقيقة أن احتساب «الحرفة و «العمل الحرفي» صورة من صور الثقافة المتعددة لم يأت من عبث، بل إن جزءاً كبيراً من ثقافة الشعوب يتم اختزانها وتراكمها في العمل الحرفي، كممارسة، وفي المنتجات الحرفية التي تبقى شاهداً على هذه الأعمال إلى الأبد، كما نرى ذلك في التراث العمراني. لقد كنت، ومازلت، أنظر إلى التراث على أنه «مخزن» الحرف اليدوية، وأن هذا التراث لا يمكن أن يصبح فضاءً معيشاً، ومتطوراً ومواكباً لحياتنا المعاصرة دون أن يكون هناك حرف يدوية تغذيه، وتدعمه. على أن كثيراً من الحرف اندثرت، ولم يبق منها الكثير، وإعادة إحيائها تظل مشكلة كبيرة، وتتطلب عملاً مضنياً، لكنه يستحق العناء.

في البداية اكتشفت المشكلة التي يعانيها العمل الحرفي في مجال التراث العمراني عندما بدأت في العمل في منزل العذيبات، فقد استعنت بأستاذ البناء المحلّي (عبدالله بن حامد)، وكان ذلك في مطلع التسعينيات الميلادية، وكان يوجد في تلك المدة عدد قليل من الذين يعملون في مجال البناء بالطين، فهذه الحرفة تراجعت منذ الخمسينيات في بلادنا، وبدأت تندثر بشدة في منتصف السبعينيات لعدم وجود طلب للبناء بالطين، وكادت تنتهي من الوجود عندما استعنت بالبنّاء (محمد بن حامد) في بناء بيتي بالعذيبات. المشكلة الكبيرة هي في ضياع «معرفة تقنيات البناء» Know How، وهذا -في حد ذاته- أمر لا يمكن تعويضه بأي حال من الأحول؛ لأنه عندما تفقد هذه المعرفة يصعب استرجاعها. لقد شغلتني هذه القضية بشكل كبير، ورأيت أنه من الضروري أن يهتم التعليم بهذه الحرف، وأن يوثقها على الأقل، ويتبنى برامج تعيد هذه الحرف إلى الحياة، حتى إنني قمت مؤخراً بتبني مشروع «مركز البناء بالطين» بالتعاون مع جامعة الملك سعود، ومؤسسة التراث، وأتطلع إلى أن يكون هذا المركز رافداً مهماً للحرفيين والمتخصصين في مجال البناء بالطين.والحقيقة أنه لم يكن يخطر ببالي العمل على تأسيس مركز للبناء بالطين لولا تجربتي المبكرة في منزل العذيبات؛ لأنني عندما كنت أستمع للحوارات التي لا تنتهي بين الدكتور صالح لمعي والبنّاء المحلّي (عبدالله بن حامد)، كنت أشعر بمدى الخسارة التي نخسرها كل يوم؛ لأننا تأخرنا كثيراً في إنقاذ حرف البناء التقليدية في جميع مناطق المملكة، فهذه الحرف هي الضامن الأكبر لتجدد التراث العمراني واستمراره، وحبل للوصل مع

(١) غيرتز، كليفورد (١٩٧٣/٢٠٠٩م) تأويل الثقافة، ترجمة د. محمد بدوي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ص ١٠٤.

مع عبدالله بن حامد، ١٩٩٥م

تراثنا الوطني العريق. الفكرة اختمرت في ذهني منذ ذلك الوقت، وتطورت مع الوقت حتى أصبحت اليوم حقيقة. ومع ذلك فإن الأمر لا يقتصر على البناء بالطين فقط، فهناك أكثر من خمسين حرفة مرتبطة بالتراث العمراني، وهناك مئات الحرف اليدوية المهمة التي تشكل منظومة ثقافية متكاملة يجب علينا أن نحافظ عليها، ونعيدها إلى الحياة، ونبحث لها عن «سوق» يستوعبها. وعندما تأسست الهيئة العامة للسياحة والآثار (الهيئة العليا للسياحة سابقاً) أول شيء فكرت فيه هو تطوير برنامج وطني للحرف والصناعات اليدوية، وكنت أرى أن هذا البرنامج سوف يساعدنا كثيراً على «تنظيم» العمل الحرفي، والمحافظة على ما تبقى من الحرفيين ،وتطوير برامج تدريب لهم، والأهم هو خلق قطاع اقتصادي منتج ومنظم لعدد من شرائح المجتمع والمستثمرين، وعلى المستويات المحلية في المحافظات والمدن والقرى.

يجب أن أؤكد هنا أن تبني مركز البناء بالطين، نابع أصلاً من رغبتي في إيجاد بيئة منهجية لتطوير الحرف، فمن المعروف أن تزاوج الفن بالتقنية يمكن أن يصنع حرفة متطورة، وهذا ما حدث في المجتمعات الصناعية الكبرى عندما بدأت الثورة الصناعية، فقد كان التركيز في ربط الفن، الذي يعي بعمق الذائقة المجتمعية بالتقنية الجديدة، فتولد عن هذا الربط حركة صناعية تم تقبلها من المجتمع بسلاسة. نحن على قناعة بأن التدريب هو المجال الذي يمكن أن يجعل من حرفنا التقليدية مقبولة على المستوى المحلي والإقليمي، وحتى الدولي، فليس من المعقول أن تتطور حرفة دون أن يكون لها أسواق تستوعبها، ودورنا هو أن نطور حرفنا التقليدية حتى تكون مقبولة، ويكون لها أسواقها.

لقد تأكد لدي أن الطريق الوحيد لتطوير الحرف التقليدية هو «الاقتصاد»، فليس من الممكن أن نوجد جيلاً من الحرفيين دون أن يكون هناك فرصة لبيع منتجاتهم، وهذا ما حاولنا أن نقوم به خلال الأعوام العشرة الأخيرة عندما بدأنا في التفكير في مسألة «التكامل السياحي»، وهي فكرة تقوم على تكامل المنتجات السياحية، كما نشاهده في كل مكان في العالم، فعندما يزور السائح أي موقع تراثي فهو يتوقع أن يشاهد منتجات حرف تقليدية، ويتطلع إلى أن يأكل ويشرب في مطعم ومقهى تقليديين. فبالإضافة إلى أن التراث العمراني نفسه يحتاج إلى وجود حرفيين دائمين يعملون على ترميمه والمحافظة عليه وصيانته، كذلك يحتاج إلى حرفيين آخرين ينتجون منتجات تجعله حياً وقابلاً للعيش. البعد الاقتصادي هنا أساسي، إذ إنه ليس من الممكن أن نحيي الحرف اليدوية دون أن يكون هناك رافد اقتصادي لمن يعملون في هذه الحرف، وهذا -في حد ذاته- كان مصدر التحدي الأساسي؛ لأن الأمر لا يتحقق فقط بما أتمناه على المستوى الشخصي، ولكن يجب أن نوجد واقعاً جديداً يجعل من العمل في الحرف اليدوية مجزياً.

مع عبد الله بن حامد بناء عمله في بيت العذيبات في مطلع التسعينيات الميلادية

أستطيع أن أقول: إن البداية الفعلية لتطوير البرنامج الوطني لتنمية الحرف والصناعات اليديوية هي عندما بادرت الهيئة العامة للسياحة والآثار في شهر ذي القعدة ١٤٢١هـ إلى دعوة فريق عمل من الجهات ذات العلاقة، وهي -بالإضافة إلى الهيئة- وزارات: المالية، والتجارة والصناعة، والاقتصاد والتخطيط، والعمل، والشؤون الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، والبنك السعودي للتسليف والادّخار، ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية كممثل للقطاع الخاص، وتم طرح فكرة إنشاء تنظيم يعنى بإبراز قطاع الحرف والصناعات الوطنية اليدوية، والمحافظة عليها من الاندثار، وتنميتها، وقد استجاب أصحاب المعالي والسعادة مسؤولي هذه الجهات، وباركوا هذا التوجه، فكان أن درس فريق العمل موضوع الحرف، وأعد تصوراً أولياً لتطوير الحرف والصناعات اليدوية بالمملكة في إطار مشروع وطني إستراتيجي.

لقد عمل الفريق منذ اليوم الأول على تطوير إستراتيجية وطنية للحرف والصناعات اليدوية، وقام بزيارات استطلاع للخبرات في كل من تونس، وتركيا، وعقد عدة اجتماعات كانت تهدف -بالدرجة الأولى- إلى تحديد النموذج الاقتصادي الذي يتناسب وحالة الحرف التقليدية في المملكة، فنحن نبحث عن التطوير في حدود «العقلانية» التي يسمح بها تنوع الحرف، وتعدد أسواقها، وتوافر القاعدة البشرية التي يمكن أن تمارس العمل الحرفي، وكل هذه المعطيات متوافرة في المملكة. ويجب أن أذكر هنا أن التنوع المناطقي في المملكة الذي -أنتج عبر التاريخ- حرفاً متنوعة ومختلفة تعتمد على المصادر المحلية في هذه المناطق أوجد القاعدة الثقافية لما يسمى بالحرف «ذات المضمون الثقافي» التي تنتمي إليها أغلب الحرف المرتبطة بالتراث العمراني.

تلك البداية كانت مهمة، وتمثل نقطة تحول، فقد كان من المهم أن يكون هناك شركاء واضحون من أجل العمل مع الهيئة، لأن موضوع الحرف متشعب، وله شق ثقافي، وآخر اقتصادي، ويتطلب عملاً منظماً وتعليماً وتدريباً مستمراً، ومن هنا يحتاج إلى دعم واضح من الدولة حتى يستطيع أن يقف على رجليه. المسألة بالنسبة إلينا كانت واضحة، فكما قام كثير من الشعوب بتبني الحرف اليدوية كمصدر ثقافي/ اقتصادي كان علينا أن نتجه التوجه نفسه، ونعمل على تحويل الحرف إلى منتج اقتصادي. فلو عدنا أصلاً إلى الأسباب التي أدت إلى تراجع الحرف التقليدية في العالم كله لوجدنا أن تنبه الدول الصناعية الكبرى (في أوربا على وجه الخصوص) لأهمية غزو أسواق العالم بمنتجاتها، فقامت بدراسة الحرف والصناعات اليدوية لدى الشعوب الأخرى، وقامت بتصنيع منتجات شبيهة لها، وبأسعار أرخص من المنتجات المحلية الأصلية. لقد أدى هذا التوجه منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر إلى التراجع التدريجي للحرف اليدوية في جميع أنحاء العالم. على أن تحولاً واسعاً منذ منتصف السبعينيات الميلادية واكبه تحول في استعادة أوساط المدن القديمة مكانتها التاريخية، جعل من المحافظة على الإرث الإنساني الحرفي مسألة مهمة، وتحولت المنتجات الحرفية اليدوية الأصيلة إلى «مشغولات فنية» يتاسبق على اقتنائها كثير من الناس.

مازلت أؤكد أن التراث العمراني مرتبط أصلاً بالعمل الحرفي، وإذا لم نوجد سوقاً للحرفيين في مجالات التراث العمراني، فسوف يؤدي هذا -مع الوقت- إلى اندثار التراث العمراني نفسه. فمثلاً: عندما أراد المعماري حسن فتحي بناء قرية القرنة عام (١٩٤٥م)، لم يستطع ذلك إلا عندما استعان بحرفي بناء من النوبة لديه الدراية الكافية ببناء القبب والأقبية، ومتمرس في البناء بالطين. تخيلوا معي لو أن حرفة البناء هذه قد اندثرت، فكيف لحسن فتحي أو غيره من المعماريين أن يعيد إنتاج هذه الاشكال التراثية الخلابة؟ الحرفة تختزن معرفة عميقة ممتدة قروناً، وتحتاج

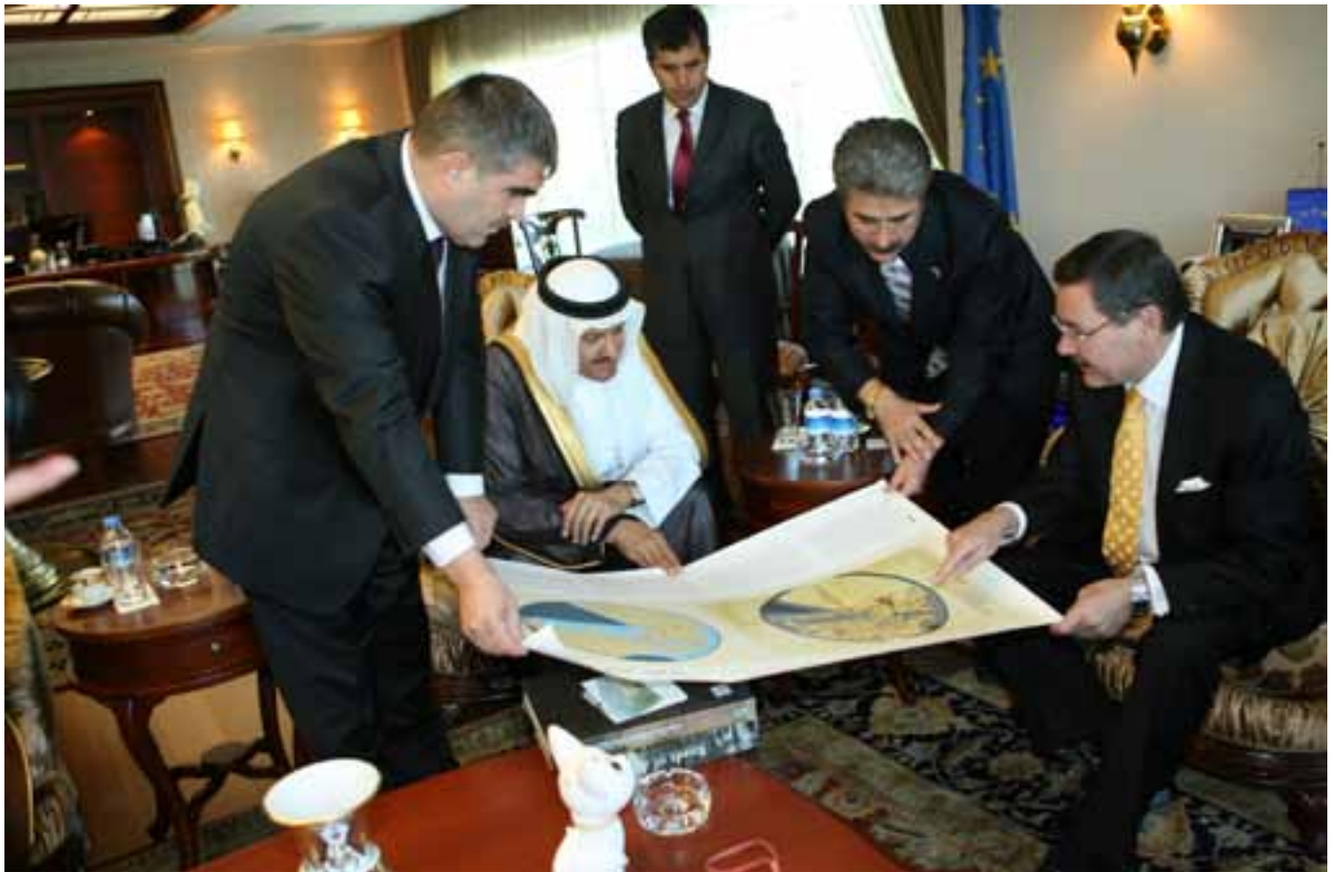

زيارة الى (انقره) الاثنين ١٢/ ٩/ ٢٠١١م

زيارة تونس، ديسمبر ٢٠٠٩م

إلى فهم عميق للعلاقة بين الحرفي والمادة التي يعمل عليها، ففيها تتركز المعارف والتقنيات التي تمكن الحرفي من إنتاج منتجاته بالشكل المتقن الذي تعود عليه المنفعة. أذكر هنا أن المعمار عبدالوحد الوكيل قال: إن هناك من يتساءل لماذا الحرفي الكوري الصغير في العمل يستطيع إنتاج قطع السيراميك بفنية عالية، وجمالية متقنة؟ كانت الإجابة هي أن هذا الحرفي تربى على تقاليد تنتج الجمال بإتقان، فهو لايعرف كيف ينتج منتجات غير جميلة؛ لأن تقاليد الحرفة تحميه وتوجهه.

الأمر الذي يقلقني هو أن «تقاليد» الحرف اليدوية، خصوصاً تلك المرتبطة بالبناء، قد اندثرت، وهذا أمر يصعب إصلاحه، فكما هو معروف، فإن هذه التقاليد تنمو لدى الإنسان بشكل عفوي، وتكبر معه، وتتمكن منه إلى درجة أنه ينتج حرفته بشكل تلقائي، ولا يحتاج إلى من يعلمه. تلك التقاليد تتوارث منذ الصغر، ويتعلمها الأبناء عن الآباء، والبنات عن الأمهات، وتشكل عالماً بحد ذاته. كنت أفكر في كيفية إعادة بناء هذه التقاليد، فهل نبدأ من جديدة أم أننا نحاول أن ننقذ ما يمكن إنقاذه من أجل تطوير التقاليد التاريخية بأسلوب يناسب عصرنا هذا. ما أتطلع إليه هو

من الضروري تطوير الحرف التقليدية وربطها بمواقع التراث العمراني

رائدة الفن العسيري (القَطْ) فاطمة علي أبو قحاص.

وجود حرفيين يصنعون الجمال عفوياً، بالمقدرة نفسها التي كان يصنع فيها حرفيو الأعمال «الجصية» في بيوت الأحساء، ونجد، وحائل، تلك الأعمال التي تدهشك في بساطتها، والدهشة التي تتملكك عندما ترى فن «القط» العسيري، بألوانه الزاهية، وهندسته المثيرة، حتى إنني أذكر أنني عندما قابلت الفنانة العسيرية «فاطمة أبو قحاص»، رحمها الله، شعرت بمدى تغلغل هذه الفنون الحرفية في قلوب الناس في بلادنا، مع أنه قد أنتجها حرفي بسيط، تعلم كيف يصنع الجمال الخالد وغير المتكرر دون أن يوجهه أحد.

والحقيقة أننا عندما بدأنا العمل بتوسع في مواقع التراث العمراني اكتشفنا أننا نواجه مشكلة كبيرة؛ لعدم وجود حرفيين ومؤسسات، وحتى مكاتب هندسية تعمل في مجال التراث العمراني، وهذا كان ناتجاً من ضياع تقاليد الحرف اليديوية في مجال البناء، فمن كان ينتج تلك المباني الرائعة في بضعة أشهر، وتظل صامدة إلى الأبد، مادامت مسكونة من قبل الناس، أصبح غير موجود، وصار من الصعوبة ترميم المباني التاريخية، لأنه لم يعد هناك حرف حية متخصصة في هذا المجال. لقد أصبحنا أمام معضلة حقيقية فمن أين نبدأ؟ هل نبدأ بالعمل على إحياء الحرف التقليدية في مجال التراث العمراني أم أننا نبدأ بتطوير سوق عمل لترميم المباني التراثية؛ لتشجيع الحرفيين على العودة إلى العمل في مجالات حرفهم. ما نحاول أن نقوم به الآن هو تبني برامج تدريب وتأهيل للحرفين من خلال دمجهم في أعمال الترميم التي تقوم

بها الهيئة، مع التركيز في فكرة إحياء «تقاليد» الحرفة القديمة، فهناك يكمن العمل العفوي الذي ينتج الجمال البسيط، وغير المقصود الذي يمثل جوهر تراثنا العمراني.

في اعتقادي أن هذا العمل يجب أن تقوم به مؤسسات مؤمنة بأهمية التغيير الاجتماعي، وهي مؤسسات لها قيم واضحة تستطيع نقل هذه القيم إلى المجتمع من خلال الأعمال الفعلية التي تقوم بها[٢]. ولعل هذا ما قامت به الهيئة العامة للسياحة والآثار، فمن خلال شعورها بالمسؤولية الاجتماعية، وأهمية إحداث تغيير في الوعي المجتمعي نحو التراث العمراني، والحرف اليدوية التقليدية قامت بعرض تصور برنامج تنمية الحرف اليدوية على مجلس إدارة الهيئة في جلسته العاشرة المنعقدة بتاريخ ١٤٢٥/٢/٢١هـ لتحديد الجهة التي ترعى هذا المشروع، وقرر المجلس تشكيل لجنة وزارية من أعضاء مجلس إدارة الهيئة للنظر في هذا التصور[٣]. عقدت اللجنة اجتماعاً بتاريخ ١٤٢٥/٦/٨هـ، وأوصت بالرفع إلى ولي العهد، صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز -رحمه الله- (رئيس مجلس إدارة الهيئة -آنذاك) باقتراح أن تقوم الهيئة بالتعاون مع الجهات الممثلة في اللجنة بإعداد إستراتيجية، وخطة تنفيذية لخمس سنوات، لتطوير قطاع الحرف والصناعات اليدوية وتنميته، تدخل في عمق الموضوع، وتنظر إلى جميع أبعاده، وتحدد الجهة التي تتولى الإشراف على هذا القطاع، والطريقة المثلى لإدارته، مع استمرار اللجنة الوزارية المشكلة من قبل مجلس إدارة الهيئة في متابعة الموضوع حتى تقديم الإستراتيجية، والخطة الخمسية، ويكون رئيس الهيئة منسقاً لأعمالها، وأن يستمر الفريق المشكّل من الجهات الممثلة في اللجنة في العمل على إعداد الإستراتيجية.

لقد تم إعداد الإستراتيجية، ودرس الموضوع من جميع جوانبه، وتمت الاستعانة بعدد من الخبراء والمستشارين الدوليين، وتم القيام بزيارات ميدانية لجميع مناطق المملكة، ومعظم المحافظات، والمراكز الإدارية، والتواصل مع خبراء منظمة اليونسكو، واستطلاع الخبرة العالمية بزيارة تركيا، والمغرب، وتونس. وقد أقرت اللجنة البرنامج الوطني لتنمية الحرف والصناعات اليدوية من مقام مجلس الوزراء في شهر جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ[٤]. هذه الخطوة -على وجه الخصوص- أرى أنها ستشكل نقلة نوعية في العمل الحرفي على مستى التراث العمراني؛ لأن الهدف هنا أن يكون هناك روافد متعددة تفتح مجالات العمل في «ترميم» التراث، والعمل الحرفي -على وجه الخصوص- يعدّ أحد الأسس التي فكرنا فيها منذ البداية، بحيث تكون برنامجاً مستقلاً ينمو ويتطور، ويغذي البرامج الأخرى التي يعتمد عليها بقاء المواقع التراثية.

والحقيقة أن الفكر الذي نعتمد عليه من أجل إيجاد مجتمع حرفي متجذر في المجتمع لا يتوقف فقط عند تنمية الحرف التقليدية في مجال التراث العمراني فقط، بل إن عملنا يمتد بعيداً إلى تأهيل المكاتب الهندسية والمقاولين، ونحن نعمل

(2) Morely, David and Robin, Kevin (1995) Spaces of Identity, London, Routledge.

(٣) ضمت في عضويتها: سمو رئيس الهيئة (الأمين العام- سابقاً)، ووزير المالية، ووزير الاقتصاد والتخطيط، ووزير التجارة والصناعة، وعدد من خارج المجلس، وهم: وزير العمل، الدكتور غازي القصيبي، رحمه الله، ووزير الشؤون الاجتماعية، ومحافظ الهيئة العامة للاستثمار، ومحافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، والأمين العام لمجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية.

(٣) إن اللجنة الإشرافية للبرنامج الوطني لتنمية الحرف والصناعات اليدوية شكلت بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر الصادر بتاريخ ١٤٣٣/٦/٢هـ، القاضي بالموافقة على الإستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية، وخطتها التنفيذية الخمسية، وإنشاء «البرنامج الوطني لتنمية الحرف والصناعات اليدوية» وتضم اللجنة التي رأسها الأمير سلطان بن سلمان، وضمت في عضويتها كلاً من: مدير إدارة العلاقات الدولية بوزارة التجارة والصناعة الأمير تركي بن محمد بن ناصر، ونائب المحافظ للاستثمار بالهيئة العامة للاستثمار الأمير سعود بن خالد الفيصل، ووكيل الوزارة للتعليم بوزارة التربية والتعليم، ووكيل الوزارة للشؤون البلدية بوزارة الشؤون البلدية والقروية، ووكيل الوزارة لشؤون الإيرادات بوزارة المالية، ووكيل الوزارة للشؤون الثقافية بوزارة الثقافة والإعلام، ووكيل الوزارة للشؤون العمالية بوزارة العمل، ووكيل الوزارة للتنمية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية، ووكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية بوزارة الاقتصاد والتخطيط، ونائب المحافظ للتدريب التقني والمهني بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، والمدير التنفيذي لفرع الهيئة العامة للسياحة والآثار بالقصيم- ممثلاً عن الهيئة، وآخرين.

زيارة للأماكن الأثرية في تونس، ٢٠٠٩م

COURIR

تنوع الحرف والصناعات التقليدية يشكل أحد مجالات التميز لتراثنا العمراني الوطني

في هذا الصدد من أجل إيجاد «سوق» مهنية مرتبطة بالتراث العمراني، وليس فقط اجتهادات أو محاولات فردية، وحتى ننجح في إيجاد هذه السوق يجب أن يعمل برنامج الحرف مع المكاتب الهندسية والمقاولين، ويوجد روافد اقتصادية للحرفيين حتى تكون الحرفة مصدر رزق، وليس فقط «خبرة جامدة» يتم الاستعانة بها وقت الحاجة فقط. ما أفكر فيه هو أن يكون هناك تكامل حرفي/مهني، له تأثير اقتصادي، ويوفر فرص عمل للمواطن السعودي، لكنه يرتقي في الوقت نفسه بمهاراته، ويصنع منه «فناناً حرفياً» في مجاله، وهذا هو التوجه الصحيح الذي أرى أنه يمكن أن يثمر في النهاية إيجاد تحول حقيقي في مجال المحافظة على التراث العمراني.

من المشروعات التي نعمل عليها الآن هي إيجاد مقار لبرنامج الحرف والصناعات اليدوية في مواقع التراث العمراني المختلفة في المملكة، وهذا -أولاً- سوف يشجع الآخرين على العودة إلى المواقع التاريخية، والأمر الآخر هو أن وجود مراكز الحرف بالقرب من نقاط تسويقها سوف يجعلها جزءاً من العملية المتكاملة لفكرة «المحطة السياحية». نحن نهدف دائما إلى تحقيق عدد من الأهداف في وقت واحد، فالحرف جزء من ثقافة المجتمع السعودي وتاريخه، ووجودها في المكان الذي نشأت وتطورت فيه هو جزء من الصورة التي نريد استعادتها لتاريخنا.

على المستوى الأكاديمي، ربما لم يخطر ببال أحد تطوير أكاديمية للحرفيين على مستوى المملكة، والحقيقة أننا بعد تأسيس البرنامج الوطني لتنمية الحرف والصناعات اليدوية (بارع) أصبح الأمر مهماً جداً بالنسبة إلينا، وصار من الممكن أن نجعل هذا الأمر واقعاً. مؤخراً بدأنا بالتواصل مع جامعة الملك سعود، وجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن؛ من أجل تطوير أكاديمية للحرفيين، وأخرى للحرفيات، وفي اعتقادي أنه إذا ما بدأنا العمل في هذه الأكاديميات فسوف نحظى بمنتج حرفي متطور يمكن أن يصل إلى جميع أنحاء العالم. كما أننا سوف نوجد جيلاً من الحرفيين المتعلمين والمثقفين الذين سيغذون السوق بشكل عام، والسوق المهنية الهندسية، ويصنعون بيئة حرفية محلية، وهذا مطلب مهم خلال السنوات القادمة، فنحن على يقين أن إسهامات العمل الحرفي في توفير الوظائف التي تحتاج إليها بلادنا ستكون كبيرة، ولكن يجب أن نهيّئ السوق أولاً.

تركيزنا في كليات الفنون والتصاميم التي بدات تنتشر في المملكة، وهذا التركيز يضاهي تركيزنا في كليات العمارة والسياحة والآثار؛ لأن إيجاد المجتمع الحرفي المتدرج في قدراته وإمكاناته يتطلب مثل هذا التركيز، وتوظيف كل الطاقات الممكنة والمتاحة في الجامعات السعودية؛ لأنه يستحيل علينا العمل بمفردنا، وهذا ما يجب أن يقوم به برنامج تنمية الحرف في المدة القادمة، فالعمل المنفرد لا يمكن أن يؤتي ثماره، وكما عملنا خلال العقد الأخير على تهيئة الشركاء، وبناء علاقات كبيرة مع

زيارة إلى معرض فعاليات الحرف بالشرقية، ٢٠١٢م

الجهات الحكومية والخاصة وجب على برنامج الحرف أن يعمل من أجل بناء شركات تطور الحرف، وتصنع مجتمعاً حرفياً «مثقفاً» ومتعلماً يستطيع أن ينافس العالم في هذا المجال.

بالطبع العمل الحرفي المؤسسي ليس جديداً في المملكة، فهناك مؤسسات خيرية حرفية منتشرة على مستوى المملكة، وخصوصاً بين النساء، وقد وجدنا أن هذه المؤسسات شريك أساسي ومهم لتنمية الحرف، خصوصاً أننا نركز في المرأة بشكل كبير في تطوير الحرف. الهدف هنا ثنائي، فمن جهة نحن نطمح إلى تطوير الحرفيات من أجل تحسن المنتج الحرفي، ومن جهة أخرى يهمنا أن نقلص معدل البطالة بين النساء في المملكة، ونعتقد أن الحرف سوف تساهم -بشكل كبير- في تحقيق هذا الهدف. وكما ذكرت سابقاً، فنحن نعمل من أجل تحقيق أهداف وطنية متكاملة، وليست مجزأة؛ لذلك يجب أن ينظر إلى تطوير الحرفيات من خلال منظور اقتصادي متكامل، وبعد ذلك يمكن النظر إلى الجوانب الأخرى.

على مستوى التراث العمراني كان للمرأة دائماً دور كبير في عملية البناء، وربما يعرف الجميع فن القط العسيري التي تقوم بها النساء العسيريات، وأحياء مثل هذه الحرف بين النساء سوف يجعل من المرأة عضواً فعالاً على مستوى المجتمع كله، وسيعيد لها دورها الأساسي الذي كانت تقوم به، ولعل هذا ما دعانا إلى أن نعقد ورشة عمل كاملة في ملتقى التراث العمراني الذي أقيم في المنطقة الشرقية (المحرم ١٤٣٤هـ) عن دور المرأة في التراث العمراني. وفي اعتقادي أنه أصبح من الضرورة أن يكون التركيز هنا أكثر في العمل الحرفي؛ لأنه المستقبل، وهو الذي سيرسخ دور المرأة في إحياء المواقع التاريخية في بلادنا.

نحن -الآن- في مرحلة إعداد البنية التحتية للحرف والصناعات اليدوية في المملكة، وهذا ربما يتطلب بعض الوقت، ولكن مع اكتمال هذه البنية سيكون لدينا سوق متكاملة للحرف، سواء أكان على مستوى التدريب والتعليم أم على مستوى تطوير المنتجات أم على مستوى التسويق. ونعتقد أنه مع تزايد جاهزية مواقع التراث العمراني سيكون هناك فرصة كي تكون هذه المواقع هي نقاط البيع والتسويق والتعريف بالحرف في المملكة، والثقافة المرتبطة بها. هذه ليست أحلاماً إنها توجهات ننفذها الآن في هذه اللحظة، وسوف يشعر بها المواطنون في مدة قريبة جداً.

الحرف اليدوية المرتبطة بصناعة البناء التقليدي أحد مصادر
المعرفة التقنية المهمة للمحافظة على التراث

سيرة في التراث العمراني

II
إدارة التراث
من الفكرة إلى
العمل المؤسساتي

صرت أنظر من بعيد إلى تلك البدايات المتعثرة مع التراث العمراني، فقد خطونا خطوات كبيرة نحو تأصيل التراث، واستثماره، والتعامل معه بفكر منظم. فقد أصبح التراث العمراني الآن ضمن الهموم الثقافية والعمرانية والاقتصادية في مجتمعنا، وهذا لم يكن ليحدث لولا تكاتف كثير من المخلصين لإيصال فكرة التراث إلى فئات المجتمع، خصوصًا المجتمعات المحلية البعيدة التي عانت خلال العقود الماضية هجرات واسعة لأبنائها إلى المدن الكبرى.

لقد شعرت منذ البداية أن التراث العمراني، كفكرة، سيظل مجرد صورة عاطفية ما لم يتحول إلى مصدر اقتصادي حقيقي، وهذا في حد ذاته كان يمثل تحديًا حقيقيًا. شعرت بذلك بشدة في أثناء عملي في البيت الريفي في نخيل العذيبات، فقد تأكدت من أهمية «اقتصاديات» التراث على مستوى «البناء»، وحرف البناء التقليدية، ومواد البناء، وقبل ذلك، جدوى كل هذه الأعمال؛ أي: لماذا يجب أن نحافظ على التراث العمراني؟ وما الدواعي التي ستجعل الناس يحافظون على مبانيهم وقراهم طواعية، بل وبحماس كبير؟ كل هذه الأسئلة كانت تنمو يومًا بعد يوم داخلي، فلم تكن حاضرة في الذهن دفعة واحدة، لكنها كانت همًّا ينمو ويكبر، وكان يجب أن أبحث فيه وحوله حتى أجد حلولاً عملية تجعلني أكمل أركان التراث العمراني في مخيلتي، فإذا كنت

مكتبة الرحمانية، الغاط

زيارة قصر السقاف
في مكة المكرمة

مهتمًا بفكرة التراث كمكون ثقافي، وإذا كنت أعلم يقينًا أن هذا التراث لا يمكن أن ينهض إلا بالتعليم، يبقى أن يتحول التراث نفسه إلى عمل مؤسسي، وأن يكون مصدرًا استثماريًا، ورافدًا اقتصاديًا حتى نضمن استمرار اهتمام الناس به.

النتيجة التي توصلت إليها، وأنا على يقين أنه توصل إليها كل من عمل في مجال التراث قبلي، أنه لا يحمي التراث العمراني، ويضمن استمراره إلا سكانه، لذلك فإن استعادة الحياة الاقتصادية، ثم الاجتماعية للمناطق التراثية هي الإطار العملي الوحيد الذي يمكن أن يضمن لنا بقاء تلك المناطق وتجددها من الداخل. فمن المعروف أن البيئات العمرانية التقليدية تتجدد من الداخل بشكل «ديناميكي»، وتكتسب الأفكار والتقنيات الجديدة بشكل تدريجي غير محسوس عبر سكانها الذين ينقلون هذه الأفكار والتقنيات على مستوى الأجزاء، وحسب الحاجة دون أن يؤثر هذا في البنية العمرانية العامة لتلك المناطق. لذلك فإن فكرة تجديد التراث القائم لا يمكن أن تتم «عبر مشروع عمراني»، بل «عبر مشروع إحيائي» على مستوى الحياة الاقتصادية/ الاجتماعية. على أن فكرة «الإحياء» هذه تتطلب عملاً منظمًا ومستمرًا يتطلب وجود

جانب من قرية الخلف في عسير

زيارة صاحب السمو الملكي، ولي العهد أمير منطقة الرياض سابقاً لبلدة الغاط التراثية، ٢٠٠٧/١١/٨م

مؤسسات واعية بقيمة «تشكيل الوعي المجتمعي»، وتعمل وفق أسس ثقافية/ إدارية واضحة، وهو ما حاولت أن أوجده منذ أن أصبح «إحياء التراث العمراني» أحد أهدافي في الحياة.

يمكن احتساب مسألة «صناعة الوعي المجتمعي» الذي يهتم بالمحافظة على التراث جزءًا من اهتمامي العام بالتعليم. ففي اعتقادي أن صناعة الوعي تتم عبر التعليم المباشر وغير المباشر، وأقصد بغير المباشر هنا، التعليم المبني على التجارب الميدانية، والعلاقات المباشرة بأفراد المجتمع. والحقيقة هي أننا سعينا منذ البداية إلى أن نصنع هذا الوعي، لكن الأمر لم يكن بهذه السهولة، فقد واجهتنا عقبات كثيرة، أهمها: أن المجتمع نفسه كان قد بنى تصورًا سلبيًا عن التراث، وتشكلت هذه الثقافة السلبية في عقول الناس ونفوسهم إلى الدرجة التي أصبح معها تغيير هذه الثقافة صعبًا جدًا. ولعل هذا في حد ذاته هو الذي شجعني منذ البداية على التفكير في التحول من «الرغبة الشخصية» لكوني محبًا للتراث، إلى التفكير في العمل الجماعي «المؤسساتي» الذي يمكن أن يحدث فرقًا، ويصنع التغيير. ومع ذلك يجب أن أقول: إن هذا التحول لم يحدث في يوم وليلة، بل أخذ مدة طويلة، ومر بمراحل متعددة.

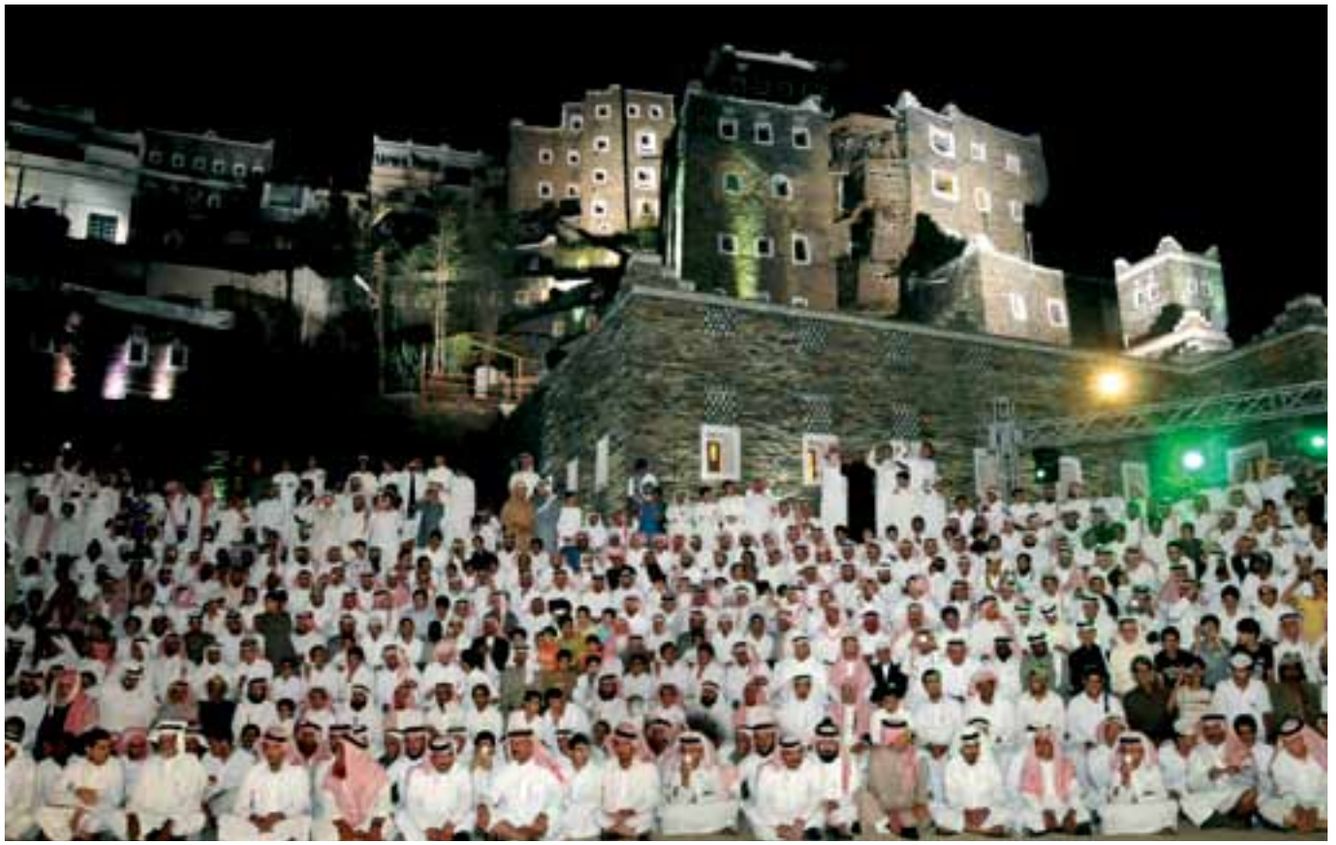

الاحتفال بالنجاح
في رجال ألمع بعسير، ٢٠١٠م

بناء الشراكات المحلية في القصيم

ومن الضرورة، كذلك، أن نؤكد أن المحافظة على التراث العمراني مكلفة ماليًا، وتتطلب وجود فرق عمل مكلفة، ومن ثم فإن العمل الفردي في هذا المجال سيظل محدودًا مهما كبر، وسيظل مجرد تجربة شخصية مهما كانت مهمة، لذلك فإن وجود مؤسسة رسمية أو شبه رسمية تعنى بالتراث، وتمول عمليات المحافظة عليه، وتديره استثماريًا، أصبح ضرورة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها. ولأنني كنت أرى أن المدن لا يجب أن تستمر مصدر هدر للأموال العامة، وهي لا يمكن أن تتطور حقًا، وعلى المدى البعيد بهذا الأسلوب.

إن تنمية مصادر الدخل للمدن، وتحسين أساليب انتقاء أولويات صرف تلك الموارد سوف يسهمان في ازدهار المدن لتحقيق قدر أعلى من الخدمات، مع التمكين من مواكبة النمو السكاني، وحاجته إلى التوسع في تلك الخدمات، والبنية التحتية الأساسية»[1]. لقد جعلني هذا الأمر أفكر بشكل أعمق في «اقتصاديات العمران»، إذ إنه يستحيل أن يكون العمران «مستديمًا» دون فهم عميق للآليات الاقتصادية

١- ورقة «التراث العمراني محور التخطيط لمستقبل المدن»، الرياض، الإثنين ٥ من المحرم ١٤٢١ هـ الموافق ١٠ إبريل ٢٠٠٠م.

التي تشكل التراث العمراني، وتجعله قابلاً للحياة، ومتجددًا في وظيفته وأدواره الاجتماعية. وهذا يتطلب أصلاً رؤية إدارية ثاقبة لا مجرد «أفكار عاطفية» تسقط أمام أول تحدٍّ يواجهها. الفكرة تنطلق من «شمولية» العمران الذي يمثل مجالاً للحياة، ويعني صناعة واقتصاداً وتجارة، كما أنه يعني فنًا وجمالاً وذوقًا. وهذه التعددية ذاتها جعلتني أرى أنه من الضروري التفكير بشمولية بدلاً من التعلق بأفكار لن تنجح وحدها؛ لأنها في هذه الحالة ستكون معزولة عن شمولية العمران، وآليات اقتصاده التي تحقق له الحياة «المستديمة».

إننا هنا أمام محك رئيس، فالاهتمام بالتراث له تبعاته الكثيرة والكبيرة، ويجب أن نكون مستعدين فعلاً لها، إذ إن اهتمامنا بالتراث العمراني، من الناحية التنظيرية، ومن ناحية تطويعه، والاستفادة من دروسه في حياتنا المعاصرة ينظر إليه بعض الناس نظرة سطحية عابرة، ربما تعتمد فقط على المشاهدة العامة، بينما «إدامة التراث» وإبقاؤه شاهدًا ومتعايشًا معنا، فهذه مسألة أخرى، تتطلب زخمًا مجتمعيًا، ومؤسساتيًا، وتعليميًا، وماليًا لا يمكن أن يحدث إلا من خلال عمل منظم وواعٍ، له أهدافه الواضحة، وبرامجه التي يمكن قياسها وتقويم منجزاتها.

لقد قادتني تجاربي الكثيرة إلى هذا التفكير العملي، فكما أكدت سابقًا، المحافظة على التراث لن تتحقق بالكلام فقط، ويبدو أن تكويني العلمي/ العملي جعلني أفكر بهذه الطريقة العملية، وأن أسعى إلى تحقيقها بشكل واضح.

صرت أفكر في «الاستدامة» من منطلق إداري بحت، وليس من منطلق بيئي، كما هي عادة من ينظرون إلى الاستدامة، وكنت أرى أن استدامة إدارة العمران ستضمن الاستدامة البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، وهي أركان التنمية المستديمة المعروفة. لقد وجدت أن مسألة الإدارة في العمران تعني الشيء الكثير؛ لأنها ستضمن تفعيل الأنظمة والقوانين ومراجعتها بشكل يضمن جدواها وتأثيرها الإيجابي في البيئة العمرانية. ما شعرت به خلال تجربتي الأولية «١٩٨٥-١٩٩٤م» هو أن هناك حاجة ملحة إلى إدارة التراث العمراني إدارة تسمح له بالحياة والتطور، وتشجع المجتمع على الاهتمام به، وكنت أبحث عن الأسلوب الأمثل لإيجاد هذه الإدارة وتفعيلها.

وفي اعتقادي أن إدارة العمران يمكن أن تحمل شقين: النظري، الذي تنبع منه «ثقافة التراث العمراني»، وتتشكل حوله الأفكار التي يمكن أن تقودنا إلى استعادة هويتنا وطابعنا المعماري. والشق العملي، الذي يهتم بإدارة التراث العمراني القائم، وإدامته بتوجهات ثقافية واقتصادية؛ أي: توظيفه من أجل تطوير مفهوم «السياحة الثقافية»، وجعله في الوقت نفسه قادرًا على تمويل نفسه اقتصاديًا.

اهتمام متواصل من الأمير سلمان بالتراث العمراني.. زيارة للغاط، ٢٠٠٧/١١/٨م

لقاءات متعددة وتبادل
للخبرات، العذيبات

هذه الأفكار جزء من تصوري العام لكيفية المحافظة على التراث العمراني؛ لأنني لا أتصور أن يظل هذا التراث عالة على الدولة، أو حتى على من يملكونه، «وأغلب التراث العمراني هو ملكيات خاصة»، ولا نريد أن يمل الناس من الصرف عليه دون عائد يذكر، لذلك فقد كانت نظرتنا متوازنة على الدوام، وعملية كي يصبح التراث العمراني ذا قيمة اقتصادية عالية.

من أجل كل هذا، كنت متيقنًا من أهمية وجود مؤسسات كبيرة تعنى بالتراث تستطيع أن تنقل أفكارها ومبادئها إلى المجتمع، فكما هو معروف، فإن وجود مثل هذه المؤسسات هو الذي يصنع التغيير، لأنها غالبًا ما تكون مؤسسات عارفة، ولديها قدرة على صنع فضاء للهوية حولها[٢]. لا أنكر أبدًا أنني كنت أحلم بوجود مثل هذه المؤسسة في بلادنا. فنحن نحتاج إلى تأصيل العمل الجماعي، ومثل هذا التفكير المؤسسي كان ضروريًا لتحقيق خطوات عملية تتجاوز الأفكار والأقوال. فقد وافقت على أن أكون رئيسًا فخريًا للجمعية السعودية لعلوم العمران، من

٢- لمعرفة المزيد عن أهمية المؤسسات «العارفة» في صنع فضاء للهوية يمكن الرجوع إلى:
Morley, D. & Robins, K. «1995» Spaces of Identity, London, Routledge

الجامع في رغبة، بالقرب من مدينة الرياض، ٢٠١٠م

منطلق «الرسالة المهنية التنظيمية» التي يحتاج إليها العمران والتراث العمراني في بلادنا. فالعمل من خلال مؤسسة عملية، وإن كنت غير متخصص في مجالاتها، أفضل من العمل منفردًا[٣]. ورغم انشغالاتي الكثيرة إلا أنني وافقت على الانتساب إلى الجمعية والمشاركة بكثافة في نشاطاتها، إيمانًا مني بالدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به الجمعية في المستقبل[٤].

قناعاتي الشخصية مرتبطة بالعمل الجماعي المنظم، والبحث عن فريق ملائم أستطيع أن أعمل معه لتحقيق أهداف ثقافية واقتصادية محددة. وقد كنت أرى في كثير من أعضاء جمعية العمران ذلك الفريق الملائم في ذلك الوقت من أجل تحقيق أهداف مرحلية يمكن أن تغير من واقع العمران في بلادنا. التصور الذي بنيته مع الجمعية هو أن تكون هذه المؤسسة ذراع التغيير في مجال العمران، على جميع الصُّعُد: التشريعية، والتعليمية، والمهنية، وعملنا من أجل هذا التغيير، خصوصًا أن أحد أهداف الجمعية هو المحافظة على التراث العمراني ودراسته علميًا ومنهجيًا.. وكان هذا يتوافق مع توجهاتي العمرانية العامة.

ومع ذلك فقد أتى العمل مع جمعية العمران بعد تجربة عميقة مع التراث العمراني، بدأت منذ منتصف الثمانينيات الميلادية، كنت فيها أتزود بكثير من الأفكار، سواء على مستوى القراءة أم على مستوى الاحتكاك بمعماريين كبار، وهي التي صنعت منها «توجهاتي» المعمارية الخاصة. لقد كانت تلك التوجهات مبنية على رؤية منفتحة على التراث الإنساني المعماري والعربي/ الإسلامي منه

٣- لقد أكدت في أول لقاء جمعني بأعضاء الجمعية، في الاجتماع الخامس بمدينة الرياض «٧-١٠ شوال ١٤١٤هـ/١٨-٢١ إبريل ١٩٩٤م» أن «أكثر ما شدني للانضمام إلى هذه الجمعية عضوًا غير متخصص، هو ما لمنسوبيها من اختصاصات متعددة ذات ارتباط حقيقي بحياتنا». فقد كنت أرى في الجمعية مجالاً للعمل «المؤسساتي» الذي يمكن أن يغير من عمارتنا في المستقبل، لذلك فقد أكدت أنه يجب أن نضع أمام أعيننا «الحاجة الوطنية الملحة إلى أن تنمو جمعية كهذه وتزدهر». وفي اللقاء السادس الذي انعقد في مدينة جدة، وكان موضوعه «العمران والتنمية السياحية» «١ المحرم ١٤١٦هـ/٣٠ مايو ١٩٩٥م» أكدت أن الجمعية أنشئت «لتساهم في تطوير التجربة العمرانية السعودية وترشيدها، والرقي بالفكر العمراني لبلادنا، والمحافظة على تراثها المميز». وقد كنت هنا أحدد نطاقًا واضحًا لعمل مؤسساتي في مجال العمران تحتاج إليه بلادنا بشكل ملح.

٤- قمت بالرد على رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية لعلوم العمران د.جميل أكبر بخطاب في تاريخ «١ رجب ١٤١٤هـ» أكدت له فيه «أن نطاق عمل هذه الجمعية بالذات يتوافق مع أحد مجالات اهتمامي الشخصي، ويحاكي موضوعًا بالغ الأهمية يمس حياة كل منا، ولذا يصلكم ردي متأخرًا بعض الشيء، وذلك نابع من حرصي على تقويم المساهمة التي يمكن أن أقدمها إلى الجمعية كهذه، والدور الذي قد أساهم من خلاله في تطوير الجمعية، ومن ثم تحقيق الأهداف الرئيسة التي قامت على أساسها».

مسجد نخيل العذيبات

بوجه خاص، ومن هنا لم ألتحق بجمعية العمران إلا وأنا جاهز للدخول في حوارات عميقة وتفصيلية مع المتخصصين في هذا المجال. كما أن تجربة العذيبات ومخاض «التقنية التراثية»، و«المخبر التراثي المهني» قد أتاحت لي خبرة عملية مع التراث العمراني والعمارة بشكل عام، لذلك فقد كنت مستعدًا للانضمام إلى جمعية العمران على أساس أنها بداية العمل الجماعي في مجال العمران، والبوابة الرئيسة التي يمكن أن أدخل منها إلى البيئة الأكاديمية على مستوى التنظيم المهني، وعلى مستوى إعادة النظر في التعليم المعماري.

يمكن أن أقول: إن العمل مع الجمعية فتح عيني على تعقيدات العمل «المؤسساتي» في مجال العمران، فقد اتضح لي أن تداخل الصلاحيات، وانعزال المؤسسات بعضها عن بعض وعدم وجود تنسيق واضح فيما يخص التراث العمراني، كل ذلك يجعل المحافظة على التراث، حتى على المستوى التوثيقي الأكاديمي، صعبًا جداً. فهناك فرق بين الدراسة والتوثيق وبين التشريع الذي ليس من صلاحية الجمعية، حتى إننا عندما وضعنا برنامج «المراجعة والتطوير العمراني»، لم ينجح كثيرًا، فمع أننا كنا على علم بحاجة مدن المملكة إلى إعادة النظر في الإجراءات والتنظيمات العمرانية إلا أننا اصطدمنا بكثير من العوائق الإدارية التي جعلتني أكثر إيمانًا بأننا نحتاج إلى مؤسسة تملك المقدرة على التشريع والتنفيذ في مجال العمران[٥].

المبادرات التنظيمية التي صرت أهتم بها كثيرًا في أثناء عملي مع جمعية العمران، لها جذورها البعيدة المرتبطة بعملي مع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في نهاية الثمانينيات، سواء في واحة الأمير سلمان للعلوم، أم الخطة الإستراتيجية لتطوير مدينة الرياض[٦]. فقد جعلتني تلك التجربة المبكرة أفكر كثيرًا في الإشكالات التي تعانيها المدينة السعودية، وأهمية توظيف التراث العمراني في تخطيط المدينة بشكل عام، لكنني لم أكن قد حددت بعد الآلية التي يجب أن أتبعها لتفعيل تلك الأفكار. على أن العمل مع جمعية العمران أتاح لي من قرب تعرف أهمية «جلب الشركاء» في مكان واحد والعمل معهم كفريق. فهناك عدة فرق تمارس أدوارًا مختلفة في البيئة العمرانية، ولكل فريق مجاله وصلاحياته، وما لم نستطع تجميع كل هذه الفرق في مكان واحد، وتحويلهم إلى فريق واحد فلن نتمكن قط من صناعة عمل متناغم ومنسجم في البيئة العمرانية. هذا التصور لروح «الفريق العمراني» بدا واضحًا وجليًا بالنسبة إليّ؛ لأنه دون هذا الفريق ستحدث تصادمات كبيرة في العمل العمراني. كنت متفائلاً، وما زلت، وأننا نستطيع أن نعمل معًا كفريق، فهذه هي البداية الحقيقية التي نستطيع من خلالها «إدارة التراث العمراني»، وقد عملت على هذا الأساس منذ تلك اللحظة حتى يومنا هذا.

٥- لقد بدأ البرنامج سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م بمراسلات، وأخذ موافقات، وعقد الاجتماع التأسيسي الأول للجنة المراجعة والتطوير العمراني يوم الإثنين «٧ رجب ١٤١٧هـ» الموافق «١٨ نوفمبر ١٩٩٦م» في مقر الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض وبرئاستي وحضور بعض أعضاء الجمعية والهيئة العليا.

٦- يمكن الرجوع إلى الفصل الأول.

احتفال بالنجاح
مع الشركاء في عسير

مع الناس في عسير، ٢٠١٠م

قيم جمالية بسيطة للعمارة التقليدية اليمنية، ٢٠٠٥م

وبصورة عامة، فقد جعلتني السنوات الأولى من عملي مع جمعية العمران أفكر في إنشاء مؤسسة غير ربحية تعنى بالتراث العمراني على وجه الخصوص، لذلك فقد تم إنشاء «مؤسسة التراث» سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م رغبة «في المساهمة في الحفاظ على التراث في إطار رؤية شاملة تتجاوز العاطفة التي تعده جزءًا من الماضي إلى تأكيده أداة مهمة لمستقبل أكثر إشراقًا». والحقيقة هي أنه مع تأسيس «التراث» بدأت أفكر في استثمار التراث العمراني بشكل منهجي ومنظم. فالجمعية السعودية لعلوم العمران، وإن كانت جمعية علمية مهمة، إلا أنها لم تكن جاهزة «حتى من الناحية القانونية» لتقوم بمثل هذه الأعمال، لذلك فقد تبنت «التراث» وبشكل مباشر برنامجًا وطنيًا للعناية بالمساجد، بدعم من سموولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز، وبرامج أخرى لتوثيق التراث، وإصدار الكتب المتخصصة في مجال التراث العمراني.

يمكن أن أربط فكرة إنشاء مؤسسة «التراث» بموضوع الصحوة المتعلقة بالتراث العمراني، مع أنها صحوة متأخرة بعض الشيء، إلا أنها إحدى العلامات التي ميزت العقدين الأخيرين في بلادنا. لقد اعتمدت تلك الصحوة في البداية على «شكليات» ذلك التراث، إلا أنها يمكن أن تعد علامة إيجابية على ظهور إدراك طبيعي لأهمية ذلك التراث، والعمل على تدارك ما تبقى منه. ثم تطورت تلك الصحوة في جانبين: شخصي، ينطلق من اهتمامات متفاوتة الإدراك لسبل التعامل مع التراث العمراني إلا أنها تتفق في نبل الهدف، وظهرت تجارب كان بعضها واثق النجاح في تطوير عمران تراثي حديث. أما الجانب الآخر فهو: الرسمي، الذي بدأ يضع الخطوات للحفاظ على التراث العمراني، ووضع أسسًا لعمران مستقبلي ينطلق من جذور ذلك التراث»[٧]. ويمكن احتساب «التراث» منطقة وسيطة بين «الشخصي» و«الرسمي»، فهي مؤسسة غير ربحية تسعى إلى ما تسعى إليه المؤسسات الرسمية الكبيرة من أهداف من أجل المحافظة على التراث وتفعيله في حياتنا المعاصرة.

الهدف الثقافي وراء تأسيس «التراث»، كان محركًا مهمًا، فهذه المؤسسات تهدف إلى نقل مبادئ ثقافية وفكرية، وعملية ومهنية إلى أفراد المجتمع، فقد عملت مع الأفراد في مشروعاتهم الشخصية بالقدر نفسه الذي عملت فيه مع المؤسسات الرسمية، ومن هنا فإن فكرة نقل الأفكار والمبادئ الخاصة بالتراث العمراني لأفراد المجتمع كانت جزءًا مهمًا في عمل «التراث» طوال السنوات الماضية. لكن يظل الجانب الإداري، وخصوصًا «إدارة التراث»، هو السبب الرئيس وراء تأسيس «التراث». فقد كنا نبحث عن مظلة نجمع تحتها شركاءنا في المحافظة على التراث العمراني، وكنا نريد أن نحدث «ثغرة» في جدار «البيروقراطية» الصلب لدفع الشركاء في البيئة العمرانية، كي يعملوا معنا لتحقيق تحول في الوعي بقيمة التراث العمراني والمحافظة عليه من التآكل

٧- ورقة بعنوان: «آفاق التراث العمراني في منطقة الخليج: السعودية نموذجًا»، قدمتها في الموسم الثقافي السابع لمركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة، المنامة، البحرين «١٥ شوال ١٤٢٨هـ».

زيارة سراة عبيدة في عسير، ٢٠١٠م

والتلاشي، ومع ذلك لا أدعي أننا استطعنا تحقيق كل شيء مع «التراث»، لكن مؤسسة بحجمها، وبالدور الذي كان مطلوبًا منها قد صنعت تحولاً مهمًا في «الوعي التراثي»؛ لأن المجتمع السعودي لم يكن مستعدًا لوجود مثل هذه المؤسسات، ولم يكن يتوقع أن تظهر مؤسسة بهذا الحجم تعمل من أجل المحافظة على التراث، وقد أدت وما زالت تؤدي هذا الدور باقتدار.

والحقيقة أن المدّة التي أعقبت تأسيس «التراث» حتى تأسيس الهيئة العليا للسياحة «الهيئة العامة للسياحة والآثار لاحقًا» «١٩٩٦-٢٠٠١م» كانت مدة مهمة من أجل إيصال فكرة التراث إلى المجتمع والمسؤولين، وتطوير توجه واضح لاستثمار التراث على المستوى الوطني. فقد كانت هناك فرص كبيرة ومهمة لتطوير التراث سياحيًا، حتى إن جمعية العمران خصصت لقاءها السنوي السادس الذي انعقد في جدة سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٥م لموضوع «العمران والتنمية السياحية»، وكان ذلك قبل تأسيس «التراث»، كما تم تخصيص اللقاء العاشر الذي عقد في أبها لموضوع «البعد الإنساني في العمران السياحي» سنة ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م. ويبدو هنا أنه كان هناك نضج واضح في مسألة «استثمار التراث» من الناحية السياحية؛ لأن هيئة السياحة تأسست قبل هذا اللقاء بعدة أشهر، وبدأت مرحلة جديدة من العمل الإداري «المؤسساتي» الذي نقل التراث نقلة شاملة. ويمكن احتساب مرحلة جمعية العمران، وتشكل مؤسسة «التراث» مرحلة انتقالية مهمة مهدت الطريق لظهور اهتمام هيئة السياحة، وتحديد دورها نحو التراث بوضوح في ذهني وذهن المسؤولين في بلادنا.

لقد أكدت مرارًا، حتى قبل تأسيس هيئة السياحة، أهمية «إعادة النظر في طرائق إدارة المدن والحواضر الكبرى ومفاهيمها، وإدخال وسائل الإدارة وعلومها الحديثة

العمارة اليمنية القديمة، ٢٠٠٥م

لجعل المؤسسات القائمة على إدارة تلك المدن والحواضر «صديقة» لسكانها، ومتجاوبة مع تطلعاتهم الواقعية في العيش في مدن تهتم بالمقاييس الإنسانية، وتراعي التنمية الثقافية والبيئية، بجانب التنمية الحضرية والازدهار الاقتصادي. وفي ذلك فقد يكون الاتجاه الأمثل هو تخصيص أوسع لمرافق المدن، وخروج القطاع الرسمي تدريجيًا من الإدارة الفعلية اليومية، إلى مستوى الإشراف والتخطيط»[٨]. وكان هذا التأكيد نابعًا من توجه واضح بالنسبة إلي هو أنه «تخصيص» المدائن العمرانية هي مسألة مهمة لنقل مسؤولية تشغيل المدينة إلى «جمهور المدينة»؛ وهذا ينطبق على إدارة التراث العمراني، فإذا ما أردنا بقاء التراث واستمراره فيجب أن يتحول إلى مصدر دخل لا أن يكون عالة على المال العام. والحقيقة أن هيئة السياحة كانت الفرصة الذهبية التي سنحت لتحقيق هذا الهدف المهم.

لقد كانت توجهاتي منصبة على بناء مؤسسة لها ثقافة داخلية تعتمد على الإنجاز لا مجرد «تسيير العمل»، وكنت أهدف إلى أننا يجب أن نتبنى مشروعات يتم إنجازها لا أن نتعامل مع الواقع ونسوّغ وجوده. والحقيقة أن هذه الفلسفة هي السبب الرئيس وراء تحول هيئة السياحة إلى مؤسسة برامج ومشروعات. فكل برامجنا المرتبطة بالتراث العمراني كانت تنبع من منطلق «العناية المركزة».. فنحن كنا نعد التراث في مرحلة العناية المركزة، وأنه يفترض منا أن نعمل بكل جهد من أجل إنقاذه[٩]. وقد بدأنا فعلاً بتشكيل ثقافة مؤسسة لإدارة التراث تعتمد على «البرامج» التي يمكن قياسها، وتحديد منجزاتها بوضوح، فنحن لا نريد أن تترهل هذه الإدارة.

٨- ورقة «التراث العمراني محور التخطيط لمستقبل المدن»، الرياض، الإثنين ٥ من المحرم ١٤٢١ هـ الموافق ١٠ إبريل ٢٠٠٠م. كما أنني أكدت في الورقة نفسها أهمية «وضع آليات عملية، على غرار الهيئات التخطيطية المتخصصة، لتكون قادرة على مواكبة تطورات العصر فيما يختص بالتخطيط الإستراتيجي المدني والحضري».

٩- مقابلة مع مجلة البناء، شوال ١٤٢٣هـ/يناير ٢٠٠٣م.

كانت البداية مع هيئة السياحة هي البحث عن القيادات والخبرات في مجال التراث العمراني، وكانت هذه بداية مهمة جدًا بالنسبة إليّ، فمسألة بناء «ثقافة مجتمعية» تتبنى التراث العمراني تحتاج إلى بناء ثقافة داخل هيئة السياحة تعنى بهذا الموضوع، وتؤمن بجدواه على جميع الصُّعُد. وقد بدأنا فعلاً بالتعلم من تجارب الآخرين، سواء على مستوى الدول، أم الشركات التي ساهمت معنا في وضع إطار فلسفي وإداري للهيئة. على أن تجربتي الشخصية في «التعليم الذاتي» معماريًا كانت مرشدة بالنسبة إليّ لتطوير برنامج «توعوي» لرؤساء البلديات والمهتمين بمجال العمران في المملكة، فقد وجدت أنه من الضروري أن يتعلم هؤلاء معنى التراث العمراني، وكيف يحافظون عليه؛ لأنه ليس مجديًا أن نضع نظمًا وقوانين، والمسؤولون عن تطبيق هذه الأنظمة يفتقرون إلى الوعي الكافي بقيمة التراث، ولأني عشت تجربة التعلم على المستوى الشخصي في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات الميلادية، وشعرت بقيمة أن يتشكل وعي داخلي لدى الإنسان يقوده إلى اتخاذ القرارات المناسبة، فقد وضعنا برنامجًا دوريًا للمسؤولين في البلديات، وغيرها من الدوائر لزيارة دول لها تجربة عميقة في «إدارة التراث العمراني واستثماره» والتعلم من تجاربها من خلال المشاهدة والمعايشة. والحقيقة أن هذه التجربة أثبتت نجاحًا لم أتوقعه قط، فقد تشكل لدى هؤلاء المسؤولين وعي عميق بقيمة التراث ساعدنا بعد ذلك على بناء شراكاتنا معهم عندما بدأنا فعلاً بتطبيق برامجنا في المحافظة على القرى والمباني التراثية في جميع مناطق المملكة.

تفاصيل زخرفية طينية، رغبة، ٢٠١٠م

ويمكن أن أقول هنا إن ثقافة الإنجاز لا تتحقق هكذا، لأننا كنا نهيئ الأرضية المناسبة لجعل شركائنا في الإنجاز قادرين على التعامل والتعايش مع فلسفتنا الإدارية، فقد كنا على قناعة أن النجاح يجب أن يكون من قبل كل الأطراف وليس من طرف واحد، فلم نسعَ أبدًا لأن نعمل وحدنا ونقول «سنؤدي الذي علينا»، وليس لنا علاقة بالآخرين، لأن المحافظة على التراث العمراني لا يمكن أن تنجح دون «روح الفريق» المتعدد الأطراف والمشارب، فهكذا هي طبيعة البيئة العمرانية، وهكذا يجب أن تدار هذه البيئة. لذلك فقد سعينا لتهيئة الشركاء حتى نستطيع أن نتحدث بلغة مشتركة، وأن نعمل وفق مبادئ واحدة.

الفلسفة الإدارية التي أسسنا عليها منهجنا في تطوير التراث واستثماره هي «المشاركة الفعالة» Proactive Partnership، وهي فلسفة قائمة على جلب جميع الشركاء في مكان واحد، والعمل يدًا بيد من أجل المحافظة على التراث واستثماره، فليس من الممكن أن تعمل هيئة السياحة منفردة، دون مشاركة فعالة من قبل المناطق والمحافظات. فالدعم السياسي لمثل هذه الأعمال مسألة أساسية، لأن هناك نسيجًا ثقافيًا واجتماعيًا يميز المحليات التي تعمل فيها الهيئة، وبالتالي فإن الدعم السياسي من قبل أمراء المناطق والمحافظين يمثل مسألة أساسية «فأهل عسير أدرى بشعابها».. ونحن نعمل من خلال هذا النسيج المحلي، ونريد أن نحافظ على البنية المحلية.

كما أننا قمنا بعقد شراكات مع كل وزارات الخدمات مثل وزارة الشؤون البلدية والقروية، والمياه، والكهرباء من أجل تحسين البنية التحتية للمشاريع التي تم تبنيها،

قلعة الدوسرية في جيزان ٢٠١٠م

كما حدث في قرية رجال ألمع بعسير. وهناك الكثير من المشاريع القادمة التي سوف تتضح فيها مبادرة «الشراكة الفعالة» التي ستمكننا في وقت قصير، بإذن الله، من تحقيق تحول حقيقي في الوضع القائم للتراث العمراني، وجعله مصدر دخل دائمًا يعيد لكثير من القرى الرائعة في بلادنا وهج الحياة الذي كانت تتمتع به.

النقلة الكبرى حدثت بعد انضمام الآثار إلى السياحة عام ٢٠٠٣م، وبعد تنفيذ هذا القرار في عام ٢٠٠٧م تشكلت ثقافة جديدة داخل هيئة السياحة على المستويات كافة. فإذا كانت الهيئة في الأصل من أشد الداعمين لتأصيل التراث العمراني في التعليم، وإذا كانت تسعى منذ البداية، وقبل أن تنضم إليها الآثار، في تطوير مفاهيم «السياحة الثقافية» المبنية على وجود المعالم التاريخية والعمرانية، إلا أنها بعد أن أصبح قطاع الآثار جزءًا منها كان لزامًا أن تتحول ثقافة العمل في مجال التراث العمراني إلى برامج عمل مباشرة، فإذا كنا نسعى في البداية إلى تهيئة الشركاء، ودفعهم إلى الشراكة الفعالة معنا، فقد أصبح متاحًا بالنسبة إلينا تطوير برامج بعيدة المدى مع تطوير برامج تمويلية مجدية، واقتصاديًا تجعل العمل المشترك بيننا وبين المجتمع المحلي وشركائنا في التنمية التراثية ممكنًا.

سكة الحديد الحجازية في المدينة المنورة

مسجد العنبرية في المدينة المنورة

تفاصيل معمارية
في الرياض القديمة

لابد أن أشير هنا إلى أن التراث العمراني مع صدور تنظيم الهيئة في تاريخ ١٤٢٤/٢/٢٨هـ، أصبح جزءًا من عمل شامل ومنظم ضمن مؤسسة حكومية تهتم به وتراعيه. هذه النقلة ذاتها أحدثت تحولاً كبيرًا في مواقف كثير من الناس نحو التراث، وصنعت فضاءً إيجابيًا صار يتشكل باطراد يدعو إلى المحافظة على التراث العمراني على مستوى الأفراد والجماعات.. وهذا ذاته يمثل نقلة نوعية في «ثقافة التراث» بشكل عام في بلادنا. فقد أمضينا سنوات طويلة نبحث عن إحداث هذا التحول، ويبدو أن العمل المؤسساتي الرسمي توج تلك الجهود ونظمها وأوصلها بشكل أسرع إلى الناس. وأستطيع أن أقول هنا: إنه بعد أن أصبح التراث العمراني تحت مظلة الهيئة العامة للسياحة والآثار، أصبح ممكنًا الآن أن ننقل قيم «الهيئة» الخاصة بالتراث العمراني لجميع أفراد المجتمع، سواء من خلال المشروعات المشتركة، أم من خلال برامج التعليم التي صارت جزءًا أصيلاً في برنامج «المحافظة على التراث العمراني».

لقد تشكلت ثلاثة أشكال للعمل المؤسساتي في مجال المحافظة على التراث العمراني، فبالإضافة إلى الهيئة العامة للسياحة أصبح هناك المجتمعات المحلية، كمؤسسات تعاونية عرفية تعمل بشكل جماعي على تطوير التراث المحلي وتنميته، وشركاؤنا من المؤسسات الرسمية الذين صاروا يعملون بحماسة معنا ومع المجتمعات المحلية في تطوير القرى والمناطق التراثية. أعتقد أننا، من هذه الناحية، حققنا إنجازًا على مستوى الوعي المجتمعي في إدارة التراث.

وعلى المستوى العملي والميداني، فقد قمنا، وبشكل مباشر، بحصر موارد التراث، خصوصًا التراث العمراني، وتم حصر نحو ١٩٨٥ موقعًا للتراث العمراني، ٨٠٠ منها قابلة للاستثمار السياحي و١٧٠ موقعًا قابلاً للاستثمار بشكل مباشر. لقد تم تطوير آلية لتصنيف التراث العمراني ومنهجته «مؤسساتيًا» حتى نتمكن من السيطرة عليه، وإدارته بشكل سليم. فقد كانت رؤيتنا هي «أن المحافظة على التراث العمراني وتنميته لا تكون بترميم المباني وتحويلها إلى متاحف تفتح للزوار في المناسبات، بل بإعادة تأهيلها وتوظيفها واستثمارها اقتصاديًا في أنشطة وفعاليات ثقافية تعود بالفائدة على المستخدم، وعلى سكان الموقع وزواره، مع الأخذ في الحسبان، عند تأهيل المباني واستثمارها، المحافظة على القيمة التراثية للمباني والمعالم التاريخية، وأن تنسجم مع الاستعمالات القريبة في مخطط المدينة/القرية»[١٠].

نحن نؤمن بأن «توظيف التراث العمراني واستثماره سيساهم في تنمية المجتمع المحلي، حيث ستتاح فرص للسكان للمشاركة في الأنشطة المتعلقة بتنمية التراث العمراني، ويوفر عددًا من الوظائف، وينمي روح الانتماء والهوية لدى السكان.. فعندما يتم الاستثمار في موقع التراث العمراني؛ فهذا يعني إعادة الحياة إلى الموقع،

١٠- دبي ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

وجلب رؤوس أموال إليه، وإيجاد وظائف لشريحة من المجتمع المحلي في أعمال البناء والترميم والتشغيل والإدارة»[11]. وليس هذا فقط، بل إن تشكيل المجتمع المحلي الواعي نفسه، هو بداية العمل المؤسساتي الحقيقي. فإذا كنا نعمل الآن ضمن مؤسسة عملاقة هي هيئة السياحة، فقد كان اهتمامنا الأساسي هو إيجاد مؤسسات مجتمعية محلية تكون هي الممثل الحقيقي للسياحة «وليس فقط مكاتب الهيئة في المناطق»، فهذه المجتمعات المحلية صارت تعمل بثقافة جمعية، تقدر قيمة التراث، وتنظر إليه نظرة تقدير، وهو، من وجهة نظري، التحول الأهم الذي حقق الاختراق الثقافي على المستوى الوطني في مسألة المحافظة على التراث العمراني.

وقد واجهتنا إشكالية مهمة، وهي تعارض مفهوم التنمية السياحية مع فكرة سياسة المحافظة على التراث العمراني. فقد كنا مهتمين، بشكل جاد، بمسألة ألا تطغى فكرة الاستثمار السياحي للمباني التراثية على قيمة المبنى التاريخية، ومن هنا فقد تشكلت لدينا سياسة متوازنة منذ البداية، لا أقول: إنها نجحت في كل الحالات، لكنها، بكل

١١- ورقة قدمتها لمؤتمر الحفاظ المعماري بين النظرية والتطبيق الذي انعقد في مدينة دبي «٢٣-٢٥ من المحرم ١٤٢٥هـ/ ١٤-١٦ مارس ٢٠٠٤م».

تشكيل متداخل مع الفضاء الطبيعي

تأكيد، أصبحت سياسة مهمة في عملنا المهني في المواقع التراثية، ومن ثم أصبحت جزءًا من فلسفتنا الاستثمارية التي تتعامل مع التراث على أنه منتج له قيمته الخاصة التي يجب أن يتم التعامل معها بشكل خاص. ومع ذلك فما زلنا نعمل على إيجاد جيل من المتخصصين السعوديين الذين يستطيعون إدارة هذه التنمية «التراثية» بحرفية ومهنية تحافظ على تراثنا من العبث. فنحن «نأمل أن تكون بلادنا رائدة على المستوى العالمي في تحقيق هذه المعادلة الحضارية، التي أساسها تنمية السياحة كصناعة أساسية وقطاع اقتصادي منتج، مع المحافظة على المقومات الطبيعية والتراثية التي حبا الله بها هذه البلاد، والتي تعد أحد الأبعاد المهمة لمفهوم البعد الإنساني الشامل في عملية التطوير الحضري والعمراني»[١٢]. لذلك فإنني أتمنى أن ينظر إلى فكرة «إدارة التراث»، و«استثمار التراث» ضمن النظرة الشاملة التي ننظر بها إلى التراث العمراني؛ لأنه من الصعوبة بمكان فصل توجهنا نحو تأصل العمارة المحلية في التعليم المعماري عن استثمار التراث وإدارته. فالهدف هنا في كل الأحوال هو صناعة وعي، سواء على مستوى التفكير، أو على مستوى الاهتمام الاقتصادي بالتراث العمراني.

نحن نتعامل مع التراث كمورد رئيس من موارد السياحة الثقافية والاقتصادية، ولا نريد أن تكون نظرتنا إلى استثمار التراث سياحيًا ذات أثر سلبي.. لذلك، فقد كنا بحاجة إلى برامج واضحة تستثمر التراث وفق خطة إستراتيجية واضحة، وهو ما جعلنا نقوم في هيئة السياحة بتكوين «نظام مؤسسي يعنى بالتراث العمراني على المستوى الوطني، حيث تم إنشاء برنامج للتراث العمراني كأحد برامج سياحة الثقافة والتراث ضمن جهاز الهيئة العامة للسياحة والآثار»[١٣]. ولقد ركزنا، في هذا الصدد، في مجموعة مبادرات ومشروعات شكلت نقاط تحول ساهمت، وبشكل أساسي، في تغيير مصير التراث العمراني في بلادنا.

فقد قامت هيئة السياحة بإصدار نظام يوقف الإزالة العشوائية، ويعالج ملكيات المواقع التراثية. كما تم إعداد نظام حماية التراث العمراني والمحافظة عليه وتنميته، يضاف إلى ذلك برنامج القرى التراثية الذي تحدثنا عنه سابقًا، وبرنامج تحسين مراكز المدن التاريخية، وتأهيل الأسواق الشعبية وتطويرها، وبرنامج تأهيل المباني التاريخية للدولة في عهد الملك عبدالعزيز، وبرنامج تأهيل مباني التراث العمراني المميزة المملوكة للمواطنين واستثمارها.. وكلها برامج صنعت ثقافة جديدة صارت تنمو وتتطور لتعطي التراث العمراني دوره الحقيقي في مدننا ومجتمعنا.

وفي اعتقادي أن هذه البرامج تعبر عن الصورة الشمولية التي ننظر بها إلى التراث، وتعبر عن الدور المؤسساتي الذي كنا نتطلع إليه، ونؤمن بأهميته منذ وقت مبكر. فعندما حانت الفرصة بدأنا ببناء الثقافة المجتمعية «العملية» التي تربط الأفكار

١٢- الكلمة الخاصة باللقاء العاشر للجمعية السعودية لعلوم العمران الذي انعقد في أبها بعنوان: «البعد الإنساني في العمران السياحي» «٢٩ ربيع الأول ١٤٢١هـ/الموافق ١ يوليو ٢٠٠٠م».

١٣- دبي ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م

ببرامج العمل، فالناس تحتاج إلى مبادرات واضحة ومؤثرة تحدث تغييرًا، وتحتاج إلى أن تقتنع بأن ما ستقوم به سينعكس إيجابًا على حياتها، وهذا بدوره سيساهم في بناء جيل من المهتمين والواعين بقيمة التراث على «المستوى المعيشي» وليس على المستوى الثقافي فقط.فأنا أسمي ما حدث هو «صنع المستحيل» الذي يجمع الناس والأشياء في مكان واحد، وأقول هنا المستحيل؛ لأن ثقافتنا المحلية لا تشجع على مثل هذا الجمع.

كل هذه الأفكار شكلت الصورة التي نعيشها اليوم على المستوى المجتمعي، فقد صرنا نرى القرى تتنافس في المحافظة على تراثها بعد أن تأكد للجميع أن هذا العمل سيفتح لهم قنوات اقتصادية متعددة.. لقد ولى ذلك العهد الذي يستنكف فيه المجتمع السعودي من تراثه، فقد تشكلت لديه مفاهيم جديدة أصبح فيها التراث جزءًا من منظومة الحياة المعيشة.

دراسة التراث العمراني ذاتيًا، من أجل تطوير أفكار إدارية للتعامل معه، النماص، عسير، ٢٠٠٩م

الاستفادة من تجارب
الآخرين، اليمن، ٢٠٠٥م

سيرة في التراث العمراني

١٢

مركز التراث العمراني الوطني
من الاندثار إلى الازدهار

شامي - فهوة - حلويات
عصيرات - مرطبات - شعبيات
دكان الديرة
تراثيات
شعبيات
كماليات

بعد كل هذه المحاولات الجادة والمستمرة للمحافظة على التراث العمراني، وبعد أن انضمام الآثار إلى هيئة السياحة ليصبح اسمها بعد ذلك الهيئة العامة للسياحة والآثار، صار التراث العمراني رسمياً ضمن العمل المؤسسي الذي أنا مسؤول عنه، ومن هنا كان الأمر يقتضي التطوير والبناء المؤسسي الداخلي الذي يضمن استمرارية الاهتمام بهذا الجزء العمراني/الثقافي الذي يشكل علاقتنا بالمكان، ويعبر عن ارتباطاتنا الوطنية، وامتدادنا المكاني الذي أهملناه -للأسف- وتركناه للاندثار والسقوط.

في البداية كان قطاع الآثار في الهيئة هو المسؤول عن التراث العمراني، وفعلاً قدم القطاع بإدارة الدكتور علي غبان كثيراً من الأفكار، وتبنّى عدة مشروعات مازالت إلى اليوم تمثل نواة العمل في مجال التراث العمراني لدينا، منها مشروع القرى التراثية الذي كنت أحلم أن يتحقق، ويستطيع المواطن أن يذهب مع أسرته إلى مواقع تاريخية يستمتع فيها بجمال الوطن، ويستمتع فيها بجماله ويشم عبقه، ويتمثل فيها قصص الأمكنة التي ساهمت في صنع تاريخنا المجيد. على أن العمل في هيئة السياحة ينمو ويتطور، وهي في توسع سريع، وقطاع الآثار لديه مهام كبيرة وجسيمة، وكان لابد من إنشاء مركز للتراث العمراني الوطني، مثل كثير من المراكز على مستوى العالم؛ كي يتفرغ لتأكيد ثقافة التراث العمراني على المستوى الوطني، ويوجد قنوات لاستثماره، ويطور تقنيات لحفظه خصوصاً أن مواقع التراث العمراني يملكها المواطنون، بينما يتفرغ قطاع الآثار للمواقع التاريخية والأثرية التي تملكها الدولة.

لقد اختمرت الفكرة في ذهني مدة طويلة، لكنها صارت تلح علي منذ الملتقى الأول الذي عقد في مدينة الرياض حول التراث العمراني في الدول الإسلامية قبل أكثر من ثلاثة أعوام (مايو ٢٠١٠م)، وقد كنت أفكر في آلية تجعل الاهتمام بالتراث العمراني مستمراً؛ لذلك عقدت العزم على تحويل ذلك الحدث الكبير إلى حدث وطني، يمكننا من مراجعة التراث العمراني كل عام، ويجعل المواطنين على صلة دائمة بتاريخهم، وقصص المكان الذي خرج منها أباؤهم وأجدادهم الذين ساهموا في وضع اللبنات الأولى لهذا الوطن. وصارت فكرة إنشاء مركز التراث جزءاً من الخطة التطويرية التي عزمت أن أخطوها في المستقبل القريب، وكنت أنتظر اللحظة المناسبة، حتى عرض علي الدكتور مشاري النعيم فكرة إنشاء المركز، وفعلاً اتخذت القرار في الحال، وكلفته كي يكون مشرفاً عاماً على المركز، وقام مجلس إدارة الهيئة بالموافقة على قرار إنشاء المركز في جلسته رقم (٢٥/٢) بتاريخ ١٤٣٢/٧/١٧هـ (٢٠١١/٦/١٩م).

الشعار الذي تبنيناه للمركز يعبر عن كثير من التوجهات التي فكرنا فيها منذ وقت طويل «من الاندثار إلى الازدهار»، فالرسالة المهمة التي نريد أن نوصلها إلى

رجال ألمع، عسير

المواطن هي أن المناطق التي يعتقد أنها في طريقها إلى الاندثار يمكن أن تكون من أكثر مناطق المدينة ازدهاراً. في الوقت نفسه هذه الرسالة تحمّل مركز التراث مسؤولية كبيرة، وتجعل العبء عليه كبيراً، فالمطلوب منه أن ينقذ هذه الأماكن، ويعيدها إلى الحياة. ومع ذلك يجب: أن أقول: إن المركز هو جزء من نظرتي المتأصلة لإحياء التراث العمراني كجزء مهم ووجه مشرق من قصة تاريخنا الوطني، فأنا لا أنظر إلى هذه المناطق على أنها أماكن تاريخية يجب أن نحافظ عليها فقط، ولكن، كما قلت سابقاً، هي مناطق ذات خصائص اقتصادية كامنة، يمكن أن تساهم في تطوير الاقتصادات المحلية في مدن المملكة وقراها. عبارة «الازدهار» تعني لي الشيء الكثير، فأنا لا أقصد بها فقط ازدهار المناطق التاريخية، بل مساهمة هذه المناطق في ازدهار المنطقة المحيطة بها، وهذا هو المهم، وربما غير المرئي من قبل الكثير.

إذا أحد الأدوار التي يفترض أن يفكر فيها مركز التراث العمراني هو التأثير الاقتصادي للمناطق التاريخية، وهذا يجعل هذه المناطق مرتبطة بشكل مباشر بصناعة السياحة، فالمحرك الحقيقي الذي يجعل من مناطق التراث العمراني حية

هو مقدرتها على المساهمة في التنمية الاقتصادية لمن يسكنها، ومن يحيط بها. وحتى لايعتقد بعض الناس أن مركز التراث العمراني هو مركز بحثي أو علمي أو حتى تقني فقط، يجب أن أؤكد هنا أنه مركز يعنى بإحياء التراث العمراني، وتحويله إلى فضاء معيش ومنتج اقتصادي وثقافي، وهو يوظف كل الوسائل العلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية المتاحة من أجل تحقيق أهدافه. من المهم أن يكون لدينا هذه الرؤية، ومن الضروري أن نبني فريقاً قادراً على تحقيقها، وهو ما بدأنا به فعلاً ومباشرة بعد تأسيس المركز فقد تم وضع خطة للتراث العمراني مكونة من ثمانية برامج أساسية تغطي كل الجوانب التي تتقاطع مع تطوير المواقع التاريخية وتنميتها.

أول هذه البرامج هو بناء سجل وطني للتراث العمراني وفق منهجية علمية يحفظ ذاكرة هذا التراث، ويساهم في حمايته. يتكون مفهوم السجل من ثلاث مراحل مترابطة هي «التوثيق»، ثم «التصنيف»، وأخيراً «التسجيل». وكما أشرت سابقاً، الهدف النهائي هو حماية ما تبقى من تراثنا والمحافظة عليه بغرض تنميته وتطويره وإعادته إلى الحياة؛ لذلك عملنا على أن يحتوي «نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني» الجديد، الذي سيصدر قريبا إن شاء الله، على نصوص واضحة تربط «السجل الوطني للتراث العمراني» بآلية تطبيق النظام فيما يخص الحماية، وإعطاء

بيت تراثي

تراخيص البناء في المناطق التاريخية، وهذه مرحلة متطورة جداً سوف نحققها -بإذن الله- في المستقبل القريب. يجب أن أشير هنا إلى أن تبنى مشروع السجل الوطني أحدث تحولاً كبيراً في طبيعة التعامل مع مشروعات المحافظة على التراث العمراني، فقد صرنا نتبع آلية علمية واضحة في دراسات الوضع الراهن للمباني على مستوى عمليات الرفع والتوثيق المعماري، والدراسات الإنشائية، وتحليل المواد، بالإضافة إلى الدراسات التاريخية الأساسية، وكلها تمثل المادة العلمية للسجل.

بالنسبة إليّ مسألة التوثيق أساسية، فقد تبنيت قاعدة معلومات حول التراث العمراني الإسلامي في «مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الأسلامية» IRCICA في إسطنبول، وأذكر إنني عندما زرت المركز عام ١٩٨٦م شعرت بأهمية أن يكون لدينا قاعدة معلومات وطنية تسجل، وتصنف تراثنا العمراني، وتحفظه من الضياع. لقد ازددت قناعة منذ تلك الزيارة بأننا بحاجة إلى عمل مؤسسي يعنى بالتراث العمراني، وأن الاجتهادات الشخصية لا يمكن أن تحقق التأثير المطلوب، لكن كنت مضطراً -في ذلك الوقت- إلى أن أسير في طريق المحافظة على التراث مع بعض الأصدقاء المهتمين والمشغوفين بتراث بلادهم. أستطيع أن أؤكد هنا أن أحد الأسباب التي شجعتني على تأسيس مركز للتراث العمراني الوطني هو بناء قاعدة معلومات وطنية ننطلق منها لحماية هذا التراث وتطويره. الفكرة كبرت، وأصبحت أكثر وضوحاً، ونحن نفكر في المستقبل أن يكون المركز مستقلاً كمؤسسة وطنية مسؤولة، عن تطوير التراث العمراني وتنميته، وتعمل على وضع الأطر الفكرية والتقنية التي تعزز من هوية المدينة السعودية.

نحن ننطلق من مكتسباتنا الوطنية، ومن تراثنا الوطني، ومن مقدرتنا على إيصال صوتنا إلى العالم؛ لذلك فإن بناء قاعدة معلومات وطنية في مجال التراث العمراني هي إحدى مهمات مركز التراث العمراني، وهي مهمة تتطلب تخطيطاً وعملاً دائماً يتزامن معه آلية واضحة للنشر العلمي والتعاون مع الجامعات، وتعميق العلاقة بين مناهج التعليم والتدريب وهذا التراث. البرنامج الثاني في الخطة الوطنية، هو «التعليم والتدريب»، وهو برنامج تحدثت عنه في فصل سابق في هذا الكتاب، لكن يجب أن أوضح أننا خطونا خطوات واضحة وكبيرة للتقريب بين مناهج التعليم المعماري التي تستند إلى مفاهيم غربية و«توطين التعليم المعماري»، واسمحوا لي أن أقول: إننا كنا ومازلنا بحاجة إلى «توطين» مفاهيم التعليم المعماري، ولكن كان السؤال دائماً هو إلى ماذا نستند في المفاهيم الوطنية المعمارية؟ من هنا تتضح أهمية قاعدة بيانات التراث العمراني التي يجب أن تمثل المرجعية الأساسية في المستقبل لتطوير المفاهيم المعمارية الوطنية. يجب أن أذكر هنا الدكتور أحمد السيف -نائب وزير التعليم العالي- وهو

زيارة آرسيكا ١٩٨٦م

زيارة آرسيكا ١٩٨٦م

زيارة آرسيكا ١٩٨٦م

اجتماع لخبراء الترميم والوفد السعودي أثناء زيارة إسبانيا، ١٤٣٤/٦/٢٠هـ.

معماري ومخطط، وكان مؤيداً لهذا الطرح الذي قدمته عام ١٩٩٤م، وامتد طوال مدة التسعينيات، من أجل «توطين التعليم المعماري». كما يجب أن أؤكد أن معالي وزير التعليم العالي، الدكتور خالد العنقري، والدكتور السيف، والدكتور صالح الهذلول، والدكتور سمير زهر الليالي هم الوحيدون الذين وقفوا في وجه الاعتراضات العاصفة لما طرحته في محاضرة في مجامعة الملك سعود في تلك الحقبة، حول توطين التعليم المعماري، وتبني مفاهيم التراث العمراني في مناهج العمارة. الدكتور السيف الآن عضو اللجنة التوجيهية لمركز التراث، ويعمل معنا على تطوير كثير من «المفاهيم المعمارية الوطنية» التي أنا على يقين أنها ستعيد تشكيل ما أسميه «العمارة السعودية المعاصرة» التي يجب أن تطبع مدننا مستقبلاً.

برامج التعليم والتدريب التي يتبناها مركز التراث طموحة جداً، ولعل أحد أهم الخطوات التي خطاها المركز هي تدريب الطلاب في الصيف في مواقع التراث

زيارة تركيا، ٢٠١١/٩/١٢م

زيارة لمشروع البجيري، عام ١٩٩٧.

العمراني. الفكرة بالنسبة إليّ قديمة، وقد بدأتها مع مؤسسة تراث عام ١٩٩٦م في حي البجيري، وكان الدكتور يوسف فادن -من كلية العمارة والتخطيط بجامعة الملك سعود- قد وضع برنامجاً تدريبياً لطلاب الكلية في الصيف في حي البجيري في الدرعية، وقد التقيت الطلاب في ذلك الوقت في موقع التدريب، وشعرت بما يمكن أن نقدمه إلى هؤلاء الشباب. خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة تم تدريب عدد من الطلاب في جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الدمام، وهذا العام قمنا بتدريب الطالبات أول مرة في جامعة دار العلوم في الرياض.

«توطين التعليم المعماري» بحاجة إلى تجارب معيشة وحية، واقتراب من «المراجع» العمرانية والتاريخية حتى تتشكل حالة «الإيمان» لدى طلاب العمارة بقيمة ما يملكونه من تراث.

طلبة كلية الهندسة أثناء الدورة التدريبية في البناء بالطين بالدرعية، ٢٠١٢م

ومع ذلك يجب أن أؤكد هنا أهمية استعادة «المعرفة التراثية»، وهي هنا تشكل مسألة في غاية الأهمية لكون هذه المعرفة Know How فقدت منذ مدة طويلة، وكثير من البنائين والحرفيين القدماء ماتوا، وأصبح هناك انقطاع شبه كامل مع هذه المعرفة؛ مما يشكل صعوبة كبيرة لترميم ما تبقى من تراثنا العمراني وتطويره. لحل هذه المشكلة تم وضع برنامج من أجل تطوير تقنيات البناء المستخدمة في التراث العمراني ومواده، وهو المسار الثالث في الخطة الوطنية، حيث بدأنا ومنذ مدة طويلة، قبل تأسيس مركز التراث العمراني، في إنشاء مركز للبناء بالطين بالتعاون مع جامعة الملك سعود، ومؤسسة تراث، وهذا المركز في مراحله الأخيرة. سيمثل هذا المركز «مختبراً وطنياً» لمواد البناء التراثية، خصوصاً مادة الطين، وسيعمل على توثيق جميع التقنيات والمعارف التقنية التراثية من أجل الاستفادة منها وتطويرها. هذه الخطوة نتوقع أن تتكرر في تبني مراكز أخرى للبناء بالحجر والخشب المنتشرة في بلادنا، كما أن هناك بوادر واضحة لتطوير مركز لتقنيات البناء التقليدية في المنطقة الشرقية في كلية العمارة في جامعة الدمام، وهي تقنيات متعددة تمتد من البناء بالطين حتى

الأحجار البحرية التي اشتهرت بها المنطقة. فالهدف هو إيجاد بيئة تقنية يمكن الاعتماد عليها في تطوير المواقع التراثية، وكذلك في تطوير عمارة مستقبلية محلية، وهذا هو الهدف الأبعد بالنسبة إلينا.

من الضروري كذلك أن يساهم الجانب التقني الذي يتبناه المركز في تطوير «كودات بناء» على المستوى الوطني، فالمملكة قارة، وفي كل منطقة تطورت تقنيات بناء ومعارف تراثية تخص المنطقة نفسها، كما أن لكل منطقة مواد البناء التي تخصها، وتتناسب مع موروثها المعماري. توثيق هذه المعارف وتطويرها وربطها «بكودات»تخص كل منطقة أحد الأهداف الأساسية التي نسعى إليها. والحقيقة هي أنه مادمنا نسعى إلى «توطين المعرفة المعمارية» يجب علينا أولاً أن نوفر المادة العلمية والتقنية، ونوجد البنية التحتية لهذه المعرفة، كي تتطور، وتقدم الجديد على المستوى الوطني والعالم. في اعتقادي أن إيجاد هذه الشبكة المتكاملة من الأدوات التي تسمح للمعرفة التقنية التراثية أن تنمو، وتقدم الجديد، سوف يساهم في توطين المعرفة المعمارية، بل سيشجع المعماريين السعوديين على تبني فكر وطني معماري يساهم في ظهور تيار معماري سعودي في المستقبل. يجب أن أذكّر القارئ هنا، أن شخصية المدينة السعودية مهمة بالنسبة إلينا، وهي أحد هموم كل مهتم بالتراث العمراني.

ولعلي الآن أعود إلى المسار المهم والأساسي الذي يشكل عصب العمل اليومي في مركز التراث، وهو «التنمية والتطوير»، وهو المسار الذي بدأت به هيئة السياحة قبل تأسيس المركز بسنوات طويلة، فبرنامج القرى التراثية، والأسواق الشعبية، وتطوير أواسط المدن كلها برامج نبعت من هذا المسار، وأستطيع أن أقول: إن كل ما نقوم به في مركز التراث العمراني هو من أجل إنجاح هذا المسار المهم. الهدف هنا هو نقل التراث العمراني من حالة «الاندثار إلى الازدهار»، وهذا هو شعار المركز ورسالته؛ لذلك فقد عملنا على أن يصبح المركز مع الوقت «بيت خبرة وطني» في مجال تنمية المواقع التراثية، وما يتطلبه ذلك من معلومات وتقنية وتعليم وتدريب وتأهيل، فهذه كلها من الأدوات التي تؤدي إلى تحقيق الهدف. وأستطيع، هنا، أن أربط هذا المسار بزياراتي المتعددة للمناطق، فقد كنت أهدف -بالدرجة الأولى من تلك الزيارات- «إلى توحيد الجهود»، وحث الناس على الاستثمار في المواقع التراثية التي يملكونها، وترتبط بها ذاكرتهم وتاريخهم. هذا الهدف كان بحاجة إلى صبر وسياسة، فإقناع الناس ليس بالأمر الهين، ويتطلب من المحاور أن يكون جزءاً من ثقافتهم المحلية، وفي المملكة لكل منطقة عاداتها وتقاليدها.

الأمر الذي أنا مقتنع به، هو أن الناس تتوق بشدة لاستعادة علاقتها بجذورها المكانية، ففي احتفال افتتاح المرحلة الأولى من قرية ذي عين، في الباحة، (يوم الثلاثاء

بوابة الثميري، بوسط الرياض

بوابة الثميري، بوسط الرياض

١٤٣٥/١/٢٣هـ ٢٠١٣/١١/٢٦م)، لفت نظري أحد كبار السن، وهو «يعرض» ويرقص مبتهجاً، فقلت لأحد الذين معي: اسأله عن سبب سعادته، فقال له: إنه منذ زمن طويل لم يشاهد هذا العدد الكثير من الناس في القرية، وأن له مدة طويلة لم يخرج من بيته. لقد كان الحفل معبراً عن الفكرة التي أردنا الوصول إليها، وهي «كيف يمكن أن تتحدث الأماكن عن نفسها للناس، وكيف تشاركهم قصصها؟» الهدف هنا أكبر من مجرد المحافظة على موقع تراثي، بل هو إعادة الحياة إلى المكان نفسه، وهذا هو الدور الأصيل الذي يعمل من أجله المركز.

لقد قمت بعشرات الزيارات ومازلت أقوم بها، وقد تعلمت الكثير عن بلادي من هذه الزيارات، وما كنت أحلم به صرت مؤمناً به، فإذا كنت أتوق -في السابق- إلى أن أحافظ على تراثنا العمراني، فقد أصبحت الآن مؤمناً بأنه من الضروري أن يكتشف الشباب السعودي والمواطنون كافة بلادهم، وأن يعيشوها. تنمية التراث العمراني وتطويره سوف يتيح المواقع التراثية أن تكون جزءاً من حياتنا المعاصرة والمستقبلية، وهذا ما نطمح إليه، لكن هذا لايتحقق دون أن يكون هناك «نموذج اقتصادي» لهذا التطوير، فلا مكان هنا للعاطفة، ولا يمكن أن تؤدي العواطف إلى نتائج «تغييرية»؛ لذلك فقد تبني المركز مساراً مهماً هو «التمويل والاستثمار»، وقد تناولنا هذا الجانب في فصل منفصل في هذا الكتاب، لكنني أود التأكيد هنا أن المفهوم الاقتصادي لتنمية وتطوير مواقع التراث العمراني هو الذي جعلني أقول في إحدى المناسبات: إن هذه المواقع «آبار نفط غير ناضبة».

ما تعلمته من خلال زياراتي للخارج ولمناطق المملكة أن هذه المواقع تمثل فرصة سانحة للتنمية المحلية المتوازنة، وهذه الفرصة يجب ألاّ نخسرها؛ لأنها تشكل بالنسبة إلينا «مفترق طرق»، فقد لاحظت، كما لاحظ غيري، أن مناطق المملكة البعيدة عن الحواضر الكبرى تعرضت لهجرات كبيرة، وأصبحت خالية، وهذه الهجرات شكلت ضغطاً على المدن الكبرى، بينما هناك فرص كبيرة كي تصبح هذه المناطق المهجورة محط اهتمام سكان المدن الكبيرة. كيف نحدث هذه الهجرة العكسية، أو على الأقل كيف نوجد تياراً من الزيارات المستمرة لهذه المناطق التراثية المهجورة؟ البداية هي تنمية هذه المواقع، وتحويلها إلى محطات سياحية، ودروس تاريخية متكاملة، وهذا ما نعمل على تحقيقه. إذاً لأقل: إننا نعمل وفق منهج واضح يوازن بين البعد الثقافي والبعد الاقتصادي، ويحاول أن يساهم في تعزيز التنمية المحلية، والعمل على تمكين الأسرة من الاستقلالية الاقتصادية، والاعتماد على مواردها الذاتية بمساعدة الدولة، والقطاع الخاص.

مسار التنمية والتطوير يعتمد على نموذج اقتصادي «محلي» أو مبني على استثمار الإمكانات المحلية، واستخدام الموارد البشرية المواطنة، وغالباً ما تعتمد هذه المواقع على عمل أفراد الأسرة ومساهمتهم في إنجاح الأنشطة التي تتطور في هذه المواقع. ربما يتطلب هذا تبني ثقافة جديدة، أو هي -في الحقيقية- كانت موجودة واختفت، ونحن نحاول استعادتها من جديد، فقد كانت الأسرة السعودية في الماضي تفتخر باعتمادها على مواردها الذاتية، وكانت ثقافة «الاكتفاء الذاتي» تشكل عصب الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مدن المملكة وقراها، وأرى أنه يمكن استعادة هذه الثقافة مرة أخرى من خلال إحياء مواقع التراث العمراني وتنميتها؛ لأنها ستوفر مورداً اقتصادياً جديداً سيكون مجدياً بالنسبة إلى أفراد الأسرة. نحن في مركز التراث العمراني نقدم الاستشارة، ونعمل مع ملاك التراث العمراني على إنجاح «النموذج الاقتصادي» الذي يختارونه لمواقعهم.

من أجل ضمان تشغيل مواقع التراث العمراني بشكل سلس، ولنتجاوز مشكلة الملكيات المفتتة التي غالباً ما تميز المواقع التاريخية، قمنا بتشجيع سكان هذه المواقع

قرية أشيقر، ٢٠١٠م

▲ زيارة الغاط، ٢٠٠٧م

على تأسيس جمعيات تعاونية، وقد أسسنا جمعيات في رجال ألمع، وعسير، والغاط، والرياض، وقد كان هذا قبل تأسيس مركز التراث العمراني، لكننا توسعنا مؤخراً في هذا الجانب، وبدأنا نؤسس لعمل منهجي يشمل جميع مناطق المملكة، فقد أسسنا جمعية تعاونية للملاك في ذي عين في الباحة، وفي شقراء بمنطقة الرياض، وعقدنا عدة اجتماعات مع ملاك جدة التاريخية، وبدأت بلدة القصب بتأسيس جمعية للملاك، وفي مدينة الهفوف هناك توجه لتأسيس جمعيات للأحياء التاريخية، ثقافة الفريق الواحد هي التي يمكن أن تجعل من السياسات التي نتبعها في تنمية مواقع التراث العمراني وتطويرها ناجحة. مسار تشغيل المواقع التراثية في الخطة الوطنية يظل مساراً استشارياً، فنحن لا نريد أن نشغل المواقع بدلاً من الناس إلا في أضيق الحالات؛ لأن الهدف هو توفير الفرص الاقتصادية للمواطنين خصوصاً ملاك المواقع التراثية، وحثهم على استثمارها بالطريقة الصحيحة، إن شاء الله.

المسار السابع يهتم بالشراكة المؤسسة، وفتح مجالات للتعاون مع مؤسسات الدولة الأخرى حتى مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والحقيقة أن هذا المسار يمهد الطريق لكثير من الاعمال المرتبطة بتنمية التراث العمراني وتطويره، فقد وضعنا في حسابنا منذ البداية أن إعادة الحياة إلى مواقع التراث العمراني مهمة وطنية، ولايمكن لهيئة السياحة أن تقوم بها وحدها. في هذا الكتاب ذكر لعدد من الأمثلة التي ركزت في الشراكة مع المؤسسات الحكومية الأخرى، خصوصاً وزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة التعليم العالي، ووزارة المالية، ووزارة الشؤون الإسلامية، ووزارة النقل، ووزارة المياه والكهرباء. لقد عملنا خلال الحقبة الماضية من أجل تأسيس شراكة مستمرة مع هذه المؤسسات، وغيرها؛ من أجل تأكيد مفهوم المسؤولية المشتركة.

الشراكة المؤسسة تحقق ثلاثة أهداف أساسية بالنسبة إلينا في مركز التراث العمراني: الأول هو بناء منظومة إدارية على مستوى المملكة تعنى بالتراث العمراني، وهذه تحققت مع تأسيس وزارة الشؤون البلدية والقروية لإدارة عامة للتراث العمراني، والبدء بتأسيس إدارت للتراث في الأمانات والبلديات في مناطق المملكة كافة، ونحن على قناعة أنه خلال الأعوام القليلة المقبلة سيكون العمل في مجال المحافظة على التراث العمراني «مؤسسياً». الهدف الثاني هو استكمال البنية التحتية في مواقع التراث العمراني، وهذه مهمة تشترك فيها مؤسسات حكومية متعددة، حتى الآن حققنا نجاحات كبيرة في هذا المجال خصوصاً مع الدور الكبير الذي تقوم بها مجالس التنمية السياحية في المناطق التي يرأسها أمراء المناطق. والهدف الثالث هو توفير الدعم المالي لتمويل تطوير المواقع التراثية وتنميتها، وهذه منوطة بوزارة المالية، وبعض المؤسسات التابعة لها، والشركاء من القطاع الخاص ورجال الأعمال. المهمة الأخيرة تحتاج منا إلى المزيد من الجهد، لكننا نسير في الطريق الصحيح.

اما المسار الأخير في خطة التراث العمراني فيركز في «توعية المجتمع» بأهمية التراث، ويمكنني هنا أن أتحدث عن «ملتقى التراث العمراني» كأحد أهم القنوات التي انطلقنا منها لتفعيل هذا المسار. يجب أن أؤكد أولاً أنه لم يكن همي «الاحتفال» بقدر «الاتصال» و «التواصل»؛ لذلك وضعت في حسابي منذ البداية أن يكون هذا الحدث فرصة للتطوير والمراجعة، وأن يكون كل ملتقى مثل علامة على الطريق تبين المسافة التي قطعناها، والمسافة المتبقية لنا. كما يجب أن أوضح أن فكرة الملتقى تشكلت مع انعقاد الملتقى الأول للتراث العمراني الإسلامي الذي عقد في شهر مايو ٢٠١٠م، فقد شعرت بأهمية مثل هذه الملتقيات في بناء «ثقافية مجتمعية» تهتم بالتراث وتتذوقه، والهدف هنا هو أن يكون المواطن هو خط الدفاع الأول عن تراثه وتاريخه.

أطفال الوطن يرسمون ويلونون في ملتقى التراث العمراني الأول في جده

مشاركة الأطفال بكل فئاتهم في اكتساف تراث الوطن (ملتقى التراث العمراني الوطني الأول في جده)

كنت أفكر في ملتقى يعمل كمنصة للتواصل Platform of Communication مع كل فئات المجتمع؛ من أجل إيصال ثقافة التراث وتأكيدها بين أفراد المجتمع. بالنسبة إليّ لم يكن الملتقى مؤتمراً علمياً، وإن كان يحتوي على هذا الجانب العلمي والبحثي المهم، فالمؤتمرات كثيرة، كما أن الملتقى ليس مجرد فعاليات، بل هو وعاء «اتصالي» متكامل يهدف -بالدرجة الأولى- إلى الوصول إلى كل فئات المجتمع؛ من إجل إيصال التراث إلى قلوب الناس جميعاً. يجب أن أقول هنا: إن الهدف هنا أكبر من مجرد عقد ملتقى نحتفل فيه بالتراث العمراني، فقد كنا نسعى إلى إحداث حراك اجتماعي/ثقافي مستمر ومرتبط بقضية التراث، ويكون الملتقى هو فرصة «التلاقي» والحوار، وعرض الإنجازات التي تمت طوال العام. فالأيام القليلة التي يعقد فيها الملتقى، كما أراها، هي استعراض لما تم إنجازه في عام منصرم، وتخطيط لعام قادم. فنحن لانريد أن تنطفئ الشعلة التي اشتعلت في قلوب الناس وعقولهم، وهذا التجمع هو الموقد لها.

ومع ذلك يجب أن أقول: إنه كانت لي أهداف متعددة من الملتقى، وإن كانت كلها تصب في مفهوم التواصل، فقد كنت أرى أن الملتقى فرصة سانحة لبناء «حلفاء» لدعم المحافظة على التراث العمراني، وهؤلاء الحلفاء يمكن أن يكونوا من الأهالي المالكين لمواقع التراث أو مؤسسات الدولة التي تتقاطع مهامها مع التراث العمراني أو حتى من رجال الأعمال والمثقفين أو ببساطة من عامة الناس. قلت في نفسي: إن نجاح أي برنامج لإعادة الحياة إلى مواقع التراث العمراني في المملكة بحاجة إلى مثل هذه التحالفات، فنحن نعاني مشكلة أساسية، وهي انقطاع الحياة في المواقع التاريخية، وهذه المشكلة لا تحل بترميم المواقع فقط، ولكن عن طريق الاستثمار فيها من خلال القاعدة الاجتماعية، وليس فقط من خلال تبني المشروعات الكبرى، بل يجب أن يكون هناك توازن بين تمكين المجتمع المحلي، والاستثمارات الكبيرة؛ حتى لا تنفطع الروابط العاطفية مع المكان، وحتى تكون قصة المكان حاضرة في أذهان الناس الذين سيعيشون في هذه المواقع.

بالنسبة إليّ كنت، ومازلت أنظر إلى التقى التراث العمراني على أنه فرصة «تسويقية»؛ من أجل تشجيع الاستثمار في مواقع التراث العمراني، ففي الملتقى الأولى في جدة بدأنا بورشة عمل ليوم كامل في الغرفة التجارية الصناعية، وكنا نهدف -بالدرجة الأولى- إلى عرض أفضل التجارب في مجال الاستثمار في مواقع التراث في العالم، وكيف يمكن أن نتعلم من هذه التجارب[1]. وقد استمرت الفكرة في الملتقى الثاني في المنطقة الشرقية حيث استضافت الغرفة التجارية عدة ورش شارك فيها عدد من الخبراء ورجال الأعمال، وقد شاركت فيها الشيخة مي بنت إبراهيم الخليفة

(١) عقد الملتقى الأول في جدة بتاريخ ١٨-٢٠ من ذي الحجة ١٤٣٢هـ (١٤-١٦ نوفمبر ٢٠١١م).

-وزيرة الثقافة البحرينية- وعرضت في ذلك اللقاء تجربة البحرين في المحافظة على المواقع التاريخية[٢]. ربما يكون السؤال هو: ما النتائج التي خرجنا بها من هذه اللقاءات، وهل أصبح لدينا «ثقافة استثمارية» في مجال التراث العمراني أم أنها مجرد لقاءات عابرة سرعان ما ينساها الناس؟ أنا -في العادة- لا أستعجل النتائج، فكما كنت صبوراً في رحلات الاستطلاع التي أوقدت في ذهني أصلاً هذه العلاقة المهمة بين الاستثمار والتراث العمراني، كذلك فأنا أنظر إلى هذه اللقاءات كمحرك للثقافة الاستثمارية في بلادنا.

في البداية أستطيع أن أقول: إن هذه الورش واللقاءات حركت «عاطفة» ما أسميه برجل الأعمال المثقف، وهذه بداية مهمة جداً للتحول إلى صناعة استثمارية تعتمد على التراث العمراني، فهذا المثقف القادر مالياً، والعارف بقيمة العمل الاقتصادي، سوف يشكل اللبنة الأساسية في صناعة مناخ استثماري في مجال التراث العمراني. نحن نعول على مثل هذه العقول النيرة المخلصة التي تعي قيمة تعزيز الهوية الوطنية؛ لذلك فإن استقطاب هؤلاء من أجل الاستثمار في التراث العمراني يعدّ خطوة أساسية ومهمة من أجل إيجاد مجموعات تركيز في المناطق، وعلى مستوى القرى والبلدات، وقد وجدت هذا الأمر فعالاً عندما بدأت في فكرة «ثمين»، وهي فكرة تركز في حث رجال الأعمال على تطوير بلداتهم التراثية، وأذكر -على وجه الخصوص- أنه في جلسة واحدة في بيت الجميح في شقراء استطعنا جمع ١٥ مليون ريال لإعادة تطوير بلدة شقراء القديمة.

كنت أرى أن هناك علاقة وثيقة بين «صندوق ثمين» و التركيز في رجال الأعمال المثقفين، وحثهم على المساهمة الفاعلة في إعادة إحياء مناطقهم التراثية، المدخل بالنسبة إلي «قصة مكان»، فكل مكان له تاريخه الممتد، ورجال الأعمال ينتمون إلى هذه الأمكنة، وتربطهم بها عاطفة جياشة، وإذا ما اكتمل العنصر الاستثماري فستتحول هذه الأمكنة إلى محطات سياحية/ثقافية متكاملة تربط الماضي والحاضر بالمستقبل. أستطيع أن أقول: إنني مهتم بفكرة «تشكيل مستقبل تراثنا الثقافي» من خلال المحافظة على ما نملك من تراث قائم، وربطه بالناس الذين أنشؤوه أول مرة، وهذه مهمة صعبة؛ لأن المشكلة الكبيرة التي نواجهها في المملكة، كما ذكرت سابقاً، هي أن كل المواقع التراثية تقريباً هجرها أهلها، وإعادة الناس إليها تعدّ قضية شائكة ومعقدة. أحد الهموم الرئيسة في مسألة إعادة الحياة إلى المواقع التراثية هو إيجاد رابط بين من يسكن هذه المناطق والمكان نفسه، أي: أن السكان يجب أن يكونوا ضمن امتداد النسيج التاريخي للمكان، وليسوا غرباء عنه. لذلك بدأنا بفكرة «ثمين» وركزنا في رجال الأعمال المثقفين؛ لأن هؤلاء هم الذين يشكلون هذا الامتداد التاريخي للمكان،

(٢) عقد الملتقى الثاني في المنطقة الشرقية بتاريخ ٢٦-٢٨ من المحرم ١٤٣٤هـ (١٠-١٢ ديسمبر ٢٠١٢م).

فالمسألة هنا ليست فقط «تمويلية»، بل هي إنسانية تعزز مرة أخرى من فكرة الانتماء، وتعيد إلى هذه الأماكن دورها التاريخي، وهو المحافظة على الوجود «الأسري» مكانياً وعبر الزمن. إعادة هذه الرابطة مهمة بالنسبة إلينا؛ لأنها تعطي الأمكنة هويتها ،وتجعلها أماكن متدفقة بالذاكرة.

دعوني أقل: إن ملتقى التراث العمراني هو فرصة لتعزيز التواصل مع المجتمع، أذكر في ملتقى جدة كيف كان الأطفال يقومون برسم معالم التراث العمراني، وعمل مجسمات لها. لم أتمالك نفسي وأنا أرى أطفالنا يستعيدون علاقتهم بوطنهم بشكل عفوي، فقد أمضيت وقتاً طويلاً حتى إنني قررت أن أرسم، وأرسم معهم، وأعمل مجسمات معهم. هذا ما سميته بعملية «القلب المفتوح» فنحن هنا نفتح قلوب هؤلاء الأطفال، ونضع فيها الوطن بشكل عفوي وبسيط. الناس لا تحب أوطانها بالقوة والقسر، ولكن من خلال تعزيز فكرة الارتباط بالنسيج التاريخي والاجتماعي والمكاني. شعرت بأن أبناء هذا الوطن يتوقون إلى اكتشافه ومعرفته، وأن من واجبنا عليهم تسهيل هذا الاكتشاف. الفكرة مرتبطة ببرنامج كبير تقوده الهيئة العامة للسياحة والآثار، فقد بدأنا ببرنامج «ابتسم» منذ مدة طويلة، وكنا نهدف إلى التعاون مع وزارة التربية والتعليم؛ من أجل إحداث تغيير في مفهوم التعليم التقليدي إلى التعليم باللعب Learn by Play، وقمنا بتوعية أكثر من ٥٠٠ الف طالب وطالبة حول الثقافية السياحية، بما في ذلك التراث العمراني. لكن ما رأيته في جدة، والمنطقة الشرقية أوحى إلي بأنه من الضروري عقد ورش عمل مكثفة تجعل من فكرة «لون وارسم مع التراث» برنامجاً وطنياً مستمراً يفتح قلوب أطفالنا للوطن.

يمكن أن أقول :إن فكرة «عيش السعودية» نبعت من هذا التصور، فنحن نخطط كي نجعل مليون طالب وطالبة يزورون المواقع التاريخية الوطنية، ويتعرفون معالم بلدهم من خلال التجربة الحقيقية، وملامسة المكان على أرض الواقع، فلا يكفي أبداً أن يقرأ الناس عن الحدث التاريخي، بل يجب أن يعيش أطفالنا الحدث، ويتفاعلوا معه في المكان نفسه الذي وقع فيه. بلادنا مملوءة بالأماكن التي تحمل قصصاً تاريخية، وهي جديرة أن تكون في قلوب أبنائها، ويحق لهم أن يفخروا بأنهم ينتمون إلى هذه البلاد العظيمة. «عيش السعودية» نابعة من هذا الإحساس الوطني الذي يجب تنميته، فليس من المعقول أن نقبل أن يسكن الناس بلادهم ولا يعيشوها.

في ملتقى التراث العمراني بدأنا بفكرة اللقاء المفتوح مع الشباب، وهو لقاء زاد من إيماني بما يتوجب علينا فعله، ففي جدة شعرت بأن شبابنا عطش إلى معرفة وطنه، فالرابطة التي تربط الإنسان بالحياة جزء منها «مكاني»، وتبين لي أن الجيل الشاب الذي لم يعش في مناطق التراث العمراني يتوق إلى معرفة تلك الأماكن وزيارتها،

لقد لاحظت أن لدى أبنائنا توق كبير لاكتشاف التراث

ملتقى التراث العمراني الوطني – منصة للتواصل مع كل فئات المجتمع – جده ٢٠١١م.

لكنها غير متاحة بالنسبة إليه. الرابطة والشغف موجودان، لكن الأمكنة غير مهيئة، وأنا –هنا– سوف أربط هذا الإحساس بفكرة «عيش السعودية» فمن هذه اللقاءات بدأت أشعر أكثر بأهمية تبني برنامج على المستوى الوطني يعيد الشباب إلى الوطن. مواقع التراث العمراني دائماً مرشحة كي تكون «المسرح» الذي تجري عليه أحداث «القصة»، ونحن هنا نتكلم عن قصة الوطن.

ومع ذلك فإن توجهاتنا ليست عاطفية، فهذا الجانب التعليمي المهم الذي نركز فيه يقابله جانب مهني مهم وأساسي، فقد عملنا مع الهيئة السعودية للمهندسين، وأسسنا شعبة للتراث العمراني هذا العام، وأول مرة في تاريخ هيئة المهندسين. الهدف من هذه الخطوة هو العمل على المستوى المهني الهندسي من أجل تأهيل متخصصين في تصميم المواقع التراثية وتطويرها، وتدريب المقاولين وتأهيلهم في هذا المجال. نحن نعتقد أن هيئة المهندسين بانتشارها في كل مناطق المملكة، وعملها المهني يمكن أن تحقق «منصة التواصل» التي نهدف إليها، والتي نحتفل بها في ملتقى التراث العمراني، فشعبة التراث العمراني يجب أن تصنع شبكة التواصل المهني على المستوى الوطني، وتبدأ فوراً بتطوير البرامج التدريبية والتأهيلية وفق أنظمة هيئة المهندسين وخططهم، وبالتعاون مع مركز التراث العمراني الوطني.

الاحتفال بيوم التراث العالمي في جامعة دار العلوم في الرياض ٢٠١٣م
مزيد من التواصل مع فئات المجتمع لترسيخ ثقافة التراث..

أنا هنا لا أنكر أبداً أننا نعمل مع شركاء مهمين ومخلصين لبلادهم، ولولا هذه الشراكة المؤسسية المتميزة لما استطعنا أن ننجز الكثير. ما يميز العمل في مجال التراث العمراني هو هذه الشراكة العميقة، وروح الفريق الذي يجمعنا مع الآخرين، ويقربنا إليهم. فنحن نعمل مع الوزارات والهيئات المهتمة بمجالات عملنا، ونبني معهم رؤية مستقبلية مشتركة. من خلال هذه الشراكات استطعنا أن نحدث تغييراً على المستوى المؤسسي في الأمانات والبلديات، وتحولت هذه الأمانات إلى داعمة للتراث العمراني، خصوصاً بعد قرار وزارة الشؤون البلدية والقروية إنشاء إدارة عامة للتراث العمراني، حتى إن مجموع ما صرفته البلديات هذا العام ٢٠١٣م على مشروعات البنية التحتية والتطويرية في مواقع التراث العمراني بلغ ٨٣٨مليون ريال. الشراكة هذه تمتد إلى وزارة التعليم العالي، وإلى الجامعات السعودية، ولدينا مشروعات ثقافية طموحة مع الجامعات تعزز البعد الوطني في مناهج التعليم، وتنقل الجامعات إلى المشاركة الفعلية في تطوير المواقع التاريخية.

ومع ذلك يجب أن أقول: إن «توعية المجتمع» لا تقتصر على عقد ملتقى التراث العمراني الوطني كل سنة، بل هناك ملتقى آخر بدأنا فيه عام ٢٠١٣م، وتم عقده في يوم التراث العالمي (١٨ أبريل)، وقد عقد هذا أول مرة في جامعة دار العلوم في مدينة الرياض، وهذا -في حد ذاته- مكسب كبير، فقد بدأنا نبني أواصر قوية مع المؤسسات التعليمية الخاصة، وقد وعدني منسوبو الجامعة أنهم سيطورون مناهجهم بحيث تتبنى تراثنا المعماري. هذه الخطوة أعتقد أنها مهمة جداً، خصوصاً أن المملكة تتوسع بشكل سريع في التعليم الأهلي، ونود أن نؤسس لعلاقات قوية مع كل مؤسسات التعليم في بلادنا. الاحتفال بيوم التراث العالمي سيكون في المرة القادمة (١٨ أبريل ٢٠١٤م) في جامعة حائل، بإذن الله، وقد بدأنا الاستعداد المبكر لهذا اللقاء. سوف يصاحب الاحتفال كل مرة معرض للصور التارخية عن المنطقة التي يعقد فيها الاحتفال، وسيكون هذا المعرض كذلك في ملتقى التراث العمراني، وقد بدأنا الفكرة مع الملتقى الثالث الذي سيعقد في المدينة المنورة[٣].

ومع ذلك نحن على قناعة أن توعية المجتمع تحتاج إلى عمل منظم وممنهج، وعلى المستوى المحلي؛ لذلك فقد بدأنا السير في خطين متوازيين: الأول يركز في إنشاء مجموعات أصدقاء التراث العمراني في المناطق والمحافظات، يكون من ضمن أعضائها أعضاء في النادي الأدبي، وجمعية الثقافة والفنون، والمهتمون بالتراث، والمؤرخون، ورجال الأعمال تكون محركاً أساسياً للاهتمام بالتراث العمراني على المستوى المحلي. أما الخط الثاني فقد بدأنا بإنشاء مجموعات أصدقاء للتراث على المستوى الطلابي في الجامعات، فإذا كنا نرغب في «توطين المعرفة المعمارية» فيجب أن تكون ضمن النشاط المنهجي وغير المنهجي، وللمتخصصين والمهتمين.

كل ما أستطيع أن أقوله: إنني أتوقع من مركز التراث العمراني الكثير، وما ذكرته هنا هو مجرد أمثلة تبين العمل المؤسسي الذي نقوم به، فالتعامل مع التراث العمراني لم يعد مجرد اجتهاد، أو رغبة شخصية، بل صار ضمن اهتمامات الدولة الأساسية، وهذا -في حد ذاته- أحد الأهداف التي سعينا من أجل تحقيقها خلال الخمس والعشرين سنة المنصرمة. فعندما يصبح التراث العمراني ضمن هموم الدولة يعني أن الضوء سيسلط عليه، وأنه سترصد له ميزانيات. ما نتوقعه في المستقبل القريب هو تحول كبير في ثقافة التراث العمراني على المستوى المؤسسي والاستثماري، خصوصاً مع التحولات الإيجابية الكبيرة التي تعيشها الهيئة العامة للسياحة والآثار التي استطاعات خلال أعوام قليلة إحداث نقلة نوعية في ثقافة السياحة الداخلية التي يشكل التراث العمراني أحد أهم مقوماتها.

(٣) يعقد الملتقى الوطني الثالث في المدينة المنورة برعاية صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز -أمير منطقة المدينة المنورة- بتاريخ ٥-٩ صفر ١٤٣٥هـ (٤-٨ ديسمبر ٢٠١٣م).

الخاتمة
قراءة مستقبلية

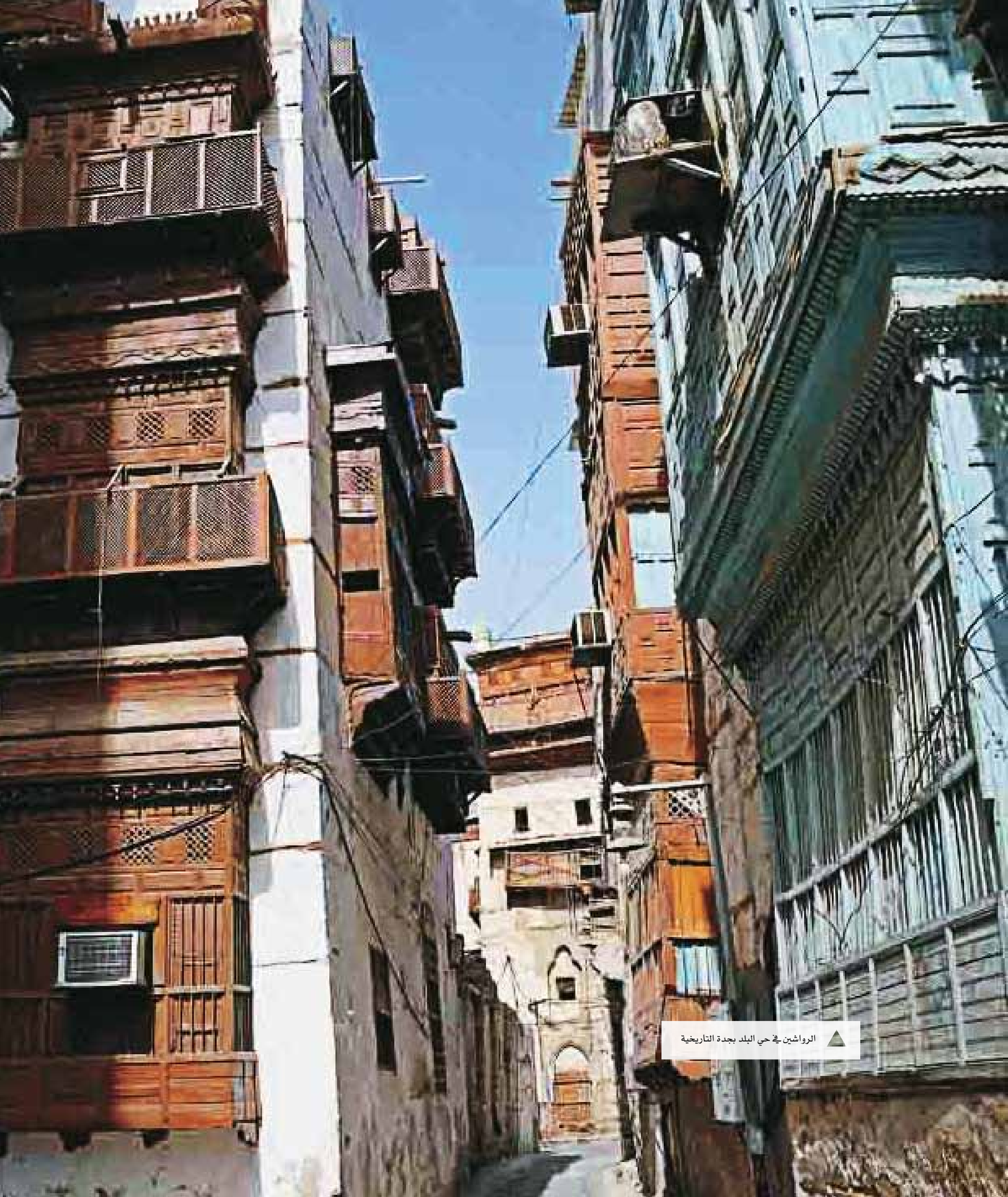

الرواشين في حي البلد بجدة التاريخية

حتى نكتب تاريخ المستقبل يجب أن نفكر فيما نملكه اليوم، فما نعمله في الوقت الحالي سيحدد سمات المستقبل لأبنائنا وأحفادنا. إنني مولع باستشراف هذا المستقبل، ليس على سبيل الخيال العلمي، الذي يبالغ في الخيال، ويبتعد من الواقع، بل هو استشراف يرتكز على الواقع، وعلى ما يمكن تحقيقه، أو على ما يجب علينا فعله من أجل أن يتحقق في المستقبل. إنني مولع بالمساهمة في تحديد ملامح هذا المستقبل، وأريد أن يكون لي ولكل من يعي قيمة المستقبل دور في تشكيله. بالنسبة إليّ المحاولة وحدها لا تكفي؛ لأن المحاولة، دون مثابرة، ودون صبر، وقبل ذلك، دون رؤية واضحة، لا تعني شيئًا. وأعتقد أنه إذا لم تتبع الأفكار برامج عمل، سوف تذهب أدراج الرياح، ولن يلتفت إليها أحد. لذلك فقد آليت على نفسي خلال الخمس والعشرين سنة الماضية أن أحاول أن أقرن القول بالعمل، وأتمنى أن أكون قد حققت بعض ما نؤمله جميعًا؛ لأني مؤمن بأن الطريق ما زال طويلاً.

لقد أثارت فصول هذا الكتاب كثيراً من الأفكار، كما أنها أثارت عدداً من المحاولات لتطبيق هذه الأفكار، أو على الأقل تطويرها وتوسيعها والبحث في إمكانية تطبيقها. ولأن الكتاب عبارة عن سيرة ذاتية في التراث العمراني، ومحاولة تسجيل هذه السيرة على شكل حوار ذاتي، فإن كثيرًا من التفاصيل لم تذكر هنا، فما ذكر هنا هو فقط «ومضات» متباعدة من هذه السيرة، ركزت في أهم الأفكار، وأهم المحاولات، لكنني، وكما ذكرت في مقدمة الكتاب، بصدد إعداد كتاب موسع يفصل هذه المحاولات ويربط كل الأفكار بعضها ببعض في إطار منهجي واضح.

الزخارف الجصية في البيوت الطينية – الرياض

يثير موضوع التراث العمراني كثيراً من الشجون التي تجعلنا نفكر بشكل أساسي في الخطوات المقبلة التي يفترض أن نتبعها من أجل «إحياء التراث»، والحقيقة أننا ناقشنا في هذا الكتاب موضوعين مهمين، نعتقد أنهما يشكلان الإطار العملي الذي يمكن أن يتحول فيه التراث من مجرد «أفكار» إلى برنامج عمل، فقد تناولنا موضوعي «تجاوز التراث» و«تحقيق التراث»، والحقيقة أنه لا يتحقق التراث إلا بتجاوزه، وكما ذكرنا سابقًا، فإن المقصود هنا هو استيعاب التراث وفهمه والانتقال إلى ما بعده، وهذه هي إحدى المشكلات الأساسية؛ لأن الكثير يتوقف عند التراث، ولا يعرف كيف ينتقل منه إلى ما بعده. في اعتقادي الشخصي أن ما حاولت أن أقوم به خلال الخمس والعشرين سنة الماضية هو: «كيف أنتقل إلى ما بعد التراث؟» من خلال تحقيق التراث بشكل كامل، ولعل القارئ شعر بأنني لم أتحدث عن مشاهداتي للتراث بشكل عاطفي، بل كانت محاولات «استكشافية» موضوعية تبحث عن الدروس المستفادة، وعمَّا يمكن أن نتعلمه من الماضي. كما أنني كنت أطرح التقنية العمرانية التراثية على أنها تقنية متقدمة، هذا إذا ما فهمنا معنى التقنية بشكل صحيح؛ لأني أفهم أن التقنية المتطورة هي تلك التي تلبي رغبات الإنسان، وتتفاعل مع المحيط البيئي بشكل سلس وسليم، وتجربتي مع التقنية التراثية كانت تؤكد تقدم هذه التقنية التي حققت لي كل ما أريده في البيت المبني من الطين في العذيبات.

هذا ليس رفضًا للتقنية المعاصرة، بل هو استيعاب لها، ولكن بأسلوب إنساني. فسؤالنا يجب أن يركز في «ماذا نريد من التقنية؟» وإذا استطعنا أن نجيب عن هذا السؤال، فسوف نفهم: لماذا أعتقد شخصيًا أن التقنية التراثية متطورة؟ مشكلة التراث المعاصرة هي مشكلة تقنية بالدرجة الأولى، وهي مشكلة نابعة في الأصل من أن الإنسان لم يعد عنده وقت يقضيه مع الطبيعة التي حوله، ولم يعد لديه الصبر في التعامل مع هذه الطبيعة، لذلك صار يتعامل معها بقسوة وبقوة ويفرض عليها قدراته التي أعطاه الله إياها. لنتذكر أن الإنسان انتقل من التفاعل المتناغم مع الطبيعة «عمارة التراث» إلى فرض قوته على الطبيعة «العمارة الحديثة والمعاصرة»، وكيف أننا نتطلع إلى إيجاد حلول معمارية تستعيد التناغم بين الإنسان والطبيعة «عمارة المستقبل»، وكيف أن فهم التراث وتحقيقه هو السبيل الوحيد لإيجاد هذا التناغم، وهو ما نحاول أن نؤكده ونبينه للمهتمين والمختصين في مجال العمارة.

وكما ذكرت في مواقع كثيرة في هذا الكتاب، يجب أن ننظر إلى التراث نظرة شمولية، فليست التقنية وحدها هي التي يمكن أن تعيد التراث إلى حياتنا المعاصرة، لذلك فإنني مؤمن هنا بأن تجربة بيت الطين في العذيبات كانت تجربة من أجل التعليم لا من أجل إثبات أن الطين هو التقنية المناسبة لعمارتنا المعاصرة، وفي الوقت نفسه

حمالي متناهي البساطة، العذيبات

المكان البسيط يقدم كل ما أحتاج إليه...الأقل هو الأكثر

لا ترفض تقنية الطين، بل تشجعها، فهي تناسب عمارة الصحراء، وهذا ما شاهدناه مثلاً في نيومكسيكو في الولايات المتحدة ومدن أوربية عريقة (فهناك عشرات الآلاف من المساكن الطينية في ألمانيا على سبيل المثال). الخيارات مفتوحة، لكن آلية التعامل مع التراث هي التي يجب أن تكون «عقلانية» و«موضوعية»، ومن ثم يجب أن تعكس تصورنا الذي يرى أن التراث هو مصدر للتعلم، وأننا يجب أن نغوص في «مصادر» التعلم من التراث كمجال أساسي لاستعادة مناهج التراث في حياتنا المعاصرة. إذًا هذا الكتاب هو في واقعه دعوة إلى التعلم من التراث، لا نقل التراث ونسخه.

كما أنه من المؤكد هنا أننا لا نحاول أن نتعامل مع التراث كدرع يقينا من الآخرين، ويدفعنا إلى التقوقع داخل ذواتنا، كما أننا لا نريده أن يجعلنا نتوقف عند زمن معين، فنحن لا نريد أن نعيش داخل التاريخ، وننسى وجودنا المعاصر،والمسؤوليات الحضارية الملقاة على عاتقنا الآن وفي المستقبل، لذلك فقد تشكلت نظرتنا إلى التراث العمراني بشكل متفتح على ما ينقدها ويقومها. فنحن نبحث عمَّا يحوِّل التراث إلى برامج عملية خاضعة للمحاسبة والقياس؛ لأننا نؤمن بأن كل ما يمكن قياسه، يمكن تقويمه، على أنني لا أنكر أن الطريق طويل، وتكتنفه عدة صعوبات، وتواجهه مشكلات كثيرة،

بيت السبيعي بشقرا

أهمها هو صناعة الوعي المجتمعي بأهمية تدوير التراث وتفعيله في حياتنا المعاصرة. فقد وجدت أن هذه المشكلة هي من أهم المشكلات التي قد تجعلنا لا نحقق أي نجاح يذكر مهما حاولنا التفكير في «محاسن التراث». لقد بدأت أفكر في مسألة الوعي المجتمعي بصناعة جيل من المعماريين الوطنيين الذين يتحملون مسؤولية فهم التراث وتحليله، وتحويله إلى واقع معيش، فقد كنت مهتمًا بموضوع التعليم المعماري، ودمج التراث داخل برامج كليات العمارة، وقد بدأت محاولاتي في هذا الصدد منذ وقت مبكر، وما زلت مهتمًا بهذا الموضوع؛ لأنه يمثل «مفصلاً» أساسياً في جوهر تفعيل التراث ودمجه في الواقع المعيش.

تكمن أهمية التعليم، من وجهة نظري، في كونه يعمل على «تكوين» المجال الثقافي/الاجتماعي الذي يمكن أن يجعل من التراث جزءًا من «اللاوعي» عند أفراد المجتمع يستعيدونه في كل المواقف التي قد يمرون بها مستقبلاً. الفكرة هنا هي أن التعليم يصنع مكون «الخبرة المعرفية» التي تسهم في إعادة إنتاج التراث بأشكال معاصرة. ولعل هذا الأمر هو الذي يجعلني مصرًا على أن يصبح التراث جزءًا من كل مراحل التعليم، لا بالقوة، ولكن بتطوير آليات معرفية تجعل تعليمنا «محليًا» من الناحية الثقافية، فنحن نريد أن نقوي نواتنا المعرفية/الثقافية، لا أن نضعفها، ولا يمكن أن نحقق هذا الهدف دون أن نتبنى خيارات تعليمية تعتمد بشكل كامل على

العذيبات - الدرعية

تفاصيل وظيفية وجمالية، العذيبات

موضوع «التعليم». وفي مجال التعليم المعماري، على وجه الخصوص، يجب أن تكون ثقافة المعماريين الوطنيين مرتبطة بمجالات تراثهم المعماري الوطني الواسعة، وهي مجالات، من وجهة نظري، غنية وثرية وتستطيع أن تقدم للعالم أجمع أفكارًا ومفاهيم في التعليم المعماري جديدة ومهمة للإنسانية. موضوع التراث والتعليم المعماري سيظل على الدوام أحد الأهداف المستقبلية المهمة، ومهما حققنا في هذا المجال من إنجازات سنظل نبحث عن الجديد، فما أعتقده هو أن مجال تأويل التراث وتحويله إلى فضاء تجريبي معرفي لن يتحقق في البيئة التعليمية التي يجب أن تتواصل مع البيئة المهنية حتى تتحول الأفكار إلى واقع.

ولعلي هنا أضيف بعدًا آخر، ربما لم أركز فيه في أثناء طرحي لأهمية تأصيل التراث العمراني في التعليم المعماري، وهو قناعتي بأهمية أصول الأشكال العمرانية، فالبحث في هذه الأصول يحتاج إلى مراكز بحوث ومؤسسات لديها قدرة على تطبيق مناهج البحث العلمي/ النقدي، لا مجرد مشاهدات فردية ربما تكون خاطئة، وقناعتي هي أنه عندما تتبنى كليات العمارة في المملكة منهجية التراث العمراني، فإنها سوف تنتج لنا مع الوقت «دارسين» لديهم القدرة على البحث في التراث العمراني والتنقيب في أصوله، كما أنها ستنجب لنا، بكل تأكيد، معماريين لديهم القدرة على البدء من تلك الأصول وتوظيفها لإنتاج عمارة معاصرة خلاقة.

أنا أرى في التراث العمراني مجالاً للتجريب بالدرجة الأولى، وما أقصده هنا هو أنه كما أننا نحتاج إلى أن نربط التراث بالتعليم المعماري، كذلك يجب أن نفكر في خيارات «تجريبية» وعملية أخرى، إنني مؤمن بأن «التجربة هي بداية المعرفة» وتبني تجارب عملية في مجال التراث العمراني سوف تقدم للناس أفكارًا عملية مشاهدة ومعيشة، فهي إذًا أمثلة بمنزلة «القدوة»، التي يمكن أن يقلدها ويتبعها الناس. ربما يقوم بهذه التجارب بعض «الطلائعيين» الذين عادة يصنعون التغيير، ويغيرون مجتمعاتهم من خلال التجارب التي يقومون بها، لكونهم أصحاب رؤية واضحة. نحن بحاجة ماسة إلى هؤلاء وإلى تجاربهم، فهي التي ستصنع التغيير الذي نبحث عنه، حتى لا يبقى التراث حبيس الأفكار، خصوصًا أننا نتحدث عن تراث عمراني، والعمارة كما نعرف مجال للعيش والحياة، ولا يمكن أن تكتفي بالأفكار، لذلك فإنه من الضروري أن نشجع «التجريب» في مجال التراث العمراني، وأن ندفعه إلى عامة الناس، فهم الأقدر على تحويل التجربة إلى معرفة «جماعية».

أستطيع أن أقول: إن أحد الأسباب الرئيسة التي دفعتني إلى التفكير في تأسيس جائزة التراث العمراني، هي مسألة التجريب، وطبعًا أنا على يقين أنه «لا تجريب دون تعليم»، ومن ثم فإن الجائزة سوف تشجع التجارب الفردية والجماعية في مجالات

رجال ألمع، حياة جديدة للتراث العمراني

التراث العمراني، كما أنها ستشجع وستفتح مجالات واسعة في مجالات التعليم والتجريب على المستوى الأكاديمي. ما أفكر فيه في المستقبل هو أن تتحول «التجارب» المعمارية إلى أفكار تقنية محلية، تجعل العمران المعاصر في بلادنا مرتبطًا بتقنياته المحلية، وهذا الهدف، في حد ذاته، يحتاج إلى أن تتوسع الجائزة، ربما لكي تشمل أفكارًا مرتبطة بتطوير التقنية المحلية، ولا أقصد هنا «الطين» فقط، ففي اعتقادي هناك مجالات واسعة ومفتوحة لتطوير التقنيات والمواد المحلية؛ وهذا لا يتأتى دون تجارب جادة ومدعومة.

التعامل مع التراث العمراني من هذه الزاوية يجب أن يستمر في المستقبل، وأقصد هنا، أن نتعامل مع التراث على أنه جزء من فكرنا وحياتنا المعاصرة والمستقبلية، لا على أنه جزء تشكل في الماضي، وانتهى دوره، ويجب أن يتوقف عند هذا الحد. فإذا ما استطعنا أن نعي أنه يحتوي على تقنية متطورة، وإذا ما عرفنا أنه يحمل تجارب عميقة على مستوى «الوظيفية» الإنسانية، لا كما يعتقد بعض الناس أن الوظائف المعاصرة لا

علاقة وثيقة بين التكوين العمراني والتضاريس الطبيعية في العذيبات

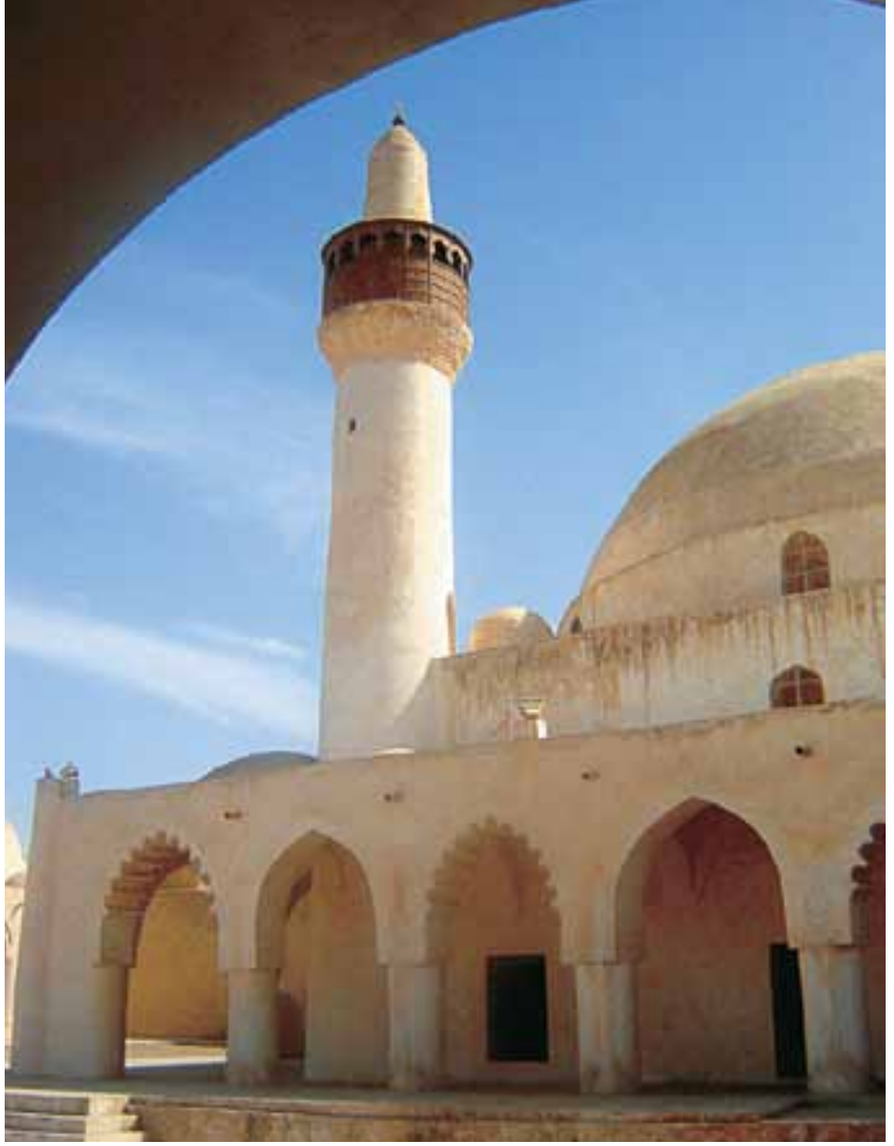

مسجد علي باشا في قصر إبراهيم
بمدينة الهفوف

يمكن أن يحتويها التراث، ويحتوي على مستوى المعرفة الإنسانية التي يمثل فيها هذا التراث حلقة مهمة، ومكونًا أساسيًا تأثر بما سبقه من معارف، ويؤثر في المعارف التي تشكلت بعده. أقول: إذا وعينا كل هذه القضايا فسوف نؤمن بأن «نضالنا» من أجل المحافظة على التراث «في شكله المادي» هو جزء متحرر من نواقص العاطفة؛ لأن المحافظة هنا هي نوع من الاستثمار في المستقبل، سواء على المستوى المعرفي والتعليمي أم على المستوى المادي المباشر.

يقودني هذا الحديث إلى فكرة «استثمار التراث»، وأنا هنا أتحدث بصفتي مسؤولاً عن مؤسسة تعنى بالسياحة والآثار والتراث الوطني، وفي هذه الحالة يجب أن أفكر في «اقتصاديات التراث» من ناحية التعامل المباشر مع التراث العمراني كمجال اقتصادي صرف. الفكرة هنا تتناول مصطلح «العمارة والسياحة» أو «سياحة العمارة» Architourism وهو مصطلح أصبح مهمًا في الوقت الحالي، يربط بين العمارة و السياحة على المستويات كافة[1]. قد يحصر هذا تعاملنا مع التراث العمراني في القائم منه والموجود الذي يمكن استثماره بشكل مقبول، يحافظ عليه ويحميه ويقدمه

١- يمكن الرجوع إلى بعض الكتب في هذا المجال مثل:

Ockman, Joan & Frausto, Salomon (edts) (2005) Architourism, New York, Prestel.

وكذلك

Lasanky, D. Medine and Mclaren, Brian (edts) (2004) Architecture and Tourism: Perception, Performance and Place Oxford, Berg.

العمارة التراثية ذات تشكيلات
جمالية إنسانية

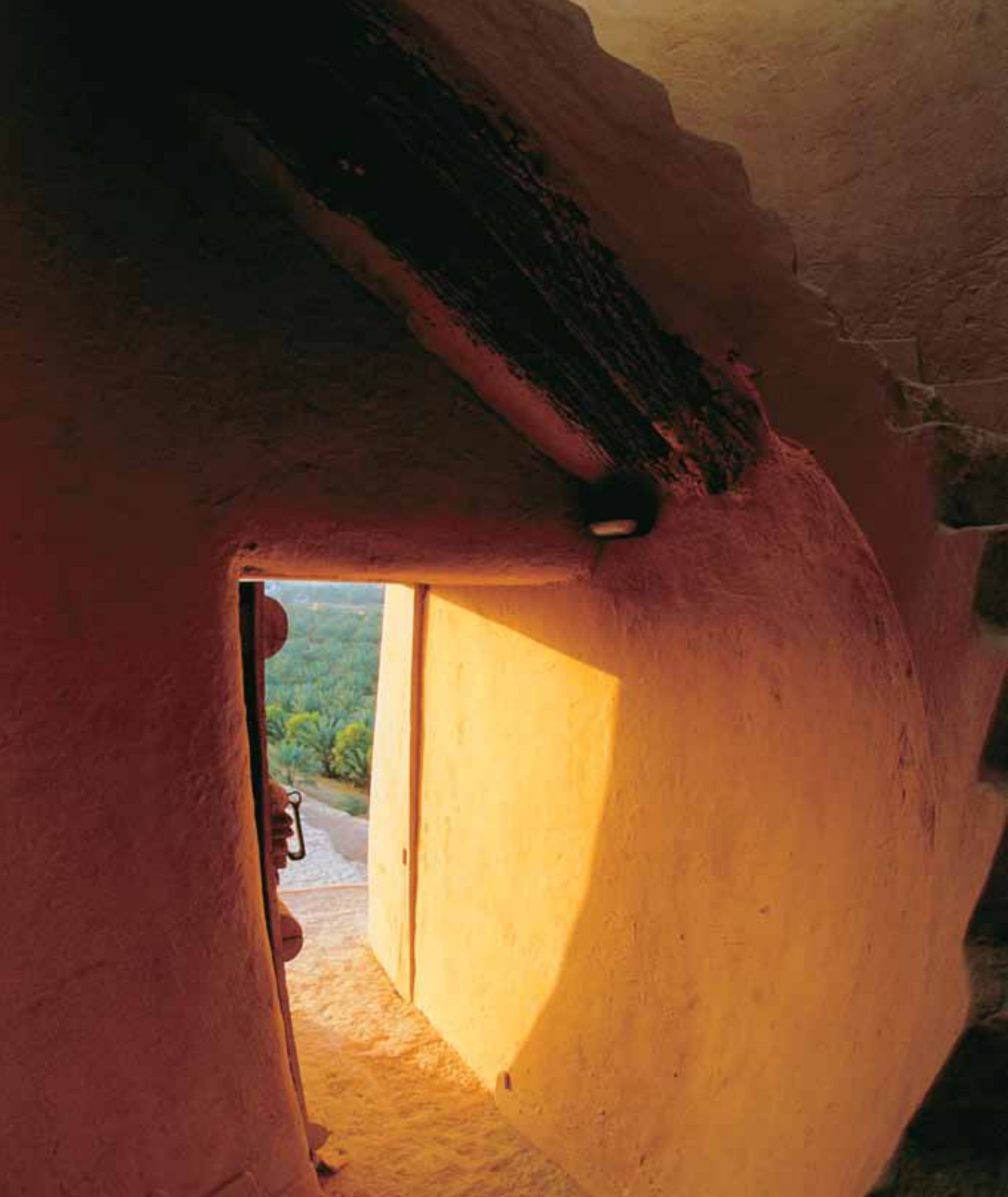

للناس وللعالم. فقد قمنا، على سبيل المثال، خلال الأعوام القليلة الماضية، بتسجيل مدائن صالح في اليونسكو، ونحن بصدد تقديم ملف الدرعية وجدة القديمة خلال المدة المقبلة، تبنينا برنامجًا للقرى التراثية ووسط المدن. ما نقوم به، وإن كان يصب في مجال «استثمار التراث»، إلا أنه يسهم بشكل واضح في نشر الوعي بقيمة التراث الاقتصادية والثقافية. ولعل هذا هو الذي سيصنع الثقافة الجديدة التي حاولنا أن ننشرها في بلادنا خلال السنوات الماضية، فكيف يمكن أن نحوِّل التراث إلى «قيمة» اقتصادية تحظى باهتمام المجتمع؟ كانت هذه هي النقلة الكبرى التي نعتقد أننا خطونا الخطوات الأولى في سبيل تحقيقها.

بدأت الفكرة بالرغبة في تحقيق «اختراق» ثقافي على مستوى المجتمع، يجعل التراث محط اهتمام الناس بدلاً من النظر إليه على أنه صورة للتخلف والفقر والجهل، فقد مرَّ مجتمعنا بمرحلة كان ينظر فيها إلى التراث نظرة سلبية، ولم تتغير هذه النظرة إلا مؤخرًا، عندما بدأنا ببرنامج «صبور» لتغيير تصور الناس عن تراثهم المحلي. وأنا هنا لا أنكر أبدًا أن للنظرة الاقتصادية المتأنية والبعيدة المدى دورًا في التغيير الذي حدث، فعندما يؤمن الناس بأن تراثهم المعماري يمكن أن يكون مصدر دخل لهم، وبدلاً من أن يترك أبناؤهم قراهم يمكن أن يستثمروا ما تركه لهم آباؤهم، فإن تحولاً في موقفهم من التراث لابد أن يحدث. لقد واكب هذا التحول الاقتصادي في مفهوم التراث برنامج مكثف لتقريب الفكرة إلى الناس من خلال الزيارات التي قمت بها شخصيًا، وكذلك منسوبو الهيئة العامة للسياحة والآثار، وشركاؤنا في المحافظات والبلديات المحلية، لإقناع الناس بجدوى استثمار التراث، لقد كان الهدف هو تغيير الموقف الثقافي، وهو الجزء الصعب من المهمة التي صنعت التغيير، وفي اعتقادي أن ما تحقق يفرض علينا المواصلة والمثابرة، فقد تأكدت أنه بالإمكان إحداث نقلات جديدة وكبيرة ستجعل التراث مجالاً واسعًا لصنع المستقبل على المستويين الثقافي والاقتصادي.

المعضلة التي هي أكثر وضوحًا في مسألة التراث هي أنه غالبًا ما يتوقف عند مسألة الهوية، حتى إنه أصبح هناك تداخل كبير بين مفهوم الهوية ومفهوم التراث، فصار بعضهم يخلط بين الاثنين إلى درجة كبيرة، فصرنا نتحدث عن الهوية المعمارية وكأننا نتحدث عن التراث المعماري، وهذا في حد ذاته يمثل إشكالاً ثقافيًا/تعليميًا يحتاج إلى «حلحلة» وتوضيح، ولعل ما حاولت أن أبينه خلال السنوات الماضية من أن التراث العمراني يجب ألا يتحول إلى «ستار» يمنعنا من الحياة المعاصرة، وأن هويتنا المعمارية هي «صيرورة» تتكون، وتتشكل، وتتحول باستمرار، وارتباطها بالتراث العمراني هو ارتباط «مرجعي» لا يقيدها، ولا يوقفها، ولا يبقيها في مكانها. المشكلة ما

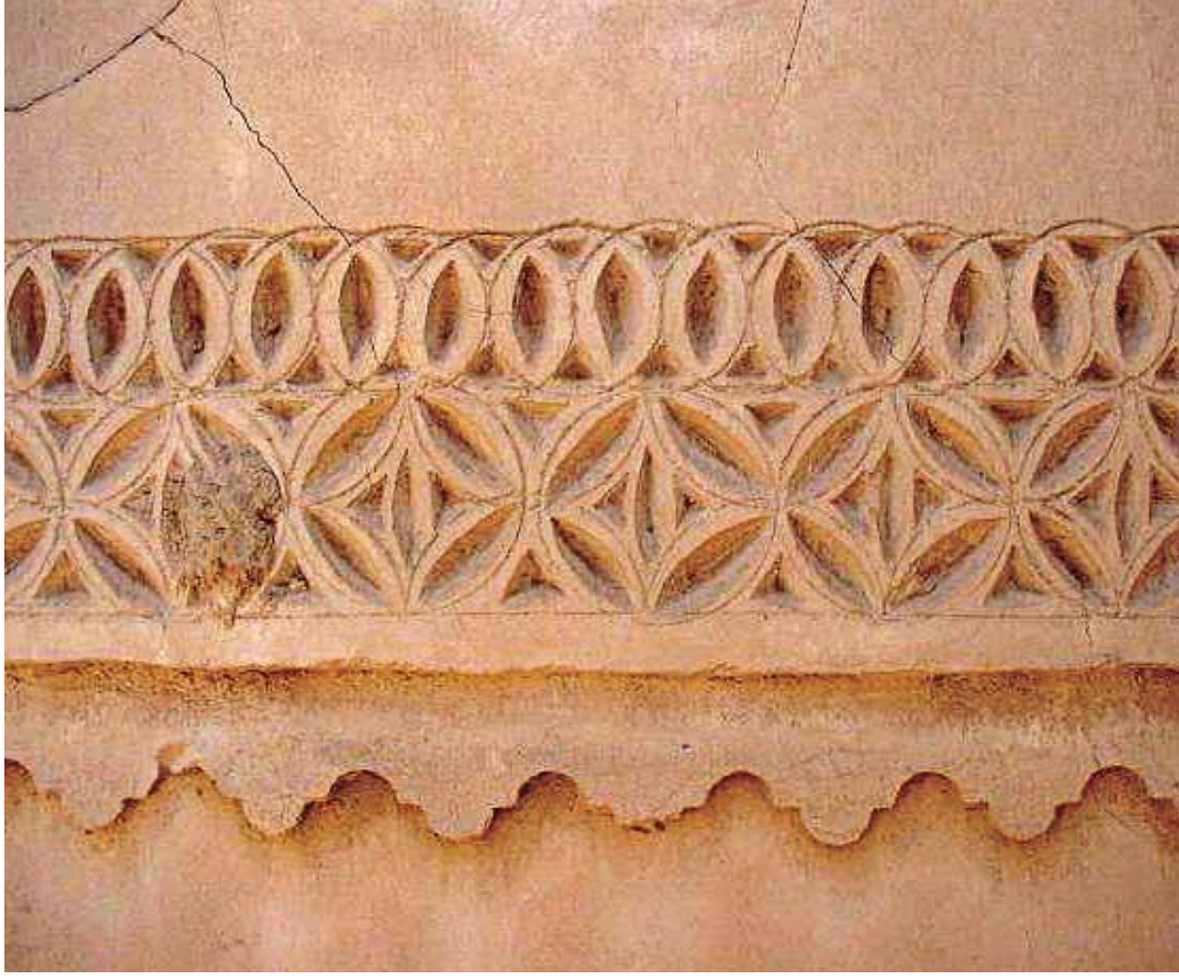

زخرفة جصية من الاحساء

قلعة تاروت، المنطقة الشرقية

زالت في طرح الأمثلة التي تصنع المحلية دون أن تذوب في التاريخ. هذا الخلط يجعلنا نفكر بشكل أكثر جدية في المستقبل عن عناصر الهوية وأدواتها، وكيف يسهم التراث العمراني في هذه العناصر والأدوات؟ ربما يكون السؤال الذي نحتاج إلى أن نفكر فيه في المستقبل هو: ما دور التراث العمراني في تشكيل هوية مدننا؟ والإجابة عن هذا التساؤل تعيدنا إلى ارتباط التراث بالتعليم، وبما يحدث من تحولات وتطورات على مستوى العالم، فهويتنا هي جزء من هوية العمارة على المستوى الإنساني، وكيف ينظر العالم إلينا؟ أو كيف ننظر نحن إلى أنفسنا؟ لابد أن يكون لتراثنا العمراني دور أساسي في تحديد ماهية هذه النظرة.

ما خلصت إليه، وفي وقت مبكر، هو أن التراث العمراني يحتاج إلى عمل «مؤسساتي»، ولا يمكن أن يكون فعالاً طالما أنه حبيس العمل الفردي، لذلك فقد كانت نظرتي الأساسية حول ربط التراث بالتعليم هي في كيفية تطوير عمل منظم يهتم بالتراث العمراني، ويحوله إلى برامج عمل لها نتائج على المستوى العملي/الحياتي، وعندما بدأت مع الجمعية السعودية لعلوم العمران، كنت أفكر في «مأسسة التراث» أو

أحد الأفنية في قصر السقاف، مكة المكرمة

مسجد عمر في دومة الجندل - الجوف

الشخصية العمرانية المعاصرة للمدينة السعودية..
المهمة الصعبة - منطقة قصر الحكم الرياض

عمارة البحر الأحمر

جعل العمل على تطوير التراث والمحافظة علية ينبع من خلال عمل تنظيمي واضح. لقد تأسست مؤسسة «تراث»، نتيجة لهذا التفكير، ففي منتصف التسعينيات الميلادية بدأت أشعر بأهمية وجود مؤسسة تعمل من أجل التراث، إذ إنه لا يكفي أبدًا أن أكون مهتمًا بموروثنا العمراني، ولا يكفي أن أنادي بالمحافظة عليه، بل يجب العمل، وبشكل منظم وفعال، من أجل تحقيق الأهداف التي كانت قد ترسخت في ذهني في تلك المدة، وفتح مجالات واسعة في المستقبل للمحافظة على التراث وتفعيله في حياتنا المعاصرة. تلك الخطوة كانت مهمة لأن؛ «التراث» لم تكن مؤسسة لدراسة التراث العمراني فقط، بل كانت تهيئ نفسها لكي تكون منظومة عمل متكاملة تعمل من أجل التراث والمحافظة عليه. ما تقدمه «التراث» الآن وما ستقدمه في المستقبل يصب في الأفكار الكبيرة التي نريد أن، نجعل بها تراثنا المحلي جزءًا من تاريخ مستقبلنا. كما أنني لا أنكر أبدًا أن تأسيس هيئة السياحة في مطلع الألفية الثالثة، كان هو العمل التنظيمي الضخم، الذي انتقل فيها العمل في التراث العمراني إلى مجال التطبيق الواسع، فخلال السنوات العشر الأخيرة خطونا خطوات كبيرة على مستوى التنظيم والتطبيق، لم يكن لها أن تحدث لولا وجود هيئة السياحة، خصوصًا بعد أن انضمت الآثار إلى الهيئة.

ما يقدمه هذا الكتاب، بشكل عام، هو حكايات ومحاولات تقدم التراث العمراني كمخزون ثقافي واقتصادي له ثقله وتأثيره في تشكيل المستقبل، فقد كان إيماني منذ البداية أنني أتعامل مع عالم مكثف وعميق من التجارب، وأن فهم هذه التجارب وتفكيكها ومحاولة التعلم منها وتطبيقها على أرض الواقع، يحتاج إلى عمل متكامل، فكري وعملي، وقبل ذلك يحتاج إلى صبر وإصرار. أنا مؤمن بأن مستقبل التراث العمراني، بعد كل ما تحقق، سيكون أفضل، فقد وضعنا مجموعة كبيرة من المبادرات على مستوى توثيق حماية التراث ودراسته، وتيسير استثماره، ستكون دافعًا مهمًا، بعون الله، لكثير من المهتمين لإعادة التفكير في مواقفهم من التراث ودراسته بتفتح ودراية.

الوجار والتفاصيل الزخرفية الجصية في قصر الإمارة في الغاط

▲ العلا، ٢٠١١م